أ.ي. باكوفليف

السعودية والغرب

الحقيقة برس
الطبعة الأولى
كانون الثاني (يناير) 1979

المقدمة

يعالج كتاب "السعودية والغرب" للباحث السوفيتي الكسندر باكوفليف، استنادا إلى مادة تاريخية غنية، تطور العلاقات بين الاحتكارات الغربية والسعودية والمراحل التي تمر بها هذه العلاقة، وتأثير رأسمال الدولة الاحتكاري الغربي وحكومات الدول الرأسمالية الكبرى على التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي للسعودية.

ان اهمية هذا الكتاب الرئيسية تكمن في أنه لا يدرس تشكيلة ناضجة وانما يدرس فترة انتقالية بين تشكيلتين في احدى بلدان الشرق، أي أنه يدرس التعايش التساومي بين التقليدي والمعاصر وتشابكهما ويبين كيف يتحد هذان العنصران (التقليدي والمعاصر) اللذان ينتميان إلى تشكيلتين مختلفتين وكيف يتم تحديث التقليدي وجعله معاصراً. والكاتب لا يقع في المطب الذي يقع فيه العديد من الكتاب بمقارنتهم ما لا يمكن مقارنته، أي مقارنة المرحلة البدائية للرأسمالية في بلدان الشرق مع الرأسمالية في السعودية من خلال مقارنة مستويين للتحليل ـ النظري العام والتأريخي الملموس.

كذلك يوضح الكاتب مدى صعوبة استيعاب عناصر المعاصر الغريب بل مقاومتها بعناد في بلد مثل السعودية.

وحتى نحدد بشكل أكبر المسألة التي اجاب عليها الكتاب، نذكر ان انتقال بلدان الشرق من التشكيلة الاقطاعية إلى الرأسمالية يمر بثلاث مراحل:

1 ـ موت الاقطاعية يتبعه عادة حكم مطلق وبداية نمو النمط الرأسمالي.
2 ـ الثورة البرجوازية السياسية وبداية تطور التشكيلة الرأسمالية الخاصة.
3 ـ مرحلة الرأسمالية المبكرة.

ومن المعروف ان بعض الدول العربية تمر الآن في مرحلة الرأسمالية المبكرة بعد ان استطاعت البرجوازية فيها ان تنظم سلطتها كطبقة، وأهم ما يميز الوضع في هذه البلدان هو ازدياد استقرارها السياسي والاجتماعي وعدم نضوج النضال الطبقي بها والذي يمكن رؤيته من خلال قدرة البرجوازية في هذه البلدان على ستر سيطرتها الطبقية بمختلف الشعارات القطرية والقومية، وعدم قدرة القوى الديمقراطية في هذه البلدان على مجاراة البرجوازية في أي وجه من أوجه نشاطها.

أما السعودية فلا زالت في المرحلة الأولى أي موت الاقطاعية والحكم المطلق وبداية نمو النمط الرأسمالي. ومن المعروف نمو النمط الرأسمالي في هذه المرحلة يأخذ شكل التغريب ـ أي التحديث البرجوازي بشكله الاستعماري البشع، وبكلمات أخرى ان الكتاب يولي اهتماماً كبيراً لنمو الرأسمالية السعودية في ظل شروط الاستعمار والتبعية.

أن السمة الاهم لنمو الرأسمالية السعودية هي ان تطورها لم يأخذ إلى الآن شكل الثورة السياسية ولذلك سيمتد الجمع بين التقليدي والمعاصر والصراع بينهما فترة طويلة مع توطد مواقع المعاصر أكثر فاكثر والذي يمكن ملاحظته بالقفزة الاقتصادية الاجتماعية الكبيرة التي شهدتها السعودية والتي لم ترافقها قفزة سياسية مطابقة.
ان عدم حدوث الثورة البرجوازية السياسية اشترط إلى حد كبير الشكل الجنيني والمتواضع للشعارات التي ترفعها لبرجوازية السعودية وانصار التحديث ضد الامبريالية. وكما اشار لينين فإن زيف الغطاء الاشتراكي للشعارات البرجوازية ـ ترفع شعارات اشتراكية في صراعها ضد الاقطاع والامبريالية فإن حدثت فيها ثورة سياسية برجوازية ـ ترفع شعارات اشتراكية في صراها ضد الاقطاع والامبريالية فإن شعارات البرجوازية السعودية " المعادية" للإمبريالية بقيت في إطار التأميم وتنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على النفط والتهديد في بعض الفترات باستخدام النفط كسلاح سياسي.
لقد اشترطت جملة من الظروف الداخلية في السعودية وكذلك مدى تأثير العامل الخارجي، عدم حدوث أي نهوض جماهيري في السعودية على مستوى البلد ككل، وبقيت مجمل الحركات الجماهيرية جزئية، وبالتالي فقد استطاع النظام الملكي ان يستمر على الرغم من ضعفه وهشاشته وفترات الازمة التي مرت به.
ويوضح الكتاب أنه على الرغم من ان السعودية موجودة في وضع تبعية كاملة للغرب فقد بدأت تنعكس نزعة الغرب للتكيف مع المتغيرات الحاصلة في بلدان "العالم الثالث" على علاقته مع السعودية وهذا ما يعرضه الكتاب من خلال آراء الكتاب الغربيين وحقيقة عدم وقوف الغرب بعناد ضد الكثير من التغيرات الجارية في السعودية بل ودعم عدد من هذه التغيرات.
ان هذا الكتاب سيساعد على فهم جزء هام من التغيرات الحاصلة في الوطن العربي لأن النموذج السعودي يساعد على فهم العديد من النماذج الأخرى المجاورة وبالتالي يساعد على فهم اتجاه تطور الوطن العربي.

م. المصري

مدخل:

ادت القفزة الكبيرة في تطور المملكة العربية السعودية ـ التي حولت خلال عقدين من الزمن، البدوي إلى عامل في مصنع بتروكيمياوي حديث، وشيخ القبيلة الصغيرة، إلى رأسمال عالمي، والصحراء التي لا حدود لها، إلى ورشة بناء هائلة ـ إلى ازدياد الاهتمام في جميع أنحاء العالم بالمملكة النفطية ورمال شبه الجزيرة العربية، والى زيادة الرغبة في فهم اسباب التحول السريع لهذا البلد، الذي بقي لوقت طويل في حالة ركود خلال القرون الوسطى.
فالعربية السعودية تدخل عصرنا من خلال "الباب النفطي" . النفط ـ هذا هو اساس التطور العاصف في الاقتصاد، والتغييرات الجذرية في المجتمع، وازدياد اهمية الدولة السعودية في القضايا الدولية. الا أن "المفتاح" الذي فتح

للمملكة الصحراوية هذا الباب الى العصر كان الغرب. مع انه لا يمكن تفسير جميع التحولات الجارية هناك بتأثير الغرب. ولذلك فإن موضوع هذا البحث هو تأثير رأسمالية الدولة الاحتكارية الغربية على التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي للمملكة السعودية، كنموذج لعلاقة الغرب مع مجموعة من بلدان الشرق في عقدي الستينات والسبعينات.

ان تأثير رأسمالية الدولة الاحتكارية على التطور الاجتماعي الاقتصادي للعربية السعودية، يطرح أيضاً قضية تأثير العامل الخارجي لمجتمع أكثر تطورا على مجتمع تقليدي متخلف. أن طريق التطور الاجتماعي الذاتي كان مسدوداً أمام العربية السعودية، ولذلك كان محتماً أن تسلك طريق تكوين نموذج خاص للنظام الاستعماري: "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة". وجوهر هذا الطريق يكمن في "التأثير المتبادل بين عناصر تقدمية منفردة، برزت في قلب التشكيلة المحتضرة وبين عوامل خارجية جديدة برزت في الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية المتغيرة جذريا واندماج هذه العناصر والعوامل في نهاية المطاف. ان المحتوى الاساسي لهذا الاندماج هو الانتقال إلى تشكيلة جديدة نتيجة لتصادم المجتمع مع الوسط الخارجي. وكان من الممكن ان تكون نتيجة هذا التصادم بروز اشكال انتقالية، أو توطيد علاقات اجتماعية أكثر تقدما مع الاحتفاظ بهذه الدرجة أو تلك ببعض عناصر الماضي "الملائمة" واستخدامها .

يعالج الكتاب نشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية في ظروف صراع الامبريالية من أجل بقائها، وبحثها عن طرق ووسائل توطيد مواقع الرأسمالية في كل العالم، وخصوصاً في البلدان النامية في عقدي الستينات والسبعينات. وفي ذات الوقت بدأت بعض بلدان الشرق الأوسط، بما في ذلك العربية السعودية، تلعب دوراً هاماً في القضايا العالمية بسبب اهميتها الاقتصادية العالمية والجيوسياسية. ووطدت السيطرة الوطنية للمصادر الطبيعية في هذه البلدان في السبعينات موقعها الخاص في العالم الرأسمالي لبعض الوقت.

ومن الواضح ان القضايا المطروحة مهمة من وجهة نظر امكانيات وشروط وآفاق تطور المجتمع السعودي ذاته، الذي من الممكن ان يخدم كنموذج لعدد من البلدان العربية المشابهة. ولقد حاولنا ان نص احدى آليات التطور الرأسمالي للمجتمع الشرقي، وان نفصل من تاريخ العربية السعودية العناصر المشتركة لمجموعة البلدان العربية المستخرجة للنفط،وفي ذات الوقت نكشف الملامح الخاصة بالسعودية.

ان هدف هذا الكتاب يتلخص في تحليل الفترة المميزة لتطور المجتمع السعودي، الذي تجري فيه عمليتان في وقت واحد: تحطم الاقطاعية التي لم تنضج بعد والبروز غير المتساوي للتشكيلة الرأسمالية، الذي يعجله ويعقده التأثير المتبادل، لرأسمالية الدولة الاحتكارية. وقد اخترنا طريقة المعالجة التأريخية الاقتصادية المركبة لبحث مسائل التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي للعربية السعودية كتطور لجهاز اجتماعي ـ انتاجي متكامل موجود، حسب كلمات ك. ماركس"في عملية تحول مستمر" . والحقيقة ان موضوع البحث

يحد إلى درجة معينة، بحث هذا الجهاز، ويدفع إلى المقام الأول ذلك الجزء منه، الذي اصبح موضوعاً لتأثير الغرب.
ومن وجهة نظر القضية المطروحة، يمكن اعتماد التقسيم الزمني التالي للتأريخ المعاصر للعربية السعودية.
الفترة الأولى"
المرحلة الأولى: نهاية العشرينات ومطلع الثلاثينات. المحتوى الاساسي لهذه المرحلة هو نشوء وتوطد الدولة. يحافظ المجتمع السعودي الاقطاعي المبكر على تقوقعه، مع عدم وجود اتصالات منتظمة مع الغرب.
المرحلة الثانية: الاربعينات والخمسينات.يجري تغلغل نشيط للرأسمال الغربي وتتوطد مواقعه في المملكة. يتحول البلد إلى شبه مستعمرة،والى "ملحق للخامات" للاقتصاد الرأسمالي العالمي.
الفترة الثانية:
المرحلة الثالثة: اساساً الستينات (1962 ـ 1973)، بداية التطور الرأسمالي للمجتمع السعودي. ونتيجة للعوامل الخارجية والداخلية تضع المملكة السعودية برنامجاً للاصلاحات الاجتماعية ـ الاقتصادية، وتنتقل إلى استقلالية محدودة في السياسية الاقتصادية. وتتغير العلاقات شبه الاستعمارية مع رأسمالية الدولة الاحتكارية.
المرحلة الرابعة: السبعينات. التطور المتسارع للعربية السعودية في الطريق الرأسمالي. والتغيير الجذري لطابع العلاقات مع رأسمالية الدولة الاحتكارية.
وتكمن اهمية هذا التقسيم الزمني أيضاً انه عند معالجة التأريخ الحديث للعربية السعودية كتأريخ لتحول اجتماعي برجوازي فاننا نرى ان الاحداث المنفردة في تطور المجتمع السعودي هي جوهر لحلقات تكونت في دورة التغيرات وتتطابق زمنيا مع المراحل المشار إليها :
1 ـ دورة توحيد العربية السعودية بالعنف، ووضع مقدمات الملكية المطلقة (العشرينات ـ الثلاثينات).
2 ـ دورة التحولات الاقتصادية الداخلية، التي مهدت للانتقال النهائي للمجتمع السعودي إلى الرأسمالية (الاربعينات ـ الخمسينات)،
3 ـ دورة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة (الستينات).
4 ـ بداية الدورة النهائية لنشوء الرأسمالية (السبعينات).
وهكذا فقد حاولنا حل مسألة تحليل التأريخ المعاصر للعربية السعودية من وجهة نظر خاصة ـ هامة بنظرنا.
وقد أولى الكتاب انتباها كبيرا لبحث حالة وتطور الرأسمال الاحتكاري الغربي ذاته، العامل في العربية السعودية. والتغيرات في سياسة الدول الامبريالية والاحتكارات الغربية تجاه هذا البلد.
ان الاهتمام الاكبر في الكتاب اعطي لسنوات 0الستينات ـ السبعينات) حيث بدأت تظهر بصورة كاملة نتائج تأثير الغرب. ولإكمال العمل بحثت كذلك سنوات (الثلاثينات ـ الخمسينات) التي توسع خلالها نشاط الغرب في العربية السعودية.

الباب الأول

تغلغل الرأسمال الاحتكاري الغربي في المملكة العربية السعودية وولادة النمط الرأسمالي الوطني (من الثلاثينات وحتى الخمسينات)

الفصل الأول

المجتمع السعودي في مرحلة الاقطاع المبكر

منذ بدأ أمير نجد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود نضاله لاقامة دولة مستقلة في شبه الجزيرة العربية، في عام 1902،استغل بمهارة علاقته مع بريطانيا، التي كانت سائدة في المنطقة، واستخدم بذكاء العداء بين القبائل، وغالبا ما كان يستخدم القوة العسكرية دون رحمة. وفي نهاية العشرينات بلغ هدفه: في 15 كانون الثاني 1927 نصب ملكا على نجد والحجاز والاراضي الملحقة. وفي 18 ايلول 1932 اعلن المرسوم الملكي الخاص بتوحيد اجزاء المملكة، التي سميت المملكة العربية السعودية. وقد كان نجاح ابن سعود مشروطاً إلى حد كبير، بكون طموحاته الذاتية تطابقت مع المسار الموضوعي للتأريخ. فقد رفع راية الوهابية والحركة المعادية للامبراطورية العثمانية، مما اتاح له ان يجمع حوله الكثير من القبائل وسكان المدن في شبه الجزيرة العربية.

في ذلك الوقت بقيت العربية السعودية كما كانت عليه منذ عدة قرون، بلدا زراعياً، وكان 80% من السكان من المزارعين، حيث شكل البدو الرحل غالبيتهم، وتبدو وكأن الزمن متوقف فيها. وقادت الشروط الطبيعية الصعبة والتعصب الديني إلى انعزالية الحياة المادية والروحية للشعب والى بقاء البنى التقليدية لقوت طويل.

وساد في القبائل المتوطنة والمترحلة التبادل العيني، مع ان العلاقات البضاعية ـ النقدية انتشرت بشكل واسع تدريجيا. فالقطيع والاراض التي يرعى عليها اعتبرا ملكاً للقبيلة. وكان يجري في شبه الجزيرة العربية ـ بناء على ذلك ـ تكون ما يسمى بالاقطاع المترحل .

الا ان توطد الملكية الاحتكارية للطبقة السائدة على الأرض والقطيع، ادى إلى تحطم النمط الابوي خطوة خطوة. وتوسعت العمليات الطبيعية لاغتناء النخبة القبلية وبعض الرحل المنفردين، وفي ذات الوقت تزايدت عمليات افقار الرحل البسطاء. والحقيقة ان هذه العمليات جرت بشكل مستتر بفضل بقاء تقليد المعاضدة العشائرية، وهكذا، فإن تقديم عدة رؤوس من المواشي لابن العشيرة الفقير من قبل أبناء عشيرته الذين يملكون عشرات بل مئات الرؤوس من المواشي كانت تمثل نظاماً مستتر للمحاصصة. وبدت الوضعية ذاتها، في الزراعة .

وكان جزء من الرحل المتمكنّين يبقى في القبيلة، والجزء الآخر ينتقل إلى الأعمال "الحقيرة" ـ رعي المواشي والزراعة ـ وبقي وضعهم صعباً. ذلك انه "إذا كانت ازمة الاقتصاد الرحلي في سوريا والعراق قد ترافقت مع تسريع استقرار البدو، الا انه في الحجاز، وكذلك في المناطق الوسطى والشرقية من شبه الجزيرة العربية، كانت الامكانيات المتوفرة لذلك والمتمثلة بمساحات الاراضي الزراعية غير كبيرة... ولهذا السبب وغيره تميزت ازمة الاقتصاد الرحلي في الحجاز، وكذلك في الاحساء بطابع بطيء ومرهق" .

وازدادت حدة هذه الأزمة ايضاً بتأثير عامل خارجي: الأزمات الاقتصادية العالمية 1920 ـ 1921 و1929 ت1933، التي نتج عنها انخفاض حاد في تجارة القوافل، بويع واستخدام الجمال. ففي بداية الثلاثينات كان عدد رؤوس الجمال في المملكة العربية السعودية أكثر من مليون رأس، ومعدل زيادتها السنوية 55 ـ 60 ألف رأس. ومما له دلالة، ان عدد السيارات في تلك السنوات لم يتعد الألف سيارة ـ بصورة اساسية من طراز "فورد" وكذلك "شوفرليت" و"فيات" في عموم المملكة.

ويكشف غياب الصناعة عن التخلف العميق لاقتصاد المملكة الفتية، والتبعية الكبيرة لاستيراد البضائع الصناعية والغذائية. وعملياً لم يكن للدولة عملتها الخاصة، فقد كان الجنيه الاسترليني الذهبي وتالر ماريا ـ تيريزا والروبية الهندية هي اساس التبادل النقدي. وتمثلت وسائط النقل البحري بحوالي ثلاثين سفينة صغيرة في البحر الأحمر.

وقد كتب الباحث السوفيتي م. أكسلرود، واصفاً حالة التجارة الخارجية للمملكة السعودية في بداية الثلاثينات، عن تركز الاستيراد في ايدي عدد قليل من الشركات، هيمنت على السوق بمساندة الرأسمال الانجليزي:

"هكذا، مثلاً، ففي مجال استيراد المواد الغذائية عملت44 شركة، لكن حصة 9منها كانت تساوي 51.5% من مجموع الاستيراد، وحصة الـ 35 الباقية 48.5% فقط" .

وكان المصدرون الاساسيون للبلد هم: الهند(100% من الحبوب و60% من المنسوجات)، وانكلترا (شركة "شل" المورد الاساسي للبنزين والكيروسين) والعراق. وقاوم الرأسمال الانكليزي بقوة تطوير التجارة بين العربية السعودية والاتحاد السوفيتي. فقد حظرت علمياً التجارة مع الاتحاد السوفيتي في الحجاز عام 931. ولاحقاً كما كتب م. اكسلورد في 1934 "الغيت جميع التقييدات على الواردات السوفيتية، واظهر السوق الحجازي اهتماماً كبيراً بعدد من البضائع السوفيتية: السكر، اعواد الثقاب، الخشب، المنتجات النفطية، السماورات وما الى ذلك" .

وكان الرأسمال التجاري ـ الربوي، الموجود جزئياً بأشكال مستورة (القرآن يحرم الربا)، قويا في الحجاز: المنقطة الاكثر تطوراً في البلد والتي لعبت لعدة قرون دور المركز التجاري. والسبب الاساسي في ذلك كان الحج. ففي نهاية العشرينات بلغ مجموع ما صرفه الحجاج في الحجاز قرابة 23 مليون دولار سنوياً، ذهب 20% منها إلى خزينة الملك . وكان للحج الفضل الاكبر في تطوير الحرف (في العشرينات كان في مكة حوالي 70 ورشة) والى ظهور المانيفاكتور، واساساً نمو رأسمال التجاري الربوي . وبمقاييس الشرق الأوسط فإن رأس المال هذا كان هاماً وفعالاً، الا أن النزاعات القبلية المستمرة وغياب السلطة القوية القادرة على حمايته قد قيدت نشاطاته لفترة طويلة، ولاحقاً وجد رأس المال التجاري ـ الربوي المساندة الاساسية من السلطة الملكية المتوطدة.

ومن المهم ان نتذكر بهذا الخصوص وصف ف. انجلس للسلطة الملكية في اوروبا الاقطاعية بأنها "رأس النظام الاقطاعي كله". وقد كتب انجلس "انه

في ظل كل هذه الفوضى كانت السلطة الملكية عنصراً تقدمياً ـ وهذا واضح جداً. فقد كانت تمثل النظام وسط الفوضى، وتمثل الأمة المتكونة مقابل التفتت... " .
ومنذ بداية الثلاثينات تم في الدولة السعودية المستقلة الممركزة نسبياً حياة التجارة والزراعة، وفرضت ضرائب حكومية موحدة، وبرزت القوى العسكرية ـ الزراعية التي تمثلت في الهجر، مما ساعد على توطين البدو وتجميعهم في مناطق الهجر التي انتشرت في العشرينات. كما تم فمع كل نزعة للقبائل للانفصال عن الدولة بسلطة الملك القاسية.
بتوحيد المملكة بدأ يتكون سوق موحد، وازداد نشاط الرأسمال التجاري ـ الربوي. وشجعت الدولة بمختلف السبل نشاط رأس المال هذا، معتبرة اياه سندها القوي. ففي عام 1926 تم اقرار "الأحكام الاساسية للملكة الحجاز"، والتي تشكلت ـ على اساسها ـ دوائر استشارية ونظام ممركز للادارة المحلية. وفي عام 1954 تم تعميم النظام الحقوقي والاداري الحجازي على بقية اقاليم المملكة.
وكان إتجاه الاصلاحات الحكومية والاقتصادية والادارية والحقوقية لابن سعود واضحاً: التحول من الوحدة الشكلية لأرض شبه الجزيرة العربية إلى الوحدة الاقتصادية والاجتماعية. واتجه ابن سعود لتحطيم البنية التقليدية للبدو نهائياً. وبأساليب مختلفة، ولكن مقصودة، ادخل الملك الوعي الوطني لا القبلي، واضعف الولاء القبلي من خلال اسكان وتوظيف شيوخ القبائل في المدن. وهكذا اصبح البدوي يرى في الشيخ ليس فقط رئيس القبيلة، وانما ممثلاً للحكومة أيضاً. اضافة إلى ذلك جرى العمل لتحطيم الطابع الابوي لعلاقة الشيخ من خلال تقديم مبالغ نقدية كاعانات للقبائل بشكل منتظم.
وبحديثنا عن نشاط ابن سعود الايجابي موضوعياً، يجب التأكيد على أنه كان اسير الاشكال الاقطاعية الضيقة، وحملت الدولة ـ التي اقامها ـ طابعاً دينياً. وكان الاسلام ـ ولا يزال حتى الآن ـ الايديولوجياً الجماهيرية الوحيدة في المملكة. وكان لابد للحركة التوحيدية التي قام بها ابن سعود ان تحمل قشرة دينية. واستخدام ابن سعود وضعه الفريد "حامي الأماكن المقدسة الإسلامية " للجمع بين السلطة الدنيوية والسلطة الروحية.
ومهدت اصلاحات ابن سعود الطريق للملكية المطلقة. وكان على مؤسس المملكة أن يأخذ بالاعتبار الارستقراطية القبلية والروحية وكذلك العلاقات الابوية ـ العشائرية لدى القبائل المترحلة. وفي صراعه لتوحيد شبه الجزيرة العربية استند ابن سعود إلى زعماء بعض القبائل الرحل وكذلك إلى الرأسمال التجاري ـ الربوي المديني. وانعكس الطابع المزدوج للسلطة على سياستها. اما الاصلاحات الحقوقية والادارية المحدودة فقد ادت فقط إلى جعل التنظيم القبلي في نجد ملائماً لشروط الحجاز الاكثر تطوراً. وقد شكلت الوزارات الأولى تبعاً للمبدأ القبلي أو العائلي. واستخدمت النخبة السائدة الاساليب الاقطاعية للإثراء، مع أنه ظهر في الاقتصاد الطبيعي ـ بتأثير الحجاز والبلدان المجاورة ـ عناصر الاقتصاد البضاعي ـ النقدي، وحلت الاساليب الاقتصادية لاخضاع الكادحين محل الاساليب غير الاقتصادية. وخلال

عقدين من الزمن استطاعت المملكة السعودية ان تدفع البلد، اساساً، في الطريق الاقطاعي، وبدأت عمليات تكون الأمة، تكون السوق الوطني، وانتشار علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة، والمركزية السياسية. وقويت هذه العمليات التاريخي.

لقد تطور المجتمع السعودي في المرحلة الأولى من تأريخه بتناسق داخلي نسبياً. فقد تطابقت البنية الاقتصادية مع الاجتماعية وتطابق مع كليهما ـ الايديلوجيا الموجودة وشكل سلطة الدولة. الآن أن تطور المجتمع السعودي قد تسارع إلى درجة كبيرة بعد دخول الرأسمال الاحتكاري الأجنبي البلد.

الفصل الثاني

تغلغل الرأسمال الاحتكاري الغربي في العربية السعودية

ساء الوضع الاقتصادي للعربية السعودية في نهاية العشرينات ـ بداية الثلاثينات، حيث انعكست عليه، بصورة غير مباشرة، الازمة الاقتصادية العالمية، فقد انخفضت الصادرات، وكذلك المداخيل من الحجاج (هبط عددهم من 150 ألف في 1926 إلى 20 ألف في 1933). وفي الزراعة ساد الجفاف للسنة الثالثة على التوالي. وقلصت بريطانيا اعاناتها إلى حد كبير، والتي شكلت 40% من دخل البلد السنوي . لذا خوت الخزينة، واوقف صرف رواتب الموظفين وتقديم الاعانة للقبائل، وازدادت المضاربات. ورفضت انكلترا وفرنسا وايطاليا تقديم قرض للمملكة السعودية.

وفي عام 1932 كان متعذراً عليها ان تدفع مبلغ 219 ألف جنيه استرليني كمستحقات.

واستغل الاعداء الداخلين والخارجيين لابن سعود المصاعب الاقتصادية وحاولوا تحريض قبائل البدو ضده. وبات وجود الدولة السعودية ذاتها في خطر.

واتجه الملك إلى الغرب لطلب المساعدة، معتبراً ان الحل الاساسي لتوطيد الدولة الفتية يكمن في استمالة رؤوس اموال الاحتكارات الغربية إلى البلد ليتمكن من الحصول على النقود للحفاظ على ولاء القبائل، واضعاف تبعيته لبريطانيا.

ومنذ السنوات الأولى لدخول الاحتكارات الغربية إلى المملكة، فقد حصلت على دعم واسناد حكوماتها في علاقاتها مع المملكة السعودية وفي صراعها الداخلي على دعم واسناد حكوماتها في علاقاتها مع المملكة السعودية وفي صراعها الداخلي على اراضي المملكة للسيطرة على مصادر الخامات، وعلى اسواق الاستهلاك ومجلات النفوذ.

وكان لبريطانيا علاقات خاصة بابن سعود، منذ فترة مبكرة وقدمت له المساعدة المالية والسياسية، ووقفت إلى جانبه ضد اعدائه احياناً في اعوام 1915 ـ 1924، واعتبرت نجد محمية بريطانية شكلياً" . وقد تركز نشاط الشركات النفطية الانكليزية في شركة نفط العراق والشركة الانكلو ـ ايرانية للنفط، التي تملك الحكومة البريطانية 23.75% و40% من اسهمهما على التوالي. وقدم دليلاً جلياً على اندماج المصالح السياسية والدبلوماسية والاقتصادية البريطانية في السعودية.

في آيار 1923 حصلت الشركة الانكلو ايرانية للنفط من ابن سعود على إمتياز في الاحساء، ويورد هـ. فيلبي وهو من الوجوه المقربة لأبن سعود الشروط الاساسية للامتياز في احد كتبه على النحو التالي:
(1 ـ حقوق استثنائية للشركة على النفط واحتياطات الخامات الاخرى، وكذلك حقوق وامتيازات مرتبطة بمعالجة هذه الاحتياطات، بما في ذلك الحق في اقامة المنشآت وتركيب المعدات.
2 ـ حقوق استثنائية باستخدام اراضي الامتياز حسب ما تراه، بما في ذلك الحق بحفر الآبار، ومد انابيب النفط، ومد خطوط السكك الحديد واقامة المباني، ومد خطوط التلغراف والتلفون وما إلى ذلك، وحقوق استثنائية باقامة مصافي النفط، واستخدام الماء المكتشف في مناطق الامتياز (تستطيع الحكومة استخدام كل ذلك في حالة الحرب فقط).
3 ـ الاستخدام الحر لكل الموانئ بما في ذلك توسيعها، مع احتفاظ الدولة بسلطتها عليها.
4 ـ بيع وتصدير النفط وغيره من الخامات المكتشفة بحرية، في الوقت الذي لا تستطيع فيه الحكومة التدخل في ادارة الامتياز، ويلتزم أصحاب الامتياز بأن يدفعوا لها رسوماً على البضائع المستوردة كالملابس وغيرها.
5 ـ الاعفاء من الضرائب وايجار الأرض .
6 ـ الحق بالانسحاب أو بيع الحقوق والتسهيلات، التي يقدمها الامتياز، جزئياً، أو كلياً، لواحدة أو عدة شركات انكليزية،
7 ـ حصانة ممثلي الشركة في شبه الجزيرة العربية، وتستطيع الحكومة البريطانية لوحدها محاسبتهم".
وهكذا، نرى من نص أول اتفاقية في تأريخ السعودية حول الامتيازات النفطية، ان الحكومة السعودية قد تنازلت عن جميع حقوقها على الاراضي التي يشملها الامتياز، وعلى جميع الخامات الكامنة فيها، وحتى على احتياطات الماء، ولم يكن لها الحق باستخدام المنشآت والمعدات والبنية التحتية لمنشآت الشركة، وكان للشركة حق الحصانة، ولم يخضع موظفوها للقانون السعودي، وكان للشركة الحق بأن تعطي جزءاً أو كل الحقوق التي تضمنها الدولة، لأي شركة انجليزية دون أي تعويض للحكومة السعودية.
ويحصل ابن سعود على 20% من اسهم الشركة المذكورة أو أي شركة يتم انشاءها. وخلال فترة التنقيب وصل قيمة الايجار 3 آلاف جنيه استرليني ذهبي في السنة. وقد استمر التنقيب ثلاث سنوات دون نتيجة. وقد الغت الشركة الامتياز عام 1927 ودفعت فقط مبلغ 4 آلاف جنيه استرليني.
وبالرغم من فشلها، فقد حاولت الشركات النفطية البريطانية منع تغلغل رأس المال الأمريكي إلى البلد من جهة، ومقاومة إزدياد استقلالية المملكة السعودية من جهة أخرى . واحبطت من خلال البنوك اللندنية مشروع اقامة البنك الحكومي السعودي الذي شرعت فيه المملكة عام 1932، برأسمال قدره 200 ألف جنيه استرليني .
وقد دافع ممثلو الحكومة البريطانية بحماس عن مصالح أصحاب المشاريع الانكليز. وعمل المستشارون البريطانيون في العديد من حلقات جهاز الدولة

منذ لحظة ولادته، ويكفي ان نتذكر هـ. فيلبي: مستشار الملك ابن سعود لمدة تزيد عن 30 عاماً.
وظهرت في البلد فروع للبنوك الانكليزية "البنك العربي المحدود" ، البنك البريطاني للشرق الأوسط ". وحصلت العديد من الشركات الانكليزية، مثل "جنرال الكترونيك" ،"واطسون"، "بيرلي جنرال" و"اكسبرس ليفت"، على عقود لتوريد المعدات والبناء. وفي عام 1955 بلغت صادرات بريطانيا إلى السعودية 8 ملايين دولار .
ومنذ اواسط الخمسينات، كان الخبراء الصناعيون والجيولوجيون الالمان يعملون في السعودية. وجلبت الشركات الالمانية الغربية: "سايمنس شوكرت"، "تلفونكي"، "تسايس" الأجهزة واجهزة الراديو والتصوير. وفي بداية عام 1954 قدمت الحكومة السعودية للشركة الألمانية "هاوينكو" امتيازاً كبيراً لاقامة منشآت البنية التحتية ومباني السكن والمباني الحكومية، كما تنافست الشركات الانكليزية والالمانية الغربية والشركات الايطالية التي حصلت منذ 1953 على امكانية توظيف 4 مليارات ليرة في مختلف مجالات الاقتصاد السعودي.
الا ان الذي انتصر في نهاية المطاف في هذا الصراع الحاد، هو الشركات الاحتكارية الأمريكية بمساندة كبيرة من حكومة الولايات المتحدة، وبالجهود المشتركة لهذه وتلك اصبحت السعودية من الوجهة الاقتصادية شبه مستعمرة للولايات المتحدة.
انشاء ارامكو
في شتاء عام 1931 ظهر في جدة مستخدم بعثة حكومة الولايات المتحدة تش كرين. وبعد مفاوضاته مع ابن سعود، توجهت إلى السعودية بعثة جيولوجية امريكية صغيرة برئاسة ك. تويتشل الذي وجد ان التركيبة الجيولوجية لشبه الجزيرة العربية واعدة إلى حد كبير، واقترح على الملك تذليل المصاعب المالية التي يعاني منها عن طريق تقديم امتياز لاستخراج الخامات إلى الشركات الأمريكية . الا ان السوق النفطي العالمي في بداية الثلاثينات، لم يكن بحاجة إلى مصادر جديدة. فكما كتب المؤلفان الانكليزيان ك. تيوغنديت وأ. هاميلتون "في عام 1930، انخفض، لأول مرة، الطلب على النفط في الولايات المتحدة، وبعد اكتشاف حقول النفط في تكساس الشرقية في أكتوبر من تلك السنة انهار السوق تماماً، حيث هبط سعر البرميل من 1.3 دولار إلى خمسة سنتات. وبعد ان كانت الشركات تلتهم ارباح هائلة لسنوات عديدة، اصطدمت فجأة بضرورة اجراء تخفيضات كبيرة ". وامتنعت العديد من الشركات الاميركية، وخصوصاً غير الكبيرة، عن العمليات الخارجية. وقد عمل في الشرق الأوسط واواسط اسيا العديد من الشركات النفطية الكبيرة، ولكنها لم تكن مقتنعة بالمستقبل النفطي لشبه الجزيرة العربية. ورفضت "تكساس اويل" و "غالف كاربوريشن" اقتراح نويتشل للحصول على امتياز في المملكة السعودية. ولم تقتنع الشركات بمعطيات الجيولوجي الامريكي، كما لم ترغب في خرق اتفاقية " الخط

الأحمر". . أما الشركة الوحيدة التي قبلت المخاطرة فقد كانت "ستاندار اويل كومباني اوف كاليفورنيا".
في عام 1933 كان منافس شركة "ستاندارد اويل كومباني اوف كاليفورنيا" هو الشركة الانكليزية: شركة نفط العراق. وقد فضل ابن سعود منذ ذلك الوقت الشركة الأمريكية لأنها كانت مستعدة لتقديم الأموال فوراً، كما بدأ ابن سعود، متذكراً الصراع الطويل مع انكلترا، يخاف من التغلغل البريطاني في مملكته في ظل الوضع، الذي كان فيه كل الشرق الأوسط تقريباً تحت سيطرتها. وبرأي ابن سعود فإن نشاط "ستاندارد اويل كومباني اوف كاليفورنيا" كان يجب أن يوازن تأثير انكلترا في المنطقة إلى حد ما.
ولم يكن أقل اهمية ان شركة نفط العراق كانت قادرة على تقديم قرض بمبلغ 30 ألف جنيه استرليني ورقي فقط (حظر البنك الانكليزي تصدير الذهب ـ كانت تلك سنوات الأزمة الاقتصادية الحادة)، بينما قدمت شركة "ستاندار اويل اوف كاليفورنيا" مبلغ 35 ألف جنيه استرليني ذهبي، فوراً، رغم قرار الرئيس ف. روزفلت بتوقيف نشاط كل البنوك في البلد عام 1933، وفي 20 نيسان فرض حظراً على تصدير الذهب".
بدأت مباحثات الشركة مع الحكومة السعودية في كانون أول 1932، وكان يمثلها رئيسها اللورد هاميلتون والنائب السابق لوزير الخارجية في. لوميس بوساطة القنصل الأمريكي في لندن أ. هالستد . ووضع الجانب السعودي ـ آخذاً بالاعتبار تجربة امتيازه الأول ـ الشروط التالية:
1 ـ تقدم الحكومة المناطق الضرورية للشركة، على ان تدفع الاخيرة مبلغاً سنوياً قدره خمسة آلاف جنيه استرليني ذهبي مقدماً.
2 ـ تحصل الحكومة على 30% من الربح الصافي من استخراج وبيع النفط.
3 ـ تقدم الشركة للحكومة قرضاً بحدود 100 جنيه استرليني ذهبي.
في 29 آيار 1933 وقع اللورد هاميلتون ووزير مالية السعودية عبد الله سليمان اتفاقية امتياز شركة "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا" للتنقيب عن النفط واستخراجه على أرض مساحتها 932 ألف كلم2 لمدة 66 سنة، وفي 7 حزيران وقع ابن سعود المرسوم رقم1135 الذي يضمن هذا الإمتياز .
كانت شروط الامتياز أقل ملائمة من تلك التي حصل عليها العراق المجاور، لكن في ذات الوقت لم يكن احد مهتماً بالنفط السعودي. بينما كان المال ضرورياً جداً لابن سعود. ويورد فيلبي كلمات الملك بأنه " على استعداد لاعطاء أي امتياز لأي كان، إذا ما قدم له مليون جنيه" .
كانت شروط امتياز "ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا" تذكر بوضوح باتفاقية 1923 وتحمل الطابع الاستعماري ذاته:
"1 ـ يعطى للشركة الحق بالحفر واستخراج وتكرير وتصدير النفط الخام ومشتقاته في منطقة الامتياز.
2 ـ للشركة الحق في اقامة وسائل المواصلات الضرورية لعملياتها اينما كان بما في ذلك الراديو، التلغراف، انظمة الهاتف، السكك الحديدية، المواصلات البحرية والجوية.

3 ـ توافق الحكومة على توفير الشروط الملائمة لتملك الشركة، اللازمة لعملياتها.وتضمن للشركة الحق باستخدام اراضي الدولة باسعار مخفضة. وفي حالة كون الأرض ملكية خاصة يأخذ متوسط الاسعار في المنقطة، ويحظر على الشركة اية حقوق لامتلاك أو استخدام الاراضي في الأماكن المقدسة أو الأماكن التي لها أهمية تاريخية...
10 ـ تعفى الشركة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ومن الضرائب الاعتيادية على المعدات والمواد وغيرها التي تستوردها لعملياتها" .
وكان الجديد في هذه الاتفاقية هو البند التاسع الذي يقضي بأن تعيد الشركة إلى الحكومة خلال 90 يوماً بعد بداية الحفر ذلك الجزء من المنطقة الذي ترى الشركة انها لن تستخدمه في المستقبل. وينص البند 23 على الاستخدام الأوسع قدر الامكان للمواطنين السعوديين في منشآت الشركة، وتلتزم الشركة بموجب البند 36 بعدم التدخل في الشؤون الادارية والسياسية والدينية للسعودية . وحسب الاتفاقية التزمت الشركة باقامة مصفاة للنفط.
وكانت الشروط المالية للامتياز في عام 1933 كما يلي: تدفع الشركة 4 شلنات ذهبية عن كل طن من النفط، وتقدم مبلغاً قدره 30 ألف جنيه استرليني ذهبي بعد توقيع الاتفاقية وتقدم القرض الثاني سنة 1935 بحدود 20 ألف جنيه استرليني ذهبي، وعليها ان تدفع ايجاراً سنوياً بحدود 5 الاف جنيه استرليني ذهبي بدءا من عام 1933، وحتى اكتشاف النفط بكميات تجارية . وباتفاقية اضافية في عام 1939 حصلت الشركة على امتياز يشمل مساحة 207.2 ألف كلم 2 لمدة 60 سنة بعد ان دفعت 140 ألف جنيه استرليني، كما نصت على اعطاء الشركة الحق باستخراج الخامات الأخرى ضمن مساحة قدرها 153 ألف كلم2. وبالنتيجة شمل الامتياز ثلثي مساحة السعودية.
وحسب الاتفاقية الجديدة التزمت الشركة: ان تدفع سنوياً ايجاراً قدره 20 ألف جنيه استرليني حتى اكتشاف النفط بكميات تجارية في المناطق المضافة أو اعادة هذه المناطق، وفي حال اكتشاف النفط بكميات تجارية ان تدفع 100 ألف جنيه استرليني وان تقدم في ذات الوقت 2300 ألف غالون من البنزين و100 ألف غالون من الكيروسين سنوياً إلى الحكومة السعودية.
في تشرين الثاني 1933 اعطت "ستاندارد اويل كومباني اوف كاليفورنيا" الامتياز إلى شركتها البنت "كاليفورنيا اريبين ستاندارد اويل"، وبعد ثلاث سنوات تخلت هذه بدورها عن نصف اسهمها إلى "تكساس اويل" (تكساكو) مقابل ثلاثة ملايين دولار نقداً والالتزام بدفع 18 مليون دولار أخرى من حصتها من الدخل بعد الاستخراج بكميات تجارية. ومنذ 31 كانون الثاني 1944 اصبح اسم الشركة النفطية الموحدة "اريبين اميركان اويل كومباني": "ارامكو" .وفي 12 آذار 1947 وقعت ارامكو اتفاقية مع مساهمين جدد ـ "ستاندارد اويل كومباني اوف نيوجرسي" (منذ 1972 "أكسون")، التي حصلت على 30% و"سوكوني فاكوم" (منذ 1966 اسهم "ارامكو 76.5

مليون دولار، والثانية 25.5 مليون.كما تخلت الشركتان عن حصتهما من الارباح لمدة 5 سنوات بحيث كلف انضمامها الفعلي لأرامكو، 469.2 مليون دولار . وأوضح رئيس "تكساكو" السبب وراء ضم شركات امريكية جديدة ، قائلاً بأن ابن سعود كان مهتماً بزيادة المدفوعات، في حين ان امكانيات "ستاندارد اويل كوبماني أوف كاليفورنيا" و"تكساكو" لم تكن تسمح بتسويق تلك الكمية من النفط التي تستطيعان استخراجها. وضمنت "آكسون" و "موبيل " اسواقاً جديدة، وتوفرت لديها الأموال لبناء خط أنابيب إلى البحر المتوسط (27). الا أن السبب الاساسي يكمن، على ما يبدو، في ان مجموعة روكفلر التي تسيطر على "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا" و "أكسون" و "موبيل" سارعت لزيادة حضورها في شبه الجزيرة العربية، عندما تم اكتشاف حقول هائلة للنفط الرخيص.

اصبحت "آرامكو" واحدة من اقوى الاحتكارات النفطية في العالم الرأسمالي ومنذ منتصف الخمسينات دخلت الشركات المساهمة في ارامكو في العديد من شركات النفط متعددة الجنسية العاملة في مجالات استخراج ونقل وتسويق النفط في بلدان اوروبا الغربية وآسيا والشرق الأوسط وافريقيا. ففي الشرق الأوسط فقط امتلكت "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا" أسهم ثمانية شركات بما في ذلك 30% من اسهم "آرامكو"، 50% من "بحرين بتورليوم كومباني"، 7% من الشركة الانكلو ـ ايرانية. أما "اكسون" فقد امتلكت اسهم 15 شركة بما في ذلك 30% من "آرامكو"، 11.875% من شركة نفط العراق، 11.875% من "ابو ظبي بتروليوم كومباني" و 7% من شركة النفط الانكلو ايرانية. وامتلكت "تكساكو" اسهم 18 شركة بما في ذلك 30% من "آرامكو" و50% من "بحرين بتروليوم كومباني" و7% من الشركة الانكلو ايرانية. وامتلكت " موبيل اويل"اسهم 18 شركة بما في ذلك 10% من "آرامكو"، 11.875% من "ابو ظبي بتروليوم كومباني" 11.875% من شركة نفط العراق و7% من شركة الانكلو ايرانية. وكانت حصة مساهمي "آرامكو" 15.45 و16.23%، "تكساكو" 5.54% و2.62، "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا" 6.34% و4.84% و "موبيل اويل" 31.30% وعالجت 31.83% من كل النفط في العالم الرأسمالي. وقد عملت " كالتكس" و"اسو"، التي تمثل فروعاً للشركات الداخلية في ارامكو على تسويق النفط السعودي في السوق العالمي.

كانت قوة الشركات الأمريكية الاربعة، التي تكون "آرامكو"، تكمن في أنها تمسك بين يديها كل مراحل الصناعة النفطية: التنقيب، الاستخراج، المعالجة، النقل، التسويق. وكونت مع "بريتيش بتروليوم" و"غالف اويل" و"رويال داتش ـ شل" كارتيل نفطي قوي يسيطر على استخراج وتسويق النفط في جميع أنحاء العالم.

وحدد "الإخوان السبعة" مستوى الانتاج واسعار النفط في السوق العالمي.

اكتشف النفط لأول مرة في العربية السعودية في آب 1935، وفي آذار 1938

وجد بكميات تجارية (في منطقة الظهران). في عام 1939 حين بدأت المعالجة الصناعية للحقل، تم الحصول على 521.1 ألف طن من النفط. ولم تتجاوز صرفيات الشركة حتى ذلك الوقت 8550 ألف دولار.
كان انتاج النفط في السعودية قضية مربحة بشكل غير اعتيادي. فنتيجة للموقع الملائم لمخزونات النفط، كانت الآبار بحاجة إلى كمية غير كبيرة من المعدات. وكانت الكلفة الاساسية للانتاج، بما في ذلك الضريبة الحكومية، في عام 1948 قرابة 0.4 دولار لكل برميل في حين كان سعر برميل نفط الولايات المتحدة يساوي 2.22 دولار، اضافة لذلك، كان انتاج الآبار غزيراً، فقد تم استخراج 46.8 مليون طن من النفط من 157 بئراً بينما في الولايات المتحدة اعطى 553 ألف بئر انتاجاً قدره 352 مليون طن فقط. وكان معدل انتاج النفط لكل بئر في السعودية يساوي 298 ألف طن أما في الولايات المتحدة فكان 636.5 طن ـ (انظر دول رقم 1 في الملحق).
في عام 1948 كان الدخل الصافي لمساهمي ارامكو يساوي0.91 دولار عن كل برميل. وفي 1950 بلغ 7.85 وفي الفترة 1952 ـ 1963 كان الدخل الصافي للشركة يساوي 2.8 مليار دولار 57.6% من الرأسمال الموظف، أما في عام 1961 فقد بلغ 81.5%. أما في الصناعة النفطية في الولايات المتحدة فقد كان صافي الدخل يساوي 10 ـ 12% من الرأسمال الموظف.
اضافة إلى حق ارامكو الاحتكاري بانتاج النفط والغاز دون منافسة على المساحة التي يشملها الامتياز حسب اتفاقية 29 آيار 1939، فقد كان لها حق تسويق مختلف المنتجات النفطية في السعودية. ففي عام 1955 فقط باعت فروع التسويق التابعة لأرامكو من خلال مراكزها الـ 81 أكثر من 300 ألف من مختلف المنتجات النفطية وأكثر من 20 مراكزها الـ 81 أكثر من 300 ألف من مختلف المنتجات النفطية واكثر من 20 ألف طن من الاسفلت.

لتسويق النفط بسهولة، اسس حاملو امتياز "ارامكو" في عام 1947 شركة "ترانس ارابين بايب لاين" (تابلاين)، مهمتها انشاء وتشغيل خط انابيب النفط الظهران ـ صيدا (لبنان)، الذي بدأ العمل به في كانون الثاني 1951، بالرغم من المقاومة القوية من قبل الشركات الانكليزية. وكلف بناءه 270 مليون دولار .

وبالاتفاق مع الحكومة لم تدفع "التابلاين" أي مبلغ لمدة 15 سنة، الا ان ارامكو دفعت 0.97 دولار عن كل برميل تضخمه. واصبحت كلفة نقل النفط خط الانابيب دفعت 0.97 دولار عن كل برميل تضخمه. واصبحت كلفة نقل النفط بخط الانابيب أقل مرتين من شحنه بناقلات النفط. وحسب الاتفاقية فإن خط الانابيب ومعداته (ككل صناعة ارامكو) يجب أن ينتقل إلى ملكية الحكومة السعودية في عام 1999.

وكما كتب ب. بيلاييف فإن حكومة الولايات المتحدة جاءت لمساعدة شركة "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا" بعد قليل من حصولها على الامتياز في السعودية. وبمبادرة منها بدأت في لندن مباحثات بين سفيري السعودية والولايات المتحدة وانتهت في تشرين الثاني 1933 بتوقيع "اتفاقية مؤقتة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة حول التمثيل السياسي والقنصلي، والدفاع امام المحاكم والتجارة والملاحة". وتساوى مواطنو الولايات المتحدة وممتلكاتهم على أرض السعودية في الحقوق مع بقية مواطني الدول الأجنبية، واصبحت لديهم الامكانية لتوسيع نشاطهم " . وهكذا، حتى قبل اقامة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية (اقيمت في آيار 1943،ورفعت إلى مستوى السفراء في كانون الثاني 1949). فقد اقامت الولايات المتحدة علاقاتها على اساس معاهدة حكومية.

ارامكو وحكومة الولايات المتحدة

تستحق مسألة التعاون بين الاحتكارات النفطية الأمريكية وحكومة الولايات المتحدة بحثاً خاصاً. فهي احدى أكثر النماذج وضوحاً لنشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية في البلدان النامية، حيث يتحول حتماً سباق الاحتكارات في سبيل الأرباح واستخدام دولتها لهذا الهدف إلى ترسيخ سيادة الدولة الامبريالية في ذلك البلد بمساعدة الاحتكارات.

ان جذب الاشخاص المرتبطين بالحكومة إلى قيادة الشركات النفطية لي صدفة. فقد اشرنا إلى أن نائب وزير الخارجية الاميركية كان عضوا في ادارة شركة "ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا". وفي عام 1936 اصبح جـ. موفيت ـ الذي كان موظفاً حكومياً كبيراً في السابق، وصديقاً للرئيس روزفلت ت رئيساً لادارة "ارامكو". وفي 9 نيسان 1941 تقدم موفيت بطلب لدى الرئيس روزفلت لتقديم مساعدة للسعودية بحدود 30 مليون دولار كقرض لمدة 5 سنوات، بالمقابل فإن "ارامكو" كانت مستعدة لتقديم المنتجات النفطية للقوات البحرية الأمريكية بشروط تسهيلية. الا ان عرضها قد رفض. واصبح وضعها صعباً، عندما طالب ابن سعود بزيادة العائدات.اما الشركة فقد خفضت الانتاج عند بداية الحرب حتى ان بعض الآبار قد اغلق بالاسمنت.

حاولت "آرامكو" مرتين دفع الحكومة الأمريكية لتقديم مساعدة للسعودية

حسب قانون الاقراض والتأجير ولكنها فشلت ايضاً، في الوقت الذي قدمت فيه انكلترا 403 آلاف دولار في عام 1940، وفي عام 1943 مبلغاً قدره 16618 لف دولار، مستخدمة الأموال التي حصلت عليها من الولايات المتحدة . وادى نشاط انكلترا في المملكة النفطية إلى قلق عميق في واشنطن وحفز الحكومة الأمريكية لضمها إلى الدول التي تقدم لها المساعدات حسب قانون الاقراض والتأجير. في شباط 1943 وجه الرئيس روزفلت رسالة إلى الكونغرس، قال فيها ان "الدفاع عن السعودية ذو اهمية حيوية للولايات المتحدة". وكانت الحكومة الأمريكية بذلك تدافع، في المقام الأول عن مصالحها الحربية ت الاستراتيجية، رغم ان النفط السعودي في تلك السنوات لم تكن له اهمية كبيرة للولايات المتحدة، التي كان يكفيها نفط نصف الكرة الارضية الغربي.
وقد كتب المؤرخ الأمريكي غ. زين "ان الحرب اتاحت للولايات المتحدة فعلياً، السيطرة على ثروات النفط الهائلة في الشرق الاوسط، التي كانت تخضع لانكلترا في السابق" ومنذ ذلك الوقت تزايد الدور الذي لعبته الشركات النفطية الأمريكية في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وصار الموظفون الحكوميون الامريكيون يتشبعون أكثر فاكثر بمصالح الاحتكارات النفطية. وهكذا، وحسب مذكرات روزفلت، فانه عندما قابل ابن سعود في ربيع 1945 قال للملك: "ان رئيس الولايات المتحدة هو قبل كل شيء رجل أعمال .. وهو مهتم بشبه الجزيرة العربية كرجل أعمال ".
وازداد اهتمام الولايات المتحدة بالسعودية إلى درجة انه ظهر في عام 1943 مشروع مشاركة الحكومة الأمريكية مباشرة في "ارامكو". ورفض هذا المشروع لأن الشركات لم تكن تريد التخلي عن ملكية الامتياز الاساسي للحكومة .
في بداية 1944 اعلن عن اتفاق بين "آرامك" والحكومة الأمريكية تقوم الاخيرة بموجبه بتقديم قرض لبناء خط للانابيب من السعودية إلى البحر الابيض المتوسط. ووعدت الشركة ان تعيد القرض إلى الحكومة خلال 25سنة بشحنات النفط المخفضة الاسعار، وتوفير احتياطات كبيرة من النفط للدولة. وقد واجه هذا المشروع معارضة قوية من قبل شركات النفط الأمريكية العاملة في الولايات المتحدة وبلدان امريكا اللاتينية، تم الغاءه.
اصبح المجلس القومي للنفط الذي اسس في عام 1946، والذي تشكل من رؤساء الدوائر الحكومية وكبار المسؤولين في الشركات النفطية،جهازاً هاماً لتنسيق نشاط شركات النفط والحكومة الأمريكية .
ولم تكن مساندة واشنطن للسيطرة المتزايدة للامريكيين على مصادر النفط في الشرط الأوسط دون مقابل.فقد كان الموظفون الحكوميون يتلقون مخصصات، ليس فقط من الحكومة، وانما، وكما كتب الباحث الأمريكي جـ. ستورك، من "أرامكو" أيضاً . وهكذا، فقد استلم مدير شحنات النفط: ر ديفيس 10 آلاف دولار كراتب من الحكومة و 47 ألف دولار من "آرامكو"، اما مستشار دائرة الدولة لشؤون النفط: م. تورنبورغ فقد حصل بصورة

مطابقة على 8 آلاف دولار و29 ألف دولار. وتراس المدير السابق لتزويد القوات البحرية الأمريكية بالنفط الاميرال كارتر، بعد الحرب دائرة شحن النفط بالناقلات في ارامكو . وفي الفترة ما بين 1946 ت1949 كان لأرامكو في الكونغرس 4 اعضاء لوبي مسجلين . عدا عن ذلك فقد رشحت الشركات النفطية المساهمة في أرامكو ممثليها إلى المراكز الحكومية الهامة. وهكذا، فإن وزير خارجية الولايات المتحدة في الفترة 1953 ـ 1959 جاء إلى هذا المنصب تاركا كرسي رئيس مجلس الأوصياء على صندوق روكفلر. وكان هـ، ترومان احد رجال الحكومة البارزين، والبنكي الكبير ر. لوفيت أيضاً اعضاء في مجلس اوصياء صندوق روكفلر. وكما يلاحظ بحق الباحث السوفيتي ر. بارونوف "فإن الصلة بين عدد من قادة الولايات المتحدة والرأسمال النفطي، لا تعني قطعا ان حكومة الولايات المتحدة تسير في ركاب شركات النفط وتنفذ ارادتها دون تبصر ولكنها ـ كما يقول ـ تأخذ مصالحها بالاعتبار دائما.
ان مثل هذه الصلاة المباشرة بين الشركات المشاركة في ارامكو من جهة وبين البيت الابيض، ودوائر الحكومة والبنتاغون والكونغرس من جهة أخرى قد رسخت وضع الشركات داخل البلد وامنت لها مساندة الدولة في الخارج هذا من جانب. ومن جانب آخر، وهو الأكثر أهمية لموضوعنا فإن مثل هذه الصلاة خلقت اساساً للتغلغل الوي للعديد من مؤسسات رأسمالية الدولة الاحتكارية في البلدان الأخرى ، بما في ذلك السعودية.
في نهاية الاربعينات دافعت الحكومة عن مصالح "آرامكو" في الجدال مع حكومتي فرنسا وانكلترا، اللتين تقدمتا بشكوى حول خرق "أرامكو"الاتفاقية "الخط الأحمر"،وأعلن ممثلو الحكومة انه ليس لحكومة الولايات المتحدة الحق بالتدخل في شؤون شركة خاصة. واثناء الحرب العالمية الثانية قاومت الحكومة الأمريكية نشاط و. تشرتشل الموجه للدفاع عن المصالح الانكليزية في السعودية. اما الصدام المباشر بين الاحتكارات النفطية الانكليزية والامريكية فكان النزاع المسلح في منقطة واحة البريمي، الواقعة على الحدود بين السعودية ومشيخات ابو ظبي ومسقط ،التي كانت في ذلك الوقت محميات بريطانية.
وقد بذل الدبلوماسيون الامريكيون في جنيف، والقاهرة وواشنطن ولندن جهوداً كبيرة لتسوية النزاع بالشروط الاكثر ملائمة لأرامكو. في 1948 اعلنت لجنة الشيوخ التابعة للكونغرس، ان أرامكو اقنعت حكومة الولايات المتحدة لأن تقدم للسعودية قرضا بحدود 99 مليون دولار، واعدة ان تبيع المازوت للقوات البحرية الأمريكية بسعر 0.4 دولار للبرميل، بينما كان سعره في السوق العالمي 1.05 دولار. ورغم حصول المملكة على القرض الا أن القوات البحرية استمرت بدفع 1.05 دولار للبرميل. وهكذا دفعت الحكومة للشركة زيادة قدرها 38.5 مليون دولار.
ان الحرية الكاملة التي تمتعت بها "ارامكو" في الولايات المتحدة يفسرها الدور الخاص للشركات المساهمة في ارامكو في عمل كل رأسمالية الدولة الاحتكارية الأمريكية . كانت المجموعة المالية ـ النفطية الاحتكارية روكفلر،

التي تسيطر عملياً على أرامكو، تملك قوة اقتصادية كبيرة، وكانت تشرف على اغنى احتياطات الخام الاستراتيجي: النفط في العالم الرأسمالي، ومهدت السبيل لسيطرة الولايات المتحدة على مناطق مهمة من العالم، حيث عملت شركاتها. ان كل العالم هو مسرح لنشاط ممثلي الامبراطورية المالية ـ السياسية روكفلر. وحسب كلمات العالم الأمريكي ف. لاندبرغ: "ان ذلك لم يعد فقط مشروعاً كبيراً، ان هذا فوق المشاريع، حيث انمحى الخط الفاصل بين الحكومة الداخلية والمشاريع الكبرى إلى درجة انه لم يعد مرئياً".

ولتأكيد هذا الاستنتاج نورد المثال التالي: عندما راجع المساعد الخاص لرئيس الولايات المتحدة في بداية الخمسينات: ز. كاتلر وزير الخارجية: جـ. دالاس بخصوص بحث الكونغرس لخرق آرامكو للقوانين الأمريكية كتب يقول "ان استخدام القوانين الأمريكية الخاصة باتحادات الشركات ضد شركات النفط الغربية، العاملة في الشرق الأوسط ، يمكن اعتباره مسألة ثانوية فيما يخص مصالح الأمن القومي، التي تؤمنها عن طريق: 1 ـ ضمان وصول العالم الحر باستمرار إلى مصادر النفط في الشرق الأوسط 2 ـ الحفاظ على علاقات الصداقة بين بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط وبلدان العالم الحر".

ونورد ايضاً مقطعاً من وثيقة اخرى، تدل بوضوح على الطابع اللصوصي لنشاط الاحتكارات الأمريكية في السعودية وغيرها من البلدان بمساعدة الحكومة الأمريكية وهو مقتطف من المحاضر السرية لمفاوضات الحكومة مع ممثلي الشركات النفطية الأمريكية في ايلول 1950. تقول الوثيقة: ان نفط الشرق الأوسط هام بالنسبة للولايات المتحدة، ذلك ان استخدامها "يحفظ مصادر نصف الكرة الغربي، ذات الاهمية الحيوية للولايات المتحدة في الاوضاع الطارئة، ويشكل نفط الشرق الأوسط مؤسسة مربحة للشركات التجارية الأمريكية والمستثمرين الامريكيين حيث تملك شركات الولايات المتحدة حوالي 45%من انتاج الشرق الأوسط من النفط. وتعتبر السيطرة على مصدر الطاقة هذا عاملاً مهماً في زمن السلام والحرب، وهدفاً مرغوباً بحد ذاته... ان شركات النفط ساعدت وتستطيع ان تساعد أكثر في تحقيق اهداف سياسة الولايات المتحدة في المنطقة" .

ان التشابك الوثيق، وخصوصاً اندماج مصالح حكومة الولايات المتحدة والشركات النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط يؤكد استنتاج لينين القائل "ان نقل رأس المال يمثل وسيلة لاهداف السياسية، ونجاحه يعتمد بدوره على السياسة الخارجية" .

نشاط الاحتكارات وحكومة الولايات المتحدة في السعودية

استخدمت الحكومة الأمريكية كل الامكانيات لتوسيع نشاطها في المملكة النفطية. ومنذ العام 1944 وحتى الآن تعمل هناك البعثات العسكرية الأمريكية التي تقدم المساعدة في التجهيز التقني والاعداد القتالي للجيش والحرس الوطني.

في عام 1946، بدأ في الظهران بناء قاعدة للقوات الجوية الأمريكية .ومنذ عام 1942 تعمل في السعودية بعثة جيولوجية تقوم بالتنقيب في كل اراضي

المملكة، واقامت بعثة زراعية بعض المزارع النموذجية وقامت ببعض أعمال الري. في عام 1943 اضيف منصب ملحق لشؤون النفط في الممثلية الدبلوماسية الأمريكية وكان أول مدير للسكك الحديد السعودية هو الجنرال الأمريكي جيلدر. ومنذ عام 1943 وحتى 1949 قامت الخزانة الأمريكية بسك الريالات الفضية السعودية. في 20 شباط 1949 عقدت الحكومة السعودية وشركة "باسفيك سترن اويل" (من آب 1956 "غيتي اويل") اتفاقية لاعطائها امتياز انتاج النفط في الجزء السعودي من المنقطة المحايدة، الواقعة على الحدود مع الكويت، حيث رفضت ارامكو القيام بذلك عام 1948، وحصلت على اجزاء من الساحل السعودي على الخليج العربي. كانت المساحة التي شملها الامتياز حوالي 4 ألف كلم2 لمدة 60 سنة. اما الشروط المالية فقد كانت، على النحو التالي: عند توقيع الاتفاقية تدفع الشركة 9.5 مليون دولار، ثم تدفع مليون دولار سنويا إلى ان يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية وبعد استخراجه تدفع قرابة 0.55 دولار لكل برميل على ان يكون الحد الادنى لمدفوعات الشركة للحكومة السعودية مبلغ مليون دولار سنوياً.

وبموجب الاتفاقية، حصلت المملكة على 20إلى 25% من عائدات يبع النفط ومنتجاته في المستقبل. وكان يمكنها ان تحصل مقابل دفع الثمن ـ على 20% مقابل، والتزمت الشركة ان تبني صهاريج لتخزين المشتقات النفطية في جدة والرياض، واقامة مصفاة للنفط .

كانت شروط الامتياز مع شركة "غيتي اويل" أكثر ملائمة للمملكة من أي شروط أخرى للامتيازات في الشرق الأوسط . فاضافة إلى الزيادة الكبيرة في العائدات المالية، حصلت السعودية على حق الحصول على عائدات ليس فقط من الانتاج وانما من تسويق النفط ومنتجاته أيضاً . ان التحفظ الخاص باستثناء مواعيد تنفيذ هذا الشرط لم يغير الجانب القانوني للمسألة ودعمت موقف الحكومة السعودية في علاقاتها العملية مع ارامكو. وحسب كلمات الاقتصادي العربي ن ـ مقداشي فإن شروط الامتياز الجديد وتجربة فنزويلا قد دفعت الحكومة السعودية إلى البدء بمفاوضات مع ارامكو لاعادة النظر بشروط اتفاقية 1933 . وتمكنت شركة "غيتي اويل" من اكتشاف النفط في 1954، وبدء الانتاج الصناعي منذ 1955 . وبسبب وعيها لآفاق الامتياز دفعت الشركة 0.65 دولار للبرميل، على الرغم من ان ارامكو كانت لا تزال تدفع 0.22 دولار للبرميل.

وفي تلك الفترة جرى تغلغل الرأسمال الأمريكي في مجالات الانتاج الأخرى في السعودية، وكانت عدة شركات امريكية غير نفطية قد صلحت في بداية الثلاثينات على امتيازات من الحكومة السعودية، وحتى نهاية الثلاثينات كان للرأسمال الأمريكي اساساً قوياً في المملكة. وهكذا ففي عام 1933 عقدت شركة "ايسترن كومباني" (فرع لشركة "فورد") اتفاقية مع ابن سعود لتوريد السيارات والقطع الاحتياطية اللازمة لها. والتزمت الحكومة بشراء سيارات شركة "فورد" فقط لمدة عشرة سنوات ابتداءاً من عام 1934،ومنع الشركات المحلية في الفترة ذاتها من نقل الركاب بغير سيارات شركة

"فورد" أو شراء سيارات من شركات أخرى . ومنحت الحكومة استثناءاً حيث كان لها حق شراء سيارات من شركات أخرى لاحتياجاتها الخاصة، باستثناء نقل البضائع الثقيلة. لكن حصول الحكومة على تلك السيارات يجب ان يتم من خلال شركة "فورد" فقط . في كانون اول 1934 وقعت الحكومة السعودية اتفاقية مع شركات "اميركان سملتينغ اند ريفاينينغ" و"امريكان ساياناميد كاربوريشن " التي كونت شركة "سعودي اريبينماينتنيغ سنديكات" التي تمثل الرأسمال الانكليزي والكندي اضافة إلى الأمريكي. واعطيت الشركة حقاً استثنائياً لاستخراج الذهب وغيره من المعادن الثمينة على مساحة 200 ألف كلم2 من اراضي المملكة لمدة 75 سنة. وقد قام بالتنقيب الجيولوجي التمهيدي. تويتشل ذاته. وحسب شروط الامتياز تحصل الحكومة السعودية على 10% من الذهب المستخرج وتملك 20% من اسهم الشركة. ودفعت الشركة ضريبة بحدود 15% من الواردات. وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل جميع منشآت الشركة إلى الحكومة السعودية. في عام 1954 وصل الدخل الصافي للحكومة والشركة إلى عشرة ملايين دولار . وقد بدأ استخراج الذهب في عام 1939 وبلغ 497 كلغم، وفي عام 1945: 1178 كلغم وفي 1950: 2052 كلغم، واضافة الى الذهب وجد في الصخور معادن ثمينة اخرى، كما وصل انتاج الفضة في عام 1950 إلى 3853 كلغم . وقد توقف العمل في المناجم عام 1955 "بسبب نضوب المواقع".

واجمالاً حتى نهاية الخمسينات تركزت في السعودية أكثر من 200 شركة امريكية بما في ذلك "فوردموتورز"، "فورد انترناشيونال"، "فيدرال موتور تراك"، "ياكراد موتور كار"، "غيوديير طايف اندبير اكسبورت"، "سيتوارن واونر"، "ديوبون مانيوفا كتشرينغ" التي كانت تقوم بتوريد بعض المعدات والسلع الاستهلاكية ذات الاستخدام الطويل الامد، والمخارط، وشركة "ترانس ورلد اير لاينز" التي عقدت اتفاقاً لربط الخطوط الداخلية والخارجية للمملكة، والشركات الينات ITT التي أقامت وشغلت محطات الاذاعة في مكة وجدة، "موريسون نادسن" التي

وقعت عقوداً لاقامة البنية التحتية ومشاريع صناعية،و"فيرست ناشيونال بنك اوف نيويورك"، الذي افتتح فروعاً له في جدة وغيرها، وفي عام 1947 تأسس الاتحاد التجاري ـ الصناعي " سعودي اريبين اندستريز كاربوريشن" الذي قام باستيراد البضائع، وتزايدت واردات السعودية من البضائع الأمريكية حتى وصل حجمها إلى حوالي 57.5 مليون دولار، وهو أكثر بـ15 مرة مما في عام 1938 في بداية الخمسينات لم يتزايد نشاط الشركات الأمريكية فقط في الشرق الأوسط وانما أيضاً الشركات الانكليزية والفرنسية والالمانية الغربية، التي كانت تبحث عن الأسواق،وسارعت رأسمالية الدولة الاحتكارية الأمريكية إلى تثبيت مواقعها في المملكة النفطية.

في كانون ثاني 1949 اعلن " برنامج ترومان" الذي نص بنده الرابع على تقديم المساعدة التقنية للبلدان الاجنبية. وكان ذلك أول مبدأ حكومي امريكي معلن الهدف بتقديم المساعدة التقنية لبلدان الشرق. ولعب نلسون روكفلر دوراً هاماً في صياغة البرنامج، اما الاحكام الاساسية" لبرنامج البند

الرابع" فقد وضعتها لجنة المستشارين الاقتصاديين للرئيس ولجنة تمويل اعادة الاعمار العالمي. والاولى مثل الثانية هي اجهزة للرأسمال الكبير.
وحسب تعبير العالم السوفيتي ن . اينورزمتسيف فأن الرئيس ترومان باعلانه "للبند الرابع" "اعطى اسماً فقط للطفل الذي رأى النور على ايدي الاحتكارات". ومما له دلالة ان قرار مشاركة "اكسو"و"موبيل اويل" في ارامكو قد اتخذ بعد اعلان " برنامج ترومان" واصبحت الحكومة الأمريكية دليلاً وضامن استثمارات الاحتكارات الأمريكية على أرض شبه الجزيرة العربية، وحليفاً لها في صراعها مع المنافسين الاوروبيين.
وفي إطار المساعدة التي نص عليها "البند الرابع" قدمت الادارة الاميركية للسعودية في الفترة 1952 ـ 1954 حوالي خمسة ملايين دولار لتطوير الزراعة، والمواصلات واستغلال المصادر الطبيعية. وعملياً ذهبت هذه الأموال لبناء الطرق الضرورية لارامكو، وتطوير المزارع النموذجية التي تؤمن المنتوجات للعاملين في الشركة وغيرهم من المختصين الامريكيين وكذلك العائلة المالكة، واعمال في الشركة وغيرهم من المختصين الامريكيين وكذلك العائلة المالكة، واعمال التنقيب الجيولوجي. وطبقاً " للبند الرابع" ذاته وصلت إلى السعودية في حزيران 1951 بعثة مالية امريكية لدراسة وتطوير النظام النقدي السعودي، واسست وكالة النقد السعودية التي ترأسا الاميركي د. بلاوزر واذا اخذنا المملكة السعودية كمثال، فانه يتضح ان احد الاهداف الاساسية "لبرنامج ترومان" هو "زيادة تبعية مصادر الخامات الاجنبية للاقتصاد الأمريكي" أو إذا استخدمنا كلمات ترومان: تأمين " أسواق جديدة لطاقاتنا الهائلة ومجالات لاستثمار رؤوس الأموال الأمريكية " .
وكانت هذه ايضاً اهداف مبدأ "دالاس ـ ايزنهاور" الذي اعلن في كانون ثاني 1957. والتي تلخصت في توسيع برنامج " المساعدة"ـ الأمريكية لبلدان الشرق الأوسط واعطاء الرئيس الأمريكي حق ارسال القوات المسلحة الأمريكية لرد العدوان المسلح من قبل اية دولة "تسيطر عليها الشيوعية العالمية"، أي للتصدي للسياسة المستقلة للبلدان العربية وتقوية الانظمة الموالية للولايات المتحدة. وقد كتب ن. اينورزمستيف، محللاً سياسة الولايات المتحدة في الخمسينات، ودور الاستثمارات الخارجية الاميركية التي شكلت لوحدها ثلث الاستثمارات الخارجية قائلاً: "ان شركات النفط الكبرى، وقبل كل شيء شركات روكفلر، تحصل على ثلثي إلى ثلاثة ارباع مداخيلها من الخارج. وعلى ضوء هذه الحقائق ليس من المدهش ان المبدأ المذكور لم يصنع مبدئياً في البيت الأبيض أو في دوائر الحكومة ، وانما في جهاز أكبر شركة نفط في الولايات المتحدة "ستاندرد اويل اوف نيوجرسي". ولعب نلسون روكفلر دوراً نشيطاً في تقديمه اضافة إلى هـ. غوفر الابن وغيرهم من " مخضرمي الأعمال النفطية"... وكذلك اللجنة الاستثنائية لشؤون الشرق الأوسط في البيت الابيض وقد دخل فيها قادة 15 شركة نفطية برئاسة ستيوان كامولمن نائب رئيس "ستاندار اويل اوف نيوجرسي".
ومثل هذان المبدآن شاهداً على المساندة السياسية والعسكرية من قبل حكومة الولايات المتحدة للتوسيع غير المحدود للاحتكارات الأمريكية في

الشرق الأوسط وقبل كل شيء في السعودية. واوضحا كذلك الاطماع الاستراتيجية للإمبريالية الأمريكية للسيطرة على ملتقى القارات الثلاث: اوروبا، آسيا، وافريقيا.

الفصل الثالث

نشاط رأس المال الاحتكاري الغربي في السعودية في الاربعينات والخمسينات

تتميز المرحلة الثانية (الاربعينات والخمسينات) من تاريخ السعودية بتأسيس الصناعة النفطية خلال هذين العقدين التي خدمت ازدهار الاحتكارات النفطية الغربية، والتي وضعت موضوعياً، الاساس لولادة الصناعة الوطنية والنمط الرأسمالي الوطني.

نشاط "أرامكو" الاقتصادي

 ان تأسيس الاقتصاد المعاصر في السعودية يرتبط، قبل كل شيء، بنشاط "أرامكو"، فقد ازداد الانتاج النفطي بسرعة (انظر الجداول3.2 في نهاية الكتاب). وكان الجزء الاكبر منه يصدر بعد تصفيته. كما ان ثلاثة ارباع الغاز الطبيعي المرافق كان يحرق من قبل الشركات، ومنذ 1954 كان ربع الكمية يضخ في الآبار لزيادة انتاجها.

ولاحقاً اولى المسؤولون من "ارامكو" اهتماماً متزايداً، بمعالجة النفط، لا في مصانعهم في اوروبا وآسيا وافريقيا الشمالية، وانما في السعودية أيضاً . ولم تعد مصفاة النفط التي اقيمت في رأس تنورة في بداية الاربعينات تلبي حاجات الشركة، وقامت في عام 1948 بتوسيعها إلى حد كبير، لتصبح واحدة من أكبر المصافي في العالم.

واقامت الشركة شبكة من الانابيب النفطية في الاقليم الشرقي من المملكة لنقل النفط من الحقول الى البحر. وفي عام 1939 تم تشييد ميناء رأس تنورة، وهو واحد من اكبر المواني المختصة في العالم . وتم من خلاله تصدير 14% من النفط الذي انتجته ارامكو عام 1955 عدا عن ذلك فقد امتلكت ارامكو في الأقليم الشرقي عدداً من المطارات الصغيرة، وورشة كبيرة لصيانة السيارات، واسطولها التجاري الخاص. ومن مشاريع البنية التحتية امتلكت أكبر محطتين لتوليد الطاقة ـ في ذلك الوقت ـ في الظهران ورأس تنورة، وقامت " غيتي اويل" ببناء ميناء سعود ايضاً.

في الفترة موضع البحث لم يكن التأثير غير المباشر للصناعة النفطية على التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي، وبصورة خاصة على التطور الاقتصادي، كبيراً. وقد لاحظ الاقتصادي المجري ت. سانتش: "ان نشاط قطاع الخامات من حيث طبيعته يترافق بتأثير متبادل مع القطاع التقليدي (وتأثيره اضعف بكثير من القطاع الصناعي. وبالتالي لا يتطلب ولا يستدعي توسيعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي، وخلافاً لقطاع الصناعة الثقيلة لا يمكنه ان يكون قوة دافعة ديناميكية للتطور التقني في كل الاقتصاد الوطني" . ولم يكن للتأثير غير المباشر لنشاط الاحتكارات الاجنبية في تلك الفترة نتائج كبيرة.

إلى جانب عمل ارامكو "لنفسها" مباشرة، كانت مضطرة بهدف زيادة ارباحها لأن تقيم بنية تحتية انتاجية في المملكة واتجهت الشركة إلى تقليص

اعتماداتها المباشرة، أو انفاقها على البرجوازية الكومبرادورية التي انشأتها، هذا من جانب، ومن جانب آخر اتجهت للاستفادة من السوق السعودي المتنامي. ومع تطوير البنية التحتية الانتاجية ازداد دخل الاحتكارات ، واصبح التغيير في الحياة الاجتماعية الاقتصادية للسعودية نتيجة غير مقصودة لهذه العملية. وهكذا، جرب البدو التأثير المباشر للعامل الخارجي عليهم، فقد ادى تطوير المواصلات العصرية إلى تناقص عدد الجمال باستمرار وافلاس البدو. واجبرتهم طرق المواصلات وانابيب النفط على تغيير مساراتهم في الاراضي التي يترحلون فيها. عدا عن ذلك فقد جرى توحيد بعض القبائل بعد حفر آبار المياه على طول خط انابيب "التابلاين" وخط السكك الحديدية وقامت بعض القبائل بخدمة بعثات التنقيب الجيولوجية ورسم الخرائط، وحصلت على عوائد مقابل استخدام أراضيها . اضافة إلى ذلك فقد غيرت وسائل وجودها، وانجرت إلى نمط حياتي جديد. سهلت شبكة المواصلات اتصال صغار المنتجين في المدن والقرى بالمستهلكين والموردين. ومهدت هذه العمليات لنشوء السوق الوطني. ومهدت سهولة التنقل واتساعه، السبيل لنشوء سوق القوة العاملة. واسطولها التجاري الخاص. ومن مشاريع البنية التحتية امتلكت أكبر محطتين لتوليد الطاقة ـ في ذلك الوقت ـ في الظهران ورأس تنورة، وقامت "غيتي اويل" ببناء ميناء سعود ايضاً.

في الفترة موضع البحث لم يكن التأثير غير المباشر للصناعة النفطية على التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي، وبصورة خاصة على التطور الاقتصادي، كبيراً. وقد لاحظ الاقتصادي المرجي ت. سانتش: "ان نشاط قطاع الخامات من حيث طبيعته يترافق بتأثير متبادل مع القطاع التقليدي (وتأثيره اضعف بكثير من القطاع الصناعي. وبالتالي لا يتطلب ولا يستدعي توسيعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي، وخلافاً لقطاع الصناعة الثقيلة لا يمكنه ان يكون قوة دافعة ديناميكية للتطور التقني في كل الاقتصاد الوطني". ولم يكن للتأثير غير المباشر لنشاط الاحتكارات الاجنبية في تلك الفترة نتائج كبيرة. إلى جانب عمل ارامكو "لنفسها" مباشرة، كانت مضطرة بهدف زيادة ارباحها لأن تقيم بنية تحتية انتاجية في المملكة واتجهت الشركة إلى تقليص اعتماداتها المباشرة، أو انفاقها على البرجوازية الكومبرادورية التي انشأتها، ذا من جانب، ومن جانب آخر اتجهت للاستفادة من السوق السعودي المتنامي. ومع تطوير البنية التحتية الانتاجية ازداد دخل الاحتكارات، واصبح التغيير في الحياة الاجتماعية الاقتصادية للسعودية نتيجة غير مقصودة لهذه العملية. وهكذا، جرب البدو التأثير المباشر للعامل الخارجي عليهم، فقد ادى تطوير المواصلات العصرية إلى تناقص عدد الجمال باستمرار وافلاس البدو. واجبرتهم طرق المواصلات وانابيب النفط على تغيير مساراتهم في الاراضي التي يترحلون فيها. عدا عن ذلك فقد جرى توحيد بعض القبائل بعد حفر آبار المياه على طول خط انابيب " التابلاين" وخط السكك الحديدية وقامت بعض القبائل بخدمة بعثات التنقيب الجيولوجية ورسم الخرائط، وحصلت على عوائد مقابل استخدام أراضيها . اضافة إلى ذلك فقد غيرت وسائل وجودها، وانجرت إلى نمط حياتي جديد.

سهلت شبكة المواصلات اتصال صغار المنتجين في المدن والقرى بالمستهلكين والموردين. ومهدت هذه العمليات لنشوء السوق الوطني. ومهدت سهولة التنقل واتساعه، السبيل لنشوء سوق القوة العاملة.

نشاط ارامكو الاجتماعي وتأثيره على تطور المجتمع السعودي

بالاضافة إلى البنية التحتية الانتاجية، كانت ارامكو مضطرة لبناء البنية التحتية غير الانتاجية ايضا، ففي مناطق سكن العمال اقامت قسماً صحياً نفذ برنامجاً للتخلص من الامراض المعدية وغيرها، وقام بالتوعية الصحية والحفاظ على صحة الاطفال.وحتى 1953 علم في هذا القسم أكثر من مئة امريكي.

نفذت ارامكو كذلك برنامجاً تعليمياً، وافتتحت أول مدرسة ابتدائية للبالغين العاملين فيها عام 1940. وتم خلال 20 عاماً انشاء شبكة من المدارس الابتدائية والمتوسطة لعمال ارامكو واطفالهم، وعدة مراكز ومدارس مهنية. وقد كتب الكاتب الامريكي د . فين عن ذلك قائلاً: "حسب راي الشركة كان تعليم العمال ومحو اميتهم أكثر فائدة لها. وحتى عام 1954 عمل 106 امريكيين واكثر من 400 من غير الامريكيين في تعليم العمال فقط" . وفي ذات الوقت، كما يكتب مؤلف امريكي آخر " كان تدريس القرآن للعمال يسير مع تعليم اللغة الانكليزية والاختصاصات التقنية والمواد الأقل اهمية" (066).

وقد اجتاز مراحل التعليم المهني المتوسطة والعالية 5743 شخصاً سنة 1957، وفي 1958 وصل عددهم إلى 4670 شخص وفي 1959: 6086 شخص . كانت ارامكو ترسل سنوياً حوالي 10 سعوديين للدراسة في الجامعة الأمريكية في بيروت وعدة اشخاص للدراسة في الولايات المتحدة. وحسب اتفاقية مع الحكومة السعودية، التزمت ارامكو بأن تبنى وتنفق على المدارس الابتدائية في مختلف مناطق البلاد. وحتى نهاية عام 1959 أقامت 10 مدارس وكان عدد المعلمين فيها 2700شخص (689. كان هذا النشاط مهماً للملكة لانه حتى اوائل الاربعينات لم يكن في البلاد اطباء، والمدارس المتوسطة القليلة كان تخرج خدم الاماكن المقدسة والقضاة المسلمين.

اضافة إلى ذلك يجب ملاحظة ان نشاط ارامكو في مجالي التعليم والصحة كان له طابع الأعمال الخيرية ولم يحصل شعب المملكة ولا الحكومة على الكثير من مداخيل ارامكو النفطية. وكما كتب هـ. فيلبي ط ان التدفق الفجائي للثروات الخيالية لم يجلب لسكان الصحراء، الذين تباع منتجاتهم بأعلى الاسعار، من الخيرات الأصيلة أكثر مما كان الأمر عليه في الساق، في حين اصبحت احتياجاتهم تكلف أكثر بكثير في الوقت الذي وصلت فيه خيرات "الحضارة" بالكاد إلى اطراف الصحراء. فمثلاً كان البدوي لا يستطيع الحصول على التعليم والعناية الصحية". واعطت السياسة الاجتماعية للشركة ثمارها. وعلى الرغم من ان عمل العمال كان شاقاً جداً، الا ان ظروف العمل والحياة تحسنت ببطء وازداد عدد السعوديين العاملين في مؤسسات ارامكو. وفي نهاية 1954 كان كل عامل من ثلاثة قد عمل في ارامكو أكثر من 6 سنوات. وكل واحد من سبعة قد عمل 9 سنوات، وكل واحد من اربعين قد

عمل 15 سنة. وقدمت الشركة مكافآت لعمالها السعوديين واوسمة بعدد سنوات الخدمة، وارتفع الحد الادنى لرواتب العاملين من 27 سنت يومياً عام 1940 إلى 1.52 دولار في عام 1952.
ومنذ 1954 كان يجب على ارامكو ان تستأجر 600 عامل جديد شهرياً للتعويض عن المتسربين بدلاً عن الخارجين. وحتى نهاية 1955 وصل تسرب القوة العاملة إلى 12% سنوياً . وفي الفترة 1939 حتى 1967 وصل عددهم إلى 1760 ألف عامل. وكان قسم من العمال عند استلامهم لرواتبهم يعودون لاماكن قبائلهم ويواصلون جزئياً نمط الحياة التقليدي، ليتوجهوا بعد فترة للعمل في احد مؤسسات ارامكو لكسب المال. الا ان التأثير النفسي لمقابلة الجديد 0العمل ضمن مجموعة كبيرة في الانتاج العصري، استخدام المباني ومختلف الأدوات التقنية...الخ) قد حطم إلى درجة معينة الوعي التقليدي، عدا عن ذلك فأن امكانية استلام الراتب بانتظام كانت لها اهمية كبيرة لتغيير نفسية الدوي. ان النتيجة الموضوعية لنشاط الاحتكارات الغربية في السعودية كانت تكوين طبقات جديدة وتعجيل تحول الانماط التقليدية والطبقات والشرائح المطابقة. لم يكن لهذه العمليات، في فترة موضع البحث، اهمية كبيرة على مستوى المملكة لكنها وضعت بداية التغيير في التركيبة الاجتماعية للسعودية.
والى حد كبير كان نتيجة نشاط الاحتكارات الأجنبية نمو قوى اجتماعية جديدة وتزايد نشاطها،وهو ما احس به النظام الملكي وارامكو، اللذان حاولا معاً مقاومته أو التخفيف من اثاره. فقد جرى أول اضراب عمالي في السعودية عام 1945 في مصانع ارامكو استمر لمدة اسبوعين وشارك فيه القسم الأعظم من العشرة آلاف مستخدم في الشركة. ونتيجة له حصل العمال على اسبوع عمل من ستة ايام،ويوم عمل لمدة 8.5 ساعة، واجازة سنوية مدفوعة لمدة 14 يوماً، وزيادة كبيرة في الاجور. وفي الفترة 1945 حتى 1947 جرة عدة اضرابات حلمت مطالب اقتصادية. واصبح قانون العمل مكسباً مشتركاً للعمال في تلك السنوات، حيث عممت المكاسب التي حصل عليها عمال ارامكو، تشمل كل عمال المملكة.
وجاءت الموجة الثانية من الاضرابات في مصانع ارامكو في الفترة 1953 ـ 1956. وقد رفعت شعارت سياسية ذات توجه معاد للامبريالية اضافة إلى الشعارات الاقتصادية وتميزت بتوسع القاعدة الاجتماعية للاضراب. وكان الاضراب العمالي في خريف 1953، هو الاكبر من نوعه، فبعد القاء القبض على لجنة العمال، اعلن 20 ألف من العاملين في الشركة الاضراب مطالبين بالتالي:
ـ اقرار قانون جديد للعمل يأخذ بالاعتبار حق التأمين الاجتماعي والتقاعد والاعانات.
ـ اضافة زيادة 800 ـ 1000 ـ ريال، التي تدفع إلى الاجانب كتعويض عن انخفاض الأجرة الفعلية، إلى رواتب العمال السعوديين.
ـ انهاء التمييز العنصري ضد العمال السعوديين،.

ـ تأسيس مكتبات ونوادي ومدارس لاطفال العمال، وكذلك مدارس مهنية لرفع التأهيل المني للعمال.
ـ الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية في مرافق ودوائر الشركة.
اعلنت الحكومة حالة الطوارئ وادخلت إلى مناطق النفط ثلاثة آلاف جندي، وقطعت الماء والغذاء عن مساكن العمال. والقي القبض على 100 شخص تقريباً لتشكيلهم نقابة. عند ذلك انضم إلى المضربين سكان القطيف والجبيل والهفوف والدمام وغيرها من المدن والقرى القريبة. وسجلت بعض حالات رفض اطلاق النار على العمال من قبل الجنود. وجمعت في المدن عرائض احتجاج، وكعمل تضامني قام عمال شركة امريكية أخرى "فلورو" باضراب ليوم واحد. بدأت اضرابات الطلاب والمعلمين، الذين طالبوا بمنع التدخل الأمريكي في قضايا التعليم. واضرب صغار الباعة لعدة ايام، احتجاجاً على سياسة الحكومة التجارية ونظام زيادة الضرائب". وكان رد فعل الولايات المتحدة على هدير الطبقة العاملة السعودية فورياً، ففي خريف 1953 وصلت إلى السعودية ناقلات عسكرية مسلحة073). وقدمت مساعدة ايضاً لتوطيد قوى الأمن الداخلي. وبتعليمات من قيادة ارامكو حملت جثة العامل الذي قتل أثناء الاضطرابات إلى جميع اماكن سكن عمال ارامكو لتخويفهم، وحظر الملك سعود بمرسوم خاص تأسيس النقابات واي نشاط سياسي في البلاد. ومع ذلك، كانت ارامكو مضطرة للموافقة على طلبات العمال. فقد زادت الأجور بنسبة تراوحت ما بين 12 ـ 20% والتزمت بتأمين ملابس خاصة للعمال ووجبات الطعام والمواصلات وكذلك زيادة تأهيل المراتب العمالية... وثم اطلاق سراح اعضاء اللجنة العمالية الذين القي القبض عليهم سابقاً واعيدوا إلى العمل. وكما كتب تب. بورشين: فإن "نتائج هذا الاضراب كانت كبيرة. فقد اعلنت بداية مرحلة جديدة في نضال الشعب السعودي في سبيل حقوقه، وفي سبيل التحرر من الامبرياليين الامريكيين".
الا ان الحكومة وارامكو زادا من اضطهاد العمال الذين لم يتوقفوا عن النضال لاحقاً، وقد وقف العمال، بصورة خاصة، لمساندة مقاومة الشعب المصري للعدوان الامبريالي عام 1956، وضد زيادة التواجد الأمريكي في المملكة، وقد رأى ابن سعود ان الاسلوب الوحيد لمقاومة التحركات المناوئة للحكومة هو قمعها بالقوة، وفي حزيران 1956 صدر مرسوم ملكي يحظر الاضرابات والمظاهرات". منذ النصف الثاني للخمسينات انخفض دور الحركة العمالية، الا ان عمال ارامكو بقوا، كالسابق، قوة سياسية جدية.

ولادة البرجوازية السعودية

في تلك السنوات جرى بداية تشكل فئات البرجوازية الوطنية الذي شجعته الاحتكارات. ولكي نفهم جيداً نشوء البرجوازية السعودية من المفيد ان تقتبس مقطعاً من كتاب ماركس حول نشاط انكلترا في الهند، حيث كتب: "ان الطبقات السائدة في بريطانيا كانت لحد الآن مهتمة بتطوير الهند فقط من وقت لوقت ومؤقتاً وكاستثناء.. واكتشفت كبار الصناعيين ان مصالحهم تتطلب تحويل الهند إلى دولة منتجة، ولذلك كان من الضروري قبل كل شيء تزويدها بنظام للري وطرق مواصلات داخلية، وينوي الصناعيون الآن تغطية

الند بشبكة من السكك الحديد، وسيفعلون ذلك، وهو ما سيكون له نتائج لا تقدر"(77). والشركات الغربية في السعودية باهتمامها بمنافعها المباشرة فقط، مهدت السبيل لا اراديا "لنمو" المقاولين الرأسماليين الوطنيين، الذين كان مستواهم متوسطاً وهكذا فقد التزم ابن سعود عام 1943 باتفاقية مع شركة فورد، التي كانت تسعى وراء توسيع السوق الاستهلاكية تنص على حظر اقامة شركات نقل وطنية تملك أقل من 20 سيارة وقد دخل في "جمعية النقل بالسيارات" التي تأسست في عام 1936، عشرون شركة، ومنذ ذلك الوقت تقوم الاحتكارات باستئجار وسائل المواصلات اللازمة من الشركات المحلية بدلاً من شرائها. وحتى نهاية 1957 استأجرت ارامكو أكثر من 600 سيارة من الشركات المحلية، وهو ابر بنسبة 25% مقارنة مع عام 1956.

في عام 1944 انشأت "ارامكو" قسماً تابعاً لها لتطوير الصناعة العربية كان من مهامه اقرار نظام اساسي للمصانع الملحية، وتحديد مناطق ونظام نشاطها، وتأمين تزويدها بالخامات والمواصلات وتقديم مساعدة تقنية وادارية لها وما إلى ذلك. ولم يقم قسم تطوير الصناعة العربية بتقديم مساعدات مالية . وهكذا فأن السيطرة على نمو ونشاط المشاريع المحلية تركزت بين يدي ارامكو".

وقد مهد قسم تطوير الصناعة العربية السبيل لقيام صناعات صغيرة في البلد، كانت مهمتها الاساسية توفير افضل الشروط لنشاط "ارامكو" وتنفيذ العمليات غير المربحة أو قليلة الربح ولكن الضرورية لها. وبمساعدة هذا القسم تم بناء محطات كهربائية صغيرة وتأسيس شركات للبناء، وورشات لصيانة السيارات، وشركات التأجير، ومصانع الثلج والمشروبات الغازية، والمخابز ومكاتب الوساطة...الخ.

وكان من الممكن ان يلعب ممثلو الرأسمال التجاري ـ الربوي المحلي دور أصحاب هذه المشاريع الصغيرة والوسطاء والعملاء، الا انهم لم يكونوا مهتمين بذلكن اضافة إلى انهم لم يكونوا قادرين على القيام بذلك بشكل تام، ولذلك قامت ارامكو من خلال قسم تطوير الصناعة العربية بدفع بعض العاملين فيها، مقدمة لهم مساعدة مالية وتقنية، ممهدة السبيل لتحويلهم إلى متعهدين ومقاولين يعملون لصالحها، ان اتجاه هذه السياسة مكشوف تماماً. فكما اعلن نائب رئيس الشركة: "ان هدفنا هو خلق طبقة متوسطة من العرب". بكلمات أخرى فإن الهدف هو خلق برجوازية كومبرادورية مطيعة. وكما كتب المؤلف الانكليزي م. تشيني: "ان الطبقة السعودية المتوسطة الجديدة ليست كبيرة بعد، لكنها هامة من حيث امكاناتها الكامنة، وهي تهتم بالمشاريع الحرة والتنمية الوطنية، ان هذه الطبقة من الممكن ان تبدي تأثيراً موازياً على التركيبة غير المستقرة للمجتمع السعودي".

لقد أثارت هذه السياسة، ككل عواقب نشاط الغرب في البلد اجمالاً، نقداً قوياً من جانب القوى التقليدية، مع انه لم يكن على الدوام، نقداً مكشوفاً، وقد اصبح مستشار ابن سعود هـ. فيلبي واحداً من ابواق هذه القوى، فقد كتب يأسف في كتابه الاخير عن السعودية على " الانحلال المتزايد" وعلى "

الغياب الفعلي لكل المبادئ الرادعة" في المجتمع السعودي منذ اواسط الخمسينات وكان العديد من السعوديين قد سافروا إلى باريس ونيويورك وجبروا تأثير الحضارة الغربية حتى في بلدهم. وقد كتب فيلبي "بالطبع لا يزالون يتزوجون ويربون الاطفال كالسابق، الا ان الحياة المنزلية فقدت اهميتها بالنسبة لهم، حيث كانت في السابق تمثل ابتعاداً مرغوباً عن العالم والعمل غير المضني ... اما اليوم فانهم يقضون ايامهم بالترف وتوزيع النقود".

وتزايد نشاط "تجار ارامكو" ومجالات عملهم. وبدء الوسطاء السعوديون بالتعاون مع الشركة منذ اواسط الاربعينات. مثلاً وعلى سبيل المثال فقد تم تشغيل أكثر من 7 آلاف عامل من أجل بناء خط انابيب التابلاين. . وقد كتب د. خير الله متحدثاً عن نشوء قسم تطوير الصناعة العربية: في نهاية الثلاثينات لم يكن في الإقليم الشرقي متعهدون محليون معاصرون، اما في 1949 فقد وصل عددهم إلى 400 استخدموا قوة عمل مكونة من 8 آلاف شخص .. ويلاحظ أ. ماير: "يوجد في الوقت الحاضر (19579 1100 شركة عاملة في الدمام والخبر حيث تأسس تسعة اعشارها في سنوات العشرة الماضي وثلاثة ارباعها في السنوات الاربع الماضية و40% منها في السنة الماضية" ".

في نهاية الخمسينات كان يوجد في منطقة الدمام والخبر أكثر من 156 ت 20 متعهد يعملون في صيانة وخدمة السيارات فقط. وفي 1960 كان عدد اعضاء غرفة التجارة والصناعة قد ازداد منذ تأسيسها في 1946 من 51 إلى 929. ويعطينا د. فيني تصور عن حجم اعمالهم: "أكثر من نصف انشط مائتي متعهد من متعهدي ارامكو استخدموا عدة آلاف من العمال. وفي 1955 استخدم أكبر 126 متعهد سعودي 9 آلاف عامل، وبدأ المتعهدون بالمشاركة في البناء البتروكيماوي في رأس تنورة. . كان نشاط المتعهدين السعوديين تابعاً إلى درجة كبيرة للصناعة النفطية . وكما كتب م. تشيني: أن اغلبية المصانع الحديثة شيدت بمساعدة واستشارة قسم تطوير الصناعة العربية في ارامكو، وهي تتصل بهذا الشكل أو ذاك، بالصناعة النفطية لأنها مرتبطة مباشرة بشركة ارامكو ودوائر الاستخراج الحكومي، أو المستهلكين الخاصين الذين يعتمد دخلهم مباشرة أو بصورة غير مباشرة على النفط".

كان لآرامكو اهداف محدودة جداً، عندما بذلت تلك الجهود لتطوير النمط الرأسمالي في البلد، فليس صدفة انه لم تكن من بين تلك المؤسسات التي بنيت بمساعدتها اية مؤسسة صناعية، ومن الملفت للانتباه انه حتى نهاية الخمسينات ساعدت ارامكو سعوديين لاقامة 81 مركز لبيع المنتجات النفطية بالمفرق واكثر من 225 محطة بنزين . الا ان سوق المنتجات النفطية بقي بالكامل بين يديها. اضافة إلى قسم تطوير الصناعة العربية كسلاح لاعاقة التطور الصناعي للسعودية، تم تأسيس وكالة النقد السعودية، بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وقامت الوكالة بكل وظائف البنك المركزي منذ عام 1958 وبوظائف بنك الاصدار الوطني منذ عام 1960، وقد تضمن

النظام الاساسي للوكالة نصاً بمنع منح القروض للحكومة أو المواطنين واقتصارها على الأعمال التي تجري لصالح "ارامكو".
وكما ان ارامكو والشركات الغربية الأخرى لم تكن مهتمة بتصنيع البلد، فأن عمل فروع البنوك الغربية العاملة في المملكة واقسامها الـ 50 قد تركز كما كتب ن . تروشين: "بمنح القروض التجارية الخارجية، ولم يقم أي منهما بمنح قروض لتشييد مشاريع صناعية. وتقوم بمجمع الأرصدة النقدية الحرة لديها ، وتنقل الجزء الاكبر من القيمة الفائضة المحلية إلى الخارج عن طريق تحويل الأرباح والاستثمارات في الخارج". وكما لاحظ لينين فإن: "نقل رأس المال إلى البلدان التي يتوجه إليها ، يؤثر على تطور الرأسمالية ويعجلها إلى حد كبير". وفي السعودية مهدت رأسمالية الدولة الاحتكارية لتطوير العلاقات الرأسمالية، وزيادة الارباح الهائلة التي تحصل عليها حتى بدون ذلك.
كان لعائدات النفط اهمية كبيرة للسعودية ايضاً، فقد ازدادت مدفوعات الشركة سنة بعد أخرى من حيث حجمها المطلق أو من حيث حصتها من مجموع مداخيل الدولة. وهكذا، ففي عام 1948 كانت حصة مدفوعات الامتياز تمثل 49.3% من مجموع مداخيل الدولة البالغة 215 مليون ريال عام 1948 بينما بلغت 81.8% من حجم المداخيل المقدرة بـ 1405 مليون ريال عام 1960 . لقد مهدت " النقود النفطية " لتنشيط الحياة الاقتصادية، الا ان تأثيرها لم يكن شاملاً لمختلف الميادين. فمن جهة وقع جزء منها بين يدي الرأسمالي التجاري ـ الربوي التقليدي والطبقة الجديدة من المتعهدين الكومبرادوريين الرأسماليين ممهدة لتقويتهم، وفي نهاية الأمر معجلة تحولهم إلى برجوازيين. ومن جهة أخرى ، لعب جزء من المداخيل ذاتها دوراً رجعياً: حافظ على الانماط والعلاقات الاجتماعية التقليدية حيث اتاحت المساعدة المالية المستمرة التي تقدمها الحكومة لشيوخ القبائل ان يقوموا بشراء قطعان الماشية من الخارج وتأجيرها لبعض أبناء القبيلة، وكذلك تقديم مساعدة للفقراء منهم. ومما لا شك فيه ان المملكة السعودية والشركات الغربية كانت لها مصلحة في استخدام عائدات النفط بهذا الشكل في تلك السنة. كما طبقت الحكومة سياسة تشجيع المشاريع الوطنية بصورة محدودة. فقد صدر عام 1975 قانون حظر الاستثمارات السعودية في الخارج، واعادة الأموال إلى البلد لاستخدامها في مشاريع التنمية الوطنية.
وفي عام 1960 منح الملك سعود امتيازاً لمدة 40 سنة لابنه سعد لبناء مصفاة للنفط في جدة، وحاق استنثنائيا يشمل كل عمليات نقل ومعالجة وتسويق النفط والمنتجات النفطية في الاقليم الغربي، وبهذا وضع اساس أول شركة سعودية ضخمة: "ساركو" ، وفي عام 1961 اعلن عن توسيع التسهيلات الضريبية للصناعة الوطنية في فترة تشييد المصنع، وفي عام 1962 صدرت قوانين جيدة لتشجيع تطوير الصناعة الوطنية، تضمنت بصورة خاصة، الغاء الرسوم على المعدات والاجهزة المستوردة للمؤسسات الصناعية الوطنية، وعلى مساكن العمال، وتسهيلات مختلفة لمنتجات الصناعة الوطنية. وفي تلك السنة اصدر رئيس الوزراء فيصل مرسوماً يقضي

بتحويل كل المؤسسات التجارية في البلد إلى المحليين. واعطيت مهلة سنتين للاجانب لانهاء اعمالهم(93).
اضف إلى ذلك ان نقص المال والمعرفة والتجربة عند ممثلي الرأسمال الخاص وامكانيات الدولة المالية المتواضعة، في الوقت الذي كانت تقدم مساندة كبيرة للقطاع التقليدي قد جعل تطور النمط الرأسمالي الوطني صعباً لغاية. وفي تلك السنوات كان هذا التطور ممكنا فقط بالتعاون مع ارامكو والشركات الغربية الأخرى .

علاقة الدولة السعودية بحكومات واحتكارات بلدان الغرب:

عندما تحدثنا عن نشاط الاحتكارات والحكومات الغربية لم نتطرق إلى مسألة العلاقة المتبادلة بينها وبين الدولة السعودية، وهذه المسألة هام، إذا اخذنا بالاعتبار ان هذه العلاقات بد بدأت في تلك السنوات، ويساعدنا بحثها لفهم افضل للاحداث المعاصرة.
في سنوات الاربعينات والخمسينات في ظل السلطة الشكلية للملك، كانت ارامكو تتدخل دون مراعاة لأي اعتبار في مختلف المسائل الاقتصادية وكذلك في الحياة السياسية الداخلية. واصبح نظام الحكم الملكي سلاحاً للتعجيل القسري لعملية تكييف البنى التقليدية لاحتياجات الاحتكارات الغربية، وسلاحاً لزرع النمط الرأسمالي.
الا ان النظام الملكي لم يكن دوماً منفذاً لارادة الاحتكارات، فبالرغم من موقف الطاعة المتواصل، وقف النظام الملكي ضد الغرب في بعض القضايا المنفردة والخاصة. وقد ساعد على ذلك عوامل خارجية (توطد المنظومة الاشتراكية، بداية نهوض حركة التحرر في آسيا وخصوصاً في الشرق الأوسط) وداخلية. ففي نهاية الاربعينات وصل العجز السنوي لميزانية الدولة إلى 10 ـ 15 مليون دولار، وازدادت ديون الدولة. في عام 1950 طالبت الحكومة السعودية باعادة النظر بشروط امتياز ارامكو وتقدمت (لأول مرة في الشرق الأوسط) بمبدأ المشاركة المتساوية في الارباح. وقد دعمت مطلبها بالحجج التالية:
1 ـ مقابل كل برميل نفط تدفع ارامكو 0.21 دولار في حين بلغ سعره في السوق العالمي 2.23 دولار.
2ـ ان مخزونات النفط في السعودية ملائمة للاستخراج.
3 ـ الاقتداء بفنزويلا التي حصلت على حصة 50% من الارباح.
وبعد سنتين من المفاوضات، التي قادها من الجانب السعودي الأمير فيصل، وافقت الشركة على هذه الشروط. وفي 30 كانون أول 1950 وقعت اتفاقية جديدة. وليس هناك شك ان الذي مهد السبيل للموقف السعودي الحازم، لحكام السعودية وتراجع قادة ارامكو هو الاحداث في إيران حيث بدأ في نهاية الاربعينات النضال لتأميم مصادر النفط.
كما ان قراءة لمقطع من وثيقة سرية لملخص مناقشة حكومية في البيت الابيض حول مسألة التوزيع المتساوي للارباح الذي اورده الباحث الأمريكي جـ. ستورك في كتابه يكشف بعض الاسباب. فاثناء المناقشة تحدث مساعد وزير الخارجية د. ماكي، بصورة مكشوفة عن " ان التهديد الاساسي للشرق

الأوسط في الوقت الحاضر يمكن في ان القادة الوطنيين المتعصبين يمكن ان يقودوا انظمتهم إلى الانهيار، وهذه الانظمة غبية وفاسدة وبعيدة عن العالم المعاصر...
سؤال، هل يعني قرار حكومة الولايات المتحدة هذا (الموافقة على مطالب الجانب السعودي)، ان تقديم اموال أكثر إلى الحكومات المحافظة في العالم العربي يصب في مصالحنا القومية؟
د. ماكي:.... أنا مقتنع ان ارامكو وحكومة الولايات المتحدة توصلنا إلى هذا القرار كل على حدة وبصورة مستقلة عن الأخرى ، مسترشدين بمبادئ أولية... فوزير المالية عبد الله سليمان يهدد دوماً باغلاق آبار النفط إذا لم يحصل السعوديون على اموال أكثر ... وقد قرر قادة ارامكو والدوائر الحكومية اعطائهم شيئاً ما". وقد تيقن الجانب الأمريكي ان التهديدات للنظام الملكي ولارامكو بالتالي ستزداد في حالة عدم الاستجابة للطلبات السعودية. ولذلك فإن ارامكو قدمت التنازلات في اللحظة المناسبة على ضوء الحسابات الدقيقة التي قامت بها.
كانت ارامكو تدفع 50% من الربح الصافي. وفقط بعد اتفاقية 1952 بدأت تدفع 50% من الربح الاجمالي، مصورة ذلك كعمل خيري من جانبها. وبهذا الخصوص لاحظ وزير خارجية الولايات المتحدة د. اتشيسون: "أن ارامكو تلطفت باهداء ما لم تستطع التمسك به". وحسب رأي الخبير البريطاني في الصناعة النفطية العالمية ي. بنروز، فإن تقديم ارامكو لـ50%من الارباح إلى الجانب السعودي لم يكلفها، عملياً، أي شيء وكان يعني ان الشركة ستدفع الضريبة من الارباح إلى الحكومة السعودية بدلاً من الأمريكية، التي كانت تحصل على مالا يقل عن 52% وعندما سئل ماكي في الجلسة المذكورة سابقاً: هل كان من المعقول حرمان الحكومة الأمريكية من مبلغ 50 مليون دولار واعطائها للسعودية؟ اجاب: "نعم هذا هو السبيل الوحيد.. ان امتلاك هذا الامتياز النفطي يمثل رصيداً ثميناً لبلدنا، والمملكة هي المنطقة النفطية ذات الافاق الاوسع في العالم".
يمكن تعميم كلمات د. اتشيون عن "الهدية الاجبارية" لتشمل تنازلات أخرى قدمتها ارامكو بعد طلب السعوديين لها. ففي نهاية الاربعينات طالبت الحكومة السعودية باعادة الاراضي غير المستخدمة، كما نصت عليه اتفاقية 1933. وفي 1947 اعادت ارامكو منطقة في نجد، وفي 1948 اعادت الجزء السعودي من المنطقة المحايدة . وحتى عام 1963 تنازلت الشركة عن اراضي مساحتها 588495 كلم2. على أن تحتفظ بـ 323625 كلم2 فقط عام 1993(حيث تنازل عن 52 ألف كلم2 في كل من السنوات 1967، 1972، 1977،1982، 1987). في عام 1952 وبطلب من الحكومة السعودية نقلت ارامكو مقرها الرئيسي من نيويورك إلى الظهران، وفي 1954 زادت اجور العاملين السعوديين فيها، في كانون أول 1957 وبعد خمسة سنوات من الجدال تم التوصل إلى اتفاقية تدفع الشركة بموجبها مستحقات الامتياز بحدود 100 مليون دولار، وفي 959 تمكن اثنين من

السعوديين هما:ج. وهاب وعبد الله الطريقي، من الدخول إلى مجلس ادارة الشركة.
لم تكن ارامكو تتنازل حسب الرغبات السعودية، بل احيانا عكس ذلك، ففي كانون ثاني 1954 قدمت الحكومة السعودية عقداً احتكارياً لنقل شحنات النفط السعودي إلى شركة "سعودي اريبين تانكرز"، التي اسسها أ. اوناسيس. وقد اعلنت ارامكو مستندة إلى شروط امتياز 1933، أن هذه الاتفاقية تحد من حرية المشترين لاستخدام وسائط نقلهم الخاصة. وقد لاحظ الاقتصادي العربي.. مكداشي ان هدف السعوديين من وراء العقد هو "التخلص من التبعية الشاملة" التي فرضتها شركات النفط الامريكية.
وحسب الاتفاقية مع أ. أوناسيس "يتم في مدة ثلاثين عاماً بناء اسطول للناقلات حمولته 500 ألف طن لنقل شحنات النفط ومنتجاته إلى المستهلكين الاوروبيين الغربيين مباشرة. وبلغت حصة الجانب السعودي 25% فقط وألزم العقد سفن الشركة ان تبحر تحت العلم السعودي، وتمثل خطر انشاء هذه الشركة على شركات النفط في اختراق سيطرتها الاحتكارية على كل العمليات المرتبطة بالنفط، وظهور سابقة بالنسبة للبلدان الأخرى المنتجة للنفط.
لذا تشكلت على الفور جبهة موحدة من الشركات والحكومات الغربية ضد "سعودي اريبين تانكرز" وعندما اعلن ممثل الحكومة السعودية في 18 آيار 1954" عن شروط نشاط الشركة الجديدة، تقدم ممثل الحكومة الأمريكية في 24 حزيران باحتجاج، وفي 6 تموز احتج أصحاب السفن الدانماركيون، وتوالت الاحتجاجات: 19 تموز اعضاء البرلمان الانكليزي، 16 اب أصحاب السفن الهولنديون. ووقفت سبعة اتحادات كبيرة لرجال الأعمال الغربيين ضد اتفاقية الحكومة السعودية مع أ. أوناسيس. وقد رفضت الحكومة السعودية كل تلك الاحتجاجات، الا أن المحكمة الدولية في جنيف، التي لجأت إليها ارامكو، قررت في نهاية 1955 ان الشركة محقة باعتراضاتها . وهكذا، وتحت تهديد الاحتكارات النفطية وقف رأس مال الدولة الاحتكاري الغربي موحداً، واستطاع ان يجهض المحاولة السعودية للحصول على بعض الاستقلالية.
وبقي نظام الملكي المطلق هو الدعامة الحقيقية للشركة في السعودية.
وكما كتب جـ. ستورك " فإن ارامكو كانت تعي ان مستقبلها في السعودية يعتمد على العائلة المالكة،التي تحتاج بدورها إلى الاموال، ليتمكن عبد العزيز من الاستمرار في الحصول على دعم قادة القبائل المعادين المحتملين".
اصبحت الاتفاقية الموقعة في 10 شباط 1958 مع الشركة اليابانية" جابان بتروليوم تريدينغ كومباني اوف طوكيو" ، التي اسست " اريبين اويل كومباني" خطوة هامة في السياسة النفطية للسعودية، وقد اعطيت " أريبين اويل كومباني" امتيازاً للتنقيب واستخراج النفط في الجزء الساحلي من الجزء السعودي في المنطقة 1961.
وتتميز الاتفاقية مع الشركة اليابانية بالنص على حصول الجانب السعودي على حصته من الارباح ليس فقط من الانتاج، وانما أيضاً من تصنيع ونقل

وبيع النفط، يجب أن يكون من السعوديين، ونصت الاتفاقية على استخدام الغاز الطبيعي المرافق، كما تحصل الحكومة السعودية على 10% من اسهم الشركة ولها الحق في السيطرة على عملياتها. وقد مهدت هذه الاتفاقية مع الشركات اليابانية لتغيير طابع علاقات الدولة السعودية مع الاحتكارات النفطية الأمريكية .

ان شروط امتياز "اريبين أويل كومباني" الاكثر ملائمة للسعودية يكمن في كون الشركة اليابانية (وفي السابق "غيتي أويل"،ولاحقاً إيراب الفرنسية وآجيب الايطالية) من الغرباء، وسعت للتغلغل بأي ثمن إلى السوق السعودي المغلق من قبل الكارتيل النفطي. وقد كتب ب. راتشكوف محللاً نشاط الغرباء النفطيون في التالي:

أولاً: كانوا مجبرين على أخذ المزاج المعادي للامبريالية في البلدان الامية الغنية بالنفط بالاعتبار.

ثانيا: كان عليهم، في ظل سيادة اتحاد الاحتكارات الكبيرة، أن يظهروا أكثر ليبرالية من اعضاء الكارتيل النفطي.

كما أن الجانب السعودي قد استثمر التناقضات بين الامبرياليين للحصول على شروط افضل، رغم ذلك فإن المملكة السعودية لم تقدم على تغيير العلاقات مع ارامكو. وفي 16 كانون أول 1957 أعلن ممثل وزارة النفط والمعادن، ان الحكومة لا ترى اساساً لاعادة النظر في اتفاقية امتياز ارامكو بسبب الاتفاقية مع "اريبين أويل كومباني".

في الاربعينات والخمسينات اصبحت ارامكو ليس فقط دعامة اقتصادية للنظام الملكي السعودي وانما ايضاً دعامة سياسية، واخذت الحكومة الأمريكية دوراً ما لدى الطرفين.

تحظى الوثيقة المنشورة في 1974 بين مواد لجنة مجلس الشيوخ الخاصة ببحث نشاط الشركات متعددة الجنسية،الصياغة الداخلية للحكومة لمقابلة ممثلي الشركات النفطية الأمريكية في ايلول 1950، باهمية كبيرة لفهم السياسة الأمريكية طويلة الامد في البلدان المنتجة للنفط وبصورة خاصة السعودية. تتحدث الوثيقة قبل كل شيء عن الدور الايجابي المزعوم الذي لعبته الشركات في المنقطة: "منذ ان قام اقتصاد بلدان الخليج العربي على النفط، واصبح التطور الاقتصادي يقوم على العمليات النفطية، اصبح الاستقرار السياسي في هذه البلدان نتيجة مباشرة للعمليات النفطية".

وتتابع الوثيقة: وفي ذات الوقت فإن "السيطرة على مصادر الشرق الاوسط، التي تفرضها الشركات الدولية، تمثل موضوعاً لنقد حاج من قبل الدول الصديقة وغير الصديقة،ولذلك فإن المشاركة الناجحة للشركات الأمريكية المستقلة ضروري للحد من هذا النقد".

عدا عن ذلك، اوصت الوثيقة ان تعاد إلى الدول المالكة للاحتياطات النفطية، تلك الاجزاء من الامتياز،التي لا تعتزم الشركات استخدامها في المستقبل القريب (لم تضع نصائح الموظفين الحكوميين هباءاً، فقد وافقت ارامكو على نشاط "غيتي اويل" وبعد ذلك "اريبين اويل كومباني" اليابانية وإيراب الفرنسية، واعادت مساحات واسعة إلى الحكومة السعودية).

وكما لاحظ واضعو الوثيقة فإن "التبادل غير الرسمي للاراء بين ممثلي الحكومة وقادة الشركات النفطية الشرق اوسطية (في الفترة 1949 ـ 1950) قد لعب دوراً هاماً في اقرار النموذج الفنزويلي لاتفاقية الارباح، وبعض الممارسات المتقدمة للشركات في فنزويلا".
وبعد ذلك ينتقل المؤلفون إلى بحث دور الحكومة الأمريكي كحامي لمصالح الشركات النفطية الأمريكية في البلدان المنتجة للنفط: "ستواصل حكومة الولايات المتحدة محاولات منع الحكومات الاجنبية من تقديم مطالب غير عقلانية إلى الشركات النفطية. وستكون حكومة الولايات المتحدة مستعدة دوما للاهتمام بالمنافع،التي تحصل عليها الدول المنتجة للنفط من عمليات شركات النفط. وستستمر حكومة الولايات المتحدة في دعم الجهود من أجل المراعات الدقيقة للاتفاقيات الامتيازات، والعمل لاقناع الدول النفطية للعدول عن اقامة كارتيل لزيادة العائدات في المنطقة أو للسيطرة على المنتجات.. ولن تشارك حكومة الولايات المتحدة في الصناعة النفطية وستقوم بكل شيء لاقناع دول الشرق الأوسط بالعدول عن المشاركة في الصناعة النفطية.. أو تأميم أو مصادرة الملكيات النفطية".
لم تكن مواد هذه الوثيقة موضوعة فقط كمادة لاطلاع قادة الأعمال النفطية الامريكيين، فقد صيغ فيها،عملياً، الاتجاهات الاساسية للسياسة الأمريكية الخارجية لعشرات السنوات القادمة. ومن حيث الجوهر، فقد استرشدت ارامكو بهذه المواد أثناء نزاعها مع الحكومة السعودية حول "سعودي اريبين تانكرز كومباني" ولاحقاً فيما يخص نشاط عبد الله الطريقي، واجمالاً في كل مجالات العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية في الخمسينات والسينات والنصف الأول للسبعينات.
والوثيقة المذكورة تمثل دليلاً واضحاً حول العلاقة التي لا تنفصم بين مصالح حكومة الولايات المتحدة ورجال الأعمال الامريكيين في مجال النفط حيث وقفت الحكومة كمدافع مخلص عن مصالح ارامكو. وفي ذات الوقت لم تهتم بالحفاظ على ارباح الشركة فقطن وانما ايضاً بالاهداف البعيدة الامد للامبريالية الأمريكية في المنطقة. وبقدر ما كان الوعي القومي للشعوب العربية يتنامى، بقدر ما كانت الولايات المتحدة تلجأ إلى اتباع سياسة جديدة أكثر مرونة، بالاضافة إلى سياسة الاستعمار الجديد.
وتأكيداً لذلك، فإن المذكرة التي صاغها في تموز 1953د. فونكهاوزر الذي خدم قبل ذلك في شركات روكفلر النفطية تصب في هذا الاتجاه فقد خصصت المذكرة لدراسة تأثير الامتيازات النفطية في الشرق الأوسط على السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وحسب كلمات المؤلف: "نحن نشعر بأن مصالح الولايات المتحدة لا تكمن فقط فيما تفعله الشركات النفطية هناك، أي الحصول على النفط، ولكنها ومنذ ان اصبحت موجودة في كل المنطقة،صارت مركزاً لكسب الاصدقاء والحصول على مرتكزات محلية نافذة وفي مساندة مستوى معين لكسب الاصدقاء والحصول على مرتكزات محلية نافذة وفي مساندة مستوى معين للتقدم في هذه المنطقة المتخلفة إلى حد كبير، وهو ما يعتمد، بدوره على كيفية عمل الشركات النفطية".

ويضيف د. فونكهاوزر: "ومما لا شك فيه ان الرغبة القوية في الحفاظ على الوضع الراهن تمثل اشارة إلى التخلف في الأعمال ... ان النهاية المخزية للديناصورات التي ماتت في الوحل عندما تغير المناخ تنتظر شركات مثل شركة نفط العراق وارامكو".
ويرد هنا تطمين "لديناصورات النفط" " من المحتمل، ان الدراسة الجدية ستوضح، أن التأميم أو ازاحة كل معدات الانتاج الشرق اوسطية، لن تعني بالضرورة الموت الفعلي، كما تؤكد ذلك الشركات النفطية. فمن الممكن ان المشترين ذاتهم والشركات ذاتها ستبقى تحصل على نفس الكميات من النفط ذاته. ومن المستبعد ظهور مستهلكين أو شركات بديلة" . وقد اصبح هذا التنبؤ جنيناً للسياسة الجديدة لحومة الولايات المتحدة تجاه البلدان المنتجة للنفط في الستينات والسبعينات.
بعد ذلك اشار د. فونكهاوزر إلى أن زيادة سيطرة الحكومات الوطنية على العمليات النفطية هو أمر محتوم، ولذلك يجب على حكومات الولايات المتحدة وانكلترا اتخاذ الاجراءات لجعل هذه السيطرة "غير ضارة" إلى اقصى حد والاخذ بعين الاعتبار ان الحكومات الوطنية ترجيء الاجراءات الحاسمة، وفي ذلك كتب ر . فونكهاوزر بأنه يجب منذ الآن "بذل كل الجهود لمنع الحكومات من التدخل في الأعمال النفطية. وأفضل السبل لذلك هو زيادة التنافس في الشؤون النفطية العالمية وتقوية الشركات النفطية...".
وفعلاً لم تجرؤ حكومات البلدان المنتجة، في ذلك الوقت، على تغيير طابع العلاقة مع الاحتكارات النفطية. وبالنسبة للسعودية كان ذلك من غير الممكن لاسباب موضوعية: غياب الكوادر الوطنية والتجربة والوسائل والقدرات التقنية وغيرها، وذاتية.
وفي ذات الوقت قام النظام الملكي السعودي، تحت ضغط القوى الاجتماعية الجديدة، وبتشجيع من البلدان العربية المجاورة ونجاحات حركة التحرر الوطني العالمية، ودفعاً عن بعض مصالحها، باتخاذ بعض الاجراءات الوطنية المتعصبة والمعادية مباشرة للامبريالية. ففي عام 1948 اعادت القرض الأمريكي كعلامة احتجاج ضد السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل . وفي عام 1954 رفضت المساعدة العسكرية الممنوحة حسب "البند الرابع" من "برنامج ترومان" ، وفي عام1955 شاركت في مؤتمر باندونغ للدول غير المنحازة، حيث وقع الأمير فيصل اعلان المباديء الخمسة للتعايش السلمي. وفي تشرين ثاني 1956 اقامت الحكومة السعودية بحظر تصدير النفط إلى انكلترا وفرنسا وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع هذه البلدان كعلامة احتجاج ضد العدوان الثلاثي ضد مر. وفي عام 1957 رفضت السعودية، مثل البلدان العربية الأخرى "مبدأ ايزنهاور". وفي عام 1962 قام اثنان من رجال الحكومة السعودية بزيارة للاتحاد السوفيتي (وزير الدولة أحمد الشقيري وحاكم الرياض الأمير فهد بن فيصل).
ولم تكن هذه الأعمال بحد ذاتها قادرة على تغيير طابع العلاقات بين رأسمالية الدولة الاحتكارية والحكومة السعودية التي اتخذت طابع علاقة السيادة والخضوع. فعلى الرغم من بعض التنازلات، فقد حافظت ارامكو

على سيطرتها على انتاج ونقل ومعالجة وتسويق النفط والمنتجات النفطية، وقامت مع الشركات الأخرى بتحديد الاسعار المعلنة للنفط.
كانت الدوائر السعودية الحاكمة، وقبل كل شيء الملك، مهتمة في تلك السنوات بزيادة حجم انتاج النفط، وبدءاً من الخمسينات بزيادة اسعار البيع، ولكنها لم تكن مهتمة باي شكل بالمشاركة أو الانتاج أو التكرير.
وعلى الرغم من التعرجات في السياسة الخارجية والداخلية للملك سعود، الناتجة عن ضعفه كرجل دولة، فانه بقي منفذاً مطيعاً لارادة شركات النفط وحكومة الولايات المتحدة. وفي عام 1957 اطلقت المجلة الأمريكية " فورتشون" على الملك سعود والرجعي العراقي نوري السعيد: "الاصدقاء المخلصين" للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ولذلك فأن ما يهددهم يهددنا... ويجب علينا مساعدة اولئك الذين تكون لاهدافهم فائدة لنا، وأن نقاوم اولئك الذين تتعارض اهدافهم واهدافنا".
ويؤكد هذا القول ـ تماماً ـ سياسة الملك سعود تجاه مصر الثورية. فقد اقلقت سياسة عبد الناصر النشطة والمعادية للاستعمار والتي تجلت في تأميم قناة السويس ليس فقط انكلترا وانما الولايات المتحدة أيضاً. وتوقعت الدوائر الحاكمة في واشنطن ان يوحي هذا العمل للبلدان العربية المنتجة للنفط بفكرة تأميم الصناعة النفطية الأمريكية على أراضيها . ورغم ان الحكومة السعودية قد ساندت مصر كبلد عربي واسلامي، الا أنها لم تجرؤ على القيام بمثل هذا الصدام مع الغرب، لأن ذلك كان يتناقض مع كل سياسة النظام الملكي السعودي عدا عن ذلك فأن ذكريات فشل "سعودي اريبين تانكرز كومباني" كانت الا تزال ماثلة امام الجميع.

الفصل الرابع:

اهمية النشاط الغربي من الثلاثينات إلى الخمسينات بالنسبة للتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي للمملكة السعودية

بتلخيصنا لنتائج بحث نشاط الرأسمال الاحتكاري الغربي في السعودية من الثلاثينات حتى الخمسينات، نشير قبل كل شيء إلى العنصر الاكثر اهمية للتطور اللاحق للجهاز الاجتماعي الانتاجي السعودي: ان تغلغل رأسمالية الدولة الاحتكارية أخل بالمسار التأريخي الطبيعي لتطور المجتمع. وكانت عملية التحول إلى الاقطاعية قد انقطعت من بعض جوانبها أو سرعت أو ابطأت في جوانب أخرى .
تم التعبير عن تأثير رأسمالية الدولة الاحتكارية قبل كل شيء في ظهور عناصر النمط الرأسمالي، التي لم تكن ملائمة إلى حد بعيد لحالة المجتمع السعودي في تلك السنوات.

السعودية في نظام " الدولة المستعمرة ـ المستعمرة"

كتب ن. سيمونيا، كاشفاً جوهر العلاقات الاقتصادية بين الدولة الرأسمالية الغربية والبلد الشرقي المستعمر المستغل، عن خصوصية نشوء الرأسمالية في الشرق. في هذه البلدان، كقاعدة جرى تكون اسلوب الانتاج الجديد في إطار الجهاز الاجتماعي المركب "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" ، الذي يمثل وحدة ديالكتيكية لطرفين متناقضين ومتصارعين، فلم تتحول وتنصهر

عناصر انحلال الاسلوب التقليدي للانتاج في اسلوب رأسمالي وطني للانتاج في البلد المستعمر مباشرة، وانما اصبحت اجزاء مكملة لاسلوب الانتاج الجديد المتركب، القائم على تقسيم العمل بين الدولتين المستعمرة والمستعمرة، وبعد ذلك فقط ولد النمط الرأسمالي الوطني في رحم الاخير".

شكلت الاحتكارات الغربية، مدعومة من قبل حكوماتها، مثل هذا النظام المركب "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" في السعودية، وكان لهذا النظام خصائص مميزة: فهذا البلد لم يكن مستعمراً وانما شبه مستعمر، أي اصبح، بكلمات لينين، "شكلياً مستقلاً سياسياً، ومن الناحية العملية واقعاً في شباك التبعية المالية والدبلوماسية". فمنذ بداية ظهور السعودية بدأت تتغلغل رأسمالية الدولة الاحتكارية، أي ان المرحلة الاولية لتركيب " الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" في السعودية تطابقت مع المرحلة النهائية بالنسبة لبلدان الشرق الأخرى .

وحدد ذلك إلى درجة كبيرة: الاشكال الاقتصادية لاستغلال المملكة.فقد بدأ الغرب هنا مباشرة من مرحلة تصدير رأس المال واقامة المنشآت الصناعية، وما يحدده ن. سيمونيا كنتيجة لتطور نموذج مركب "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة"، قد وجد تجسيده في السعودية منذ البداية، حيث ظهرت مباشرة مصافي النفط، التي كانت تعمل للسوق المحلية جزئياً، "ومهما كانت هذه الظاهرة صغيرة من الوجهة الكمية، فقد كانت خاصية جديدة. واصبح الرأسمال الصناعي يرتبط مباشرة ـ وليس بشكل غير مباشر كما جرى سابقاً ـ بالسوق الداخلي للمستعمرة. والاهم من ذلك انه ظهر الآن "نموذج"المتعهد الصناعي لشرائح واسعة من السكان المحليين الذي لم يتوان عن استخدامهم".

كان الجزء السعودي من الاقتصاد المستعمر المركب موجها بكليته إلى الخارج، لكن ونتيجة للعلاقات المباشرة مع " الدولة المستعمرة"، التي كانت تمثلها ارامكو، فقد تطور اقتصادها بتسارع كبير. وربطت المملكة قسراً بنظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي قام بنهب ثرواتها. الا ان الجانب الآخر لنشاط العامل الخارجي كان يكمن في المحافظة على مجمل الاساس التكنولوجي والاجتماعي لمركب " الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" على مستوى عالمي متقدم ، مما دفع شبه المستعمرة إلى مواقع أكثر تقدماً بالمقارنة مع الاشكال الاقطاعية. وكان الجزء الاستعماري في مركب "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" المتنامي في الاربعينات والخمسينات هو الجزء السلبي والغير مستقل ، وزاد التنامي التدريجي للتأثير المتبادل عدم التساوي في الحقوق بين طرفي المركب.

وقد كتب العالم المجري ت . سانتش بحق عن التمايز في اهمية العامل الخارجي قائلاً: ان "نقد الاستعمار يفقد قوته وفعاليته، إذا اخذنا في الاعتبار الصفات السلبية للنظام الاستعماري... من هذا يتضح انه يجب دراسة الاستعمار بكل صفاته وعواقبه السلبية والايجابية، كما هو، كنتيجة موضوعية للرأسمالية، تكوّن في مرحلة معينة من تطور المجتمع الانساني".

"الدولة المستعمرة" و "المستعمرة"

حدث تغلغل رأسمالية الدولة الاحتكارية السعودية في عصر الامبريالية حيث اصبح لامتلاك المستعمرات اهمية خاصة بالنسبة للدول المستعمرة. وهو ما يفسر لتوسع الاقتصادي الجامح "للدول المستعمرة" في المملكة النفطية.
وكان يبدو، انه بقدر التفاعل المتبادل بين طرفي النظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة"، والتطور النسبي "للمستعمرة" واستنفاد قدراتها من قبل "الدولة المستعمرة"، (التي مثلت ـ كقاعدة ـ الاشكال المتخلفة للتعهدات الرأسمالية والعناصر المستورة الاكثر محافظة في التركيبة الاجتماعية "للدولة المستعمرة") يقترب تطور النظام من مأزقه".
الا ان التجربة السعودية تتميز جوهرياً عن النموذج الذي اقترحه ن. سيمونيا، فلم تكن "الدولة المستعمرة" في السعودية رأسمالاً استعمارياً خالصاً، وانما كانت فصيلة متقدمة لرأسمالية الدولة الاحتكارية. ووقفت وراء شركات النفط المساهمة في ارامكو مجموعة روكفلر المالية الصناعية القوية. وقد فقدت هذه المجموعة التي بدأت من السيطرة على شركات النفط تخصصها الفرعي في اتحادات كبيرة وتطورت بصورة واسعة الشركات القابضة، ونشرت مجال نفوذها على الشركات، التي تعمل في مختلف فروع الانتاج، وخصوصاً في الفروع المتقدمة. .
وهذا الوضع يفسر المرونة الكبيرة في سياسة "الدولة المستعمرة" في السعودية. وكانت ط الدولة المستعمرة" ، دون ان تغير جوهرها الاستعماري مستعدة لاستخدام احدث ما وصل إليه العلم والتكنيك حتى عند إزالة القشرة الاستعمارية لمركب "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" في الخمسينات. الا ان ذلك قد قاد إلى تشكيل علاقات اجتماعية جديدة في نهاية الأمر . وهذه الحالة بالذات التي اوجدها تطور الصناعة النفطية، هي التي مهدت السبيل لتعجيل الانقلاب الاجتماعي في السعودية ـ بالدرجة التي كان المجتمع السعودي قادراً على تقبلها.
لنرجع الآن إلى سياسة "الدولة المستعمرة" فيما يخص موضوع الاستغلال فقد عبّرت ارامكو بالشكل الاكثر كمالاً عن مصالح رأسمالية الدولة الاحتكارية في المملكة، الا أن الاختلاف بين مصالح الشركة ورأسمالية الدولة الاحتكارية كان موجوداً، ويمكن تحديده بايجاز بأن الاختلاف بين الاهداف التكتيكية والاستراتيجية.
خصصت العديد من الدراسات لمؤلفين سوفييت واجانب لتحليل سياسة الاحتكارات الغربية في بلدان الشرق الأوسط في الخمسينات. ومن المهم الرجوع إلى كتاب المؤلف الأمريكي د. فيني الذي كان يرى بأن الم البقاء في المنقطة لفترة غير محدودة يزيد من اهتمام الشركات بالتطور الاقتصادي للبلدان المستغلة، "وعلى ما يبدو فأن الاقتصاد المتطور سيعطيها (الشركات) سوقاً أوسع لمنتجاتها النفطية الخاصة، ومن المحتمل ايضاً أنه سيحل مشاكلها الخاصة بالامدادات النفطية، ويحسن اوضاع العاملين فيها. واجمالاً سيجعل البلد مكاناً ملائماً لنشاطها". ويتابع فيني معترفاً بأن ما يهم الشركات الغربية هو تحسين شروط الاستغلال في البلد المتخلف، فيقول:

"يوجد رأي متعنت ، يرى ان الصناعة في الشرق الأوسط ليست بعد صناعة للشرق الأوسط . والشركات بوعيها لذلك، تبدو مستعدة للتحرك نحو فهم اعمق لدورها كاجزاء من الاقتصاد ومستعدة ايضاً لتأخذ على عاتقها بعض الالتزامات...". الا أن "الالتزامات" الجديدة للشركات الغربية، وفي الحالة المذكورة أرامكو، كان لها نفس الاهداف.
كانت الشركات المساهمة في ارامكو تهتم بأرباحها فقط. أما هدف الاحتكارات الغربية الأخرى فلم يكن فقط استخدام السعودية كملحق للخامات وسوقاً لبضائعها وانما ايضاً اصبح " التكامل"هدفاً لها. وهو ما يكشف الاستاذ.أ. ماير جوهره في كتابه "رأسمالية الشرق الأوسط " الذي صدر في عام 1959 . يقول متحدثاً عن البلدان العربية المنتجة للنفط:" "على مدى عقدين من الزمان كانت الصناعة النفطية معزولة عن كل البلد" ، الا انه منذ عام 1950 بدأ برنامج "التكامل"، الذي يعني اسهام الشركات في التنمية المحلية عن طريق استخدام المتعهدين المحليين والعمل على تصريف فائض الانتاج المحلي.
والبرنامج المذكور يتطابق إلى حد كبير مع البرنامج الذي تنتهجه ارامكو. ومن المهم ان نلاحظ هنا، ان الشركة كانت تشجع بعض المنشآت الصناعية الوطنية المنفردة باحدى يديها، وتعيق تطورها بالاخرى. يقول أ. ماير "ان التكامل لا يزال يلعب دوراً غير هاماً بالمرة في اقتصاد الشرق الأوسط ". ويختتم قائلاً أن الهدف الاساسي للتكامل يكن فقط في خلق سوق عصري للبضائع الغربية.
وكما نلاحظ فأن جوهر سياسة "التكامل" يكمن في تحويل اقتصاد بلدان الشرق الأوسط إلى جزء مكمل وسلبي لنظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي، أي ان جهود رأسمالية الدولة الاحتكارية انصبت في اتجاه خلق نمط رأسمالي تابع لها. وقد وضعت ارامكو بداية هذه العملية، مع أن هدفها الخاص تلخص بزيادة ارباحها فقط. وكانت رأسمالية الدولة الاحتكارية تهدف من خلال توسيعها للنشاط المتبادل بين " الدول المستعمرة" و" المستعمر" إلى الوصول إلى الهدف الاكبر" "التكامل"، الذي كان احدى أول المقولات الاستعمارية الجديدة المطروحة من قبل الغرب للسعودية ، والدول النامية الاخرى، من أجل تكاملها في نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي.
في ذات الوقت وضعت الولايات المتحدة خطط العلاقات الجديدة مع السعودية (مذكرة ر فونكهاوزر)التي حاولت الشركات النفطية حتى في الستينات وبداية السبعينات تقليصها وتقطيعها. الا ان هذه الخطط كانت تستجيب لمصالح رأسمالية الدولة الاحتكارية اجمالاً، ذلك انها كانت تدفع نظام "الدولة المستعمرة المستعمرة" الموجود إلى مستوى جديد.
حتى نهاية الخمسينات تم انشاء مصانع ضخمة لإنتاج وتكرير النفط على احدث مستوى تقني في ذلك الوقت على اراضي المملكة، وهكذا قاد نشاط الاحتكارات الغربية إلى انشاء القطاع الاساسي القائد في الاقتصاد السعودي. وسنستخدم هنا تعريف ف. سميرنوف، الذي قسم قطاعات الاقتصاد في البلدان النامية طبقاً لعلاقاتها بالعامل الخارجي: "يحتل قطاع التصدير المكان

الرئيس في اقتصاد معظم البلدان المتخلفة. ومن حيث شكله الطبيعي فأن المنتوج النهائي لهذا القطاع يكون، كقاعدة، خاماً زراعياً أو صناعياً...
وتصريف المنتوج من قبل قطاع التصدير يتعلق بالتنافس في السوق العالمي، وهكذا فإن كمية التراكم تتحدد بالعوامل الخارجية. والنتائج،المتكون في قطاع التصدير، لا يساهم في اعادة انتاج اجمالي الناتج الوطني بشكله الطبيعي، لانه لا يمثل قيمة استهلاكية من وجهة نظر الاقتصاد الوطني، وانما يمثل اهم عنصر في اعادة الانتاج بالقيمة، ذلك ان المداخيل النقدية من الصادرات تمثل اهم مصدر لتأمين واردات القيم الاستهلاكية غير المنتجة في البلد". وكان قطاع النفط هو هذا القطاع في السعودية.
والقطاع الثاني للاقتصاد الوطني يحدده ف. سميرنوف، على أنه القطاع "الصناعي الداخلي" بما في ذلك مصانع الصناعات الخفيفة والثقيلة، التي تتوجه إلى السوق الداخلي وكذلك البنية التحتية الانتاجية. وحتى نهاية الخمسينات برزت في السعودية فقط المقدمات الاجتماعية والاقتصادية لتطوير هذا القطاع.
وأخيراً، القطاع الثالث: الزراعة، الذي يعكس الانماط المتنوعة للاقتصاد، والذي لا يكمل درجة بضاعية واحدة، وتتم فيه، عادة، اعادة الانتاج البسيطة. وحتى نهاية الفترة الأولى من تأريخ السعودية فقد هذا القطاع دور القائد مع انه استخدم نصف القوة العاملة في البلد.

خصائص نشوء الرأسمالية في السعودية:

في نهاية العقد الثالث لوجود الدولة السعودية بدأت فيها،تحت تأثير العامل الخارجي، الفترة الانتقالية من الاقطاعية الى الرأسمالية. ومهد نشاط الغرب تدريجياً لتحقيق الهدف الاساسي الجديد للانتاج الاجتماعي، المتجسد في الانتاج البضاعي، وزاد دور النقود كمعادل عام.
وقد كتب أ. ماير: "حتى وقت قريب، لم تفرز مدفوعات شركات النفط ولا ارصدة افرادها في البنوك ولا التجارة المحلية تأثيراً كبيراً على التطور الاقتصادي. واظهرت حكومة السعودية وشيوخها قدرة كبيرة على تحويل مداخيل النفط إلى جيل ـ من مقاييس الهملايا ـ من البضائع الغربية وعلى رأسها الكاديلاك".
ان سخرية العالم الأمريكي في مكانها تماماً. الا انه مع ذلك، كان لتدفق البضائع الاستهلاكية الغربية إلى السعودية (وهو ما لم يكن اهم مظهر لنشاط الغرب) اهمية كبيرة.
في النظام الاقطاعي كان التحام الإنسان بالارض قوياً، وفي "الاقطاع المترحل" السعودي كان الالتحام قوياً بالقطيع كأساس للوجود. وقد ساعد نشاط الغرب على تعجيل عملية فصم هذا الالتحام، الذي كان قد بدأ فقط في السعودية.
ومن الخصائص الجوهرية لنشوء الرأسمالية في السعودية، ان الغرب قد ضم مباشرة إلى نظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" جزءاً صغيراً جداً من الجهاز الاجتماعي ـ الانتاجي، وان مجال عمل الغرب كان اصغر بكثير مما في البلدان الأخرى . واستتبع ذلك التأثير غير المباشر للغرب على مجمل الجهاز

الاجتماعي ت الانتاجي السعودي. كان الغرب مهتما بالنفط فقط، وهو ما تطلب انتاجه عدداً غير كبير من العمال والوسطاء المحليين والحصول على ارباح كبيرة. والحالة الاخيرة لم تزد قدرات الاحتكارات النفطية إلى حد كبير فقط وانما ايضاً قادت إلى نمو يسبق له مثيل للنمط الرأسمالي الوطني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قادت إلى انفصاله السريع عن الانماط التقليدية القديمة. وحيث ان الاقتصاد السعودي في تلك السنوات لم يتطور على حساب استخدام المصادر الطبيعية للتنمية الوطنية، وانما على حساب العائدات المالية، التي حصل عليها من هذه المصادر، فإن ذلك نفسه اضعف النمط الرأسمالي الوطني تجاه الغرب، وأبقى جملة ممثليه لوقت طويل في مرحلة الكومبرادور.

في ذات الوقت، اكتمل في نهاية الفترة الأولى تحول ممثلو الرأسمالي التجاري ـ الربوي والكومبرادور إلى متعهدين من النموذج الرأسمالي.

واستمرت سيادة القوى التقليدية: العائلة المالكة وارستقراطية القبائل ورجال الدين، في الحياة السياسية للبلد. وكانت نقطة تلاقي هذه المجموعات هي السعي لتوطيد دولة وطنية قوية.

وبدفعه لتطوير الصناعة في السعودية، اجبر نشاط الاحتكارات الغربية السعودية على القفز على مراحل المانيفاكتورة والانتاج المصنعي وادخل رأساً الانتاج الآلي والمؤتمت. وقاد ذلك من جهة، إلى أن تصبح الهوة بين النمط التقليدي والجديد غير ممكنة التجاوز، ومن جهة اخرى، فإن النمط الرأسمالي الوطني كان فاقداً لركائزه في الانماط التقليدية ومرتبطاً أكثر بالنمط الاحتكاري الاجنبي.

وضع نشاط الاحتكارات الغربية منذ البداية تناقضاً بين تطوير القاعدة الاجتماعية الاقتصادية للسعودية وبين البنية الفوقية المستندة إلى الانماط التقليدية، بين الامكانيات الموضوعية لتطوير البلد ونشاط الغرب هناك المكبل لهذه الامكانيات. وفي الختام، نلاحظ ان حالة الانتقال ظهرت في نهاية الخمسينات في طابع الجهاز الاجتماعي ـ الانتاجي العسكري السعودي على الشكل التالي:

من الوجهة الاقتصادية اضافة إلى النشوء البؤري للنمط الرأسمالي ونمو السوق الداخلي، كانت تتم اعاقة نمو القوى الانتاجية الجديدة من قبل رأسمالية الدولة الاحتكارية وحكام البلد.

ومن الوجهة الاجتماعية اعلنت الطبقات والقوى الجديدة عن نفسها كقوى هامة، الا ان سيادة القوى التقليدية استمرت كالسابق.

من الوجهة الحكومية ـ السياسية اصبحت المملكة السعودية دولة قوية ذات ادارة مركزية وجهاز حكومي متطور نسبياً، وكان الملك وعائلته مركز السلطة الحقيقية في البلاد.

اهمية العامل النفطي في تطور السعودية

ان السؤال عن مكان السعودية بين بلدان الشرق الاخرى، التي تتعرض بهذا الشكل أو ذاك لتأثير الغرب، مهم لسببين:

الأول: استمرار محاولات العلماء الغربيين للبرهنة على الطابع "الجديد" لنشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية في القرن العشرين في بلدان الشرق مقارنة مع الاستعمار الغربي " القديم" 0الا ان تأريخ نشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية في السعودية يقنعنا بالعكس). ثانياً: "الظاهرة النفطية" للدولة السعودية الهادف إلى استثناء السعودية من مجموع بلدان الشرق، ومحاولة اثبات الطابع "النفطي" الخاص لتطور البلد وفي ذات الوقت فصله عن بلدان الشرق الأخرى .

لتوضيح دور العامل النفطي نورد كلمات غ. بليخانوف عن القوى المحركة للتأريخ البشري. عندما حدد القوى المنتجة على أنها السبب الأول والعام للتطور، والسبب الثاني والخاص: ذلك الوضع التأريخي "الذي يجري في ظله تطور القوى المنتجة عند الشعب المعطى، والذي تكون ذاته، لفي نهاية المطاف، يقوم بتطوير ذات القوى عند الشعوب الاخرى، أي السبب العام ذاته" .

ان تطور السعودية سار في نفس مسار بلدان الشرق: تطور المجتمع الاقطاعي، الذي كمن في اساسه السبب العام: تطور قوى الانتاج، السبب الخاص تأثير الغرب، اثر جوهرياً وغير نوعياً المسار العام لتطور بلدان الشرق. وبالنسبة للسعودية أضيف لهذه العوامل عامل آخر خاص مميز اعطى للمملكة السعودية (وبعض الممالك الأخرى في الشرق الأوسط) طابعاً فريداً: هو عامل النفط. ان هذا السبب المميز والذي بعث الغرب فيه الحياة، سرّع بصورة غير عادية التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي للسعودية، وانعكس بصورة جوهرية على العاملين الاوليين، مع انه بقي مجرد صدفة في التطور التأريخي للبلد. واذا استخدمنا كلمات بليخانوف فأن "الأسباب المنفردة لا يمكنها ان تبدي تأثيراً جوهرياً على تغير وفعل الاسباب العامة والخاصة، التي ـ اضافة إلى ذلك ـ تشترط اتجاه وحدود تأثير الاسباب المنفردة".

وبالرغم من كل قوة السبب "المنفرد" فأنه لم يستطع بحد ذاته أن يخرج السعودية من البلدان النامية، وان يقيها استغلال رأسمال الدولة الاحتكاري. بل أن هذا السبب يتخذ، بالنسبة للسعودية وفي ظروف النصف الثاني للقرن العشرين، طابعاً استثنائياً، بحيث كان تأثيره ملموساً على الاسباب العامة والخاصة، مؤدياً إلى تقوية او تلطيف فعلها. ان هذا العامل الطبيعي، أو الجغرافي، الذي تحرك صدفة في رمال السعودية، صار يلعب دوراً ضرورياً في التطور الاجتماعي للبلد، ودوراً حاسماً في تطورها الاقتصادي.

ان تجربة السعودية تؤكد استنتاج بليخانوف بأن "خواص البيئة الجغرافية تشترط بذاتها تطور قوى الانتاج، وتطور قوى الانتاج يشترط بدوره تطور العلاقات الاقتصادية وفي اثرها بقية العلاقات الاجتماعية".

وقد وضع العامل النفطي السعودية في مكان مميز تماماً في نظام الاقتصاد الرأسمالي. وعند انتهاء وقت تأثيره ستكتسب عوامل التطور العامة والخاصة اهمية اكبر بالنسبة للمملكة كما هو الحال لدى بلدان الشرق الأخرى .

قبل دخول النفط كعامل مؤثر، كانت علاقات السوق المحدودة جداً تطابق مستوى تطور قوى الانتاج في السعودية في ذلك الوقت. وكانت تفعل هناك عامل التطور المشتركة لكل البلدان النامية، وجرى توسيع علاقات السوق طبقاً للنمو البطيء لقوى الانتاج، وقد حفّز ذلك التطور اللاحق لتقسيم العمل الاجتماعي، ولكنه لم يخرج عن إطار اعادة الانتاج البسيطة.
من الممكن رؤية الاسباب الخاصة في المملكة وغيرها من بلدان الشرق، اذا استخدمنا كلمات ماركس، بصدد "تحطم وتحلل العديد من المنظمات الاجتماعية السلمية الابوية إلى عناصرها المكونة". ففي مقالته: "السيادة البريطانية في الهند" اشار إلى ان ركود الوضع الموجود في الهند يكمن في المسار الطبيعي لتطور وبالتالي وجود ايجابية معينة لتدخل انكلترا: "... يجب علينا الا ننسى بأن هذه الوحدات الزراعية الرغيدة، مهما بدت بريئة، فانها كانت دوماً الاساس الوطيد للاستبداد الشرقي، وانها كانت تقيد العقل البشري بأضيق الاطر، جاعلة منه سلاحاً قوياً للخرافات، ملقية عليه، قيود العبودية للتقاليد، وسالبة منه كل كبرياء وكل مبادرة تأريخية...". وبعد ذلك تأتي كلمات ماركس عن ضرورة الدفعة من الخارج، حتى ولو كانت مدفوعة بمصالح مغرضة وغيرها. وتعرض كل بلد من بلدان الشرق لذلك بدرجات متفاوتة، وقد كان الدفع في السعودية قوياً بتأثير العامل النفطي.
وتابع ماركس "أن انكلترا تسببت في الثورة الاجتماعية في هندوستان، رغم انها كانت تسترشد بالاهداف التي لا تتغير، ومع انها اظهرت الغباوة في اساليبها للوصول لهذه الاهداف. الا أن القضية ليست هنا. ان السؤال يكمن في هل تستطيع البشرية ان تنجز مهماتها من دون ثورة جذرية في الشروط الاجتماعية لآسيا. إذا كان الجواب بالنفي، فأن انكلترا على الرغم من كل جرائمها، كانت سلاحاً غير واع للتأريخ، بتسببها بهذه الثورة"(133).
وفي حديثه عن نشاط انكلترا في الهند، أكد ماركس التنوع الديالكتيكي للعامل الخارجي: "يتوجب على انكلترا ان تنفذ رسالة مزدوجة في الهند، تهديمية وبناءة، من جهة تحطيم المجتمع الاسيوي القديم، ومن جهة أخرى وضع الاساس المادي للمجتمع الغربي في آسيا".
بحلول نهاية الخمسينات كان الغرب قد انجز في السعودية الجزء الاساسي من العمل التهديمي والبناء، وبلا شك فأن الجزء الثاني كان أكبر . وقد دخل المجتمع السعودي ـ الذي هزته التقاليد المتحللة والقوى الشابة النامية ـ في مرحلة جديدة من تطوره.

الباب الثاني

رأسمالية الدولة الاحتكارية وبداية التحولات الجذرية في المجتمع السعودي في الستينات وبداية السبعينات

الفصل الخامس

الستينات ـ مرحلة جديدة في العلاقات بين رأسمالية الدولة الاحتكارية والسعودية

في البداية يجب بحث التغييرات التي جرت في الجهاز الاجتماعي الانتاجي السعودي منذ الستينات ليس فقط كمرحلة ثالثة جديدة في العلاقات

المتبادلة بين رأسمال الدولة الاحتكاري والسعودية وانما كمرحلة متميزة نوعياً:مرحلة تحطيم وانهاء العلاقات غير المتساوية مع رأسمال الدولة الاحتكاري. واذا توخينا الدقة فإن المرحلة الثالثة بدأت عام 1962 باعلان فيصل برنامج الاصلاحات الاجتماعية الاقتصادية وانتهت في عام 1973 عندما تبرزت " الازمة النفطية"

فقد تعمقت خلال هذه السنوات العمليات الاجتماعية ـ الاقتصادية ، التي بدأت في السابق،إلى درجة كبيرة وظهرت تحولات في طابع علاقات السعودية مع الغرب وبحلول بداية الستينات نضجت وظهرت بصورة كاملة المقدمات الموضوعية للتغييرات النوعية في الجهاز الاجتماعي ـ الانتاجي السعودي وبرزت العوامل الذاتية التي جعلت هذه التغييرات ممكنة. لم تكن البداية من أجل التنازلات الكمية فقط وانما أيضاً من أجل تغيير طابع العلاقات مع الاحتكارات الغربية التي مثلت احد مظاهر التحولات النوعية العميقة في المجتمع السعودي. كانت عملية التطور الطبيعي في المجتمع السعودي، الذي لم يتشكل تماماً بعد كمجتمع اقطاعي، تجري إلى حد كبير بتأثير نشاط الاحتكارات الغربية. وقاد ذلك إلى تسريع الانقلاب الاجتماعي ـ الاقتصادي في المجتمع وبدء المرحلة الانتقالية من التشكيلة الاقطاعية إلى الرأسمالية.

لم تكن أهمية الغرب تكمن فقط في كونه مهد موضوعاً لتسريع هذه العمليات، وانما ايضاً في ان الغرب قد بذل جهده لاعاقة سيرورة التحول الاجتماعي البرجوازي ثم الحافظ عليه تحت سيطرته.

ازمة النظام الملكي السعودي

اصبحت ازمة النظام الملكي واضحة في نهاية الخمسينات، كان الوضع الاقتصادي للسعودية صعباً إلى أقصى حد، نظراً للامتيازات الكبيرة التي قدمها الملك سعود للاحتكارات الغربية، فقد اراد مضاعفة الانتاج النفطي إلى اقصى مداه الزيادة التطور الاقتصادي، الا أن جزءاً ضخماً من عائدات النفط قد اهدر في عهده على قضايا غير انتاجية، وانخفضت قيمة الريال السعودي الى النصف، وازداد دين الحكومة حيث بلغت الدفعات لتغطيته مجمل الميزانية، ووصل الدين الخارجي إلى 400 مليون دولار .

كتب هـ. فيلبي فاضحاً الفساد في العائلة المالكة: بأن ـ حسب قوله ـ الحكومة السعودية انفقت في الفترة 1947 ـ 1955 حوالي 600 مليون جنيه استرليني على اهداف غير انتاجية بغالبها. ان البذخ غير المحدود للملك سعود كان معروفاً . فقط كان يملك 24 قصراً وكانت لديه 250 سيارة "كاديلاك" وما إلى ذلك. وحسب معلومات المصادر الغربية فإن دخل الملك من عائدات النفط قد بلغ 48 مليون دولار في العام. وكان الحد الادنى للاعانات المقدمة للأمراء 30 ألف دولار في السنة. كل ذلك ادى إلى تذمر القوى الوطنية والديمقراطية في المجتمع السعودي والى توجس الخطر من قبل رجال الدين وذوي التفكير السليم في العائلة المالكة الذين لم ينتشوا بالثروة النفطية. كانت نفقات الملك الاقطاعي غير الانتاجية تتناقض بصورة جلية مع روح الاستثمارات البرجوازية التي اصبحت ملموسة في البلد. ولا

يقل أهمية ان سلوك سعود مثل نقيضاً مدهشاً لقواعد الحياة الوهابية الدينية للمجتمع السعودي. وزاد فقر واملاق الجماهير الشعبية في تذمرها من النخبة الحاكمة.

وقد قام سعود بخطوات منفردة موجهة لتطوير الاقتصاد وتمهيد نمو البرجوازية الوطنية، الا أن ما قام به لم يكن كافياً، وهذا ما قرر مصيره. فقد اجبر في 24 آذار 1958 على تعيين ولي العرش الامير فيصل رئيساً للوزراء وفي ذات الوقت توسيع حقوق مجلس الوزراء فيما يتعلق بمسائل الاقتصاد على حساب حقوق الملك. وكما أشار الكاتب الأمريكي ب. مانسفيلد "ففي عام 1958 قامت المجموعة الوحيدة في السعودية التي تمثل الرأي العام: الامراء والشيوخ وعلماء الدين بتوحيد نفسها لانقاذ النظام الملكي ووحدة المملكة مجبرة سعود على اعطاء كل سلطاته لاخيه الاصغر ولي العرش الأمير فيصل"

في حزيران 1958 قامت الحكومة الجديدة بمساعدة خبراء صندوق النقد الدولي بوضع وتنفيذ برنامج لتنظيم الميزانية: "وضع تقييدات صارمة على الاستيراد ومنع استيراد المواد الكمالية كلية (وقبل كل شيء السيارات الخفيفة) وادخل نظام ضبط النقد بتخفيض نفقات العائلة المالكة ومخصصات التنمية الصناعية والتعليم والصحة، مما مهد إلى حد كبير للقضاء على الأزمة المالية" .

قامت حكومة فيل بتأميم ميناء جدة الذي استغلته حتى ذلك الوقت شركات أجنبية على أساس امتياز، وحدّت من حرية التجارة للقادمين من البلدان العربية الأخرى ملزمة اياهم باعطاء الشريك السعودي ما لا يقل عن 51% من رأس المال .

وسرعان ما ظهرت نتائج الاجراءات القوية، ففي 3 كانون ثاني 1960 اعلن مجلس الوزراء عن اكمال برنامج " تنظيم الاقتصاد" في مدة 18 شهراً. وقد استخدم الملك سعود تحسن الوضع الاقتصادي في البلد كورقة رابحة في الصراع على السلطة، اضافة إلى التذمر من سياسة فيصل بين الجماهير الشعبية وخصوصاً البدو، الذين عانوا من تقليص الأموال المدفوعة لهم من الخزانة الملكية وكذلك البرجوازية الصغيرة وسكان المدن الذين وقعت على عاتقهم الاعباء الاساسية لبرنامج " تنظيم الاقتصاد". وقد الدعم لسعود أيضاً "انصار التحديث" في العائلة المالكة حيث وعدهم باجراء اصلاحات ديمقراطية . وفي 22 كانون أول 1960 اعلنت عن تنحية فيصل عن السلطة وتشكيل حكومة جديدة. الا ان ازمة النظام الملكي لم تكن في الجانب الاقتصادي فقط، ولذلك فإن سعود بعد تركيزه للسلطة بين يديه اصطدم مجدداً بصعوبات لم يستطع تجاوزها.

عبرت مجموعات اجتماعية مختلفة عن عدم رضاها عن تخلف البلد، والبنية الاستعمارية للاقتصاد الوطني والنهج الموالي لامريكا في السياسة الخارجية واصبح من الضروري الانتقال من التنمية العفوية الى التنمية الموجهة للبلد، لذا فقد جرى صراع حاد حول اهداف التنمية ووسائلها وحدودها وجرى اصطفاف للقوى على ضوء ذلك. فقد وقفت القوى التقليدية القوية، التي

ارتكزت على أرضية الاسلام بخصوص استخدام السعودية للثروات النفطية، التي انعم بها الله عليهم بهدف الحفاظ على الوضع الموجود في البلد وعزلها عن العالم الخارجي. وقد وقف على رأس هذه القوى: علماء الدين وبعض شيوخ القبائل. ووقفت القوى المعادية للامبريالية وللنظام الملكي وفي مقدمتها في ذلك الوقت جبهة التحرر الوطني السعودية وبعض المنظمات الأخرى السرية غير الكبيرة. وكانت الخطوط العامة لبرنامج الجبهة: تحرير البلاد التام من السيطرة الامبريالية ممثلة في ارامكو وغيرها من شركات النفط، ادخال الدستور، تطوير الصناعة الوطنية والزراعة، القضاء على الرق، اعادة النظر بالاتفاقيات مع الشركات الغربية وتغييرها بهدف استخدام ثروات البلد لتطورها الاجماعي ـ الاقتصادي، محو الامية، تأسيس مدارس نسائية وتوسيع التعليم العالي والتقني ، تقوية العلاقات مع البلدان العربية،اقامة علاقات مع الدول الاشتراكية وانتهاج سياسة عدم الانحياز والتعايش السلمي .

كانت كل من هاتين المجموعتين تستند إلى دعم معين من قبل الجماهير الشعبية، وكان في صفوفهما عناصر من العائلة المالكة ايضاً الا انهم لم يستطيعوا ابداء أي تأثير ملحوظ على حياة البلد ولم يكونوا بقادرين على حل أي من المسائل الاجتماعية ـ السياسية الاساسية.

بين هاتين المجموعتين المتباعدتين، كانت هناك مجموعات عديدة تختلف في بعض السمات والمحتوى الاجتماعي السياسي، وهؤلاء كانوا يمثلون الاغلبية التي رفضت المواقف المتطرفة، ووقفت على رأسها القوة السياسية الحقيقية الوحيدة في البلد: أغلبية العائلة المالكة.

للحصول على أوسع واكبر مساندة، قام سعود بعدة أعمال في السياسة الخارجية والداخلية كانت جزئياً متناقضة من حيث محتواها، ففي أيلول 1952 برز صراع بين السعودية ومسقط حول واحة البريمي سرعان ما تطور إلى نزاع مسلح.وقد اتخذ الملك سعود موقفاً حاسماً ومعادياً لانكلترا مما أكسبه بعض الشعبية، وفي 21 آيار 1961 دعا في كلمة امام الحجاج جميع المسلمين لتكتل في "اتحاد اسلامي" للدفاع عن مصالح الاسلام والسلام في العالم .

وفي تلك الفترة اعلن الملك عن عزمه على اغلاق القاعدة الجوية الأمريكية في الظهران، ورداً على ذلك فقد أعلنت حكومة الولايات المتحدة أنها تسحب وعدها بتقديم 20 مليون دولار لتوسيع ميناء الدمام ولم يخضع سعود للضغط، والأكثر من ذلك أن ابنه الأمير محمد بن سعود (الذي شغل منصب وزير الدفاع) قد أعلن في 8 حزيران 1961 ان بلاده لن تتردد في استخدام النفط كسلاح سياسي إذا ما تم تجاهل الحقوق العربية في فلسطين في المستقبل . وجرت تغييرات في السياسة الداخلية ففي وزارة سعود الجديدة شغل اغلبية المناصب اشخاص ليسوا من اعضاء العائلة المالكة.

وفي بداية عام 1960 أعلن عن بعض الاصلاحات وعن النية لوضع الدستور وتشكيل مجلس وطني لصياغة مشروع الدستور كان أكثر من ثلث اعضائه من البرجوازية الوطنية. وترأس اللجنة العليا للتخطيط التي شكلت حديثاً احد

" الراديكاليين" من العائلة المالكة: الأمير طلال. وفي 24 ايلول 1961 الغيت الرقابة بمرسوم ملكي.
بقيامه ببعض الاعمال، ذات الطابع التقدمي، لم يكن سعود راغباً ولا بقادر على تغيير سياسته الخارجية والداخلية، وبالتالي فقد مثلت الأعمال التي أشير إليها مناورة من جانبه قام بها بهدف تشتيت خصومه والاستفادة من الوقت ولتوطيد مواقعه الشخصية، سرعان ما تأكدت عندما اصدر قانون يقضي بمعاقبة المذنبين "بجرائم ضد العائلة المالكة أو الدولة" أو بمحاولة تغيير النظام القائم بالاعدام أو بالسجن المؤبد وذلك في 13 آذار 1961، وفاحت رائحة المؤامرة التي مولها الملك سعود لاغتيال جمال عبد الناصر قائد حركة التحرر الوطني العربية انذاك.
في أيلول 1961 ابعد الأمير طلال وأنصاره عن الحكومية. وانتقل طلال واربعة من أشقائه إلى بيروت واعلن من هناك بدء النضال ضد نظام سعود، لاقامة حكم ديمقراطي دستوري في إطار النظام الملكي.في كانون أول 1962 اتحدت المنظمة التي أقامها طلال مع جبهة التحرر الوطني. وعلى الرغم من الارهاب الشرس، فقد جرت في البلد مظاهرات للكادحين. كما جرت أعمال تخريبية على أراضي امتياز ارامكو في مطلع الستينات، وفي نيسان 1962 اغتيل مستشار الملك: و. ياسين وجرت عدة محاولات لاغتيال سعود ذاته.
كانت الولايات المتحدة تدرك ابعاد الخطر على مصير النظام الملكي السعودي لذا قامت بدعم الملك واعلن الرئيس جون كيندي في 14 شباط 1962 اثر انتهاء زيارة الملك سعود للولايات المتحدة انه قرر عدم طلب اعادة تجديد قاعدة الظهران،وفي 4 حزيران 1962 وصلت بعثة اقتصادية امريكية إلى السعودية لدراسة خطط التنمية الاقتصادية.
الا أنه اصبح واضحاً منذ ذلك الوقت أن سعود لا يملك القدرة على انتهاج سياسة جدية جذرية تمس أسس الدولة الاقطاعية، واصبح من الواضح ان تذبذب مواقف الملك من المواقف الرجعية إلى المواقف "المتطرفة جداً" (من وجهة نظر الغرب) قد شكلت ارضية لنشاط القوى الوطنية التي الهمتها ثورة 26 أيلول 1962 في اليمن، التي رفعت شعارات معادية للامبريالية والنظام الملكي، وبالتالي فإن سياسته كانت تعمق ازمة النظام، وقد تؤدي إلى تغييرات غير مرغوب فيها، وهذا ما سينعكس مباشرة على مصالح رأسمالية الدولة الاحتكارية.
كان الغرب ينظر إلى السلطة الموجودة في السعودية قبل كل شيء من وجهة نظر علاقتها به. وكان واضحاً له عداء الاتجاهات الجذرية التي تهدد نظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" القائم. وفي ذات الوقت وكما كتب المؤلف الأمريكي ب. بارتنزر فإن "النظام السعودي الذي قام بعد موت عبد العزيز بن سعود نشط في اتجاه مناقض بصورة حادة لسياسة المرتكزة على التقارب الحذر مع الغرب".
كان الغرب بحاجة إلى شيء آخر، وكما أوصى الأمريكي م. ميليكين حكومة الولايات المتحدة "يجب ان نهتم بافاق تلطيف حدة التوتر أكثر مما نهتم

بالاستقرار المؤقت.. يجب علينا أن نساند في البلدان النامية الانظمة التي تعمل للبناء الاقتصادي وجذب الجماهير إلى السلطة السياسية. لا يجب علينا مساندة الحكومات التي لا تهتم "بالتحديث" أو التي لا تستطيع القيام به".
وفي الشروط الجديدة كان من اللازم وجود شخص قادر على انتهاج سياسة أخرى مرنة للاصلاحات في إطار النظام الملكي مع حفاظه في الوقت ذاته على وفائه للعلاقات القائمة مع الغرب، وكان ولي العرش الأمير فيصل هو الشخص المناسب ليس فقط لانتهاج السياسة الجديدة فحسب وانما أيضاً كان لديه برنامجاً يلبي مصالح الاغلبية في العائلة المالكة ومصالح ارامكو ورأسمالية الدولة الاحتكارية.
في 4 تشرين أول 1962 قابل فيصل الرئيس جون كنيدي، وفي 17 ت 1 عين رئيساً للوزراء وبعد عشرة أيام شكل الوزارة الجديدة،وفي رسالة التهنئة التي بعث بها كنيدي اعرب عن ثقته ان السعودية بقيادة فيصل الحازمة والمتنورة ستسير بنجاح في طريق التقدم "وبانتهاجها لهذا الخط فإن السعودية يمكنها الاعتماد على الولايات المتحدة في قضايا الحفاظ على الأمن ووحدة المملكة".

تغيير سياسة الغرب تجاه السعودية

ارتبط تغير علاقة الغرب بالشرق العربي بمجيء جون كنيدي إلى البيت الابيض. كانت سياسة "الافاق الجديدة" التي اعلنها تمثل "محاولة لاعادة تقييم طابع الامكانيات الامريكية وايجاد ادوات جديدة اضافة للقديمة لتنفيذ السياسة الامبريالية للولايات المتحدة".
كانت استراتيجية كنيدي تقوم على المشاركة الواسعة والطويلة الامد لحكومة الولايات المتحدة في صياغة وتنفيذ سياسة توسع الرأسمال الاحتكاري الأمريكي في بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. ومما له دلالة ان نفوذ مجموعة روكفلر بقي موجوداً في الادارة الجديدة للحزب الديمقراطي حيث اصبح دين راسك الذي كان رئيساً لصندوق روكفلر وزيراً للخارجية عام 1960. وعين جـ. ماكون، وهو احد كبار المساهمين في "ستاندارد اويل أوف كاليفورنيا" واصبح عضواً في ادارة الشركة لاحقاً، مديراً عاماً لوكالة المخابرات المركزية.
وفي نهاية الستينات تشكلت مجموعة تابعة للرئيس مختصة بمسائل التنمية الدولية واصبح رئيساً لها د. بيترسون الرئيس السابق "لبنك اميركا"، وكان جـ. روكفلر عضواً في المجموعة. كما ان "آلية تشابك" الادارة الأمريكية مع الاحتكارات استمرت تعمل بلا توقف. اعتمد التكتيك الجديد للحكومة الأمريكية على مقولة "اعاقة" و "قطع الطريق" على الثورة. ونصت على السماح بالتحولات الديمقراطية وعلى تعاون رأسمالية الدولة الاحتكارية مع الرأسمال الوطني والقيام بالاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية في المجال الاجتماعي ـ السياسي.
كانت المهمة الاساسية لسياسة "الافاق الجديدة" في الشرق الأوسط تتمثل في التخلص من بقايا الاقطاعية وتكييف الجهاز الاجتماعي ـ الانتاجي في بلدان المنطقة للظروف المتغيرة. وفي المركب الاستعماري " الدولة

المستعمرة ـ المستعمرة" كان الغرب مستعداً للتنازل عن القشرة الاستعمارية وحتى للتعاون من أجل تطوير، ليس فقط ذلك الجزء من الجهاز الاجتماعي ـ الإنتاجي المرتبط مباشرة "بالدولة المستعمرة"، وانما مجمل المعطى طبعاً بحدود معينة من الج الحفاظ على المركب ذاته.
في بداية الستينات نضجت ضرورة تغيير التكتيك في العلاقات مع السعودية وقد أشرنا سابقاً إلى وجود خلاف محدود في الاهداف النهائية لنشاط ارامكو ورأسمالية الدولة الاحتكارية في المملكة. وكانت سياسة "التكامل" التي انتهجتها ارامكو من خلال قسم تطوير الصناعة العربية قليلة الفعالية بسبب ضعف البرجوازية الوطنية. ولم تطمع الشركة لاكثر من ذلك.
واختار رأسمال الدولة الاحتكارية مرتكزاً جديداً "للتكامل" في جهاز الدولة السعودي ذي الامكانيات الكبيرة. واذا اخذنا بالاعتبار عائدات النفط المتنامية والتي تصب لدى ذلك الجهاز، فقد رأى الغرب أن نمواً معيناً للاقتصاد الوطني سيعيق عملية التخلص من الاستعمار في المملكة، وبالتالي المزيد من تنشيط العلاقات مع الغرب وقبل كل شيء مع الولايات المتحدة في مجالات السياسة الخارجية والاقتصاد والمجال العسكري والثقافي.
ولم ينس الغرب قضية حدود التنمية الاقتصادية المسموح بها، وهو ما توضحه بجلاء الوصايا التالية التي قدمها الاقتصادي الانكليزي بنروز إلى الاحتكارات النفطية: "إذا ما طلب الحكومة حصتها من الانتاج الاجنبي وكان هناك حاجة للتوظيفات في المدارس والطرق والاحتياجات العامة وغيرها من مواضيع البنية التحتية فيجب اقناع الاخير بالعمل في هذا المجال الذي لا يجذب المستثمرين الاجانب وانه من الافضل استخدام رأس المال المحلي اينما امكن استثمار رأس المال الاجنبي".
في الستينات ازداد نشاط الشركات الفرنسية والالمانية الغربية والايطالية.
وتوسع التعاون مع الغرب في جميع المجالات وعلى المستوى الحكومي.
وفي نيسان 1963 تم توقيع اتفاقية للتعاون التقني والثقافي مع فرنسا، وفي آذار 1964 وصل إلى المملكة وفد من رجال الأعمال الفرنسيين لدراسة امكانيات السوق السعودي، وفي شباط 1965 وقعت اتفاقية لتطوير المواصلات الجوية مع سويسرا، واخرى للتعاون في مجالات العلوم والثقافة والصحة والزراعة مع الولايات المتحدة. واجرى الوفد البرلماني البريطاني في نيسان 1965 محادثات حول توسيع التجارة. وفي آب، وقعت اتفاقية مع الحكومة البريطانية لاستقدام اساتذة بريطانيين للمدارس المتوسطة والكليات السعودية، وفي كانون ثاني 1965 بات معروفاً موافقة حكومة الولايات المتحدة وانكلترا على بناء نظام للدفاع الجوي في المملكة، وفي آيار 1966 صادقت الحكومة الاميركية على وعد الرئيس ج. كنيدي حول الحفاظ على أمن ووحدة المملكة. لم تكن علاقات السعودية مع الغرب في مجال النفط خالية من الغيوم وهكذا ورداً على المساعدة المستمرة المقدمة من الولايات المتحدة لاسرائيل شددت المملكة السعودية على مقاطعة الشركات الاميركية التي تتعاون مع إسرائيل وادرجت في القائمة السوداء في كانون الثاني 1966 ثلاثة شركات امريكية كبيرة من ضمنها "كوكا كولا"

حيث اغلقت معاملها في المملكة في أيلول 1967 . الا أن هذا الحالات كانت استثناءات للعلاقات الشاملة المتطورة بين السعودية والغرب.

حكم الملك فيصل

في 22 آذار 1964 اتخذ مجلس كبار الامراء وعلماء الدين قراراً بنقل السلطة الحكومية إلى ولي العرش الأمير فيصل مع بقاء الملك سعود في عرشه. ولادراكه لدعم رأسمالية الدولة الاحتكارية واغلبية العائلة المالكة فقد عمل على الامساك بالسلطة بقوة خلافاً للمرة السابقة في 1960، فأجبر سعود في تشرين ثاني 1964 على التنازل عن العرش، ونودي بفيصل بن عبد العزيز ملكاً على السعودية.

ان أهمية هذا الشخص بالنسبة لتأريخ السعودية كبيرة وبهذا الخصوص يمكن مقارنة فيصل بأبيه عبد العزيز مؤسس الدولة السعودية، ففي سنوات حكمه(1964 ـ 1975) صيغت ونفذت بنجاح السياسة الجديدة تجاه الغرب التي نتج عنها تحول السعودية في أيامنا إلى حليف ثابت لرأسمالية الدولة الاحتكارية في المشرق الغربي وبين الدول النامية.

في عام 1964 كان عمر فيصل 58 عاماً ويتمتع بخبرة ادارية كبيرة حيث شغل منصب حاكم الحجاز ورئيس الوزراء ويعتبر فيصل "الدبلوماسية السعودية" لأنه كان اول شخص من العائلة المالكة يقوم بمهام دبلوماسية ، فكان أول وزير للخارجية. وقد شارك فيصل في حروب والده لتوحيد المملكة واظهر نفسه كقائد عسكري قدير. وفي عام 1932 اجرى مباحثات مع شركة " ستاندارد أويل اوف كاليفورنيا" حول اعطائها امتيازاً مما اكسبه خبرة عملية واصبح واحداً من "عرابي" ارامكو.

حصل فيصل على تعليم بيتي تقليدي الا انه ومع الوقت استطاع تجاوز نواقصه، وكان يعرف جيداً اللغتين الانكليزية والتركية، كان شخصاً ذا تحصيل علمي أوروبي. كان جده لجهة امه حفيداً لمؤسس التيار الوهابي في الاسلام محمد بن عبد الوهاب،ولذا تشبع بتعصب ديني عميق، واصبحت لديه أراء معادية ومتطرفة ضد الشيوعية وقد قدر عبد العزيز قدرات ابنه الاصغر جيداً وكلفه بمهام مسؤوله في الخارج.

خلافاً لاخيه الاكبر سعود قام فيصل بالعديد من الرحلات وزار في العشرينات والثلاثينات بلدان اوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي، وقد أدرك من خلال ذلك، اهمية القيم الغربية المعاصرة غير التقليدية والتي من الممكن ان تقضي على القيم التقليدية للمجتمع السعودي. ونظراً لتمتعه بسرعة البداهة وبعد النظر وخبرة الاداري والدبلوماسي الكبيرة ومعرفة الحياة خارج حدود السعودية وقبل كل شيء في الغرب وخبر الاتصال العملي برجال السياسة والاعمال الغربيين، فقد أسهم كل ذلك في تبلور العقلية البرغماتية لدى فيصل على الرغم من تدينه، وبهذه المواصفات فقد كان الرجل المناسب للغرب في تلك الفترة.

اعطى الصحفي البريطاني د. هولدن الوصف التالي للملك فيصل والذي نعتقد انه صحيح: فقد كان "يمثل الرد العقلاني على الضغط الاقتصادي والسياسي. وهو لم يكن ثورياً بل على العكس كان محافظاً.. مسلماً متديناً

متشدداً". في 7 تشرين ثاني 1964 نشرت صحيفة النداء البيروتية أول مقابلة لفيصل بعد توليه العرش أعلن فيها انه لا يوجد أي شيء يستدعي اعادة تنظيم كبيرة. "اضافة إلى ذلك فأنا اتمنى تحقيق برنامج واسع لصالح المملكة وشعبي.. وفي السنتين أو الثلاث الماضية قمنا بعدد من الاصلاحات في مجالات الادارة والاقتصاد ولن تكون الخطوات الجديدة القادمة الا استمراراً لكل تلك الاصلاحات".
استقبل مجيء فيصل إلى السلطة بالحماس وخاصة من قبل البرجوازية الوطنية حيث رأت فيه ضمانة اكيدة لتحقيق برنامجها، وبكلمات احد رجال الأعمال السعوديين "لأن فيصل لم يحنث بوعده لابيه (وعد أباه بأن لا يتنازع مع اخيه على العرش ـ المؤلف) فقد أضعنا 11 عاماً وجبلاً من الذهب".
كان فيصل يقوم بالاصلاحات قبل وقت طويل من مجيئه إلى السلطة وكان يملك خطة دقيقة للتغييرات الجذرية، ففي كلمة له في مجلس الوزراء في 6 تشرين ثاني 1962 أعلن فيصل (كان رئيساً للوزراء) برنامجه المعروف "بالنقاط العشر" ، الذي نص على التالي:
1 ـ ان هدف الحكومة هو التمهيد لتنمية المجتمع السعودي في المجال الاجتماعي وفي مجال الثقافة والتعليم وسيتغير شكل الحكم في السعودية طبقاً للتغييرات في المجتمع السعودي. وسيتم وضع القانون الاساسي للدولة استناداً للقرآن والشريعة وسيتم توسيع صلاحيات المجلس الاستشاري التابع للملك.
2 ـ تعمل الحكومة لوضع قانون ينظم الادارة المحلية "وعندما يوضح القانون الجديد موضع التنفيذ فإنه سيمهد للتطور الاداري والسياسي والاجتماعي لمملكتنا الفتية.
3 ـ تحافظ الحكومة على استقلال القضاء "كرمز للعدالة التي تمثل الهدف الاساسي لديننا وسيتم تشكيل وزارة للعدل لتنظيم عمل القضاء.
4 ـ من المقرر انشاء مجلس قانوني من الفقهاء البارزين ورجال الدين لدراسة وحل المسائل الجديدة التي تبرز في حياة البلد.
5 ـ ان الحكومة تؤكد التزامها بنشر تعاليم الاسلام والدفاع عنه بالكلام والعمل.
6 ـ قررت الحكومة اتخاذ اجراءات فورية لاصلاح وضع هيئات "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" بما يتمشى مع الاهداف الإسلامية الرفيعة.
7 ـ تتخلص احدى اهتمامات الحكومية الاساسية في تحسين مستوى حياة الشعب، ولذا فإنها ستؤمن للمواطنين الخدمات الصحية المجانية داخل المملكة وخارجها والتعليم المجاني بكل مراحله داخل وخارج المملكة وستقوم بتقديم الدعم لخفض اسعار الاغذية وادخال نظام التأمين الاجتماعي للمعاقين وغير القادرين على العمل وسيصدر قانون للعمل يحمي العمال من البطالة. وسنصل إلى مستوى الحياة الذي سيبقى حلماً في البلدان الأخرى والى العدالة الاجتماعية بدون سلب الناس حريتهم وحقوقهم وملكياتهم".
8 ـ تعتبر الحكومة ان التطور الاقتصادي والتجاري والاجتماعي الذي بدأ في البلد في السنوات الاخيرة لا يزال ينقصه التنظيم لذا ستقوم الحكومة بانشاء

جهاز خاص يمهد لزيادة الانتاج النشاط في هذه المجالات وجذب رأس المال إليها .
9 ـ ان الاستقرار المالي والتطور الاقتصادي سيكونان الشغل الشاغل للحكومة التي ستقوم بتحسين المستوى المعيشي لكل المواطنين وستعمل في هذا المجال على انشاء شبكة من الطرق تربط كل مدن واجزاء المملكة. وسيتم تخصيص ملايين الريالات مشكلة مصادر المياه. "ان المملكة السعودية ستصبح في وقت قصير بلداً صناعياً والى حد كبير ذات اكتفاء ذاتي زراعي وستركز توجيه كل المبالغ التي تحصل عليها من أرامكو كتعويض عن استحقاقات السنوات الماضية لتنفيذ مشاريع مثل مد الطرق والسدود وتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأخرى . وسيتم انشاء ادارة عامة للمصادر النفطية والمعدنية وبنوك زراعية وصناعية.
10 ـ تواجه الدولة السعودية مشكلة الرق وقد اتخذت الحكومة خطوات لالغاءه وقد منع استيراد وتصدير العبيد وبيعهم والتزمت الحكومة بدراسة مسألة الالغاء الكامل للرق مع تعويض المالكين.
مهد برنامج التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية الذي اقترحه فيصل لحل قضايا ملحة تواجه المجتمع السعودي من مواقع ممثلي الطبقة الحاكمة الابعد نظراً. وبهذا الخصوص يمكن مقارنتها ببرنامج "الثورة البيضاء" التي قام بها الشاه في إيران في 1963 ومع الاختلاف الشديد في الشروط الاقتصادية والاجتماعية الاولية وفي مدى التغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي جرت في السابق وكذلك الاختلافات الشديدة في الحياة السياسية في البلدين في تلك السنوات، الا أن طموحات حكام البلدين كانت متطابقة. ففي كلا البلدين كان مطلوباً من تلك التغييرات الاجتماعية "أن تؤمن مقدمات تعجيل اعادة البناء الرأسمالي... وبالتالي تسريع واستقرار التنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى تلطيف الوضع السياسي الداخلي عن طريق تحسين وضع شرائح السكان الواسعة وفي مسار الاصلاحات يمكن تجنب احتدام التناقضات الاجتماعية....".
كان الشرط الأول ـ والعاقبة الأولى للتغييرات المذكورة في البلدين ـ يتلخص في زيادة دور الدولة في مجالي الاقتصاد والسياسية، وقد وضع برنامج فيصل جداً لاحتكار المؤسسات الدينية في مجال الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفي ذات الوقت لم يكن تخلياً بأي قدر عن الاسلام كأساس ايديولوجي. واعتبر "ان كلما يسمى تقدمياً في العالم المعاصر وما يدعو له الاصلاحيون من تقدم اجتماعي أو انساني أو اقتصادي متضمن في الاسلام والقوانين الإسلامية ".
قوبل تولى فيصل للسلطة بالرضى في الغرب، وقد تطابقت "نقاطه العشر" إلى درجة كبيرة مع مشروع الغرب القائم على مقولة "اعاقة" و "قطع الطريق" على الثورة.
يمكن الافتراض ان فيصل استرشد عند صياغة برنامجه بوصايا بعثة البنك الدولي للاعمار والتنمية التي عملت في السعودية على امتداد عام 1960، فقد أوصت البعثة بانشاء ادارة مركزية للتخطيط ووزارة للمصادر المائية

واعادة تنظيم وزارة الزراعة وبذل كل الجهود للاسراع في تنفيذ مشاريع البنية التحتية، والقيام ببحوث لتنفيذ المشاريع المائية والزراعية والمواصلات والمناجم وتوسيع برنامج التعليم والتدريب المهني، وزيادة نشاط المشاريع الوطنية بكل السبل، إلى حد منحها احتكاراً في بعض مجالات الاقتصاد....
وهكذا فإن اجراء جملة
من التغييرات الاجتماعية في السعودية، لم يكن وراءه نهوض حركة التحرر الوطني فقط، وانما ايضاً رد الفعل الامبريالي الطامح لاعاقة هذا النهوض. وقد اراد الغرب ابقاء التغييرات المعادية للاقطاعية تحت سيطرته.
نلاحظ أن النقطة الاخيرة من برنامج البنك الدولي للاعمار والتنمية تتوافق تماماً مع استراتيجية برنامج فيصل، مع ان فيصل كالغرب كان يولي الجزء الاكبر من اهتمامه لتطوير قطاع الدولة وكان يرى فيه اساس النمط الرأسمالي الوطني، ويمكن القول أنه اخذ بعض نقاط برنامجه مباشرة من مطالب مختلف القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع السعودي، فقد كانت أربع نقاط من برنامجه (وضع الدستور، واقامة نظام للتأمين الاجتماعي والصحي، تطوير الصناعة الوطنية والزراعة والغاء الرق) قد رفعتها القوى التقدمية كأهداف منذ بداية الخمسينات، وبهذا الخصوص يلاحظ الكاتب الأمريكي أ. لينتشوفسكي ان البرنامج كان تقدمياً في جزئه البراغماتي أكثر منه في جزئه النظري. ومما له دلالة أن فيصل اخذ الجزء البراغماتي من برامج القوى اليسارية اما "النظري" فقد اخذه من القوى التقليدية.
ولا تكمن المسألة في ان النقاط التي نصت على التمسك بالاسلام وسيطرة علماء الدين على القضاء المدني واصلاح هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كانت ضرورية كغطاء للتغيير. ان تناقض برنامج فيصل يكمن في أن التغييرات كانت تقدمية من الناحية الموضوعية لأنها مهدت بالضرورة لتوسيع وتعميق الانقلاب البرجوازي في المجتمع في السعودية، بينما كان تنفيذها يتم من مواقع دينية موالية للامبريالية.
ان سياسة فيصل الموالية للامبريالية ولامريكا بالدرجة الأساسية لم يكن سببها دوافع ذاتية فقط، فالسعودية لم تعاني من الاضطهاد الاستعماري المباشر. وكان موقف فيصل معادياً جداً للسيطرة البريطانية على البلدان العربية قبل الستينات الا أنه اعتبر من حيث المبدأ أن العلاقة مع الغرب نافعة للسعودية، وكان فيصل يعتبر أن توسع الولايات المتحدة الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية والذي لم يرتبط بالتبعية السياسية الشكلية المباشرة شيء مختلف عن السيطرة البريطانية الاستعمارية وشبه الاستعمارية. لقد كان الخط السياسي لفيصل يختلف جوهرياً عن خط سلفه سعود، وهكذا فقد وقف ضد حلف بغداد و "مبدأ ايزنهاور" في الوقت الذي ساندهما فيه سعود بقوة.
ومع اقرار الملك بأن الامبريالية هي الخطر الاساسي ليس فقط على السعودية وانما على العالم العربي والاسلامي، الا انه مع ذلك لم يضمر العداء للغرب. وكما كتب العالم الأمريكي د. لونغ فإن علاقة فيصل بالولايات المتحدة. حسب رأيه، كانت علاقة ذات وجهين "فقد رأى في الولايات

المتحدة زعيمة العالم الحر والمدافعة عن العالم العربي والاسلامي من الشيوعية، ومن الجانب الآخر على أنها المناصر الاساسي للصهيونية". وكان فيصل "يعتقد دوماً ان مساندة الولايات المتحدة للصهيونية كانت العامل الاساسي للتطرف في العالم العربي". وقد ساند الغرب برنامج فيصل، مولياً جزئه الأول "البراغماتي" أهمية أكبر . الا أن الجزء الثاني لم يكن متجاهلاً وهذا ما ثبت لاحقاً في السبعينات.

انعكست ازدواجية التقليدي وغير التقليدي (الوطني والغربي، الدنيوي والديني.... الخ) إلى حد كبير على التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي للسعودية المذكور في برنامج فيصل.

بالنسبة لموضوعنا فإن المهم هو أن " النقاط العشر" أعلنت عن تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية الاقتصادية.

ومن النقاط التي مست الحياة الداخلية يجب التأكيد على النقطة السابعة التي تحدد الاهداف في مختلف المجالات الاجتماعية حيث نصت بدقة على عدم خرق مبدأ الملكية الخاصة. وفي مقابلة صحفية لاحقة، قال فيصل: "نزمع السير إلى الامام بفضل التخطيط الواسع على أساس عقيدتنا وقوانيننا الإسلامية ... وقد اخترنا النظام الاقتصادي القائم على الأعمال الحرة، ونحن على قناعة مطلقة بأنه يتلاءم مع قوانيننا الإسلامية وظروف بلدنا بتقديمه للاشخاص المبادرين واي مجموعة لديها امكانية العمل للمنفعة العامة. وهذا لا يعني نموهم اللامحدود لاننا سنتدخل عندما ترى الحكومة ضرورة، لكن دون ان تخرق المبدأ الاساسي". وهكذا فإن المحتوى الاساسي للفترة الثانية من تأريخ السعودية هو التحولات البرجوازية وفي ظروف البلد القروسطية فإن ذلك كان برنامجاً ايجابياً وخطوة إلى الامام.

رحبت الدوائر الغربية بسياسة "الافاق الجديدة" ورأت فيها مجالاً واسعاً لنشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية في المملكة خاصة وانه وضع البلاد على طريق التطور الرأسمالي. وقد كتب ن. سيمونيا قائلاً: "ان نفي الاستعمار لذاته، اضمحلاله مثل اضمحلال الاقطاع أو الرأسمالية يعني فقط تحول العلاقات الانتاجية الاستعمارية دون المساس بحال من الأحوال بالقشرة.. التي يتم التحول داخلها والتي على أساسها يستمر الاستغلال المتزايد للمستعمرة من قبل الدولة المستعمرة".

ويمكننا القول انه عند تحديد اهداف التنمية تتطابق الرؤيا الغربية والسعودية. التطابق يظهر ايضاً عند تحديد اسلوب التنمية الذي لا يجب ان يكون جذرياً وان يتم في إطار التوجه الرأسمالي. ولكن ليس هناك تطابق كامل فيما يخص حدود التنمية حيث أن الرأسمالية الاحتكاري الاجنبي ورأسمالية الدولة الاحتكارية قد وضعا حدود التنمية الاجتماعية الاقتصادية للسعودية الكافية للحفاظ عليها في إطار نظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة"، أما النظام الملكي الذي استرشد بالمهام الموضوعية للتنمية وبطموحه لتأكيد نفسه، فقد وضع حدوداً بعد بكثير. وبعد عقد من الزمن برزت ازمة جدية في العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية حول حدود التنمية المطلوبة.

خدم برنامج فيصل كأساس للطابع الجديد للعلاقات بين السعودية والغرب. حيث بلور الاتجاه الذي جيب ان تتطور فيه المملكة إلى دولة رأسمالية متطورة ذات اقتصاد زراعي صناعي ومصادر دخل متنوعة. ومع ان البرنامج لم يتحقق بالكامل الا أنه ما زال محتفظاً بأهميته.

تغير طابع علاقة ارامكو بالحكومة السعودية

النفط وحجم العمليات المرتبطة به، اضافة إلى ذلك، ففي الستينات بالذات بدأ التغير النوعي في علاقات السعودية بأرامكو، وكان سبب هذه التغييرات: عدم رضى الحكام السعوديين عن المستوى المنخفض لتطور قوى الانتاج والتركيبة الاستعمارية الخالصة للاقتصاد، حيث ساد قطاع التصدير.

تطلب تطوير قوى الانتاج قبل كل شيء زيادة دخل الدولة، وكان ذلك ممكنا فقط على اساس قطاع النفط. وتطلب بالتالي وفي المقام الأول تغيير موقف الدولة من قطاع النفط التصديري أي من "الفوق شركة" ارامكو.

وكان من الطبيعي أن تولد هنا فكرة تأميم الشركة. وارتبطت هذه الفكرة باسم عبد الله الطريقي وهو من المختصين السعوديين البارزين في مجال النفط . وكان أول من طرح مسألة تأميم انتاج النفط وحاول، دون ان ينجح، كسر نظام الامتيازات الاستعماري وهو ما لم تتوفر له الشروط الضرورية في ذلك الوقت.

ولد عبد الله الطريقي عام 1925، وانهى دراسته الجامعية في ولاية تكساس في الولايات المتحدة، وفي عام 1954 عين مديراً عاماً لادارة (لاحقاً وزيراً) المصادر النفطية والمعدنية في هذا المركز بدأ الطريقي مساعيه لوضع الثروات الطبيعية تحت السيطرة الوطنية، معلناً أن ارامكو اخضعت اقتصاد المملكة لنفسها وانها تستنفذ مصادرها وتعيق تطورها. واتهم الطريقي ارامكو بخرق الاتفاقية الموقعة مع الحكومة بعدم اعادتها للاراضي غير المستخدمة وبحرقها للغاز المرافق في الوقت الذي تضطر فيه البلاد لاستيراد غاز البوتان من ايطاليا. كانت اهداف الطريقي ابعد بكثير من مسألة كمية العائدات فقد طلب:

1 ـ زيادة السيطرة السعودية على أرامكو وعلى كافة المستويات.

2 ـ جعل ارامكو شركة مشتركة.

3 ـ اعطاء الشركات الأخرى امتيازات جديدة أكثر نفعاً للمملكة على الاراضي التي ستعيدها ارامكو.

وقد تم تنفيذ الطلبين الأول والثالث إلى حد ما. اما الطلب الثاني الذي كان يعني في جوهره بداية التأميم فقد واجه مقاومة حاسمة من ادارة الشركة التي اكدت على لسان السيد و. بيج احد كبار المسؤولين في ارامكو انذاك بأنه ليس من حق البلدان العربية فسخ العقود "ما دامت الشركة تدفع بلا ابطاء تعويضات مساوية اضافة لتعويض عن النقص في العائدات المفقودة في السنوات المتبقية من العقد". ولم تكن السعودية في تلك السنوات لتحلم بمثل هذه التعويضات.

ومما له دلالة ان فكرة امكانية تأميم الشركة لم تذكر في الوثائق السرية للحكومة الامبريالية فقط وانما على صفات المطبوعات العلمية، فقد اعتبر أ.

بنراوز ان حكومة البلد المنتج للنفط تملك الحق بفسخ العقد لانها وقعته مع افراد (أو منظمات) ولم توقعه مع حكومة أخرى . ويعترف أ. بنراوز ان للشركة الحق بالتعويض، الا انه اعتبر الادعاءات بخصوص انخفاض العائدات خلال السنوات المتبقية من العقد بلا اساس.
كان عبد الله الطريقي يعي ان العمل ضد الشركات النفطية الجبارة ممكن فقط في ظروف قيام جبهة واحدة من البلدان العربية المنتجة للنفط لذا فقد طرح فكرة الدعوة لعقد المؤتمر النفطي العربي عام 1957 وبرز الفكرة إلى الوجود عندما انعقد في نيسان 1959 في القاهرة وقد تضمنت قرارات المؤتمر مطالب مثل:
1 ـ ان الثروات النفطية العربية يجب النظر إليها على أساس "نفط العرب للعرب".
2 ـ ان عائدات السعودية النفطية يجب ان توزع على أساس احتياجات هذه "الأمة".
3 ـ يجب اعادة النظر في الامتيازات النفطية على أساس الطموحات الحاضرة للشعوب" .
وفي أيلول 1960 تم الاعلان عن تشكيل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). حظي شعار الطريقي "نفط العرب ـ للعرب" بتأييد واسع في الشرق العربي واعتبرت مجموعة "التكنوقراطيين النفطيين" في أوبك (كما اطلق عليهم في الغرب) انه في حال تأميم صناعة النفط فإن عائدات الحكومة ستصبح أكبر مما هي عليه بوجود نظام الامتيازات، وان "مسألة السيطرة السياسية هي الاساسية ويجب حلها حتى في حال الفقدان المؤقت للارباح" . وازداد الضغوطات للتخلص منه واستجاب سعود لاحقاً فعزله عن منصبه في آذار 1962 ثم قام الملك فيصل بسحب جنسيته السعودية عام 1964.
كان وزير الدولة أحمد الشقيري مناصراً للطريقي في الوزارة وقد أعلن عدة مرات عن ضرورة اعادة نفط العرب إلى أيدي العرب وشجب بحدة سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.
ومن الجدير بالذكر أنه قام بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتي في ايلول 1962،وفي آب 1963 اخرج الشقيري أيضاً من الوزارة.
يبدو تطابق افعال الملكين مثيراً للدهشة في أول وهلة.. وكان من المفترض بفيصل الذي بدأ تنفيذ تغييرات جذرية في السعودية ان يثمن نشاط الطريقي بالنسبة لمستقبل البلد، نظراً لتوافق ذلك السلوك مع أهداف "النقاط العشر".
لقد قام فيصل بنفس العمل ولكن ليس بنفس الطريقة وكانت له اهداف أخرى . فقد كان الطريقي والشقيري معادين للامبريالية بوضوح وكما ذكرنا فإن المملكة قامت بعدة نشاطات معادية للامبريالية (باندونغ، الامتناع عن المشاركة في حلف بغداد، ازالة القاعدة الأمريكية في الظهران) ولكن ما أن كان الأمر يمس الجوهر الاساسي للعلاقات مع الغرب كانت تقف الدفاع عنه بحزم.

واستمرت افكار الطريقي حية. وقد اعترفت الحكومة السعودية لاحقاً بأن دعوة الطريقي للتأميم تمثل هدفاً لها ولم تكن المملكة قادرة على العودة إلى الوضع السابق كمنتجة اساسية للخامات ـ نظر البروز العديد من العوامل الداخلية والخارجية وخاصة النهوض الجبار لحركة التحرر العربية في الشرق الأوسط ، وكان التأثير المتبادل بين العوامل الخارجية والداخلية وتشابكها كبيراً في تاريخ السعودية وهكذا فتأميم ارامكو الفوري سيهدد مصالح رأسمالية الدولة الاحتكارية ايضاً أي وجود المركب "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" في الشروط السابقة ومصالح النظام الملكي لأنه كان سيتسبب بتغييرات جذرية في المجتمع السعودي.
وقد انجز فيصل ما لم يكن سعود يريد عمله: فقد أخذ زمام المبادرة من القوى الوطنية ونزع المحتوى السياسي لخطط الطريقي مع ابقائها محددة في إطار الاقتصاد. وكما يلاحظ ف. ستوكينغ فإن الاجراءات التي أقدم عليها الملك سعود اتسمت ببطء شديد، اما الطريقي فقد طالب بتغييرات سريعة جداً، وكان مجيء فيصل في هذا السياق ـ إلى السلطة حتمياً.
عمل فيصل بنفس اساليب الملوك السابقين، وكما كتب لينين عن وضع مشابه في روسيا عام 1905 فعندما حانت الأزمة وهبت العاصفة فإن الذين بقوا سادة بدأوا بتنفيذ برنامجهم أو (وهذا ممكن الحدوث)، تنفيذ البرنامج الذي رفعه خصومهم".
على الرغم من أن خطة التنمية الاقتصادية التي بدأها فيصل كانت تتطلب زيادة مستمرة في العائدات فإن الملك لم يعر كما فعل سابقوه في البداية أي اهتمام لمسألة اعادة النظر جذرياً في التعاون والصداقة مع شركة النفط. وقد أعلن أحمد زكي اليماني، الذي حل محل الطريقي كوزير للمصادر النفطية والمعدنية في نهاية الستينات، بانه لا يوجد ضرورة بالنسبة للسعودية "في الوقت الحاضر للتفكير بالقيام باجراءات من طرف واحد لأن ذلك يتناقض مع قناعاتنا العملية وجو الصداقة المميز لعلاقاتنا مع شركة النفط في الوقت الحاضر".
وحيث حصلت بلدان أوبك في الفترة 1960 ـ 1973 على 95 مليار دولار كأرباح من نفطها فقط بينما حصلت بلدان الغرب على 600 ـ 700 مليار دولار، لذلك قررت المملكة ان تزيد من مطالبها المالية.
لم يكن موقف النظام السعودي مفهوماً، خاصة انه ادرك قوته المتنامية، اولاً: مساندة بلدان الأوبيك وموقفها الجماعي وتنامي واتساع علاقاته مع الدول العربية، ثانياً: كان النزاع المحدود بين المملكة والشركة (واتسع عام 1973 ليشمل كافة الدول الغربية الكبرى) ذا صفة ثانوية إذا ما نظر إليه من زاوية شاملة حيث تطابقت مصالح المملكة والغرب. وكان النظام الملكي يعتبر ان التعاون مع رأس مال الدولة الاحتكاري يمثل شرطاً هاماً لبلوغ اهدافه ومسعاً جاهد للحصول على اعتراف الغرب به كشريك وليس كموضوع للاستغلال(وهذا يتطلب تغيير نظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة"،وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي العمل لتغيير طابع العلاقة مع ارامكو وللاعتراف بمبدأ "المشاركة"، لذا فقد بدأت الحكومة السعودية مباحثات مع

الشركة في عام 1964، وأعلن اليماني مبدأ "المشاركة" كهدف لبلدان أوبك في حزيران 1968.
تركز مفهوم "المشاركة" على قيام الحكومة بشراء جزء معين من اسهم الشركة النفطية والمشاركة بهذه الحدود في العمليات ومداخيل الشركة. وكان الهدف من وراء ذلك قطع الطريق على دعوات التأميم التي تزايدت في بلدان الأوبك واقترح اليماني مباشرة توضيح حدود "المشاركة" مؤكداً أنها لا تعني اطلاقاً التأميم.
وتعد مطالب المملكة متواضعة جداً إذا قورنت بمواقف بلدان أخرى كالعراق وليبيا (التي اسهمت في دفع المملكة إلى المطالبة ببعض الحقوق). وحيث ادرك مالكو أرامكو هذه الوضعية، فقد وافقوا مع الشركات النفطية الأخرى على مبدأ "المشاركة" وذلك في اذار 1972، ففي رسالة موجهة إلى زكي اليماني ابلغته ارامكو أنه "رداً على طلب جلالته فإن ارامكو والمساهمين فيها توافق على المبدأ الذي اقترحه جلالته حول مشاركة الحكومة السعودية بنسبة 20% من أسهم ارامكو في كانو 2/1972 مع منحها تعويضاً قدره 510 مليون دولار. وحسب هذه الاتفاقية فإن مساهمة المملكة سترتفع إلى 51% من أسهم ارامكو بحلول تشرين أول 1982.
اضافة إلى محاولة اجتناب التأميم وضغط النظام الملكي كان لتنازل ارامكو أسباباً أخرى أهمها:
أولاً: ازداد الخلاف بين اطرافها الاساسية، فقد كانت "تكساكو" و"سوكال" تريدان زيادة سريعة لكمية الانتاج اما "اكسون" فعلى العكس. وفي عام 1972 اعلنت "موبيل أويل" انها تحتفظ بحقها بالرجوع مباشرة إلى الحكومة السعودية إذا لم تكلل بالنجاح المفاوضات التي تجريها ارامكو.
ثانياً: عملت احتكارات الغرب النفطية على زيادة نسبة مشاركتها في الفروع الأخرى لصناعة الطاقة متحولة إلى مجمعات للطاقة وحسب معطيات جـ. سكوت فإن أكبر 15 شركة نفطية امريكية قد زادت نسبة مشاركتها في الفترة 1962 ـ 1969 في عمليات استخراج الفحم في الولايات المتحدة من 40.9% إلى 53.3%، وكانت الـ 25 شركة نفطية اساسية في الولايات المتحدة تشارك على الأقل في احدى مراحل انتاج الطاقة النووية وفي انتاج النفط الصناعي وقامت هذه الشركات بشراء مكامن الصخور والرمال النفطية وسيطرت على انتاج الغاز وامتلكت 40% من احتياطي اليورانيوم في الولايات المتحدة.
ثالثاً: وهذا هو الاهم، في بداية السبعينات بدأت تزداد تبعية الولايات المتحدة وبدرجة أكبر بلدان اوروبا الغربية لنفط الشرق الأوسط ومع ان الاحتكارات النفطية الأمريكية تنازلت عن جزء من عائداتها فانها احتفظت بسيطرتها على النفط السعودي وعلى السوق الاوروبي الغربي، وبفضل التكامل العمودي عوضت خسائرها في الأقسام الأخرى للصناعة النفطية، وقد ضغطت حكومة الولايات المتحدة على الشركات الاميركية لتقديم تنازلات للمملكة لكي تحتفظ بشحنات نفط كافية ومستمرة لحلفائها الغربيين من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على السعودية كحليف. ان هذه العوامل

مجتمعة قد اسهمت في دفع شركة ارامكو لموافقة على دخول الحكومة السعودية كشريك في أسهمها على أن يقتصر ذلك على العمليات الانتاجية فقط. وقد عبر مدير "رويال داتش ـ شل"، وهي احدى الشركات الداخلية في كارتيل النفط العالمي، عن وجهة نظر الاحتكارات النفطية فيما يخص قضية المشاركة قائلاً أن "المشاركة ممكنة" فقط في مجال انتاج النفط وليس في كل سلسلة العمليات... فالاسواق هي ما كونته الشركات العالمية بجهود كبيرة ونفقات طائلة ويجب ان لا ينتظر منا احد ان نقدم اسواقنا على طبق لأي كان مهما كانت الضغوطات وهناك طريق واقعي واحد إلى السوق هو الطريق الصعب: وظف نقودك، كون كادراتك، ابن مصانعك، اسس شبكة للتسويق خاصة بك، وتابع تدريجياً طريقك إلى مثل القدرة التنافسية".

تميزت علاقة الحكومة السعودية بأرامكو في دخول ممثلي الحكومة السعودية في ادارة الشركة ولم يسمح لها بالمشاركة في اللجنة التنفيذية أو في قسم البحوث ولذلك لم يظهر السعوديون في القضايا الهامة. وهكذا فقد عارضت الحكومة السعودية في نهاية الستينات توجه الشركة لزيادة مستوى الانتاج معتبرة ان ذلك سيجل بنضوب الاحتياطات النفطية. وعند ذلك أخبر رئيس ادارة ارامكو ف. جانفرز أ. اليماني بأن احتياطي النفط في البلاد يبلغ 245 مليار برميل وليس 95 ملياراً(حوالي 34 مليار طن و 13.2 مليار طن المؤلف) وأوضح ف. جانفرز ان الشركة كانت تعطي في السابق ولاسباب مختلفة تقييمات مخفضة .

مثل خطاب أ. اليماني في الجلسة السادسة والعشرين لمؤتمر معهد الشرق الأوسط في واشنطن في ايلول 1972 أي عقب انتهاء المفاوضات حول "المشاركة خطة برنامجية للنظام الملكي السعودي، فقد قال اليماني:

"عندما اقر الجميع بمبدأ ادارة المصادر الطبيعية من قبل الشعب الذي يملك هذه المصادر وعندما بدأت عملية التأميم سارت السعودية على طريق البحث عن حل بديل يحفظ استقرار الصناعة النفطية ويضمن نموها اللاحق، وكان الدافع من وراء ذلك ليس الرغبة في تحقيق التأميم الذي يناقض مع نظامنا الاقتصادي وانما ايضاً الخوف من ان التأميم سيؤثر سلباً على الصناعة النفطية وهذا التأثير السلبي كان سيهدد مصالح السعودية ذاتها مثلما سيهدد مصالح شركات النفط والمستهلكين ولذلك فإن الخيار الوحيد البديل هو مبدأ "المشاركة".

وبعد ان اظهر قلقه على مصير الرأسمال الاحتكاري الغربي في السعودية وبعد اعلانه عن استعداد النظام الملكي للدفاع عن مصالح رأس المال هذا، اقترح اليماني "انا أفهم "بالمشاركة" انه سيصبح بامكان شركات النفط الوطنية في البلدان المصدرة للنفط ان تشارك في عمليات تصنيع وتسويق المنتجات النفطية وان تستثمر ارباحها الزائدة في مصانع مشابهة في البلدان المستوردة للنفط وهذه الاستثمارات ستجلب منافع هامة للمستهلكين لا يجب عليهم تجاهلها بل على الاستثمارات ستجلب منافع هامة للمستهلكين لا يجب عليهم تجاهلها بل على العكس يجب ان يسعوا للوصول إليها ".

بلا شك فإن وزير المصادر النفطية والمعدنية لم يكن يجهل ان ارامكو مستعدة فقط "لمشاركة جزئية" وان اقترحه حول "المشاركة" الواسعة لم يكن يهدف الا إلى زيادة العلاقات المتبادلة مع الغرب إلى درجة جديدة نوعياً، فقد بدأ النظام الملكي في ذلك الوقت يعي القدرات الكامنة للاقتصاد السعودي في مجرى التنمية الاقتصادية السريعة ولكن الغرب لم يكن يرغب بالتعاون مع السعودية على هذا الاساس.

ان عدم رغبة رأسمالية الدولة الاحتكارية بتغيير الطابع اللصوصي للعلاقة مع السعودية يكمن في اساس الرأسمالية ذاته، الا ان المتغيرات الجديدة التي برزت في العالم الرأسمالي منذ بداية الستينات قد مهدت لظهور امكانية للتغيير في نظام هذه العلاقات .

قبل كل شيء جرت تغييرات واسعة في ميزان القوى بين الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الاخرى، واصبح واضحاً تقارب المستوى الاقتصادي المشترك والبنية الاقتصادية لليابان وايطاليا وفرنسا والمانيا الاتحادية من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى اضافة إلى ذلك، وبالضبط كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الرأسمال الاحتكاري الأمريكي استطاع ان يسلب الرأسمال الانكليزي مواقعه في المنطقة العربية وبحول السبعينات توسعت الامكانيات الموضوعية لتنشيط الرأسمال الغربي غير الأمريكي في المنطقة العربية على حساب الولايات المتحدة أو على قدم المساواة معها. وقد زاد ذلك بشكل ملحوظ امكانيات النظام الملكي السعودي للمناورة بين المجموعتين المختلفتين لرأسمالية الدولة الاحتكارية رغم عجزه عن التأثير الكبير على المواقع السائدة لرأسمالية الدولة الاحتكارية الأمريكية من المملكة.

وعلى صعيد تمركز رأس المال فقد تعمقت هذه العملية كثيراً في الولايات المتحدة وقويت عمليات تمركز الرأسمال في الولايات المتحدة ذاتها وكانت هذه الظاهرة التي لم تلاحظ سابقاً مميزة لمجموعة روكفلر في الستينات. كانت العمليات النفطية والعمليات الاضافية في مجال الطاقة تمثل مجالاً مهماً ولكن ليس الاساسي لعمل "امبراطورية" روكفلر، وكالسابق كانت "اكسون" و "موبيل" و"سوكال" واقعة في مجال نفوذ مجموعة روكفلر التي كان لها ولصناديقها الخيرية في الشركات المذكورة في أواسط الستينات على التوالي 20.2% 16.34% و12.32% من الاسهم .

ان مجموعة روكفلر تعتبر مثالاً أكثر وضوحاً لا على مرحلة في احتكار الصناعة والمجال البنكي وتكوين مجموعة مالية جبارة. وتكمن اهميتها بالنسبة للسعودية في ان تعابير "أرامكو" و"شركات النفط" و"الرأسمال الاحتكاري الأمريكي" و"رأسمالية الدولة الاحتكارية" تخفي وراءها في نهاية الأمر "امبراطورية" روكفلر الجبارة في السعودية.

ويمكن القول بأن تغيير تركيبة الرأسمالية الاحتكاري الأمريكي قد خلق أيضاً المقدمات لتغيير العلاقات بين رأسمالية الدولة الاحتكارية والسعودية فلم تعد المملكة تقف بمفردها ضد شركات النفط الكبرى في العالم الرأسمالي بل وقف إلى جانبها المجموعة المتحدة لبلدان منظمة الأوبك، كما اصبح وقف

شحنات النفط في 7 حزيران 1967 من قبل الدول العربية المنتجة عن بعض البلدان الاوروبية مظهراً ملموساً لاحتجاج الدول العربية المنتجة للنفط ضد مساندة هذه الدول لسياسة إسرائيل العدوانية بالرغم من استئناف الشحن إلى الولايات المتحدة وبريطانيا في 2 أيلول.
وقد عبرت اتفاقيات طهران وجنيف التي أعطت حق تحديد اسعار النفط للمنتجين عن دخول المملكة وبلدان الأوبيك مرحلة جديدة، وتحولت السعودية إلى مدافع عن مصالح الغرب في هذه المنظمة حيث أبدت مقاومة سلبية وفي بعض الاحيان نشطة للنشاطات المشتركة للدول المنتجة . ان هذه السياسة كانت احدى ثمرات تنحية الشيخ عبد الله الطريقي

الفصل السادس

التنمية الاجتماعية الاقتصادية في السعودية ورأسمالية الدولة الاحتكارية في الستينات ومطلع السبعينات

قطاع النفط في الاقتصاد السعودي

منذ ان باشرت الحكومة السعودية في اجراء التغييرات الاجتماعية ـ الاقتصادية، لم تستطع الاعتماد لا على المصادر الخارجية، أي على رأس مال الدولة الاحتكاري لوحده ولا على مصادر التراكم الداخلية، أي على القطاع الرأسمالي للدولة والقطاع الرأسمالي الخاص بمفرده. وقد شكّل دورهما جميعاً للتراكم مصدراً مركباً قوياً له. ويمكننا اضافة ـ وان كان بدرجة أقل مما في اغلبية الاستثمارات المباشرة الاجنبية والمحلية واستثمارات الدولة.
وكان الحجم العام للتراكم في السعودية منذ الستينات كبيراً نتيجة للحسومات من رأسمال الدول الاحتكاري عن النفط والمنتجات النفطية.
وفي هذا الصدد فقد كتب ف. سميرنوف بخصوص تأثير العامل الخارجي على كمية التراكم في البلدان النامية قائلا: " تجذب الخامات النادرة نسبياً رأس المال الاجنبي إلى البلدان النامية، أي انها تزيد حجم العمل المشيء المستخدم، ومن المعروف ان الاحتكارات الغربية، باستخدامها للثروات الوطنية واستغلالها للكادحين تحصل على ارباح هائلة. ولا يمكننا ان نقلل من دور الضرائب المفروضة على الشركات الأجنبية في زيادة صندوق التراكم. وفي هذه الحالة تظهر علاقات ريع الأرض تحصل على ريع مطلق وتفاضلي، بتقديمها حق العمل الاقتصادي على هذه الأرض للشركات الاحتكارية"(554).
واصلت شركات النفط نشاطها في المملكة بالحجم السابق. وقد ازداد مستوى انتاج النفط لدى ارامكو من 1247 ألف برميل في عام 1960 إلى 3549 ألف برميل عام 1970. وازدادت بسرعة مدفوعات ارامكو والشركات الغربية الاخرى، وقد بلغت حوالي 92% من موارد الحكومة، قدمت ارامكو قرابة 87% منها.
بلغت حصة مداخيل النفط (ضريبة الاستخراج، الضرائب المفروضة على شركات انتاج النفط ونقله) من واردات ميزانية الدولة (بمليارات الريالات) في 64/1965 ـ 2.7، وفي 66/1967، 4من 5.0، وفي 68/1969 ـ 4.5 من

5.5، وفي 70/1971 ـ 5.8 من 6.4 أما في 72/1973 فقد بلغت 12.5 من 13.2 .
وكان الدور الحاسم لقطاع النفط التصديري قد تركز في المجال المالي، رغم أن تأثير هذا القطاع بحد ذاته كان قليلاً على التحولات في بنية الاقتصاد السعودي. والواقع ان ارامكو قامت في تلك الأعوام بالبحث عن المصادر المائية على حسابها، وقامت بكهربة جزئية في الاقليم الشرقي، وبذلت جهوداً كبيرة ذات الوقت واصل الرأسمال الاحتكاري الأجنبي توطيد مواقعه في البلد من جهة، وازدادت امكانيات رجال الأعمال المحليين، وتسارع نمو الرأسمال السعودي الخاص من جهة أخرى .
كان التأثير الايجابي لرأس المال الغربي بالنسبة للسعودية يكمن في زيادة اجمالي الناتج الداخلي. وكانت نفقات ارامكو (اضافة إلى مدفوعات النفط) والتي تشمل النفقات على توريد المنتجات والخدمات والأجور والحوافز قد بلغت 37 الحديثة بحد ذاته يمثل جانباً ايجابياً في نشاط ارامكو، حيث كان يعطي للسعوديين المعرفة والتجربة العملية ويساعد في اعداد الكوادر المحلية. وكان نصف عدد المشرفين في الشركة البالغ 1354 من السعوديين عام 1965، وعمل تحت اشرافهم 70% من عمال النفط السعوديين.
بترومين ـ بداية قطاع الدولة
شكل التفاعل المتبادل بين رأس المال الاحتكاري الاجنبي وبين رأس المال الوطني في مسار التحديث بداية للنمو الكبير في دور الدولة في كل مجالات الحياة، وفي اجراء التغييرات الاجتماعية ـ الاقتصادية. كانت السمة المميزة للنمو الاقتصادي للسعودية في المرحلة الثالثة من تأريخ السعودية هي التطور العاصف للقطاع الصناعي الداخلي في الاقتصاد الوطني مع نمو ملحوظ للقطاع التصديري.
كان تأسيس أول شركة حكومية كبيرة علامة هامة. ففي 30 تشرين الثاني 1962 (عندما كانت السلطة عملياً بيد فيصل) وبرسوم من الملك سعود تم انشاء المؤسسة العامة للمصادر النفطية والمعدنية (بترومين). وقد وضعت امامها مهام كبيرة، تهدف في جوهرها لتكون اساسا للقطاع الحكومي. فقد اعطيت صلاحيات لاقامة وادارة مشاريع الحكومة في مجال المصادر النفطية والمعدنية، واستيراد (مباشرة أو من خلال وسيط) كل الخامات المعدنية، والقيام بالتنقيب عن الخامات وتنظيم استخراجها وتسويقها، ويمكنه التعاون مع الرأسمال الوطني الخاص والأجنبي للتعجيل بنمو قطاعات الاقتصاد النفطي والتعديني، الذي لا تستطيع وزارة المصادر البترولية والمعدنية القيام به، واقامة شركات تنفيذية للمشاركة في كل مراحل انتاج ونقل وتسويق النفط والخامات الأخرى ومشتقاتها ومنتجاتها في المملكة وخارجها . وبدأت بترومين بتنفيذ المشاريع الجديدة المرتبطة بالنفط بصورة مستقلة، وشاركت في المشاريع الجاري تنفيذها، وفي كافة المراحل. ومما يكتسب اهمية كبيرة، هو اعلان الحكومة السعودية في تشرين 1962، ان انشاء المؤسسة هو خطوة اساسية للتنمية.

من بين عشرات الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة السعودية كانت الاتفاقية الموقعة مع الشركة الفرنسية الحكومية "اوكسيراب" هي الأهم، فقد مضت اتفاقية جديدة، وعلى مساهمة المملكة في 40% من اسهم الشركة وحصولها لتطوير الصناعة الوطنية، وتقديم دفعات مقابل الامتياز أعلى بكثير من ارامكو، ودفع ضريبة ملائمة ليس فقط على الانتاج وانما على كل العلميات الأخرى التي تجري في السعودية وخارجها. وكان للحكومة السعودية الحق بطلب اعادة الاراضي التي لا تستخدمها الشركة في أي وقت تشاء.
كما التزم الجانب الفرنسي بعدم حرق الغاز المرافق، وانما استخدامه إلى اقصى حد. وخلال 15 سنة من بدء الانتاج يتم انشاء مصانع في البلاد لمعالجة 50% من النفط المستخرج، ويتم النقل اما بناقلات الشركة الخاصة أو بالتشاور مع الحكومة السعودية ويجب الا يقل ـ كما نصت الاتفاقية ـ عدد العاملين السعوديين في الشركة داخل المملكة عن 75% من مجموع العاملين والتزمت اوكسيراب برفع العلم السعودي على اراضي امتيازها.
كان للاتفاقية الموقعة مع اوكسيراب اهمية كبيرة للسعودية. وكما يقول ف. اوزولينغ "والمسألة تكمن في ان اتفاق الامتيازيين السعودية وارامكو قد تضمن فقرة تقضي بأنه يحق للحكومة طلب اعادة النظر بالاتفاق عندما توقع المملكة على اتفاقية مع شركة أخرى بشروط افضل". وهكذا فالاتفاقية مع مستثمر آخر قدمت اساساً شكلياً للهجوم على أرامكو، وهو ما استفاد منه السعوديون في المفاوضات حول "المشاركة".
بدأت الحكومة السعودية، بمساعدة الغرب، اقامة مؤسسات صناعية، امتلكت فيها في اغلب الحالات مجموعة الاسهم المسيطرة. وفي ذات الوقت تكونت شروط لانتقال البلد إلى تعاون أكثر مساواة مع الغرب ومع ارامكو.
لم تستطع بترومين،التي وضعت بداية قطاع الدولة في الاقتصاد السعودي، ان تنافس ارامكو في الستينات، الا أنها خدمت السعوديين كمدرسة للادارة الذاتية للمشاريع النفطية.وفي فترة 1964 ـ 1967 كسبت بترومين من ارامكو شبكة تسويق المنتجات النفطية داخل البلاد، ولم يؤد ذلك إلى احتكاكات قوية مع الشركة .
خلال عقدين من الزمان تقريباً تحولت بترومين إلى خليط من مختلف الشركات المرتبطة بصناعة النفط. وكما حدد مؤسسوها: فانها تقوم بتنفيذ وادارة وتنسيق اعمالها 15 شركة سعودية خالصة ومختلطة، تقوم بالأعمال الجيوفيزيائية والجيولوجية وانتاج الأسمدة الكيماوية وانتاج وتسويق المنتجات النفطية في البلاد وخارجها، ونقل النفط وحتى التعدين.

الدولة وتطوير الاقتصاد

كان يبدو ان النمو السريع وتمايز قطاع الدولة في الاقتصاد سيؤدي إلى تقوية الدور القائد للدولة في الحياة الاقتصادية الا أن اتجاها آخر قد كشف النقاب عنه في كتاب (معجزة المملكة الصحراوية)، الذي اعد بطلب من العائلة المالكة. فقد أكد المؤلف "ان القطاع الخاص هو اساس بنيتنا الاقتصادية

ويجب ان يبقى كذلك لأن نشاط القطاع الخاص يعكس تطور المجتمع، وحيث لا يمكن النظر إليه كقوة قائدة، لذا يجب على الدولة ان تطور القطاع الحكومي لا بهدف منافسة القطاع الخاص أو تقييد نشاطه، وانما بهدف تنفيذ المشاريع التي لا يهتم بها القطاع الخاص.. وعندما يصبح رأس المال الخاص قوياً وذو خبرة كافية، لكي يأخذ على عاتقه ادارة المصانع، يجب على قطاع الدولة ان يتخلى كلية عن تملكه لهذه المصانع وان يستمر بوظيفته الحقيقية: اعداد مشاريع هامة وطليعة أخرى ". ان التناقض في هذه السياسة الاقتصادية، يكمن في ان اقامة قطاع حكومي قوي، يمثل اساساً اقتصادياً للنمط الرأسمالي الحكومي سيتنافس مع القطاع الخاص.
في ذات الوقت فقد عقدت سياسة الدولة المحافظة واعاقت التطور الرأسمالي للأنماط التقليدية. وحتى اواسط السبعينات كانت مؤسسة الأوقاف تملك 5% من الاراضي المستعملة في عسير و10% في الحجاز و 15% في كل من نجد والاقليم الشرقي. وكان قسم كبير من الأموال التي يحصل عليها رجال الدين من الأراضي التي يملكونها، وشيوخ القبائل من شركات النفط وغيرها من الشركات الغربية والحكومية يتم تدويرها جزئياً في السعودية وجزئياً في البلدان العربية المجاورة.
تعرض القطاع التقليدي في الاقتصاد السعودي في الستينات وبداية السبعينات إلى تغييرات هامشية. وعلى الرغم من ان نصف السكان كان يقطن في المناطق الزراعية (حسب بعض التقديرات 65 ـ 67%)، فقد كان يعمل بالزراعة 46% من القوة العاملة. وكان نصيب الاراضي الزراعية 2.3% من المساحة البالغة حوالي 2.15 مليون كلم2، وكان الجزء الأكبر من الاراضي المزروعة يعتمد على الري. وكان 60% من الاراضي المزروعة تقريباً يزرع بالحبوب والسمسم وغيرها، والباقي لأشجار النخيل. واستخدام 58% من الاراضي كمراعي.
كان الزراعة في السعودية، باستثناء مزارع ارامكو الاستعراضية، في الستينات وبداية السبعينات، تتم بالاساليب التقليدية على الأغلب. ولم يتم استخدام الجرارات وغيرها من الآلات الزراعية الا في مطلع عام 1965 (480 وحدة وفي عام 1970 ـ 860 وفي 1973 ـ 1090). وتوسع استخدام الاسمدة الكيماوية، ففي عام 1965 تم استخدام 6.6 ألف طن، وفي 1970 وصل إلى 5.7 ألف طن وفي 1973 ـ 8.4 ألف طن. مما يعني استخدام 7.7 كلغم لكل هكتار كمعدل في الوقت الذي وصل فيه هذا المعدل في مصر إلى 98 وفي لبنان إلى 167 وفي ليبيا إلى 72 وفي إيران إلى 21 .
وبالنسبة للثروة الحيوانية فبحلول بداية السبعينات كان عدد الجمال أقل مما كان عليه لعدة عقود خلت، وازداد إلى حد كبير عدد المواشي الأخرى كالابقار والاغنام. كان عدد الجمال في بداية الثلاثينات حوالي مليون رأس، أما في بداية عام 1974 فقد بلغ عددها 105 آلاف رأس، وفي نفس السنة كان هناك 281.7 ألف رأس من البقر و 2.1478 مليون رأس من الغنم و 1.2422 مليون رأس من الماعز. وهذه الأرقام لا تدل فقط على تدني عدد الجمال، التي كانت تهدد اسس وجود البدو الرحل، وانما ايضاً على زيادة

سكان المدن، الذين اهتموا بتربية المواشي لتلبية احتياجاتهم المتزايدة من اللحوم.
كانت انتاجية الزراعة متدنية إلى اقصى حد، وكان نمو الواردات من الأغذية يسبق نمو الانتاج الزراعي. يكمن السبب في جمود القطاع الثالث في الاقتصاد السعودي في عدم اهتمام الغرب بتطويره. أما النظام الملكي، فمع انه بذل بعض الجهود، فقد كان ينزع في المقام الأول للمحافظة على دعم ركيزته الاجتماعية التقليدية ورؤساء القبائل وعلماء الدين، ولم يكن راغباً بتغييرات اجتماعية كبيرة. وطبقاً للقانون المقر في 27 آيار 1962 أبدت الدولة استعدادها لتقديم تسهيلات لمواطنيها لاقامة مؤسسات صناعية. الا أن الأغلبية الساحقة من المؤسسات التي بنيت كانت في مجال البناء والصناعة الخفيفة (انظر ملحق رقم5).
وكان الرأسمال الوطني الخاص ينمو في ميدان التداول لا الانتاج لأن رجال الأعمال السعوديين كانوا في نفس الوقت ممثلين لمختلف الشركات الغربية خاصة وان رجال الأعمال المحليين تنقصهم الوسائل والخبرة والمعرفة. وقد اقرت الحكومة السعودية قانون الاستثمارات الاجنبية عام 164، الذي اعطى للرأسمال الأجنبي نفس امتيازات الرأسمال الوطني، "حسب هذا القانون تم اعفاء المصانع التي يشارك فيها الرأسمال الأجنبي من الضرائب لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء العمل (شرط ان لا تقل مشاركة رأس المال الوطني على امتداد فترة التسهيلات عن 25%".
منذ 1964 وحتى 1971 تم انشاء 66 مصنعاً برأس مال اجمالي قدره 103.4 مليون ريال (أي 1.6 مليون ريال كمعدل لكل منها).
وفي احصاء عام 1967 تم تسجيل 43681 مؤسسة من بينها 33857 سعودية وشمل ذلك الميادين التالية: الزراعية، تم تسجيل 36 من بينها 29 محلية، وفي مجال الاستخراج 6 مؤسسات من بينها 3 محلية، وفي الصناعات التحويلية 9172 من بينها 6655 محلية، وفي مجال البناء 414 من بينها 280 محلية، وفي مجال الخدمات العامة 83 من بينها 82 محلية، وفي القطاع التجاري 36879 من بينها 21970 محلية، وفي المجال المالي 583 من بينها 543 محلية، وفي مجال النقل 165 من يبنها 155 محلية، وفي قطاع الخدمات 6258 من بينها 4051 محلية . وفي ميدان تشغيل العمالة، كان هناك 28843 مؤسسة تستخدم كل منها اجيراً واحداً و 8289 تستخدم اثنين و 4112 تستخدم اربعة، و1599 تستخدم من 5 إلى 9 مستخدمين و 401 تستخدم من 10 ـ 19 مستخدم و 214 مؤسسة تستخدم من 20 ـ 49 مستخدما و51 مؤسسة تستخدم عددا غير محدد.
ازدادت الاستثمارات الأجنبية بشكل ملحوظ، ولكن ليس في مجال الصناعة التحويلية أو الثقيلة أو في البنية التحتية الانتاجية. ولذلك اخذت الحكومة على عاتقها انشاء ليس فقط الطرق والمدارس والمستشفيات وانما عدداً من المؤسسات الصناعية (مجمع التعدين في جدة ومحطات الكهرباء وغيرها).

شهدت الواردات السعودية على بداية نمو الصناعة السعودية. فمن الولايات المتحدة فقط ازدادت واردات المكائن والتجهيزات ووسائل النقل من 79944 ألف دولار عام 1971 إلى 93668 ألف دولار عام 1972 و 234764 ألف دولار في 1973.
وازدادت وارادت واستخدام الفولاذ (ألف طن) على النحو التالي: في 1960 ـ 78 و73، في 1965 ـ 276 و340، في 1969 ـ 217 و249، في 1973 ـ 180 و810. وزاد انتاج الطاقة الكهربائية (ألف كيلووات ساعة) في 1966 ـ 306121، في 1970 ـ 575172، في 1973 ـ 948991. الا ان حصة الصناعة كانت أقل من 10% من الطاقة المستهلكة. ومنذ اواسط السبعينات بدأت نهضة في صناعة مواد البناء، مما ادى إلى زيادة حادة في انتاج الاسمنت(ألف طن): في 1962 ـ 196، في 1965 ـ 250، في 1970 ـ 675، في 1973 ـ 964. ورغم ذلك فإن في اجمالي الناتج الداخلي لم تتغير جوهرياً حيث بلغت في 65/1966 7.7% (الصناعة النفطية 77%) وفي 71/1972 ـ 7.3(78%).. وتمثل ارقام التجارة الخارجية في تلك السنين مؤشراً هاماً لتطور الاقتصاد السعودي.(الف ريال).

	1969	1972	1973
الواردات	3361520	4708320	7197011
الصادرات	8962140	22761188	33309145
بما في ذلك النفط	8940865	22344391	32944073

كانت حصة المواد الصناعية أقل من 1% من الحجم الاجمالي للصادرات (77). وبقي المصدر الرئيسي لاكمال احتياطي الذهب والعملة الصعبة، كالسابق، النفط والمنتجات النفطية. وقد بلغ هذا الاحتياطي (بملايين الريالات):
في 1966 ـ 3557 (بما في ذلك الذهب 349 والعملة الصعبة 2971)، في 1969 ـ 4161(514و2900)، في 1972 ـ 9569(574و8193)، في 1973 ـ 16284 (574 و14086). وقد فتح ذلك امكانيات واسعة لتطوير قطاع الدولة، وللسير بنهج أكثر استقلالية في العلاقات مع رأسمالية الدولة الاحتكارية.
حسب رأينا فإن العوامل التالية التي مهدت لزيادة دور الدولة في الاقتصاد هي:ـ
1 ـ ضعف البرجوازية الوطنية، وعدم امتلاكها الامكانيات المطلوبة.
2 ـ عدم امتلاكها للمعارف والخبرة لتنظيم وادارة المشاريع الصناعية الحديثة.
3 ـ عدم رغبتها في العمل في مجال الصناعة (سمة اقطاعية خالصة).
وهكذا لم تستطع النخبة الحاكمة ان تجبر البرجوازية الوطنية على الاهتمام بالصناعة مما دفعها إلى تنمية التجارة ومجال الخدمات والمضاربة بالأراضي فقط وبالتالي محتفظة بالتركيبة التقليدية للاقتصاد.

وكما في كل بلدان الشرق اخذت الحكومة السعودية على عاتقها وظائف التوجيه والضبط والانتاج والضبط والانتاج في الميدان الاقتصادي. ويكمن السبب في كونها المالكة لوحدها للرأسمال اللازم لتمويل المشاريع والبينة التحتية والمصانع الحديثة وغيرها من مشاريع الاقتصاد الانتاجية.
ان السبب في سرعة نمو قطاع الدولة في السعودية هو ان الدولة وضعت يدها بثقة على النفط بفضل "المشاركة" ومن خلال بترومين. واصبح النفط اهم مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية وتنويع البنية الاقتصادية.
وانعكست هذه البرامج التحديثية على مشاريع الطرق التي اعطيت الاولوية حيث كان شق الطرق يسبق التخطيط. وهكذا، ففي الفترة ما بين 1955 ـ 1961 كان معدل شق الطرق يصل إلى 132 كلم من الطرق المعبدة في السنة، وفي الفترة 1962 ـ 1968 وصل إلى 620 كلم، أما في الفترة 1971 ـ 1975 فبلغ 850 كلم. وزاد طول الطرق المعبدة عام 1953 على 10 آلاف كلم (في عام 1954 عندما انشئت وزارة المواصلات كان طولها 54 كلم). ولاشك ان شق الطرق وصيانتها من قبل الدولة، قد أتاح ايضاً للرأسمال المحلي ان يحصل على ارباح طائلة، وبالتالي تنمية قدرته المالية وامكانياته للاستثمار في مثل هذه القطاعات الاقتصادية. وبالاساس فقد ادى التطور الهام في شبكة الطرق ووسائل النقل إلى زيادة دور الدولة في الاقتصاد.
كانت الخطة الخمسية الأولى (1971 ـ 1975) مرحلة بارزة في تطور البلاد الاقتصادي، حيث كانت اهدافها: زيادة اجمالي الناتج الداخلي وتطوير المصادر البشرية، وتنويع مصادر الدخل الوطني وتقليص الاعتماد على النفط. وقد بلغت مخصصات التنمية في الخطة الخمسية الأولى 41.3 مليار ريال كان نصيب الزراعة والصناعة منها 6.3 فقط.
كانت ارقام نتائج الخطة الخمسية الأولى مقبولة. فقد كان نمو اجمالي الناتج الداخلي جيداً، أما الهدفين الآخرين فلم يتحققا. وكان تنويع مصادر الدخل الوطني صعباً للغاية نتيجة للقيود الاقتصادية والاجتماعية، التي كمنت في ضعف قدرات صناعة البناء ونظام المواصلات وعدم كفاية المساكن للعمال وعدم كفاية المختصين والعمال بصورة عامة. ولم تكن نتائج تطوير المصادر البشرية خلال سنوات الخطة الخمسية مرضية.

السمات المميزة للحياة الاجتماعية في الستينات

كانت اهداف الغرب والنظام الملكي في المجال الاجتماعي تتباعد من حيث التفاصيل فقط. كان الطرفان يطمحان للحافظ على استقرار المجتمع السعودي المتغير. واعتمد النظام الملكي لذلك على المحافظة على اسس المجتمع التقليدي. بينما كان الغرب مستعداً للتنازل امام التقاليد السعودية بل ودعمها، طالما بقيت نافعة لحضوره وتنمية مصالحه في المملكة.
توسعت العمليات، التي بدأت في العقود الماضية، بين سكان الأرياف، فالشيوخ الذين كانوا يحصلون على المساعدات من الدولة ويتجهون إلى الأعمال الرأسمالية، حافظوا من حيث الشكل فقط على وجودهم كشريحة تقليدية، وكذلك الفلاحين والبدو الذين كانوا يتجهون بانتظام للعمل المأجور

في المدن أو في مصانع النفط، وبعد ذلك يقومون باستئجار العمال بالنقود التي يحصلون عليها أو يؤجرون ممتلكاتهم.
وقد ساعد جفاف السنوات الاربع (1958 ـ 1962)، الذي ادى إلى القضاء على 85% من القطعان،على تدفق البدو إلى المدن. الا ان القليل منهم قد بقي في المدن بصورة دائمة. وكقاعدة، فانهم يعودون إلى الصحراء لرعي القطعان أو التنقل، وكان عددهم في مطلع السبعينات ما بين 630 ـ 650 ألف شخص.
بذلت الحكومة جهوداً كبيراً لتوطين البدو في قرى خاصة، الا أن النتائج العملية لم تكن كبيرة. وقد اسست ادارة خاصة بالبدو في وزارة الداخلية. وتم بث برامج تعليمية اذاعية خاصة بهم، كما اولت الحكومة الاهتمام الأكبر للشباب. ومنذ بداية السبعينات فرضت الحكومة التعليم الابتدائي الالزامي على البدو، مع اعطاء الوالدين مبلغاً معيناً كتعويض عن العامل الذي فقدوه.
اصبح نمو المدن ظاهرة مميزة في حياة المملكة في الستينات. فقد ازداد إلى حد كبير عدد سكان أكبر اربعة مدن في الفترة من 1960 إلى 1972 (ألف شخص) على النحو التالي: جدة من 148 إلى 308، الرياض من 196 إلى 300، مكة من 159 إلى 294 والمدنية من 184 إلى 134 "83" وكان السبب الاساسي وراء هذا النمو هو زيادة النشاطات الاقتصادية في البلد.
من الصعب تقدير اهمية التحول إلى المدن بالنسبة لمستقبل الدولة النامية. فبفضلها قويت في السعودية في الستينات عملية انصهار البدو والحضر والتقارب بين ممثلي مختلف القبائل، وتوسع تعرف السعوديين على نمط للحياة وقيم اجتماعية أكثر حداثة، وتسارعت عملية التمايز الطبقي.
اضف إلى ذلك ان ما يميز التحول إلى المدن في السعودية هو تداخل التقليدي بالعصري، وهو ما لاحظه العلماء السوفييت كصفة مميزة لنمو المدن في البلدان الشابة "حيث يعيش مجموعة من المواطنين الذين لا يرتبطون مباشرة بالقطاع المعاصر لا انتاجياً ولا معيشياً، حول هذا القطاع والناس العاملين فيه، جزئياً بفضل هذا القطاع وعلى حسابه على الأغلب في احشاء القطاع المعاصر أو شبه المعاصر، ويحافظون إلى حد كبير على النمط الفلاحي في الحياة والطابع الاجتماعي السابق للعلاقات والتصورات. ويتم انتقال "اشكال" الحياة الريفية إلى المدن". كانت مثل هذه الظواهر تلاحظ بين جميع شرائح سكان المدن.
ولا يزال إلى الان، الانتماء إلى اقليم معين أو قبيلة أو عشيرة يلعب دوراً هاماً، ويعيق بشكل ملحوظ الحركة الاجتماعية العامودية على الرغم من عدم وجود العوائق الشكلية.

وكالسابق حافت القيم الاجتماعية التقليدية على اهميتها. ففي عام 1968 قام الاطباء النفسيون الامريكيون ببحث اجتماعي شمل 148 من الدارسين في الكلية التقنية في الاقليم الشرقي. وقد طلب منهم الاجابة على سؤال حول ما يعتبرونه المهم بالنسبة لهم؟ واختيار الاجابة من الاجابات المقترحة عليهم. وجاء في المقام الأول "اطاعة تعاليم الدين"، ثانياً "اطاعة نصائح الاباء والاقرباء"، ثالثاً "تقبل الحياة كما هي"، رابعاً "الاخلاص للمواطن"، أما "تقبل الافكار الجديدة" فقد جاء في المقام التاسع والعاشر.

في تلك السنوات استمر نمو القوى العاملة، التي تشتغل في فروع الانتاج العصرية من 1006 ألف في عام 1966 إلى 1040.6 ألف في عام 1970 . وبلغت نسبة السعوديين في أكبر ثلاث شركات نفطية اجنبية في عام 1970 على النحو التالي: في ارامكو 82% وفي "غيتي اويل" 86% وفي "شركة النفط العربية" 49%. وارتفع تأهيلهم المهني بشكل ملحوظ. وبلغ معدل سنوات الخبرة لدى العاملين في ارامكو 14 عاماً عام 1965. وقد احتل السعوديون مراكز مرموقة في الخدمات الجيولوجية والهندسية والحفر وتكرير النفط والمختبرات والبحوث وغيرها.

بلغ الدخل السنوي للعامل السعودي في ارامكو 2605 دولاراً عام 1965، وهو ضعف ما كان عليه عام 1957. وكان ذلك نتيجة لسياسة واعية وهادفة من قبل النظام الملكي والغرب، فقد اعطتهما عائدات النفط الضخمة امكانية "شراء" ولاء عدة الاف من العمال السعوديين وبالدرجة الأولى عمال النفط.

كان الملك فيصل يذكر جيداً التحركات العمالية العاصفة في نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات، التي شملت كل البلد. لذا فقد نصت النقطة السابقة من برنامج "النقاط العشر" على حق العمال في الحماية من البطالة. ولم يكن تأمين مثل هذا لحق صعباً جداً، إذا اخذنا بالاعتبار قلة اعداد العمال المحليين المزمن.

في تشرين الثاني 1969 صدر القانون الجديد للعمل والذي استمر العمل فيه حتى الوقت الحاضر. وطبقاً لهذا القانون يجب على الشركة ان وضعاً صحياً جيداً للعاملين فيها وخدمات صحية وعند الضرورة تأمين المواصلات من والى مكان العمل واماكن للراحة ومخازن وجوامع. وجيب على الشركة اتخاذ الاجراءات للقضاء على الامية بينهم. وتم تشكيل لجنة تفتيش عن العمل. ونص القانون الا يقل عدد العاملين السعوديين عن 75% من مجموع عمال الشركة، ولا تقل مجموع اجورهم عن 51% من مجموع الرواتب المدفوعة. كما اقر القانون اسبوع عمل من 48 ساعة (في شهر رمضان 36 ساعة) واجازة مدفوعة من 15 إلى 21 يوماً، وحق العامل بتعويض نقدي في حالة

الاصابة المهنية أو المرض، وحق الحصول على علاوة في حال الزواج أو ولادة مولود جديد، أو فترة الخدمة العسكرية.
لقد تحدثنا سابقاً عن برامج آرامكو التعليمية، التي ازداد بنتيجتها عدد السعوديين في المراكز المتوسطة والعليا في الشركة، ولم تكن المنفعة المالية فقط هي التي استرشدت بها الشركة وانما ايضاً لأن الاشخاص الذين تعلموا أثناء الخدمة في الشركة تشبّعوا بذات الوقت بنمط الحياة والتفكير الغربيين، وازدادت ثقة الشركة بمثل هؤلاء العاملين أكثر من اولئك الذين يفضلون التمسك بالقيم السعودية التقليدية.
كان فيصل يعي ضرورة التعليم الحديث لذا فقد اتخذ الاجراءات لتطويره منذ عام 1962 ازدادت النفقات على التعليم بوتائر متسارعة، وازداد كذلك بوتيرة عالية عدد الدارسين في جميع المراحل بما في ذلك النساء. وكان لذلك بالدرجة الأولى اسبابه الاقتصادية. وكما قال فيصل: "ان ما يلزمنا هو المهندسين والتقنيين أما الشعراء والفنانين فلدينا منهم ما يكفي". الا أن ما له دلالة هو ان تزايد الدارسين في المؤسسات التعليمية الحديثة (التي كان يخصص فيها حوالي ثلث وقت الدراسة للمواضيع الدينية) ترافق مع تزايد الدارسين في المدارس والكليات الدينية.
ولم يكتف النظام ببرامجه التعليمية والتدريبية، بل عمل على القاء بعض التبعات على الشركات الغربية، فقد نصت التشريعات السعودية انه عند منح رخصة لاقامة احد المصانع تعطى الافضلية لذلك الذي سيقوم بتأهيل الكادرات لنفسه من السكان المحليين.
استخدم مواطنو الدول العربية الأخرى بصورة واسعة كمعلمين في نظام التعليم السعودي. وهكذا، وحسب المعطيات الرسمية، كان من بين 22346 مدرساً في المدارس الابتدائية والمتوسطة تم جلب 12745 مصرياً واردنياً وفلسطينياً وسورياً. وفي عام 1972 لوحده استأجرت الحكومة السعودية 25 ألف مدرساً مصرياً نظراً لأن عدد المدرسين السعوديين في المؤسسات التعليمية العليا كان قليلاً جدًّا.
تزايد عدد الطلاب السعوديين في الخارج في الستينات (في زمن سعود منع الطلبة السعوديون من الدراسة خارج المملكة). وحسب الارقام الرسمية بلغ عدد الطلاب في الخارج (بما في ذلك النساء) في اعوام 70 ـ 1971 و74 ـ 1975 على التوالي في البلدان العربية 309 و1288 وفي البلدان الإسلامية الأخرى 190 و172 وفي اوروبا الغربية 473 و561 وفي الولايات المتحدة 892 و1167. وليس بمحض الصدفة هذا العدد الكبير للطلاب السعوديين في الولايات المتحدة. فذلك يدلل على ان ارامكو ورأس المال الاميركي عموماً يستثمرون ذلك لتوطيد مواقعهم في المملكة.
ومن المثير للاهتمام، انه خلافاً لمواطني اغلبية البلدان العربية الأخرى فإن كل السعوديين، عملياً، يرجعون إلى بلادهم بعد حصولهم على التعليم العالي. وذلك نتيجة لعمق التقاليد السعودية والرواتب العالية وشروط العمل الممتازة التي يقدمها النظام الملكي.

لا شك ان رأي المستشرق الأمريكي هـ. غيب مثير للاهتمام فهو يؤكد ان "الانتليجينسيا المستغربة" في المجتمع العربي المعاصر لن تفكر في أي وقت بمفهوم "الدولة.... وهم يقيمون حقاً دستورياً ويبقون على المؤسسات الدينية كضامن للعلاقات الاجتماعية في المجتمع المتنور الجديد يتيح نشر التعليم".

الا أن التحولات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للانتلجينسيا لم تتطابق مع تحولات مماثلة في عقائدها. فحتى السعوديين المتعلمين يبقون مخلصين للقيم الاجتماعية التقليدية (الاستطلاع السابق يؤكد ذلك)وهكذا، فبالاضافة إلى النزعة الموالية للغرب التي تحدث عنها هـ. غيب توجد نزعة أخرى هي الحفاظ الكامل على القيم الروحية للمجتمع السعودي مع استخدام كل قيم الغرب المادية.

وبالرغم من ذلك فإن القوى التقليدية التي تريد عزل البلد عن تأثير العالم الخارجي، والتي ترى الخطر ليس فقط في الحصول على التعليم الدنيوي، وانما في كون الافراد الذين حصلوا عليه يحتلون المراكز القيادية ويشاركون في اتخاذ القرارات الهامة، لا زالت تحتفظ بنفوذ قوي. وتشعر بخطر كبير من جراء نمو وتزايد اهمية البيروقراطية السعودية.

حتى عام 1970 كان يوجد في جهاز الدولة 10 وزارات، وعدة عشرات من الادارات المركزية والمحلية والمؤسسات الاقتصادية . وكانت فعاليتها غير كبيرة، وهو ما لفتتت بعثة البنك الدولي للإعمار والتنمية نظر الحكومة إليه منذ 1960. في نيسان 1961 وعلى ضوء ذلك تأسس بمرسوم ملكي معهد الادارة الاجتماعية لاعداد الكوادر الادارية من مختلف المستويات، وكذلك لبحث مشاكل الادارة. ودعا فيصل (الذي كان لا يزال ولياً للعهد) الخبراء من صندوق فورد لأعداد الاصلاحيات الادارية. وفي عام 1964 تم تأسيس اللجنة العليا للاصلاح الاداري برئاسة فيصل ذاته.

وظهرت نتائج هذه الاجراءات تدريجياً. فقد تطور وارتفع مستوى البيروقراطية السعودية من جهة، وتزايد ارتباطها بصورة اوثق بالغرب. وكان المستشارون والخبراء الامريكيون متغلغلين في كافة مفاصل الجهاز الحكومي السعودي، وهم الذين وضعوا برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء برنامج الملك فيصل.

ومما له دلالة بهذا الخصوص المعطيات التالية التي اوردتها مجلة "الشرق الأوسط "، والتي تعطي صورة للشريحة العليا من البروقراطية فقط. في عام 1972 كان أكثر من نصف الثلاثة وعشرين سعودياً، الذين يحتلون مناصب الوزراء ومدراء الدوائر الحكومية الاساسية لم يحصلوا على التعليم العالي، أما بين نوابهم فإن الوضع مختلف ن فمن بين 31 شخصاً لم يحصل الخمس فقط على التعليم العالي. والحقيقة ان الاشخاص الحاصلين على تربية اسلامية تقليدية وتعليم متوسط يسيطرون على مفاصل السلطة الاساسية، مثل وزارة الداخلية والقوات المسلحة وما إلى ذلك، أما قادة وزارات المالية والخارجية والتجارة والمصادر النفطية والمعدنية والصحة

والاعلام، وكذلك بترومين فقد حصلوا على تعليم عالي في مصر أو الولايات المتحدة حتى ان بعضهم دافع عن اطروحات هناك(93).
في نهاية المرحلة الثالثة من تأريخ السعودية اصبحت الانتليجينسيا والبيروقراطية والبرجوازية المتوسطة والصغيرة قوة لا يمكن تجاهلها. مما احدث تغييرا في ميزان القوى بين التقليديين والقوى الجديدة في المملكة.

الغرب وحركات المعارضة في السعودية

فتح التطور الاقتصادي العاصف، الذي مهد لتطور اجتماعي نسبي، وتحول الأوضاع المالية للعديد من السعوديين، جزئياً، نهوض الحركة الوطنية الديمقراطية. اضافة إلى ذلك فإن استخدام فيصل للعديد من شعارات قوى المعارضة وتحقيق العديد من الأفكار، التي طرحتها، في برنامجه قد سحب البساط من تحت اقدام خصوم النظام إلى درجة كبيرة.
وبالرغم من ذلك فإن نضال القوى الوطنية والديمقراطية قد استمر. وفيما يلي قائمة بأكبر التحركات ضد الحكومة والتي اصبحت معروفة. فقد ساعدت المخابرات المركزية الاميركية للكشف عن مؤامرة كان يدبرها ضباط الجيش عام 1963 واطلقت النار على مظاهرة معادية للحكومة في حائل في نيسان من العام نفسه. في آيار وحزيران جرت تحركات وانتفاضات للقبائل في نجد ونجران وعسير.
وفي حزيران 1964 وبعد اضراب مستمر لعمال ارامكو القي القبض على العديد منهم.
والقي القبض في آيار 1966 على عدد من اعضاء جبهة التحرر الوطني، وفي ايلول جرت اعتقالات في الجيش، وفي كانون الثاني جرت أعمال تخريب في القواعد العسكرية وعلى اراضي امتياز ارامكو وانبوب النفط "تابلاين"، كما جرت محاولة اغتيال عدد من اعضاء العائلة المالكة تبعتها اعتقالات جديدة. وفي شباط 1967 تم تفجير انبوب النفط: "تابلاين" وحصلت تفجيرات أخرى في المؤسسات الحكومية، والمكاتب الأمريكية . وفي حزيران جرت اضرابات ومظاهرات في مصانع ارامكو، والقي القبض على 800 فلسطيني، وفي تموز 1969 تم اعتقال 200 ضابط ومثقف لقيامهم بمحاولة انقلابية للاطاحة بالنظام الملكي واعلان "جمهورية شبه الجزيرة العربية"، واعدم 30 شخصاً، وفي آذار 1970 تم الكشف عن مؤامرة جديدة، وجرت حملة اعتقالات واسعة واعدم 80 شخصاً. اما في تموز وآب 1972 فقد تم تحطيم منظمة "أبناء شبه الجزيرة العربية". وجرت اعتقالات واسعة في الجيش وبين موظفي الحكومة والمثقفين.
كانت اسباب التحركات الشعبية مختلفة الا أنها قمعت بنفس القوة من قبل النظام الحاكم. وهكذا، ففي نيسان 1963 توجه وفد من سكان حائل إلى الرياض بشكوى ضد أعمال الحاكم وفساد الموظفين ورداً على ذلك فقد ارسل فيصل طلاب المدارس العسكرية يساندهم الطيران . في عام 1967 وضع اثنان من طلاب المدارس العسكرية في السجن "كعناصر غير مرغوب فيها" تسبب الضرر للمملكة" حسب كلمات قائد المدرسة، وتم استدعاء اربعة طلاب يدرسون في الولايات المتحدة ومنعوا من مغادرة البلاد" وفي

عام 1967 دعت أكبر منظمة معارة ـ جبهة التحرر الوطني في السعودية ـ التي تعمل سراً، في برنامجها الشعب للنضال المسلح ضد الملك فيصل. وقيم البرنامج الاصلاحات على انها محاولة "لاضعاف العداء للنظام في البلد". ودعت الجبهة الى تحرير البلاد من العناصر الرجعية والامبرياليين واقامة حكم ديمقراطي عادل.
كان الغرب مستعداً لغض الطرف عن تغيير شكل الحكم في البلد، على اساس "تجنب" و"اعاقة" الثورة. وقد تحدث ب. مانسفيلد عن امكانية وصول قائد مثل "العقيد القذافي" إلى الحكم في السعودية قائلاً "على الارجح لن يتخلى البلد عن النهج المحافظ الحالي، وعن الحفاظ على القيم الإسلامية الاجتماعية القروسطية".الا انه لم تكن لدى الغرب اية اوهام بخصوص الموقف منه في حال مثل هذا التغيير.
هناك ركيزتان داخليتان مترابطتان للنظام يعتمد عليهما استقراره إلى حد كبير هما رجال الدين وشيوخ القبائل التقليديين. وهاتان غالباً ما تتحركان ليس فقط ضد العناصر المعادية للنظام الملكي وانما ايضاً ضد اجراءات السلطة الملكية وضد نشاط وتأثير رأسمالية الدولة الاحتكارية وضد الغرب بصورة عامة.
كانت القوى التقليدية مجبرة على مهادنة التغييرات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، ولكنها كانت مستعدة للمقاومة حيثما اتيحت لها الفرصة. وهكذا ادى انشاء مدارس للبنات عام 1962، إلى مقاومة شديدة من قبل علماء الدين وحتى إلى تحرك القبائل.
وفي تموز 1965 اندلعت اضطرابات شعبية عند افتتاح محطات للتلفزيون في جدة والرياض. وفتح الجيش النار عندما حاول المتظاهرون تحطيم المحطتين، ووقع عدد من القتلى بما في ذلك ابن اخ الملك فيصل الأمير خالد بن مساعد.
وواصل الملك السابق سعود، المنفي إلى خارج البلد، العمل ضد سياسة فيصل إلى اسوأ. والسلطة تتعاون مع الامبرياليين وتخضع بالكامل للتجار الاجانب".
لا شك ان التغييرات قد مست جزءاً من القوى التقليدية. الا ان ما جرى لرجال الدين كما كتب و. واغ كان "تطور اجماعياً سعودياً من نوع خاص، أي ان دور Mymabbab "المطاوعة" لم يلغ، الا أنه تقلص إلى حد كبير".
في الستينات كان النظام الملكي قادراً على رد كل هجمات القوى التقدمية والتقليدية. مما كشف عدم نضج القوى القادرة على مواجهته فعلياً، وضرورة ان يجتاز المجتمع بعض مراحل التطور قبل ان تصبح القوى الوطنية الديمقراطية قوة فعلية شعبية اصيلة وجماهيرية. الا أنه وكما كتب د. هولدن "فإن كل طريق يشق وكل مدرسة جديدة تبنى وكل اتفاقية جديدة لتوريد الاسلحة وكل دائرة حكومية تدفع إلى نشاط أكثر فعالية، وتعني ان مؤامرة من النوع اليمني (الثورة المعادية للاقطاعية في اليمن 1962 ـ المؤلف) يصبح لها فرصاً أكبر للنجاح".

ان المغزى السياسي لتغييرات فيصل كان ملائماً الغرب تماماً، حيث كان يتلخص في رص كل قوى المجتمع السعودي ليس فقط تحت ظل علم الاسلام الاخضر وانما ايضاً تحت ظل شعارات تطوير السعودية ورفاهية شعبها.
من بين الرموز السياسية الثلاث في السعودية الممثلة بسعود وفيصل وطلال سيطر التيار الواسع لدعاة التحديث بقيادة فيصل، وذلك على حساب التقليديين والراديكاليين السابقين. وتبين ان الاهداف النهائية "للأمراء الاحرار" والملك فيصل كانت متقاربة جداً، وان التعارض يقتصر على بعض اجزاء القضايا وبسبب بعض الدوافع الشخصية. وهكذا، من المعروف ان الأمير طلال كان متخاصماً مع أخيه الأمير نايف (الذي كان نائباً لوزير الداخلية) حول قضية الوراثة، وفي آب 1962 عندما كان طلال خارج البلاد فتشت بيوته من قبل قطعات الحرس الوطني.
ان طلال بحديثه عن "التحولات الديمقراطية" و "الحكم الديمقراطي" لم يكن يسعى بتاتاً لاسقاط النظام الملكي. وقد أعلن في أول مقابلة في بيروت "ان هدفنا هو اقامة ديمقراطية دستورية في إطار النظام الملكي" وكأمثلة ذكر طلال النظام الملكي في انكلترا والدول الاسكندنافية.
في بداية السبعينات تقاربت مواقف النظام الملكي من مواقف الشيخ عبد الله الطريقي. ان العدو رقم واحد لأرامكو، والذي سماه الملك سعود "شيوعياً" لم يكن عدوا للنظام الملكي ولا للغرب. ورغم انه طالب بتحولات أكثر راديكالية مقارنة مع برنامج فيصل، لكن في إطار النظام الموجود. وقد أعلن بعد زيادة اسعار النفط عام 1973، انه لم تعد هناك "ضرورة لقيام الدولة بتأميم الامتيازات المتبقية، فقد حصلت الشعوب اخيراً على حقوقها وتوصلت إلى اسعار عادلة" واضاف ان انجاز عملية التأميم غير ممكنة ما دام العرب قادرين على اخذ كل عمليات الشركة بأيديهم وهذا لن يحدث قبل نهاية السبعينات.
في عام 1964 وبعد اعلان توبتهم علنا سمح "للأمراء الاحرار" برئاسة طلال بالعودة إلى المملكة وبهذا الخصوص كتب غ. كوستينغ: ان الامراء الراديكاليين "بدأوا يدركون ان النظام السياسي القوي بقيادة فيصل يقدم لخير البلد أكثر مما تقدمه فوضى الثورة" . وبعد عودته إلى البلد في 24 شباط 1964 اعلن الأمير طلال انه يقر بأن نشاطه خلال السنتين السابقتين خارج السعودية كان خطأً وسيكون الآن مواطنا صالحا وانه يدعم "بفخر واعجاب الاصلاحات الواسعة التي يقوم بها سمو الأمير فيصل بقيادة جلالة الملك سعود، والتي ستضمن رفاهية الشعب واستقرار البلاد".
ولا شك ان غ. كوستينغ ـ كطلال ـ كان يفهم بتعابير "رفاهية" و "ازدهار" رفاهية وازدهار العائلة المالكة بالدرجة الأولى والطبقات الحاكمة والاحتكارات الغربية. وقد عمل فيصل لذلك

الفصل السابع

نتائج التطور الاجتماعي الاقتصادي للسعودية حتى بداية السبعينات السعودية في نظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة"

في المرحلة الثالثة من تأريخ السعودية جرت تحولات جوهرية في نظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة". كان تطوير هذا النظام يستتبع تطوير "المستعمرة". وضعفت إلى درجة معينة امكانيات "الدولة المستعمرة" لاعاقة نمو الجهاز الاجتماعي ـ الانتاجي في السعودية في الستينات. وتقلص دور القسر الاقتصادي نتيجة لظهور مصادر بديلة للتكنيك والتكنولوجيا والبضائع. واصبحت أي اعاقة مصطنعة لتطوير قوى الانتاج في البلد غير ممكنة.
وبقدر ما كان يتطور الجهاز الاجتماعي الانتاجي بقدر ما اصبحت الاطر شبه الاستعمارية لا ترضي الجانب السعودي. وسارع الغرب لتحريك هذه الاطر والسماح بتطور اوسع (بقدر ما كان يستطيع السيطرة عليها في نهاية الأمر)، وفي نهاية المرحلة المعطاة. واقام كثرة من المصانع في المملكة، وبدأ بتقديم المساعدة لاقامة المصانع الوطنية في مجال الصناعة التحويلية، وفي ذات الوقت حفز نمو النمط الرأسمالي الوطني.
ان تزايد الاستقلالية وزيادة عدد الشركات الاقتصاديين في الصفقات الكبيرة وبشروط ليست شبه استعمارية يدل على ان تراكم القوى في الاقتصاد السعودي، الذي توطدت فيه البنى الرأسمالية، قاد إلى علاقات جديدة مع الاحتكارات الغربية.
ان المرحلة الثالثة في تطور السعودية هي مرحلة انتهاء العلاقات شبه الاستعمارية والانتقال التدريجي إلى علاقات وصلات متبادلة جديدة بين الجانبين في إطار التقسيم الدولي للعمل. وكانت اتفاقية مشاركة الحكومة السعودية في ارامكو الخطوة الأولى في التعاون الوثيق بين الحكومة السعودية والرأسمال الاحتكاري الغربي.
الا أن تغيير طابع هذه الصلاة المتبادلة وتحطيم القشرة شبه الاستعمارية لنظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" لم تؤد إلى القضاء على النظام ذاته. وفقدت ارامكو وضع السيد في البلد، وحقوق الأجانب الخاصة وغيرها، ولم تعد اسعار النفط وحجم الانتاج تحدد مع الاحتكارات الاخرى، عدا عن ذلك فقد اجبرت على التخلي عن بعض ممتلكاتها الدولة. الا ان رأسمالية الدولة الاحتكارية احتفظت باحتكار التكنيك والتكنولوجيا والسوق. ولم تعد هناك بضع شركات فقط وانما عشرات الشركات تجني الارباح من البلد.
ان تطور المملكة في المرحلة المنظورة، والذي جرى في شروط الاستغلال الاستعماري الجديد، حتم دفع الاسعار العالية بصورة غير مبررة للغرب. مقابل التعاون في مجال التحولات الاجتماعية الاقتصادية. وقد دفعت الحكومة اسعاراً عالية للاحتكارات مقابل الالات والتجهيزات (حيث كانت تشتري احدث التقنيات مع أن تقنيات ابسط كانت كافية)، في بعض الحالات كان المستشارون الغربيون يرفعون بصورة مقصودة القدرة التخطيطية للمصانع وغيرها من المشاريع، واستعار مختلف الأعمال وما إلى ذلك.
مع تزايد الواردات ازدادت تبعية الاقتصاد السعودي للاقتصاد الغربي. وكان احتفاظ قطاع التصدير بأهميته يزيد من تبعية الاقتصاد السعودي للاقتصاد الرأسمالي العالمي واملاءات رأسمالية الدولة الاحتكارية رغم ان النظام

الملكي السعودي قد أراد استخدام النفط في الستينات ليس فقط كمصدر للعائدات المالية وانما كأساس للتنمية وتنويع الاقتصاد الوطني.
بهذا الخصوص نورد رأي ت. سانتشس حول الصلة الديالكتيكية المتبادلة بين العوامل المنفردة لاعادة الانتاج العفوي للتخلف، التي تتضمن "تبادلاً معيناً للأماكن والأسباب والنتائج، وتكتسب حركة التشكيلة المعطاة نتيجة لذلك استقلالية نسبية تجاه العامل الاولي ـ التغلغل الاستعماري. وهكذا، مثلاً، فإن تشوه التركيبة الاقتصادية يضع بحد ذاته اساساً للحفاظ أو اعادة التبعية الاستعمارية" .
يجب ان نلاحظ ان الحفاظ على خضوع السعودية في نظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" كان سياسة اضطرارية وواعية للنظام الملكي. اضطرارية لأن النظام الملكي بحصوله على النفط، لم يستطع ولم يمتلك القدرة على استخدام "العامل النفطي" بصورة كاملة وواعية، لأن الحفاظ على ذلك النظام وتحديثه يخدم توطيد علاقاته مع رأسمالية الدولة الاحتكارية كهدف اساسي للنظام الملكي وفي ذات الوقت تثبيت نفسه.

تطور الجهاز الاجتماعي السعودي

بدأ من الستينات كان تأريخ المملكة السعودية هو تأريخ عصر الانقلاب الاجتماعي البرجوازي. وكانت السمة الهامة المميزة له في المملكة هي مشاركة الغرب فيه، الذي مهد لاختيار التوجه الرأسمالي لتطوير اقتصاد البلد وتثبيت هذا التوجه. وبتفاعله مع جزء منه، ساعد الغرب لا اراديا على تطور كل الجهاز الاجتماعي ـ الانتاجي. وفي نهاية المرحلة الثالثة نرى تطور قوى الانتاج وبداية تغير بنية الاقتصاد وظهور طبقات وشرائح جديدة في المجتمع وكان ذلك نتيجة موضوعية لنشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية في البلاد. واذا استخدمنا كلمات غ. بليخانوف "فإن التأريخ لا يقوم بقفزات غير محضر لها. ولا يمكن ان تحدث قفزة دور اسباب كافية، كامنة في المسار السابق للتطور العام".
كان نشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية واحداً من العوامل الخارجية (مع انه الأقوى) التي مهدت في الخمسينات لانتهاك التطور التأريخي الطبيعي للوضع الاجتماعي ـ الانتاجي في المملكة، وفي الستينات إلى تسريع عملية تحديثه. وفي تلك السنوات ضعفت اهمية الأنماط التقليدية، وهو ما كان احد مظاهر الثورة الاجتماعية التي "لا تستنفذ الا بحقيقة ظهور نمط جديد عبر عن نفسه في العملية الأوسع للتحول الجزئي وتحلل اسلوب الانتاج الاقطاعي".
وركزت الثورة الاجتماعية التي بدأت في السعودية ـ رغم السمات الخاصة التي ميزتها عن الانقلابات الاجتماعية البرجوازية في بلدان الشرق الأخرى ـ اساس عملية الانتقال من نظام معين للعلاقات الاجتماعية إلى نظام آخر. فقد دفعت العوامل الخارجية ـ التي تتمثل في دور الغرب في بناء قوى الانتاج العصرية وعلاقات الانتاج الرأسمالية ـ بضربة واحدة الجهاز الاجتماعي الانتاجي الذي بدأت فيه للتو عمليات الانتقال إلى الاقطاع، إلى تناقض جديد لم يعه المجتمع السعودي بعد، وكان يتطلب حلاً سريعاً. كان النظام الجديد للعلاقات الاقتصادية، والذي استجاب لمتطلبات تطوير الانتاج الوطني على

اساس عصري في الخمسينات، مقيداً بسلاسل العلاقات الاقطاعية وقبل الاقطاعية، وكانت السلطة الاقطاعية تعيق تطوير البلد وتبدد المصادر الوطنية بلا تفكير. وكانت المهمة الأولى هي التخلص من السمات الاقطاعية المتطرفة، التي تعيق بجلاء تطور المجتمع وكما في كل بلدان الشرق، كانت توجد دوافع وطنية ـ تحررية قوية للانقلاب الاجتماعي البرجوازي في السعودية.

في بداية الستينات تكون في السعودية وضع ثوري: صارت القوى الإسلامية الاقطاعية التقليدية تقف ضد القوى الاجتماعية التي تدعمها رأسمالية الدولة الاحتكارية، وتصاعدت الأزمة الاقتصادية، وتوسعت تحركات المعارضة. ومنذ نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات توسعت مشاركة الجماهير الشعبية في الحياة الاجتماعية. وشملت ازمة السلطة آلة الدولة والبيروقراطية والجيش.. ولم تستطع النخبة الاقطاعية ان تتعامل مع المصاعب بالاساليب السباقة. وانتقل الغرب ـ مدركاً عمق الأزمة وضعف القوى التقليدية وضرورة التغيرات ـ بالكامل إلى جانب الاصلاحيين المعتدلين. وخدمت الثورة ضد النظام الملكي في العراق في 1958 وفي اليمن الشمالي في 1962، وكذلك "ثورة الشاه البيضاء" في إيران في 1963 كحافز للتغيير.

ان الثورة الاجتماعية ـ هي المظهر المكشوف والأكثر حدة للصراع الطبقي. الا أن تنفيذها في السعودية قد جرى من فوق، واسهم النفط في تخفيف العديد من المصاعب والصدامات الطبقية القوية. ولم يع لا الخصوم ولا دعاة التغيير بصورة كاملة مهامهم. وهو ما نراه في نقاط فيصل العشر. وهذا ما يفسر ايضاً طرق تنفيذ الاصلاحات الاجتماعية الاقتصادية، التي مهدت الطرق للعلاقات الرأسمالية على الرغم من ارادة القائمين بها، وكذلك لتغيير السلطة السياسية، الذي جرى كانقلاب في القصور.

كانت نظرات الخصوم الموضوعيين لتطور العلاقات الرأسمالية في المملكة تتلاقى إلى حد كبير مع مجموعة فيصل، وكلا الطرفين لم يستطيعا ان يصبحا متناحرين، مع ان القوى التقليدية كانت اقرب لشخصية فيصل. كانت افكاره تتجه نحو ادخال اساليب جديدة للادارة واجراء بعض الاصلاحات، ولكن كما لاحظ ي. كراسين: "من غير الصحيح خلط رغبات ونظرات المشاركين في الحركة الثورية بالمغزى الموضوعي للحركة ذاتها" واضاف: "ان مميزات القوى المحركة للثورة تحدد خصائصها ولكنها لا تبدل طابعها الاجتماعي الاقتصادي"

ان تناقض نظرة فيصل ذاته إلى الاصلاحات التي قام بها، يؤكده ما قاله في عام 1973 من "ان الثورة من الممكن ان تأتي من العرش، بالضبط مثلما تأتي من تآمر المتآمرين. نحن بحاجة إلى الكثير في بلدنا ولكن قبل كل شيء إلى الاستقرار. لقد بدأنا من الأسفل ويجب علينا ان نبني ببطء. لا يمكننا ان نصنع معجزة في ليلة واحدة". ان المغزى الموضوعي لحركة فيصل هو انتقال البلد إلى طريق التطور الرأسمالي.

لقد تكرر في المملكة الوضع الذي لاحظه كلاسيكيو الماركسية اللينينية في عصر الانقلاب الاجتماعي البرجوازي في اوروبا الغربية. "لكي تجني

البرجوازية ثمار النصر، التي كانت ناضجة تماماً في ذلك الوقت، كان يجب السير بالثورة ابعد بكثير من مثل هذا الهدف". ان كلمات انجلس هذه تساعدنا على فهم دور "الراديكاليين" في المجتمع، اولئك الذين حاولوا استثمار التذمر الشعبي للسير بالتغييرات التي بدء بها نظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" إلى ابعد مما كان ممكنا موضوعيا. وفي نهاية الأمر كانت حدود الانقلاب الاجتماعي في المرحلة الثالثة من التطور هي "النقاط العشر".

ان السمة المميزة للتحولات الجذرية في المجتمع السعودي تكمن في ان تغيير طابع المؤسسات الحكومية والعلاقات الاجتماعية قد جرى من دون كسر البنى التقليدية. ولم يع النظام الملكي ان مثل هذه السياسة المزمنة ستعيق فقط مسار التحولات النوعية في المجتمع. ولقد حاول سعود ان ينقذ المجتمع السعودي التقليدي ففتح نافذة صغيرة للعلاقات الرأسمالية، أما فيصل فقد فتح باباً في الوقت الذي كان المطلوب فيه هو اعادة بناء المبنى ذاته.

كانت الستينات حداً تأريخياً للسعودية. وفي فترة الانتقال من اسلوب الانتاج الاقطاعي إلى الرأسمالي تطور النمط الرأسمالي أكثر فاكثر، موطداً وضعه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع السعودي، مؤسساً قاعدته المادية بسرعة.

لنبحث الآن مسألة لا تقل اهمية، وهي كيف تمت الخطوات الأولى في هذا التحول، وكيف جرت التحولات في الجهاز الاجتماعي ـ الانتاجي السعودي.

التحديث الرأسمالي في السعودية

كما لاحظنا سابقاً، كان الحاكمون مجبرين على بدء التغييرات بمساندة الغرب، لأن مسار الانقلاب الاجتماعي البرجوازي غير المسيطر عليه كان يهدد مصالحهم ووجودهم بالكيفية السابقة ايضاً واستطاعوا بمساعدة نظام الاصلاحات الذي يمكننا ان نسميه تحديثاً ان يمسكوا بأيديهم المسار العام. واصبح التحديث سلاحاً للنظام الملكي السعودي ورأسمالية الدولة الاحتكارية لتوجيه تطور الجهاز الاجتماعي ـ الانتاجي في الاتجاه المرغوب.

ويجب علينا هنا ان نوضح ماذا يفهم بالتحديث. في الخمسينات كان التحديث يفهم في الغرب كعملية "للمعاصرة" أو " التغريب" في المجتمعات التقليدية ما قبل الصناعية. في الستينات كان التحديث هو التغييرات في البنية الفوقية للمجتمع، وتغيير نفسية الناس. وتمت مطابقة مفهومي التحديث والتصنيع وزيادة الدخل لكل فرد من السكان. من بين العديد من تعاريف التحديث المتشابهة اخترنا تعريف و. مور الذي يرى ان التحديث يتضمن "مفهوم التحول الشامل للمجتمع التقليدي أو ما قبل المعاصر، إلى ذلك النموذج التكنولوجي والتركيبة الاجتماعية المطابقة له، الذي يميز بلدان اوروبا الغربية المتطورة والمزدهرة اقتصادياً ذات الاستقرار السياسي النسبي". وهذا التعريف يحوي السمات الاساسية للتحديث في أي مجتمع:

1 ـ تحوله الشامل.

2 ـ تطوير المجتمع حسب مثال مجتمع أكثر تطوراً.

باعتقادنا ان مفهوم التحديث يعبر بدقة عن جوهر العمليات الجارية في الوقت الحاضر في عدد من بلدان الشرق (بما في ذلك في إيران قبل ثورة 1979، وفي الكويت والسعودية)، أي طموح الدوائر الحاكمة إلى تقريب بلدانها من المستوى فهو التعبير عن الشكل السياسي لهذه العمليات. وفي هذا الكتاب فإن مفهوم التحديث يستخدم بمعنى اضيق مقارنة مع "التغريب" ولكن اوسع من "النمو الاقتصادي".
إن هذا المفهوم لا يتناقض وتعاليم الماركسية ـ اللينينية عن الثورة الاجتماعية ويحتل التحديث مرحلة خاصة في تطور المجتمع حيث يحقق قفزة نوعية في تطوره الداخلي. والتحديث في الحالة التي ندرسها ليس فقط تطور الرأسمالية، وانما تطورها المتسارع. وهكذا، فإن مفهوم التحديث لا يلغي مفهوم "الثورة الاجتماعية" وانما يدخل فيه.
يرى العالم الغربي ي. هندريك بدء التحديث من زمن الاستعمار. ولكن على ما يبدو، فإن التحولات، التي جرت في الجهاز الاجتماعي ـ الانتاجي في البلدان المستعمرة، هي فقط تطور لنظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" كما أكدنا سابقا. ولذلك لا يمكن الحديث عن التحديث قبل ازالة الشكل الاستعماري للعلاقات.
وهكذا، فإن النتيجة الموضوعية لنشاط الغرب في البلدان النامية، هي خلق مقدمات جديدة للانقلاب الاجتماعي وللتحديث. بعد ذلك تأتي العوامل المميزة، وفي حالتنا النفط بالدرجة الاولى، وتكتسب لاحقاً اهمية أكبر .
عند ذلك فإن الاهداف الاساسية للنظام الملكي تتخلص في التخلص من البنى الاقطاعية وما قبل الاقطاعية، التي تضعفه، واجراء تغيرات لتطوير البنى الرأسمالية التي تقويه. وهكذا فإن الدافع المحفز للبدء بالتحديث هو نزعة النظام الملكي للحفاظ على نفسه.
كان لكل من النظام الملكي والغرب عند بدء التحديث تصورات غير متطابقة عن المهام. كان الأخير يطمح إلى الحفاظ على السعودية في إطار نظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" بمساعدة التحديث، اما النظام الملكي فقد كان يأمل ان يحسن امكانيات تطور البلد في إطار هذا النظام. ولذلك فبالرغم من ان الغرب والنظام الملكي شرعاً في "تحديث جزئي" يتيح التطور "البؤري" للرأسمالية في البلد، كان هدف الغرب هو تجنب التطور السريع للبلاد ونمو الرأسمالية السريع فيها.
من الواجب التأكيد على أن التحديث لكونه مظهراً مميزاً للثورة الاجتماعية فإنه يمتلك قوانين تطوره الموضوعية الداخلية، والتي من الممكن عدم ملاحظتها وايقاف فعلها ولكن لا يمكن الغاءها. فحتى "التحديث الجزئي" يقود حتماً إلى تحولات في المجادلة التي لا يرتبط بها مباشرة، رغم ان الاختيار يمكن ان يعقد ويشوه مسار التحديث.
وكما رأينا في مثال السعودية فإن الشروط الضرورية للتحديث هي: دولة قوية، سلطة مركزية تكون مرنة بما فيه الكفاية لتقبل الجديد، مصدر مستقر للتراكم، تدفق مستمر للعملة الصعبة على حساب قطاع التصدير، سياسة اقتصادية مستقلة، فصل المؤسسات الدينية التقليدية عن السياسة، خلق

بيروقراطية مؤهلة للحلول محل القادة التقليديين، تغييرات في التركيبة الاجتماعية تزيد من الحركية الاجتماعية العمودية والافقية، تقبل التشريعات الجديدة غير التقليدية، التغيير التدريجي للقيم الاجتماعية والايديولوجية التقليدية، تطوير التعليم والتأهيل المهني، اقامة نظام صحي. والشرط الأهم سياسة مرنة للنظام الملكي قادرة على موازنة القوى التقليدية والقوى الاجتماعية الجديدة، وتكييف الطبقات والشرائع الجديدة للشروط القائمة. وختاماً لبحثنا في مسألة مسار تطور الجهاز الاجتماعي الانتاجي سنطرح تحديدنا للتحديث. فالتحديث هو عملية التطور المتسارع الممركز للمجتمع (في الشرق) نحو مستوى جديد نوعياً للتطور الاجتماعي الاقتصادي، يمس كل جوانب الحاكمة)، ساعية لتوطيد سيادتها، وبفضله يقوم المجتمع بقفزة في تطوره ويحتل مكاناً جديداً في نظام الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية. ولقد كانت السمات المميزة للجهاز الاجتماعي السعودي، التي خلقتها وقوتها وثبتتها رأسمالية الدولة الاحتكارية بدرجات مختلفة في الستينات في مسار التحديث هي: عدم التناسب وعدم المرحلة الثالثة برزت أمام النظام مهمة معقدة تكمن في تقليص التناقض في البنية الاجتماعية والاقتصادية، وابطاء عدم تكامل العمليات وتخفيف الطابع المزدوج المرغوب فيه ليس التطور بقفزات وانما النمو المتساوي ونشر النمط الرأسمالي افقياً وفي العمق. وقد ازدادت نتيجة لذلك اهمية الغرب في البلد، الا أن نشاطه اتخذ اشكالاً جديدة.

الباب الثالث

تأثير رأسمالية الدولة الاحتكارية على التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي للسعودية في السبعينات

الفصل الثامن

تغير العلاقة بين السعودية وارامكو

يمثل النصف الثاني من السبعينات بداية لمرحلة جديدة في تأريخ السعودية، وخصوصاً علاقتها المتبادلة مع رأسمالية الدولة الاحتكارية. فمع بقاء عدم التساوي في الحقوق بينهما، ازدادت استقلالية دور السعودية في نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتوسعت إلى حد كبير علاقاتها بالاقتصاد الغربي، وبالتالي اهميتها في السياسة العالمية. وحدثت تغيرات جذرية في المجتمع، الذي دخل مرحلة نضوج الرأسمالية.

وقد تكونت المقدمات لتغيير العلاقة المتبادلة بين السعودية ورأسمالية الدولة الاحتكارية منذ بداية السبعينات، حيث مهدت لها التغيرات السياسية الخارجية (تزايد نشاط السعودية في سبيل زعامة العالم العربي والالتزامات التي اخذتها على عاقتها لتسوية الصراع في الشرق الأوسط ، والنافس لزعامة المنطقة)، وما جرى من احداث داخل المملكة نفسها (ازدياد تذمر "المحدثين"، وكذلك "المحافظين" من الوضع الاقتصادي شبه الاستعماري للبلد، ومن سياسة فيصل الموالية لامريكا). وتطلب عدم التطابق بين الوضع الحقيقي والامكانيات الواقعية للسعودية انقلاباً على النهج السابق في

علاقات السعودية بالغرب. واصبح تغيير العلاقة مع ارامكو هو الخطوة الأولى في هذا السبيل.

حرب اكتوبر، حظر صادرات النفط وزيادة اسعاره

شكلت ازمة الطاقة، التي عمقتها حرب أكتوبر 1973، نقطة تحول في العلاقات السعودية ـ الغربية. فحتى ذلك الوقت كانت المملكة تسيطر على 25% من احتياطات النفط في البلدان الرأسمالية، المقدرة بـ 80 مليار طن، مما ضاعف من اهمية المملكة في النظام الرأسمالي. وقد ناقشت البلدان العربية أكثر من مرة استخدام النفط كسلاح سياسي، ووقفت السعودية منذ البداية بحدة ضد فرض أي حظر على صادرات النفط إلى الغرب. وكان السعوديون معارضين لأي استخدام للنفط سياسياً. فقد اعلن أ. اليماني في تشرين ثاني 1972 "اننا لا نؤمن باستخدام النفط كسلاح سياسي باهداف عدائية. نحن نؤمن بأن افضل طريق للعرب: هو استخدام مصادرهم النفطية للتعاون الاصيل مع الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة. فبهذا السبيل ستقام علاقات اقتصادية وثيقة ستنعكس في نهاية المطاف على علاقاتنا السياسية" .

في آيار 1973 انعقدت جلسة خاصة للمجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية لمناقشة هذه المسألة. وأدى مأزق الوضع في الشرق الأوسط إلى تغيير الملك فيصل لموقفه الاول، مع انه لم يتراجع فوراً عن نهجه السياسي الخارجي التقليدي الموالي للولايات المتحدة.

في نهاية آيار 1973 جرت في جنيف مقابلة مغلقة بين الملك ومالكي ارامكو. وكان فيصل قبلها قد اجرى محادثات مع الرئيس انور السادات في القاهرة، حيث شكى الاخير من "عدم كفاية الدعم للقضية العربية المشتركة".

واصبح موقف فيصل صعباً للغاية. و "كحامي للاماكن المقدسة" الإسلامية، بذل الاسلامي لمساندة العرب ضد إسرائيل للدول الاسلامية، استهدفت تجنيد قوى العالم الاسلامي لمساندة العرب ضد إسرائيل واستعادة الاراضي المحتلة. وادى اخلاص السياسة الخارجية السعودية للنهج الأمريكي في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تقدم كالسابق دعماً متزايداً لسياسة إسرائيل العدوانية الالحاقية، إلى نقد متزايد في العالم العربي. وكان على فيصل ان يختار بين اخلاصه للقضية العربية المشتركة بين اخلاصه للتحالف مع الغرب، وقد اختار الأول .

في جنيف أوضح فيصل لمالكي ارامكو موقف المملكة السعودية. وأكد بأنه يقف مع توطيد الصداقة مع حكومة الولايات المتحدة. وأن المملكة تحترم مصالح الغرب، ولذا تستخرج النفط أكثر بكثير مما هو ضروري لتلبية احتياجاتها المالية. وابدى مخاوفه من امكانية وقوع المملكة في عزلة عربية إذا واصلت الولايات المتحدة عدم تعاونها فيحل الصراع العربي الاسرائيلي. وحذر مسؤولي الشركة "من امكانية فقدانهم كل شيء" . تبع هذا اللقاء بيانات رسمية لأحمد اليماني ووزير الخارجية عمر السقاف عن امكانية استخدام السعودية للنفط كسلاح سياسي.

في آيار عقد لقاء بين مسؤولي ارامكو وعدد من المسؤولين السعوديين من بينهم أحمد اليماني وعمر السقاف، رشاد فرعون، الأمير نواف بن عبد العزيز، وكمال ادهم. واكد الجانب السعودي بأن المملكة هي في الوقت الحاضر المدافع الوحيد عن المصالح الأمريكية في المنقطة، التي حسب كلماتهم تهدمها "الصهيونية والشيوعية". واذا كان رجال الأعمال الامريكيون "اصدقاء للعرب" فعلاً، فيجب عليهم "أن يفعلوا شيئاً ما لتغيير موقف الولايات المتحدة" .

وفهم قادة الشركة ان طفلهم في خطر، قد يتفاقم من جراء سياسة الولايات المتحدة الموالية لاسرائيل. ولذا سعت الاحتكارات النفطية التي التأثير على سير الاحداث وحركت كل آلتها المتشابكة مع الجهاز الحكومي في الولايات المتحدة، وقامت بحملة دعائية كبيرة موجهة للامريكيين وللسعوديين.

ففي منتصف حزيران 1973 نشرت "موبيل اويل" اعلاناً مدفوعاً في جريدة "نيويورك تايمز" وضحت فيه في أي اتجاه يجب تغيير السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وفي ذات الوقت القى احد مسؤولي ارامكو غ. بيج محاضرة في جامعة بيروت الأمريكية بنفس المعنى. وفي 26 تموز وجه رئيس دائرة مدراء شركة "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا" و. ميللر رسالة إلى المساهمين جاء فيها: "في اجزاء كبيرة من العالم العربي ينمو شعور ان الولايات المتحدة ادارت ظهرها للشعب العربي.. ويجري ذلك في الوقت الذي تكتسب فيه الدول العربية اهمية متزايدة لمستقبل كل العالم الغربي، نتيجة لامتلاكها احتياطات نفطية هائلة. ان الدول العربية وايران هي مفتاح مصادر الطاقة التي تغذي بلدان أوروبا واليابان، وتمثل المصدر الاساسي الوحيد، الذي تستطيع الولايات المتحدة ان تعول عليه لزيادة واردات النفط الخام لتلبية حاجاتنا" . وفي نهاية رسالته نصح و. ميللر المساهمين مناشداً "حسهم الوطني"، قائلاً: "من أجل مصلحتنا، نحن مواطني الولايات المتحدة، يجب ان نحفز حكومتنا للوصول إلى حالة السلام والاستقرار ويجب ان نعترف بالحقوق المشروعة لكل شعوب الشرق الأوسط، وأن نساعدهم في تحقيق الامن ومستقبل اقتصادي امن".

في 2 آب سلمت نسخة من رسالة ميللر إلى أحمد اليماني، الذي وافق على محتواها ونصح بنشرها على نطاق واسع في الولايات المتحدة،وعدم اقتصارها على دائرة المساهمين فقط. وأثار نشرها في الولايات المتحدة فوراً رد فعل حاد من قبل الدوائر الصهيونية. وكما تب الباحث السوفيتي د. بارونوف، قام المتعاطفون مع إسرائيل في كاليفورنيا " بمقاطعة محطات البنزين التابعة للشركة ومحطات اصلاح السيارات، متهمين الشركة " بتلويث" البيئة وما إلى ذلك. وكانت المقاطعة الصهيونية فعالة إلى درجة ان ادارة الشركة اجبرت على توجيه "رسالة توضيحية" إلى قادة التجمع اليهودي في ولاية كاليفورنيا، جاء فيها ان الشركة لا تقف ضد مصالح دولة إسرائيل " . نشرت كل الصحف العربية، وخصوصاً السعودية رسالة ميللر على صفحاتها الأولى وعلقت عليها قائلة بانها تمثل التحول الذي طال انتظاره في

الخارجية الأمريكية . وكما لاحظ قادة ارامكو في احدى رسائلهم السرية، فقد كان للرسالة "تأثيراً كبيراً" على الملك فيصل ورأى فيها "خطوة واقعية لمواقف السعودية وبقية العرب" .
في النصف الأول من عام 1973 زار السعودية بدعوة من ارامكو أكثر من عشرة من المسؤولين الامريكيين، بما فيهم قائد القوات الأمريكية في اوروبا الغربية الجنرال أ. غودبيستر، ونائبه الادميرال كاوفورد، واعضاء مجلس الشيوخ ج. هاوارد، س داميكو، غ. فود وغيرهم. وقدمت ارامكو لكل منهم مذكرة ربطت بشكل وثيق بين حماية مصالح الشركات النفطية الأمريكية وضرورة اجراء تحولات في السياسة الأمريكية الشرق اوسطية. ونشط في الاتجاه ذاته السفير الأمريكي في السعودية ايكينز الذي الح على ادارة ارامكو أثناء مقابلاته ـ باستخدام قنواتهم مع حكومة الولايات المتحدة لشرح موقف العرب. وفي لقائه مع أحمد زكي اليماني اشار السفير بأن عليه ان يعبر عن "حبه للامريكيين وقلقه من السياسة الأمريكية" عندما يقابل الرئيس الأمريكي .
وقد قابل ميللر عدة مرات الرئيس الأمريكي د. نيكسون ووزير الخارجية و. روجرز ومساعد الرئيس لشؤون الامن القومي هـ. كيسنجر. وعمل في واشنطن بشكل نشط م. امين وغيره من لوبي ارامكو وقد ذهب كل ذلك هباءاً.
وعندما اعلنت البلدان العربية عن نيتها لاستخدام "سلاح النفط"، اصدر رئيس الأمريكي في 6 ايلول 1973 تحذيراً بعدم السماح بزيادة اسعار النفط أو تأميم ممتلكات الشركات الاجنبية مهدداً بحرمان هذه البلدان من اسواق الغرب لتصريف.
وبدأت ارامكو للاحتمالات. ففي بداية 1973 وصل انتاج الشركة إلى 8 ملايين برميل بالمتوسط وهو ما يشكل 18% من انتاج النفط في العالم الرأسمالي أو 85% من انتاج الولايات المتحدة، ووصل الانتاج في بعض الايام إلى 10 ملايين برميل. وبدأ بعد ذلك تخفيض مبرمج للانتاج. وفي 13 ايلول 1973 ارسل قادة ارامكو رسالة مغلقة إلى المساهمين يحللون فيها احتمالات المقاطعة النفطية.
في 6 أكتوبر بدأت الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة. في 19 اكتوبر، اتخذ الملك فيصل قراراً بتخفيض انتاج النفط في السعودية بنسبة 10% (اتخذ قراراً بذلك في اجتماع البلدان اعضاء أوبك في الكويت، في 17 أكتوبر) . وذلك بعد معرفة لقرار الرئيس الأمريكي بتقديم مساعدة عسكرية لاسرائيل قدرها 2.2 مليار دولار.
في 21 أكتوبر جرت مفاوضات بين قادة ارامكو وممثلي الحكومة السعودية الذين تقدموا بالخطط التالية لتخفيض النفط.
1 ـ خفض الانتاج اليومي للشركة بنسبة 10% اجمالاً، محسوبة من متوسط الانتاج في ايلول (8291 برميل).

2 ـ يجب ان يحسم من الحجم الاجمالي للانتاج الجزئي الذي يذهب بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك ما يذهب للاحتياجات العسكرية.
3 ـ يشتمل ذلك ايضاً على المنتجات النفطية. وكان الحجم الاجمالي للتخفيض أكثر من مليون برميل يومياً .
حاول رئيس ادارة ارامكو ف. جانفرز ان يقنع رئيس الجانب السعودي أحمد اليماني ان انتاجاً بمستوى 6.5 مليون برميل أي (نفط شبه الجزيرة العربية الخفيف 5324 ألف ب/ي، التوسط 450 ألف ب/ي والثقيل 726 ب/ي)، أقل ملائمة للسعودية من المستوى الذي كان مخططاً له في أكتوبر حيث وصل إلى 8760 ألف ب/ي وفي تشرين الأول 9100 ألف ب/ي الا ان الملك فيصل اصر على التخفيض، وتم التقيد بذلك.
بعد ذلك اعلن نائب رئيس ارامكو جـ. كيللر انه: "لا بدائل لخفض النفط في تلك المناطق من العالم الحر التي كنا نزودها به. ومما لا شك فيه انه من مصلحة الولايات المتحدة ارسال 5 أو 6 أو 7 ملايين ب/ي لاصدقائنا في العالم لمواجهة وقف الشحنات".
وبالرغم من ذلك فقد عملت الاحتكارات النفطية لحفظ "المناخ الودي" في العلاقات مع السعودية. وبادلهم في ذلك السعوديون، فقد عبر احد اقرب المستشارين من الملك فيصل كمال ادهم أثناء مقابلته لقادة ارامكو في آيار 1973 عن تخوفه من قيام أعمال تخريبية ضد معدات الشركات في المملكة. وقد ردد. جونس على ذلك، ان قضية الامن الداخلي في الاقليم الشرقي (النفطي) هي من المهام الشخصية لنائب وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز، الذي له علاقات مع قادة ارامكو ومع جونس شخصياً. وأشار جونز إلى انه تم "اتخاذ جميع التدابير الاحتياطية".
واصبحت هناك نظرة جديدة إلى أعمال الحكومة السعودية بعد ان ظهرت في "الواشنطن بوست" في كانون ثاني وشباط من عام 1974 مجموعة مقالات للصحفي جـ. اندرسون التي اثارت ضجة كبيرة، فقد اتهم فيها الاحتكارات النفطية بالتآمر مع السعودية في مسألة المقاطعة النفطية وتخفيض الانتاج ورفع اسعار النفط. وقال جونز ان رفع مستوى الانتاج قد تطلب من ارامكو توظيفات وصلت قيمتها إلى مليار دولار. وان الشركة قد اهملت الصيانة التقنية، المهددة بالخطر من جراء زيادة الانتاج. وأنه في هذه الشروط فإن الحد الاعلى للانتاج قد يصبح 7.5 مليون برميل في اليوم. اضافة إلى ذلك فإن خفض الانتاج والتصدير سيكون، حسب رأيه، في مصلحة ارامكو.
عندما تم بحث نشاط ارامكو في اللجنة التابعة لمجلس الشيوخ اعترف المسؤول التقني للشركة و. ميسيك بأن "ضربة المقاطعة" لم تكن قوية إلى حد كبير. وأكد و. ميسيك انه حتى من دون المقاطعة فإن ارامكو كان يجب ان تقلص الانتاج أو ان تخاطر بأعطال مستمرة في حقول النفط. وكان الاكثر اهمية بالنسبة لبلدان الغرب وللدول المنتجة هو رفع اسعار النفط في أكتوبر 1973 أربع مرات تقريباً (في أكتوبر 1973 ـ 11.3 دولار للبرميل

إلى 5.119 دولار للبرميل في 16 أكتوبر إلى 11.651 دولار في 1 كانون ثاني 1974). وحالت المملكة السعودية، بناءاً على تصوراتها الخاصة، ايقاف ارتفاع الاسعار، واستطاعت في بداية 1974 أن تحقق زيادة في ضريبة الاستخراج والضريبة المفروضة على الشركات المنتجة للنفط.
وقد كتب جـ. اندرسون: ان قادة ارامكو نصحوا اليماني بزيادة اسعار النفط إلى 6 دولارت للبرميل وهو ما سيحسن الوضع المالي للشركات المشاركة في ارامكو في الولايات المتحدة. وبفضل ذلك قفزت ارباح الشركات في الأشهر الثلاثة الاخيرة من عام 1973 مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 1972: "اكسون" ـ 59%، "موبيل اويل" ـ 68%، "تكساكو" 70%، "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا" 94% (16. وأضر ارتفاع الاسعار قبل كل شيء المواطنين الامريكان، كما كتب عن ذلك احد الصحفيين حيث ارسل رسالة إلى حاكم ولاية جورجيا، الرئيس الأمريكي القادم جـ. كارتر، عن الوضع المدقع للعائلات ذات الدخل المنخفض في ولاية بسبب ارتفاع اسعار المنتجات النفطية.
وفي جلسات الاستماع في مجلس الشيوخ الأمريكي اعترف قادة ارامكو بأن النفقات على انتاج برميل النفط في عام 1973 كانت 0.12 ـ 0.17 دولار، في الوقت الذي وصل سعره في السوق العالمي إلى 3.3 دولار وان الربح الصافي للشركة من كل برميل يساوي 1.23 دولار. وبعد رفع اسعار النفط فأن اجمالي ربح ارامكو الصافي ازداد 350% مقارنة مع عام 1969، وازدادت الفوائد من 600 مليون دولار إلى 2.6 مليار دولار، وقد دفع ذلك النساتور أ. ماسكي لأن يسأل "هل من الممكن الافتراض ان اجبار البلدان العربية لزيادة اسعار النفط كان لمصلحتكم الذاتية أي لمصلحة ارامكو".
الا ان لجنة مجلس الشيوخ بعد البحث الشامل لنشاط اقرت رأياً معاكساً: "لا يمكننا ان نربط الموافقة الصامتة للشركات في مسألة رفع الاسعار، التي وافقت عليها مع أحمد اليماني، مع الرغبة بزيادة الاسعار الداخلية (في الولايات المتحدة) على النفط، لا توجد مثل هذه الصلة الجلية في الوثائق التي بحثناها". اضافة إلى شراهتها للربح، قال جـ. اندرسون: "ان الاحتكارات النفطية متهمة بنزعتها للتأثير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. واصبح الاحتكارات .... ووضع في صندوق حملة الرئيس الانتخابية ما لا يقل عن خمسة ملايين دولار،اخذت من مصادر نفطية وغازية" وختم قائلاً: "لا توجد صناعة تصب مطراً قيمته خمسة ملايين دولار على مستخدمي الحكومة، دون ان نتوقع استعادة الأموال الموظفة".
وقد ساند اتهام جـ. اندرسون هذا عند بحث نشاط ارامكو في مجلس الشيوخ السناتور جـ. ليفنسون الذي اعلن في جلسة 20 حزيران 1974، ان ارامكو "لكي تعجب الملك فيصل" قامت بحملة مستخدمة وسائل الاعلام الجماهيري وبعض اعضاء اللوبي وبعض الجنرالات واعضاء الكونغرس. وكان هدف الحملة جعل "السياسة الخارجية الشرق اوسطية للولايات المتحدة أكثر موالاة للعرب" اضافة إلى ذلك أكد جـ. ليفنسون "أن ارامكو وشركائها خدمت كأداة للحكومة السعودية ونفذت تعليمات السعودية للتأثير على

السياسة الخارجية للولايات المتحدة" ولم ينس نشاطات ارامكو في هذا المضمار حيث قال: "أنه بفضل هذا التعاون فإن السعوديين كانوا ممتنين إلى درجة وعدوا الشركة بمكافأتها".

ويمكن القول بأن تأثير حظر النفط على ازمة الطاقة اعوام 1973 ـ 1974 لم يكن كبيراً كما صورته الصحافة الغربية. وقد أكد البريطانيان ك. نيوغنديت على احتياجات الطاقة في بلدان الغرب بسبب الشتاء الذي كان أكثر دفئاً مما هو معتاد وبالتالي عدم الحاجة إلى زيادة الطلب على النفط. وأكدا: "بأن شركات النفط قد اتخذت اجراءات فعالة كافية "لتوزيع الشقاء" بصورة متساوية بين المستهلكين. وادت الاجراءات الحكومية لخفض الاستهلاك وارتفاع الاسعار إلى انخفاض الطلب إلى مستوى العرض، اضافة إلى ان الاحتياطات الكبيرة في العديد من البلدان قد امنت كمية كافية من النفط، لتغطية الفرق بين العرض والطلب". وقد اتفق على هذا الوصف "المتناسق" لمشكلة نقص النفط كما قال المؤلفان السوفيتيان د. اندرسون وأ. كازوكوف: "ان هذه الظواهر (أي المشاكل المتعلقة بالمنتجات النفطية) كانت مقصودة إلى حد كبير، أو مبرمجة من قبل الاحتكارات التي اعاقت، عن قصد، وصول المنتجات النفطية إلى المستهلك البسيط، متعللة بمقاطعة العرب".

في نهاية عام 1973 خفضت البلدان العربية المنتجة للنفط المقاطعة، والغتها تماماً فيما يخص بعض البلدان. ومهد ذلك السبيل لاعلان حومات بلدان السوق المشتركة في 6 تشرين ثاني 1973، الذي عبرت فيه عن دعمها لقرار مجلس الامن الخاص بنزاع الشرق الأوسط . وفي آذار 1974 تم الغاء حظر التصدير إلى الولايات المتحدة في اجتماع بلدان أوبك بالحاح من السعودية.

ان المملكة السعودية حتى باشتراكها في المقاطعة النفطية اظهرت اخلاصها للولايات المتحدة. واجمالاً فأن اهداف بلدان أوبك كانت مختلفة. فإذا كانت الجزائر وليبيا والعراق تعتبر المقاطعة النفطية ضربة للامبريالية، فإن السعودية اعتبرتها خطوة ضرورية من جهة، ومن جهة أخرى عرضت دورها المتنامي في العالم الرأسمالي.

ورفضت المملكة السعودية رفضاً قاطعاً اقتراح العراق بتأميم ممتلكات الشركات الأمريكية في البلدان العربية، وسحب رؤوس العربية من البنوك الغربية. وكان الملك فيصل قد حذر الدول العربية من سحب الودائع العربية من البنوك الغربية في مؤتمر الخرطوم. وربما كان من الممكن ان تتخذ المقاطعة النفطية بدون السعودية اشكالاً أكثر جذرية وان تكون لها عواقب أكبر على الولايات المتحدة والغرب بصورة عامة.

ومع ذلك فإن نشاط البلدان العربية المنتجة للنفط كان له اهمية كبيرة. فقد تم تحطيم نظام الاسعار الاحتكاري اللصوصي للنفط واستبدل بنظام جديد عادل، يتحدد بسعر انتاج النفط في اسوء الحقول في العالم الرأسمالي وعدد من العوامل الاخرى، بما في سعر انتاج مصادر الطاقة البديلة. واصبحت الاسعار المعلنة للنفط قضية خاصة بالبلدان المنتجة لا الاحتكارات الغربية.

ومثل ذلك قفزة نوعية هامة في العلاقات بين البلدان المنتجة للنفط والغرب، ومرحلة هامة في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية.
ودل ذلك في الوقت نفسه على الضعف الذي اصاب مواقع الامبريالية، وخاصة الولايات المتحدة، في الشرق الأوسط . وفشلت الحملة، التي بدأتها الولايات المتحدة لتوحيد البلدان المستهلكة للنفط ضد "التهديد العربي" وفضلت بلدان اوروبا الغربية واليابان اقامة صلات مباشرة مع الدول العربية، وخصوصاً السعودية، من دون وساطة الشركات الأمريكية . واتضح ان افول ارامكو بات وشيكاً.

تأميم ارامكو

كشف حظر النفط وزيادة اسعاره عن القوة المتنامية للبلدان المنتجة للنفط، وعجل ذلك في عملية تقييم علاقة المملكة بالغرب وبالدرجة الأولى مع ارامكو، وأدى إلى اعادة النظر في خطط تطوير البلد. واتضح ان النفط ليس فقط مصدراً للدخل وأحد الخامات الصناعية الهامة وانما هو عامل جبار للتطوير. وقد حدد الاقتصادي العربي يوسف صايغ استراتيجية البلدان العربية المنتجة للنفط كما يلي:
"لفترة طويلة كان قطاع النفط عبارة عن "بقرة حلوب" تعطي مالاً ومالاً، والآن فقد حان الوقت ليسهم بفعالية في القسم الآخر من الاقتصاد. "فمقابل النفط نريد الحصول على ما نحن بحاجة فعلية له ـ وسائل واساليب توسيع التطوير الاقتصادي والتقني العربي".
نصت احدى قرارات مؤتمر النفط العربي الثامن (حزيران 1972 على ان الدول العربية المنتجة للنفط، يجب ان تعمل للسيطرة المباشرة والفعالة على صناعتها النفطية، وان تقيم صلات مباشرة مع السوق وتعقد اتفاقيات لبيع النفط من خلال شركاتها الوطنية. وزاد ذلك من ثقة حكام المملكة، المهتمين بانتقال ملكية ارامكو إلى سيطرة الدولة. وفي تشرين ثاني 1973 اعلن أحمد اليماني عن نية الحكومة السعودية للسيطرة على كل عمليات ارامكو، دون انتظار انتهاء الامتياز عام (1999).
وكما كان الأمر في قضية حظر النفط، فقد لعب مثال البلدان العربية الأخرى دوراً هاماً. فمنذ آيار 1973، قال اليماني أثناء مقابلته لقادة ارامكو "إذا ما اتخذ الليبيون خطوات حاسمة، فسأكون مضطراً لوقف مباحثات المشاركة". أي ذا ما لجأ الليبيون إلى التأميم، فيجب علينا "أن نتخذ اجراءاً ما".
وهكذا، في 11 حزيران 1973 اعلن رئيس مجلس الثورة الليبي العقيد معمر القذافي عن تأميم امتياز شركة النفط الأمريكية "بينكر هانت". وتم في شهر ايلول تأميم 51% من ممتلكات أكبر الاحتكارات العالمية "اكسون" و"موبيل اويل" و"تكساكو" وغيرها. وفي 7 تشرين الأول أمم العراق ممتلكات شركات النفط الأمريكية والهولندية. وكانت الجزائر قد اممت الصناعة النفطية قبل ذلك في 1971. لقد دفعت هذه التطورات حكام المملكة للمطالبة بتغيير العلاقات السائدة مع ارامكو.

وبدأت المفاوضات التي استمرت عدة سنوات. وفي أول مقابلة في كانون أول 1973 وافق اليماني على ضمان مصالح المساهمين الامريكيين في حال سيطرة السعودية على الشركة. واقترح ف. جانقرز أن "تنتقل" السيطرة على الشركة تدريجياً. ومع موافقته على ذلك أصر الوزير السعودي على ان تكون السيطرة 100%. وكانت مسألة التعويضات المالية هي الاكثر صعوبة. وفي نهاية المقابلة الأولى وعد اليماني بأن "تبقى ارامكو" في المملكة بنفس الشروط السابقة من حيث الجوهر.
أثناء المباحثات لم يبخل قادة ارامكو بتوجيه المديح للسعودية، حيث ـ حسب قولهم ـ اصبح "المناخ السياسي اليوم افضل بكثير مما كان سابقاً" ولم ينسوا توجيه المديح للشركة أيضاً ، حيث اطلقوا عليها لقب "العمود الفقري للاقتصاد السعودي". وكثيراً مما استخدموا تعبير تعريف الملك فيصل عن ارامكو بأنها "ذخر وطني"، واكدوا "أن التأميم لا يهددنا في السعودية".
وفي الواقع فأن حملة اسهم الشركة لم يكونوا متفائلين إلى ذلك الحد. فقد عرفوا منذ زمن بعيد أن التأميم يقترب، وكان يأملون أن يستمر عصر الامتياز اطول فترة ممكنة، مع ان امكانية ذلك كانت تتضائل بسرعة.
ولتبيان الارباح الهائلة التي تجنيها الشركة، نورد هنا الارقام التي سجلها الاقتصادي السوفيتي أ. بوغروف عن عوائد عمليات النفط إلى السعودية وارامكو محسوبة لكل برميل (دولار، بين قوسين).

السنة والشهر	مجموع العائدات	عائدات الدولة	ارباح ارامكو
كانون ثاني1970	1.45	0.91(62.8)	0.54(37.2)
شباط 1971	1.81	1.2(66.3)	0.61(33.7)
كانون ثاني 1973	2.19	1.61(66.3)	0.58(26.5)
حزيران 1973	2.47	1.86(73.5)	0.61(24.7)
تشرين أول 1973	2.47	3.86(75.3)	0.79(17.2)
كانون ثاني 1974	4.60	9.63(90.8)	0.98(9.2)
تشرين ثاني 1974	10.61	9.63(90.8)	0.22(2.1)
كانون ثاني 1976	11.29	11.06(98.0)	0.23(2.0)
كانون ثاني 1977	11.87	11.62(97.9)	0.25(2.1)
حزيران 1977	12.48	12.22(97.9)	0.260(2.1)

ويختم أ. بورغوف قائلاً "على امتداد كل فترة 1970 ـ 1977 كان يجري تناقص مستمر للحصة النسبية لارامكو من الارباح. وانخفض بحدة الحجم المطلق لهذا الربح بعد الارتفاع لاسعار النفط في 1973 ـ 1974".

في تشرين ثاني 1974 وبعد مفاوضات طويلة،اعلنت ارامكو عن موافقتها على سيطرة الدولة الكاملة، وعن زيادة مساهمة الحكومة من اسهم الشركة إلى 60% فوراً. وفي 1976 تم الوصول إلى اتفاقية مبدئية حول انتقال ارامكو بالكامل إلى ملكية الدولة بالشروط التالية: تدفع الدولة لاصحاب الامتياز تعويضاً يبلغ 2.5 مليار دولار، وتحصل الشركات المالكة لارامكو على كمية محددة من النفط بأسعار السوق، تواصل الشركات تأمين الادارة والخدمة التقنية لعمليات ارامكو السابقة مقابل 0.21 دولار عن كل برميل يتم تسويقه (وعند مستوى الانتاج 8.5 مليون برميل ستحصل الشركات على سبعة ملايين برميل 650 مليون دولار مقابل خدماتها)، تحتفظ الشركات بحق التنقيب على المساحة التي يشملها الامتياز. في حال اكتشاف حقول جديدة، فإن السعودية تقوم بتغطية نفقات الشركات وتدفع لها مكافئة خاصة تبعاً لكمية النفط المكتشفة.
في الفترة 1970 ـ 1974 زادت السعودية كغيرها من الدول العربية، الضريبة على الارباح "الصافية" للشركة من 50 إلى 85% وزادت ضريبة الاستخراج من 12.5 إلى 20%. ونتيجة لذلك فإن عملية الانتاج باتت أقل ربحية للاحتكارات الأمريكية .
ان تأميم ارامكو كان إلى حد ما، اضطراريا بالنسبة للسعودية. ذلك ان متطلبات تنمية البلد، والضغوط المتولدة من مثال البلدان النفطية الأخرى،قد دفعت حكام المملكة للقيام بهذه الخطوة. وفي ذات الوقت كان تأميم ارامكو يختلف عن التأميم الذي تم في العراق مثلاُ، فقد كان التأميم السعودي عبارة عن عملية شراء على مراحل وذلك للتأكيد على أن "التأميم على الطريقة السعودية" ليس له مضمون سياسي ويقتصر على المجال الاقتصادي فقط.
ان اسباب ذلك تكمن في العلاقات القديمة والوثيقة بين المملكة والاحتكارات الغربية والتي لم تشأ تحطيمها أولاً، وضرورة اعداد الكوادر للقدرات الانتاجية والبنية التحتية ثانياً،والضعف الواضح للقدرات السعودية في تأمين كل العمليات الخاصة بالنفط باستثناء الانتاج ثالثاً.
ولا يسعنا تجاهل الضغط الدبلوماسي والنفسي من جانب الولايات المتحدة. ففي نهاية 1974 ـ بداية 1975، أي في خضم المفاوضات حول تأميم ارامكو، زادت وسائل الاعلام من حملتها المعادية للعرب والسعودية. وظهرت في الصحافة الأمريكية "خطط" لتقسيم السعودية إلى ثلاث اجزاء، تحتفظ واحدة منها فقط بالسيادة، ونشرت مقالات عن خطط عسكرية لمشاة البحرية الأمريكية للانزال على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية والاستيلاء على حقول النفط وما إلى ذلك. الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية والاستيلاء على حقول النفط وما إلى ذلك. الا أن الزمن الذي كانت فيه الدولة الأمريكية قادرة على تقديم المساعدة لشركاتها كان قد زال.
وظهرت نوايا الحسم تجاه السعودية، بصورة خاصة، في جلسة اللجنة التابعة لمجلس النواب في الولايات المتحدة لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا في 12 آب 1974، فقد عبر عضو الكونغرس ل . فولف عن عدم فهمه

لتقاعس الحكومة الأمريكية عن مصالح الشركات النفطية في المملكة. ورداً على ذلك قال وزير المالية و. سايمون متسائلاً "كيف نستطيع حماية أي كان من التأميم؟". وقال ل. فولف "كيف؟ في تشيلي استطعنا تنظيم عملية غير كبيرة. الا أن الوزير خلافاً لعضو الكونغرس المتهور فهم درس المقاطعة النفطية عام 1873 "بأي شيء نستطيع تهديد السعودية أو أي بلد آخر؟" واضاف ان الولايات المتحدة كانت قادرة على ارسال السفن الحربية منذ خمسين عاماً في زمن تيودور روزفلت " ومن المحتمل حتى قبل الحرب في فيتنام ولكننا لا نستطيع السماح لأنفسنا بذلك في الوقت الحاضر". وفي الظروف المتغيرة اظهرت حكومة الولايات المتحدة مرونة وكفت عن الدفاع عن "ديناصورات النفط" بأية وسيلة ، وانتقلت إلى نظام جديد للعلاقة مع البلدان النامية، التبعية المتبادلة" و "المشاركة".
ان امتناع حكومة الولايات المتحدة عن الدفاع عن ارامكو لم يضعف مواقع الشركات المساهمة فيها في اقتصاد المملكة النفطي الا قليلاً. وكما لاحظ أ. بوغروف فإن عواقب التأميم لا يمكن بحثها بمعزل عن التركيبة المتكاملة عمودياً لاعمال الاحتكارات النفطية، وكذلك عن التخلف العلمي ـ التقني للبلدان العربية ـ المنتجة للنفط. فقد خرجت حلقة الانتاج عن سيطرة الاحتكارات النفطية التي لا تتجزأ على حلقات الدورة النفطية.. الا أن تسويق النفط المنتج في مؤسسات الدولة، اصبح مشكلة حادة، لا تستطيع السعودية، مثلها مثل البلدان العربية الأخرى المنتجة للنفط، حلها تماماً مندون مشاركة الاحتكارات النفطية. وبقيت التبعية في مجال ادارة صناعة استخراج النفط، وفي الابحاث الجيولوجية.
ولم تتدخل حكومة الولايات المتحدة لانها كانت واثقة ايضاً من ولاء المملكة السعودية لها، وهو ما تشهد عليها قبل كل شيء السياسة النفطية للمملكة. وقد اعتبر فيصل المملكة جزءاً من العالم الرأسمالي وأكد مراراً "بأن زيادة الاسعار لم ولن تكون هدفاً لنا".
وهكذا، فإن تأميم ارامكو، لأسباب موضوعية وذاتية، جرى في جانبه القانوني بشكل رئيسي. الا ان اهميته تكمن في ان السعودية استعادت ثرواتها النفطية الضخمة، وحصلت على امكانيات قانونية لاستخدامها بصورة مستقلة. وكان التأميم، الذي اعلن عن اكتماله في شباط 1980،يعني نهاية ارامكو القديمة. وفقدت الاحتكارات الأمريكية إلى الابد الارباح الكبيرة القائمة على أساس الامتيازات شبه الاستعمارية، وتصدير رؤوس الأموال والسيادة في سوق النفط العالمي.
ومن ناحية أخرى، فانه لم يجري الالقاء التنظيمي والتقني الكامل لارامكو. وتم الاحتفاظ بجهاز الشركة الذي يعمل فيه 4 آلاف امريكي واصبحت الشركة تعمل كمتعهد لا كصاحب امتياز. واحتفظت اراكز باسمها، وستصبح شركة حكومية موحدة، أو سيتم تقسيمها إلى ثلاث شركات متخصصة بانتاج وتكرير وتسويق النفط. إلى جانب بترومين "الشركة السعودية الوطنية للنفط".

وفي وضعها الجديد فقد كشفت المجلة الانكليزية " ميدل ايست ايكونوميك دايجست" في آب 1980، عن ميزانية ارامكو قد زادت على ثلاثة مليارات دولار. وتقوم الشركة بتنفيذ عدد من المشاريع الصناعية الكبيرة وهدفها الاساسي هو زيادة انتاج النفط إلى 14 مليون برميل حتى 19878. كما احتفظت الشركات المساهمة في ارامكو بمواقع قوية في البلد.

الفصل التاسع

المرحلة الجديدة في علاقة السعودية برأسمالية الدولة الاحتكارية

كان تأميم ارامكو بداية لتغيرات في علاقة السعودية برأسمالية الدولة الاحتكارية ككل. وحيث باتت المملكة جزءاً من نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فإن التأميم لم يغير جوهر هذه العلاقات رغم الاستيلاء على مصالح الشركات النفطية الأمريكية. ويجب الاخذ بعين الاعتبار ان السعودية ومن ذلك الوقت قد بدأت تقيم علاقات مستقلة مع العديد من الشركات الاخرى. ومنذ نهاية الستينات زادت التناقضات الامبريالية بين الولايات المتحدة وبلدان اوروبا الغربية واليابان. وكان النفط هو المسألة الرئيسية تقريباً، واتجهت المملكة السعودية، غير المقتنعة بالوضع شبه الاستعماري للبلد، إلى الخارجين عن السوق النفطية، مستخدمة بفعالية الاهتمام المشترك لبلدان اوروبا الغربية واليابان بالنفط، إلى استخدام " الغرب ضد "الغرب".

تغير طابع علاقات السعودية برأسمالية الدولة الاحتكارية

عندما اجبرت الظروف رأسمالية الدولة الاحتكارية على قبول اقتراح التعاون على اسس جديدة، للتكيف مع المعطيات الجديدة، تقدمت الولايات المتحدة بمقولتين واحدة بعد الأخرى: "المشاركة" و"التبعية المتبادلة"، مما يعني ان جوهر سياستها في المملكة لم يتغير. وشكل "مبدأ نيكسون" الذي كان مفتاحه مبدأ "المشاركة" اساس العلاقات الجديدة مع السعودية.
يقول نيكسون "أن محور سياستنا الخارجية الجديدة هو المشاركة، وهو يعكس المبدأ الاساسي للتركيبة الدولية التي نريد الوصول إليها". وبعد زيارته للسعودية في حزيران 1974 قال ان الصداقة الأمريكية ـ السعودية "تتطور الآن بمشاركة فعالة". وكان يجب على هذا المبدأ ان يقوي مواقع الرأسمالي الأمريكي في السعودية، والذي ضعف نتيجة لتأميم ارامكو.
في النصف الثاني للسبعينات عندما تصاعد نضال الدول النامية في سبيل المساواة الاقتصادية في الحقوق، تقدمت الولايات المتحدة بمقولة "التبعية المتبادلة". وقد كشف وزير الخارجية هـ. كيسنجر في ايلول 1975 عن محتواها بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط عندما قال: "اننا شركاء طبيعيون ولسنا اعداء. ويجب ان يكون للبلدان المستهلكة قدرة مضمونة للحصول على واردات النفط بأسعار متهاودة. ولكي تستطيع البلدان المصدرة للنفط ان توظف ثرواتها التي حصلت عليها بفضل النفط يجب ان تصبح مشاركاً فعالاً في النظام المالي والاقتصادي العالمي. ولكي يستطيع المنتجون تحويل ثرواتهم الجديدة إلى بضائع، يجب عليهم ان يصبحوا مستوردين مهمين

لمنتوجاتنا. ونحن مستعدون للتعاون مع بلدان الشرق الأوسط ووسط آسيا وربط اقتصادنا واقتصادهم بشروط متساوية".

كان من المفترض ان تستر مقولة " التبعية المتبادلة" نوايا رأسمالية الدولة الاحتكارية الأمريكية المكشوفة في المملكة النفطية بعد تأميم ارامكو. وقد عولت الادارة الأمريكية على التأثير النفسي، باعلانها عن انتقالها للتعاون مع السعودية "بشروط متساوية" (عملياً ضرورية لتفهم رأسمالية الدولة الاحتكارية حتمية تغيير طابع العلاقات. وفي حقيقة الأمر فإن الولايات المتحدة كزعيمة لرأسمالية الدولة الاحتكارية كانت تسعى وراء الاهداف التالية:

1 ـ تقديم حوافز مالية وسياسية للسعودية لزيادة مستوى الانتاج، لتأمين دفعات مضمونة من النفط باسعار يتفق عليها لمدة طويلة، بشرط بقاء كل العمليات النفطية في ايدي الامريكيين.

2 ـ توسيع السوق السعودي لتصريف النفط والحفاظ على موقع السيادة فيه، واضعاف العلاقات الاقتصادية الثنائية بين السعودية ولك من المانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا واليابان.

3 ـ توسيع وزيادة تكامل السعودية مع النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي.

4 ـ الاحتفاظ بالسيطرة الأمريكية على المناطق الهامة استراتيجياً في الخليج العربي والبحر الأحمر .

وكانت هذه تقريباً هي اهداف الدول الرأسمالية الاخرى، ولكن الأمر الاساسي بالنسبة لها كان تأمين واردات النفط الكافية والمستمرة (وحسب الممكن مباشرة دون وساطة الشركات الأمريكية) وكصفقات منفردة.

اصبح النفط هو السبب الرئيسي للاهتمام الذي لم يسبق له مثيل من قبل بلدان الغرب بالسعودية طبعاً. فقد مكنت الاسعار الاحتكارية المنخفضة للنفط قبل السبعينات الولايات المتحدة وبلدان اوروبا الغربية واليابان من اعادة بناء ميزان الوقود والطاقة انطلاقاً من افضلية استخدام الوقود السائل. ففي 1977 كانت حصة النفط في ميزان الطاقة في الولايات المتحدة تشكل 46.8%، وفي المانيا الغربية ـ 52% وفرنسا ـ 61% وانكلترا ـ 43% وايطاليا ـ 47% . واتاح الاستخدام غير المحدود للوقود السائل المستورد الرخيص للشركات، وعلى امتداد عدة عقود، أن يوفر إلى حد كبير في النفقات الاجمالية. وكان الوجه الآخر لذلك هو انخفاض القدرة الذاتية على تأميم مصادر أخرى للطاقة وازدياد التبعية للواردات.

والحقيقة ان بعض بلدان أوروبا الغربية (النرويج وانكلترا جزئياً) استطاعت ان تنتقل إلى التأمين الذاتي بفضل مخزونات النفط في بحر الشمال (وبالمناسبة، فقد ساهمت الشركة الأمريكية "إكسون" مساهمة فعالة في استغلالها). وحسب معطيات "فاينشال تايم" فأن خطط بلدان السوق المشتركة قد ارتكزت على تخفيض الواردات من 25.8 مليون برميل في اليوم عام 1979 إلى 21ز8 مليون عام 1980 والى 19.9 مليون في 1985. أما مستوى الانتاج فيجب ان يصل في عام 1979 إلى 14.7 مليون

برميل في اليوم وفي 1982 إلى 15.7 مليون برميل وفي 1984 إلى 16.1 مليون برميل.
لكن ذلك كله لم يقلل من اهمية نفط الشرق الأوسط حيث لبّى النفط السعودي لوحده 31% من احتياجات بلدان اوروبا الغربية و30% لليابان و 10% للولايات المتحدة. وكانت البلدان المستوردة للنفط مضطرة إلى تطوير العلاقات مع السعودية والدول العربية الأخرى التي تمتلك هذا الخام ذو الاهمية الحيوية.
منذ اواسط السبعينات احتلت السعودية المركز الأول بين الدول المنتجة للنفط في العالم الرأسمالي من حيث الاحتياطي، وحجم الانتاج ونموه.
وازدادت حصة السعودية من حجم الانتاج العالمي من 7% في عام 1965 إلى 13.3% في 65% من الاحتياطات المكتشفة و55% من الانتاج و65% من صادرات النفط في العالم الرأسمالي.
وليس مدهشاً ان بلدان اوروبا الغربية سارعت الى التعبير عن تفهمها العميق للموقف العربي في نزاع الشرق الأوسط . ومثل بيان البلدان اعضاء السوق المشتركة في 6 تشرين ثاني و15 كانون 1973 عن بداية الحوار الاوروبي ـ العربي.
وتقدمت حكومة اليابان ببيان مشابه. وظهرت في الصحيفة الناطقة باسم دوائر الأعمال اليابانية " أورينتل ايكونوميست" مقالة طويلة، اعلن كاتبها عن ان "الحكومة اليابانية كانت دائماً تعتبر التعاون الاقتصادي ثمناً لواردات النفط المستقرة". وإثر قرار حظر النفط، زار المملكة نائب رئيس الوزراء الياباني ت. ميكي ووزير التجارة والصناعة ت. كوموتو للتباحث حول التعاون الاقتصادي.
ولكي نفهم، بصورة افضل، الاختلاف العميق بين رؤية الولايات المتحدة وبلدان أوربا الغربية واليابان لسبل التعاون مع المملكة، فإن من الضروري ان تعرف أن الولايات المتحدة قد انتجت عام 1974 ـ 63% من النفط الضروري لها، في الوقت الذي انتجت فيه بلدان اوروبا الغربية واليابان كمية أقل 0.5%. وحتى نهاية السبعينات، وبالرغم من بعض نجاحات انتاج النفط في بحر الشمال فأن هذا التناسب لم يتغير. اضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة تمتلك ربع احتياطات الطاقة في العالم الرأسمالي.
نتيجة للتصورات الاستراتيجية باتت المهمة الرئيسية لكل برامج الطاقة الأمريكية هي الحفاظ على كل مصادر الطاقة النفطية وغيرها في البلد. وقد وضعت هذه المهمة منذ نهاية الاربعينات ولا زالت قائمة إلى الآن .
ولا شك ان ازمة الطاقة التي يعاني منها العالم الرأسمالي تنعكس على الولايات المتحدة، الا انها على المدى البعيد أقل قلقاً بشأن المشكلة النفطية. وكما اعلن الرئيس جـ. كارتر: "نحن نملك من مخونات النفط عدة أضعاف ما تملكه السعودية، ولدينا من الفحم أكثر مما في أي بلد في العالم".
وهكذا، فحتى بداية الثمانينات بقي الاتحاد بين الاحتكارات النفطية وحكومة الولايات المتحدة قائماً في ظل الظروف الجديدة. والاسباب التي استدعت

هذا الاتحاد كانت التالية: أن الاحتكارات اتجهت إلى جعل تكلفة التنقيب عن النفط والفحم على أرض الولايات المتحدة مربحة، وكذلك انتاج النفط الصناعي، اما الحكومة فلم يكن ذلك يهمها بقدر الاحتفاظ بالسيطرة على احتياطات النفط في البلدان الأخرى .
وعلى المدى القصير اتجهت رأسمالية الدولة الاحتكارية للحفاظ على التوازن بين زيادة الواردات من النفط السعودي وزيادة اسعار الواردات النفطية وبين تبعية الاقتصاد الأمريكي للواردات النفطية.
كانت اهداف الجانب السعودي عند الانتقال إلى التعاون على أسس جديدة قد تطابقت جزئياً مع مصالح رأسمالية الدولة الاحتكارية وتباعدت مع مصالح بعض المجموعات المكونة لها. وتلخصت هذه الاهداف في التالي:
1 ـ التطور اللاحق للصناعة النفطية بمساعدة الغرب، وبناء صناعة وطنية بتروكيماوية وتحويلها إلى اساس للاقتصاد الوطني المتطور.
2 ـ الابتعاد عن التوجه الاحادي إلى الولايات المتحدة في التجارة الخارجية (مع بقاء " علاقات خاصة" معها)، وجذب رؤوس الأموال والتقنية والتكنولوجيا بمساعدة الدول الغربية لتعجيل وتوسيع عملية التحديث.
3 ـ تعجيل التطوير الرأسمالي في البلد.
4 ـ الحفاظ على التواجد الأمريكي للدفاع عن المملكة بوجه كل التهديدات الخارجية والداخلية.
وقد وقعت في حزيران 1974 اتفاقية حول التعاون الاقتصادي المتعدد الجوانب بين السعودية والولايات المتحدة. وفي 1975 وقعت اتفاقية منفصلة للتعاون التقني وتم تشكيل لجنة للتعاون الاقتصادي.
وفي السنوات اللاحقة تم توقيع اتفاقية مشابهة مع ايطاليا واليابان وفرنسا وكندا والمانيا الغربية والدانمارك والسويد وسويسرا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ واليونان واستراليا ونيوزيلندا والبرازيل وكوريا الجنوبية وماليزيا والفليبين والهند مع العديد من البلدان العربية. وشكلت لجان ثنائية مشابهة للتعاون من ممثلي الحكومات ورجال الأعمال .
في 1979 وصل عدد الشركات الغربية في السعودية إلى أكثر من 1500 شركة منها أكثر من 400 شركة امريكية و359 انكليزية و140 سويدية و 139 فرنسية وحوالي 250 المانية غربية 72 ايطالية و68 هولندية و67 بلجيكية وحوالي 100 يابانية. ولا تشمل هذه الاحصاءات الشركات البنات التي تؤسسها هذه الشركات في البلد. أما مجالات عمل الشركات الغربية فانها متنوعة جداً:
البناء وآلات البناء والتأميم والاستثمارات والطب والزراعة والمواصلات والبنوك وشركات تصميم الابنية وغيرها. وتقدر بعض المصادر بأن 40% من كل المشاريع الصناعية في المملكة من نصيب الشركات الأمريكية .
وبالاضافة إلى مجال النفط، فإن الشركات الغربية تسيطر على المشاريع الكبيرة للتطور الصناعي والاجتماعي، وسوق البضائع الاستهلاكية المتنامي الاتساع. ولعبت بلدان الغرب دوراً حاسماً في تنفيذ الخطط الخمسية لتطوير السعودية. وبلغت مخصصات الخطة الخمسية الأولى 42 مليار ريال، أما

الثانية فقد بلغت 498 مليار ريال،وبلغت النفقات الفعلية 688 مليار ريال.
وحسب معطيات احدى المجلات الاقتصادية الاسبوعية البريطانية فقد بلغ حجم الصفقات بين السعودية والغرب في النصف الأول لعام 1980 ـ 6.08 مليار دولار (وهو ما يشكل 33.9% من مجموع صفقات بلدان الشرق الأوسط مع الغرب.
وقد عبر احد مديري التجارة الخارجية الانكليزية في بداية عام 1980 عن اهمية السوق السعودي بقوله:
أن "من يضع خططاً طويلة الامد لا يستطيع تجاهل السوق السعودي الموجود والوحيد الذي يتوسع في ظل الركود العالمي".
وكما لاحظت الصحافة البريطانية. فإن بريطانيا تعلق امالاً كبيرة على العلاقات الاقتصادية مع المملكة. وتدرس دوائر الأعمال الخطوط الرئيسية للخطة الخمسية الثالثة، اخذة في الاعتبار استغلال الصلات التقليدية بين البلدين وبين العائلتين المالكتين. وكان لزيارة الملكة اليزابيث إلى السعودية في بداية 1979 اهمية معينة في هذا الاطار. ان امال رجال الأعمال البريطانيين واقعية تماماً، لأن مواقع الرأسمال الأمريكي الخاص ضعفت إلى حد بي في مجال البناء في نهاية السبعينات، ولم تسجل زيادة ملحوظة في الصادرات الأمريكية .
واجمالاً، فإن الرأسمال الغربي لم يعد يملك في السعودية حرية العمل تلك، التي كان يملكها في فترة سيادته شبه الاستعمارية. وتنهج الحكومة السعودية سياسة مستقلة وصلبة في ميادين استخدام الرأسمال الغربي.
يسترعي الانتباه عند تحليل القوانين السعودية الجديدة الشروط الملائمة جداً لعمل الشركات الغربية أولاً واتجاه المملكة لأن تدخل أكبر عدد من السعوديين في المشاريع الرأسمالية ثانياً. ان القوانين الجديدة الخاصة بالاستثمارات (1979) والوكلاء السعوديين في المشاريع المختلطة (1978) موجهة من حيث جوهرها، لكي يقوم الغرب "بالتنمية" السريعة والواسعة، ويساعد رجال الأعمال السعوديين، الذين بدأوا يعملون بمستوى رجال الأعمال الغربيين، وفي المصانع التي تستخدم احدى تكنولوجيا غربية، وبدرجة تضعهم رأساً في مستوى البرجوازية المتوسطة.
وتبقى القيادة الفعلية في تنفيذ اغلبية المشاريع خاضعة لرجال الأعمال الغربيين لفترة معينة. ورغم ان السعوديين يملكون، في اغلب الحالات، المال ولكنهم يفتقدون المعارف المهنية والتجربة العملية. واظهرت تجربة السنوات الاخيرة أن السعودي يأخذ على عاتقه مسألة التمويل والتوجيه العام،وبأخذ الجانب الغربي التوجيه التقني والتسويق. "وهكذا فأن الشكل المختلط للشركات يتضمن بذاته "بشكل مصغر" التناقضات العميقة المميزة للعلاقة المتبادلة بين البلدان النامية والدول الامبريالية" . ونضيف: وكذلك مصدراً كامناً للنزاعات.
وقد ضمنت حكومات الولايات المتحدة والمانيا الغربية شروطاً أكثر ملائمة لعمل شركاتها. ففي 1975 وقعت اتفاقية حول ضمان الحكومة السعودية

للاستثمارات الأمريكية في البلد . وفي 1979 وقعت الحكومة السعودية اتفاقية مماثلة حول الاستثمارات الالمانية الغربية .
ويتزايد الدور الذي تلعبه الشركات اليابانية في الحياة الاقتصادية للمملكة، حيث يتم استيراد ثلث السيارات، ونصف اجهزة التلفزيون والفيديو والراديو من اليابان. وحتى نهاية عام 1980 عمل في السعودية أكثر من خمسة آلاف خبير ياباني، ازداد عددهم عام 1982 إلى 10 آلاف . وفي عام 1981 وقعت بين حكومتي اليابان والسعودية اتفاقية خاصة بتنشيط اقامة المصانع اليابانية ـ السعودية المختلطة .
ولا تقوم الحومة السعودية بدور المنظم في التعاون الاقتصادي مع الغرب وانما أيضاً بدور صاحب أعمال نشيط. وبجذبها للشركات الغربية، تأخذ على عاتقها تمويل المشاريع الصناعية الضخمة التي لا يستطيع القطاع الخاص تنفيذها. وابرزها المجمعات الصناعية الضخمة في جبيل وينبع. فمنذ 1975 يجري في جبيل وعلى مساحة قدرها 170 ألف كيلومتر مربع بناء تسعة مصانع (مصنع للصلب وعدة مصانع بتروكيمياوية وغيرها)، ومحطة كهربائية كبيرة، ونظام للاقتصاد العام، ونظام المواصلات بما في ذلك مطار دولي، ونظام للاتصالات اللاسلكية ومجمع سكني يتسع لـ 170 ـ 200 ألف شخص.
وبدأت الأعمال في ينبع في 1976 ومن المزمع، وعلى مساحة 190 ألف كلم2، انشاء مصفاتين ومصانع لتسييل الغاز، وتحلية مياه البحر، ومصنع للصناعات الخفيفة والبنية التحتية اللازمة ومجمع سكني يتسع لـ 150 ألف شخص. ومن المفترض ان ينتهي العمل بها عام 2000 ويشارك في تنفيذ هذه المشاريع أكثر من مائة شركة غربية كبيرة.
لم يتقيد الجانب السعودي بحجم محدد للانتاج وبشروط تسويق النفط، كذلك فإن نشاط الرأسمال الغربي اكتسب في السبعينات مقاييس واسعة وطابعاً ذا نوعية جديدة. ونقلت المملكة اهتمامها ليس فقط لانشاء بنية تحتية انتاجية وانما ايضاً لبناء مجمعات صناعية على اساس استخراج النفط والغاز وسعت لتوجيه نشاط الشركات الغربية بما يتطابق ومخططاتها.
في كانون ثاني 1979 اعلن وزير الصناعة والكهرباء غازي القصيبي ان المشاريع الصناعية في ينبع وجبيل سيتم انشاءها بالتعاون مع الشركاء الغربيين، واذا امتنعوا، فبدونهم. وتابع الوزير: ان بعض المستشارين يتحدثون عن حتمية فائض الانتاج، الذي يهدد الصناعة النفطية العالمية " وهم ينصحوننا بصورة غير مباشرة باعطائهم مشاريعنا النفطية. ولكننا نقول لهم: اعذرونا ايها السادة، لا يمكن ارجاع مسيرة الزمن إلى الوراء. فنحن لن نستمر بالقيام بدور منتج الخامات إلى الابد، بل سنعتبر النفط ركيزة لصناعتنا، وسنبيعه بالتالي ـ بعد معالجته باغلى الاسعار" .
وفي واقع الأمر فإن خطط التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية ذاتها قد وضعت كاملة بين ايدي الخبراء الغربيين، الذين يقومون بتوجيه من القادة السعوديين بوضع تسمية ومواعيد وحجم العمل. عدا عن ذلك فإن دوراً محدداً في بناء العديد من المشاريع الكبيرة تلعبه الشركات، التي تزيد بصورة مصطنعة، من

سعة السوق السعودي، وتشيد طاقات انتاجية كبيرة يستتبع استخدامها بالكامل مشاكل كبيرة.
اضافة إلى ذلك، فإن الحكومة السعودي صارت في النصف الثاني للسبعينات ترفض بحزم عروض الاسعار العالية التي قدمتها الشركات الغربية لتنفيذ المشاريع، فمثلاً في صيف 1977 رفضت عرض شركة "فيليبس" الخاص بتوسيع شبكة الهاتف في البلد لأن قيمة العرض المقدم 6ز8 مليار دولار) كانت مضاعفة. وفي 1978 فسخت عقد بناء ثلاث مستشفيات مع شركة ايطالية، حيث كانت قيمته أكثر من الضعفين (430 مليون دولار بدلاً من 211.1 مليون دولار) حسب تقدير الخبراء وهيمنت روح الاثراء غير المشروع على العديد من السعوديين البارزين. وعلى سبيل المثال دفعت الشركة الايطالية أي. ن. ي، لقادة بترومين عمولة لتوريد 2.5 مليون طن نفط اضافية.وفي خريف 1979 دفعت الشركة الانكليزية "سايكون" 5,5 مليون جنيه استرليني رشوة لموظفين حكوميين، للحصول على عقد توريد كومبيوتر للإستخبارات في المملكة. وتوسعت الرشوة الكبيرة والصغيرة، وبدأ المتعهدون الغربيون يتذمرون، وسارع حكام المملكة لاتخاذ بعض الاجراءات.
واصبحت قضية الشركة الكورية الجنوبية "هينداي" معروفة جيداً. ففي عام 1980 وضع مدير الدائرة السعودية في الشركة في السجن بسبب الرشوة. واجبرت الشركة على دفع 90.9 مليون دولار كغرامة، واوقف نشاطها في المملكة لمدة عامين. في الوقت الذي كانت تنفذ فيه 30 مشروعاً في المملكة قيمتها حوالي 2 مليار دولار، عمل فيها 20 ألف عامل .
وبرزت صعوبات متعددة امام مشاط الشركات الغربية في المملكة ليست مرتبطة بالعمل والتعهدات، وعلى سبيل المثال، عرض التلفزيون البريطاني في نيسان 1980 الفيلم الفني الوثائقي "موت اميرة"، الذي كان موضوعه واقعة حقيقية في العائلة المالكة. وادى الفيلم إلى عاصفة من الغضب عند حكام السعودية. ليس فقط لأنه صوّر حياتهم المخفية باحكام عن الأعين، وانما لأنه اظهر أيضاً التخلف وبقايا العلاقات العشائرية ووحشية القواعد الاجتماعية المهترئة وحطم نموذج المملكة "المتحضرة". وقد اخّر السفير الجديد للسعودية سفره إلى لندن بطريقة استعراضية وتم تهديد العلاقات الاقتصادية أيضاً، وبرزت دعوات لحظر نشاط الشركات البريطانية في المملكة، وفي آيار 1980 انخفضت التجارة مع انكلترا بنسبة 15% مقارنة مع شهر نيسان. وفي أيار تم عرض الفيلم في الولايات المتحدة، وتلته احتجاجات من السفارة السعودية واعضاء الكونغرس وشركة "موبيل اويل". ولتسوية النزاع حضر إلى الرياض في حزيران وزير الخارجية البريطاني. وبعد ذلك فقط عادت العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها.
اصبح تحويل البنوك إلى "سعودية" أي جعلها مختلطة على ان يملك الجانب السعودي ما لا يقل عن 60% مها، احد العناصر الهامة في التعاون بين السعودية والغرب. وبالنسبة للبنك الأمريكي "فيرست ناشيونال سيتي بنك" والبنك الانكليزي"بريتش بنك فورميدل ايست" فقد تم تعويض انخفاض

حصصهم في الاتحادات من خلال زيادة مجالات نشاطهما في المملكة، وهو ما لم يكن ممكناً في السابق. حيث ازدادت ودائع "البنك السعودي البريطاني" من 1499 مليون ريال عام 1978 إلى 2265 مليون ريال في كانون الأول 1979.

العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة

على الرغم من امتعاض الولايات المتحدة من "حرب النفط" الا ان الاحتكارات لم تكن الوحيدة، المستفيدة من رفع الاسعار، بل ان حكومة الولايات المتحدة قد استفادت ايضاً. يكشف الكاتب المجري أ. كانيو النوايا الاستراتيجية للولايات المتحدة على الشكل التالي: "اعطى رفع اسعار النفط ارباحاً جديدة للولايات المتحدة، واوقف خطر ازمة الدولار،وسلب اوروبا الغربية واليابان احتياطياتها من العملة الصعبة، ودفع إلى الوراء اقتصادها الذي تطور بسرعة في السنوات الاخيرة والذي كان يهدد زعامة الولايات المتحدة، كما اعطى للشركات الأمريكية امكانية الاستمرار باعمال التنقيب عن مخزونات النفط (على أرض الولايات المتحدة) وهو ما كان غير مربحاً عندما كانت اسعار النفط منخفضة".

وهكذا، فإن تغير علاقات السعودية برأسمالية الدولة الاحتكارية لم تضعف العلاقات السعودية ـ الأمريكية الوطيدة، وقد كتب جـ. ستورك بعد انتهاء حظر النفط قائلا: ان هذه العلاقات "اصبحت اقوى من السابق بفضل الجهود الخاصة لجذب المؤسسات الأمريكية للمشاركة في التنمية الاقتصادية للسعودية وتوجيه عائدات النفط السعودية إلى السوق الأمريكية والسندات". في بداية عام 1980 كما كتب المراقب الأمريكي جـ. كلاوز قائلا: "ان العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة والسعودية ستبقى قائمة". وهكذا فخلال الفترة غير الطويلة 1974 ـ 1980 لم تحافظ الولايات المتحدة على مواقعها في المملكة فحسب وانما وطدتها أكثر. ولعبت الحكومة الأمريكية الدور الحاسم في الفترة المذكورة، فليس للسعودية، مع أي من حكومات الغرب تلك الكمية من الاتفاقيات الحكومية حول أكثر المسائل تنوعاً بدءاً من تطوير البث الاذاعي والتلفزيوني وانتهاءاً بتحلية مياه البحر". كما هو الحال مع الولايات المتحدة.

كانت الاكثر اهمية بينها، هي اتفاقية التعاون الموقعة في 8 حزيران 1974 في واشنطن بين ولي العهد فهد بن عبد العزيز ووزير الخارجية هـ. كيسنجر ، وعلى اساس هذه الاتفاقية شكلت لجنة ثنائية تمثل جهاز التنسيق الاساسي للتعاون السعودي ـ الأمريكي. وفي إطار هذه اللجنة شكلت مجموعات عمل للتصنيع وللقوة العاملة والتعليم والابحاث العلمية والتكنولوجية والزراعة. وشكلت لجنة ثنائية خاصة للتعاون في المجال الامني واعادة النظر في برنامج تطوير القوات المسلحة السعودية. وجاء في البيان الختامي ان هذه الاتفاقية لا تشهد فقط على روح الصداقة والفهم المتبادل بين البلدين وانما "تنبئ بعصر من التعاون الوثيق المتنامي" . وسماها وزير المالية أ. سايمون "خطوة هامة لخلق علاقات اقتصادية اوثق بين السعودية والولايات المتحدة".:

ونتج عن هذه الاتفاقية العديد من الاتفاقيات الجديدة في مختلف المجالات، كانت فاتحتها: اتفاقية دون التعاون الاقتصادي (الموقعة في 27 شباط 1975)، التي حددت الاتجاهات الملموسة لمساعدة الولايات المتحدة في مجالات الصناعية والتجارة والتعليم العالي والزراعة والمصادر المائية والبحوث العلمية والتكنولوجية..

وعلى الرغم من عدم دوران الآلة البيروقراطية السعودية، فأن خطط التعاون نفذت تدريجياً، ففي تشرين الثاني عام 1979 مددت اتفاقية التعاون التقني لمدة خمسة سنوات أخرى. وفي الجلسة الدورية للجنة السعودية ـ الأمريكية تم التوصل إلى اتفاق حول 19 مشروعاً. ومع ان المتعهدين الامريكيين يستخدمون مساعدة حكومتهم بصورة واسعة الا انهم يعملون في ذلك بصورة مستقلة. وسنوياً يزور المملكة بعض وفود الغرف التجارية والجمعيات الصناعية في الولايات المتحدة، وتجري في الولايات المتحدة العديد من المعارض والمؤتمرات حول قضايا التطور الاقتصادي والاجتماعي للسعودية، تسترعي اهتمام العلماء ورجال الأعمال .

يسترعي الانتباه، بهذا الخصوص، نشاط رجال الأعمال التكساسيين، ففي السنوات الاخيرة يقوم رجال الأعمال في دالاس بحملة نشيطة لجذب الأموال العربية إلى تكساس. وقد نشر في المملكة دليل خاص من 400 صفحة يتحدث عن كل امكانيات هذه الولاية. ومعروف ان حوالي مليوني امريكي من اصل عربي يعيشون في تكساس، وخصوصاً في هيوستن يستفيدون بالطبع من هذه الدعاية. والسعوديون يرتبطون، من خلال ارامكو، بصورة وثيقة بهذه المدينة حيث يدرس عدة مئات من الطلبة السعوديون في الجامعات والكليات. وكما قال احد رؤوسا غرفة تجارة تكساس" ان هؤلاء الافراد عندما يعودون إلى الوطن ويحتلون مراكز قيادية، سسيتذكرون طبعاً الامكانيات التي تستطيع تكساس تقديمها".

اعتبر وزير الصناعة السعودي غازي القصيبي ـ أثناء زيارته لتكساس "النفطية" في 1978 ـ انه من الضروري القاء خطاب في غرفة تجارة هيوستن ـ معلناً ان السعودية تتجه للحفاظ على سعر مقبول للنفط، لتنشيط الاقتصاد العالمي والحفاظ على استقراره، ودعا رجال الأعمال التكساسيين إلى المشاركة في اقامة الصناعة البتروكيمياوية في المملكة، وتوسيع التعاون لما فيه من فائدة مشتركة.

تمثل السعودية أكبر مصدر ومستورد في الشرق الأوسط للولايات المتحدة، وهو ما تشهد عليه المعطيات الموردة ادناه عن تجارة الولايات المتحدة مع البلدان العربية (مليون دولار).

	1976	1977	1978	1979	1980
الصادرات إلى البلدان العربية	7143.8	8277.4	9411.5	11054.2	13502.7
بما في	2774.1	3575.3	4370.1	4875.0	5768.5

ذلك السعودية					
الواردات من البلدان العربية	12941.7	16534.5	15661.0	22182.9	30270.6
بما في ذلك من السعودية	5846.8	6358.5	5306.5	7983.4	12508.8

في نهاية السبعينات احتلت البضائع الأمريكية المرتبة الأولى من حجم الواردات السعودية، حوالي الخمس (في 1977 ـ 18.6% وفي 1978 ـ 15.4%) في حين احتلت اليابان المرتبة الثانية (في 1977 ـ 11.6%، وفي 1978 ـ 15.4%)(77). وتقوم الشركات الأمريكية بتنفيذ اغلبية المشاريع السعودية في المجالات العسكرية والصحية والبتروكيمياوية مع ان الشركات الكورية الجنوبية واليابانية تزاحمها هناك.

وقد شكلت في وزارة الخارجية الأمريكية مجموعة خاصة لتنشيط التجارة مع الشرق الاوسط، حيث تقوم بتنظيم معارض خاصة وتبادل الوفود ورجال الأعمال وما إلى ذلك.

تعلب الشركات والمنظمات الاستشارية الأمريكية المختلفة العاملة في الشركات الخاصة وفي الدوائر الحكومية دوراً هاماً في تطور التعاون الأمريكي ـ السعودي. وحسب قول وزير التخطيط السعودي: فؤاد الفارسي، "فإن مجموعة البحث الأمريكية من معهد ستينفورد والتي تم التعاقد معها منذ عام 1967، كانت تمثل جزءاً من ادارة المنظمة المركزية للتخطيط". وكان وضع هذه الدائرة بين دوائر الحكومة السعودية فريداً من نوعه.

وحسب اعلان مدير معهد ستينفورد جيبسوم، فقد قامت بالعمل الاساسي لتنظيم الاحصاءات الاقتصادية وتدريس الاخصائيين السعوديين، ووضعت كل الخطط الخمسية الثلاث للتطوير الاقتصادي. ويبلغ مجمل العاملين الامريكيين في السعودية أكثر من 35 ألف امريكي بما في ذلك الخبراء العسكريين.

تمثل المقاطعة العربية لإسرائيل احد مصادر التعقيدات في التعاون مع الغرب، وخصوصاً مع الولايات المتحدة. واللائحة السوداء للشركات المتعاونة مع اسرائيل، تصدر في نشرات رسمية في السعودية. وتراقب المقاطعة دائرة خاصة في وزارة التجارة. وتتضمن اللائحة أكثر من مئة شركة امريكية.

وتبقى مشكلة الدولار احدى المشاكل الصعبة في العلاقات الأمريكية السعودية. فقد ادى انخفاض سعر الدولار في النصف الثاني للسبعينات، إلى ان تتجه المملكة إلى المارك الالماني الغربي والجنيه الانكليزي وحتى إلى الين الياباني. وقد ضعفت هذه النزعة بشكل ملحوظ منذ بداية العام 1980 نتيجة لرفع حكومة الولايات المتحدة الفائدة على الحسابات في البنوك الأمريكية بصورة مصطنعة، مما ادى إلى رفع سعر الدولار.

ويفضل السعوديون، كالسابق، ان يتعاملوا بالدولار في الصفقات الدولية. وفي تشرين الثاني 1979 الزمت وزارة المالية والوزارات ودوائر الحكومة الأخرى ان تدفع الصفقات الكبيرة (أكثر من 300 مليون ريال) بالدولار الأمريكي بدلاً من الريال السعودي. ان احد الظواهر المثيرة للاهتمام كانت تتمثل في استبدال "لوبي ارامكو" "بلوبي السعودية" في الكونغرس. وكان اساس ذلك اقامة شركة يمولها السعوديون. وحسب ما اوردته الصحف كانت المهمة الرئيسية للشركة هي " الوصول إلى تفاهم متبادل افضل بين العرب والامريكيين" وكذل وضع برنامج طويل الامد "للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين العرب والولايات المتحدة". وكان سفير الولايات المتحدة في الرياض جـ. وست هو الذي اوحى بفكرة الشركة لحكام السعودية. وقد نشطت الشركة لتمهيد السبيل لتوطيد وتوسيع العلاقات العملية بين السعودية وبين الدوائر المالية والصناعية الرئيسية في الولايات المتحدة، وكذلك مع اعضاء الكونغرس البارزين، وقد تركز نشاط الشركة واجهزة اللوبي السعودي الأخرى إلى حد ما لاقرار مجلس الشيوخ في آيار 1978 على مشروع قانون بيع السعودية، بالاضافة إلى مصر واسرائيل، طائرات ف ـ 15.

يعمل اللوبي السعودي جنباً إلى جنب مع المنظمات العربية والموالية للعرب، التي انشأت في نهاية السبعينات في الولايات المتحدة. وفي إطار "الهجوم السلمي العربي" ـ وهو ايصال اراء العرب إلى الرأي العام الأمريكي حول مختلف القضايا من خلال وسائل الاعلام الجماهيري، وتوسيع اقامة المراكز الإسلامية ، وتنشيط الدراسات العربية في المراكز العلمية الأمريكية ، وخصوصاً في مركز دراسة العالم العربي المعاصر، التابع لجامعة جورج تاون، والذي اقيم في عام 1975 من قبل السعودية والامارات العربية وليبيا ومصر وعمان ومؤسسات روكفلر "اكسون" و "موبيل اويل" و "تشيز مانهاتن بنك" و"سيتي بنك".

تستمر مجموعة روكفلر، كالسابق، بلعب دور هام في مجمل العلاقات الأمريكية السعودية الواسعة، وقد قلص تأميم ارامكو حجم الاستثمارات المباشرة لشركات مجموعة روكفلر على أرض السعودية فقط، وبقيت مواقع "اكسون" و "موبيل اويل و "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا" قوية في السوق النفطي للعالم الرأسمالي. فمثلاً، خلال السنوات العشر(1970 ـ 1979) لم يتغير حجم مبيعات "آكسون" من المنتجات النفطية (عام 1970 ـ 5684 ألف برميل وفي 1975 ـ 5353 ألف برميل وفي 1979 ـ 5319 ألف برميل). اما حجم تسويق المنتجات البتروكيمياوية (السماد، والكيمياويات، والبوليميرات) فقد ازداد بشكل ملحوظ. (في عام 1975 ـ 3043 مليون دولار، وفي 1979 ـ 6685 مليون دولار). وازداد بدرجة أكبر اسطول ناقلات "اكسون" في 1970 ـ 8.1 مليون طن، وفي 1975 ـ 15.2 مليون طن وفي 1979 ـ 16.6 مليون طن.

وذكر التقرير السنوي لادارة "اكسون" في 1979 بارتياح ان "استثمارات اكسون" في الستينات تركزت بالكامل تقريباً في الفروع التقليدية للنفط

والغاز وكانت متصلة باعمال البتروكيمياويات" اما اليوم فأنها تتطور في طريق التحول إلى شركة للطاقة معددة الفروع، وهي تمتلك احتياطيات حقيقية من الفحم ومخزونات النفط واليورانيوم واستثمارات مهمة في مجال تطوير برامج الاستخراج من الصخور النفطية والوقود الصناعي... وتمتلك "اكسون"امكانيات في استخراج النحاس وغيره من المعادن، وفي بعض الفروع التقنية المتطورة التي لها مستقبل، مثل انظمة المعلومات".
وتحافظ "اكسون" بثبات على موقعها الأول في لائحة أكبر الشركات العالمية ـ ففي 1 تشرين ثاني 1980 وصل اجمالي ممتلكاتها 49489964 دولار وبلغ دخلها 84809048 دولار وصافي الارباح ـ 4295243 دولار بينما بلغت في 1979 ـ 41530804 و64886039 و2763000 دولار على التوالي. وهذه الشركة هي الاقوى في مجموعة روكفلر، كما ان شركاتها الـ 326 الأخرى تملك خبرة عشرات السنوات في مجال الأعمال ، والمعارض العصرية،والصلات المتنوعة. اما السعودية باحتياطياتها النفطية والمالية ـ النقدية فلا تملك كل ذلك، ولا تستطيع الحصول عليه بسرعة في إطار نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ويقوم "تشيز مانهاتن بنك" و "فيرست ناشيونال سيتي بنك" باستخدام مداخيل السعودية المتنامية، وتبقى بنوكاً تقليدية رئيسية للسعوديين. وتقوم "اكسون" و"موبيل اويل" و "ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا" بتنفيذ مشاريع صناعية بمليارات الدولارات في البلد، واكبر هذه المشاريع هو بناء شبكة لتجميع الغاز تستغل 80% من الغاز المرافق (كلفتها حوالي 20 مليار دولار) وبناء مصانع البتروكيمياويات في جبيل ("اكسون" ـ 1,1 مليار دولار) وينبع ("موبيل اويل" ـ ملياري دولار).
خلال السبعينات مثل مجموعة روكفلر في حكومة الولايات المتحدة مساعد الرئيس لشؤون الامن القومي، وبعد ذلك وزير الخارجية هـ. كيسنجر. وقد بذل جهوداً كبيرة لتطوير العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية، ولتوطيد مواقع رأسمالية الدولة الاحتكارية فيها.
وبتحليلنا لأهمية السعودية بالنسبة للولايات المتحدة، يجب ان نأخذ في الاعتبار بصورة خاصة ان تصدير بضائع بقيمة مليار دولار يوفر فرص علم لثلاثين ألف امريكي. في الوقت الذ تبقى فيه النوايا المعادية للسعودية قوية في الولايات المتحدة. وقد لاحظ ذلك المؤتمر المخصص للسعودية في مدينة كاليفورنيا سانت ـ بربارا في آيار 1978 . وقد أكد المتحدثون على اهمية المشاركة الأمريكية ـ السعودية. وقال العالم الأمريكي م. بيك مقراً بعدم كفاية معارفه للسعودية والسعوديين في الولايات المتحدة: "بعد الرئيس روزفلت لم يقدر الرؤساء الامريكيون اهمية السعودية حتى أكتوبر 1973". وحسب رأيه فإن سبب المعرفة المشوهة للسعودية يكمن في نقص المؤلفات العصرية التي تلقي الضوء بعمق وبصورة شاملة على المجتمع السعودي وكذلك "في استخدام النماذج المربكة في المقالات الصحفية غير المتكلفة". ولاحظ المؤتمر ان افاق اقامة "علاقات أكثر عدلاً" تبدو اقرب مما كانت عليه في السابق.

الدولارات النفطية السعودية في الغرب

كان انتقال السعودية ورأسمالية الدولة الاحتكارية إلى التعاون في المجال الصناعي الخطوة التالية المنتظرة في علاقاتهما المتبادلة واصبح لتعاون رأس المال السعودي والغربي في الغرب ظاهرة اقتصادية جديدة نوعياً لم يسبق لها مثيل.
بعد زيادة اسعار النفط ازدادت مداخيل بلدان أوبك على الشكل التالي (بمليارات الدولارات): 1973 ـ 23.1، 1974 ـ 91.1، 1975 ـ 94.7، 1976 ـ 109.3، 1977 ـ 128.9، 1978 ـ 119.2، 1979 ـ 188، 1980 ـ 272.
وكان الجزء الاكبر من هذه الأموال يعود إلى الغرب كثمن للتقنية والبضائع والخدمات. الا انه بقي لدى البلدان المنتجة للنفط جزء غير قليل من مداخيل النفط، التي لم يكن من الممكن استخدامها في إطار الاقتصاد الوطني، وقد ولد ذلك قضية الدولارات النفطية التي بدأت تصب في اسواق الغرب المالية. وهذه حقيقة إلى جدية إلى درجة كافية. وحسب ما اورده البنك الانكليزي فإن الارصدة الاجنبية للبلدان العربية المنتجة للنفط بلغت في نهاية 1979 ـ 236 مليار دولار ثلاثة ارباعها بالدولارات الأمريكية. وكان هذا المبلغ سيزداد في نهاية 1980 إلى 265 مليار دولار، وفي 1982 إلى 355 مليار دولار. ان المعلومات الخاصة بالدولارات النفطية العربية متناقضة إلى حد كبير في بعض البلدان، وهكذا فالبنك الانكليزي يسمي مبلغ 55.4 مليار دولار مستثمرة في الولايات النفطية العربية في الولايات المتحدة بمئة مليار(93).
ان احتياطات الذهب والعملة الصعبة العائدة والبلدان العربية الأخرى المنتجة للنفط، والمودعة في البنوك الغربية تبدي تأثيراً موازياً معيناً على النظام النقدي الرأسمالي العالمي، ان "حقن" هذه الأموال يمهد السبيل إلى درجة معينة، لتنشيط الحياة الاقتصادية في الغرب. وهذا مثال غير بعيد. في عام 1980 كتبت المجلة العربية "النهار آراب ريبورت" عن نية بلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية الحصول على قرض من الدولارات النفطية بمبلغ عشرة مليارات دولار لتسديد ثمن دفعات النفط.
وسارعت الدول الامبريالية لجذب الأموال العربية إلى المنظمات المالية الدولية. ففي 1979 ازداد اشتراك السعودية في صندوق النقد الدولي من 600 إلى 1404 مليون دولار، اما في عام 1981 فقد بلغ 2590 مليون دولار، وهو ما يمثل 3.5% من رأس ماله. وفي ربيع 1981 عبر حكام السعودية عن استعدادهم لتقديم مساعدة لصندوق النقد الدولي بمبلغ 10 مليارات دولار. وحسب المعطيات العربية، فإن حصة بلدان أوبك في رأسمال البنك الدولي للاعمار والتنمية (40 مليار دولار) بلغت في عام 1980 ـ 14.2%. وتدريجياً وضع الغرب جزءاً كبيراً من المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية على كاهل اعضاء أوبك 1974 ـ 1979. ففي الفترة 1974 ـ 1979 بلغت مساعدات بلدان أوبك للبلدان الداخلية في إطار البنك الدولي للاعمار والتنمية 37 مليار دولار، وهو ما يمثل 40% من مجموع المساعدات. مع ان الحجم الاجمالي لمجمل الدخل الوطني للبلدان اعضاء البنك الدولي للاعمار والتنمية أكبر بـ 16 مرة مما هو لدى البلدان اعضاء أوبك .

ومع ان مشاركة السعودية في نشاط المؤسسات المالية الغربية، كانت تتزايد تباعاً فقد كانت السعودية تلجأ إلى النشاطات التي تظهر استقلالها عن الغرب وتضامنها مع البلدان العربية، وقد حدثت ضجة كبيرة نتيجة لعزم السعودية وتضامنها مع البلدان العربية، وقد حدثت ضجة كبيرة نتيجة لعزم السعودية والكويت في صيف عام 1980، وقف تمويل عدد من مشاريع البنك الدولي للاعمار والتنمية، كاشارة احتجاج ضد قرار الولايات المتحدة عدم السماح للمثل منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة في جلسة البنك. وكان ذلك، في ظل العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة استعراضاً لاستقلالية المملكة.

في السابق كان جزءاً كبيراً من المداخيل النفطية للسعودية يذهب إلى البنوك الامريكية، ذلك ان الدولار كان يمثل وحدة الحساب الاساسية عند عقد صفقات النفط، كما ان الشركة الرئيسية لإنتاج النفط كانت ارامكو، وحكامها في "تشيز مانهاتن بنك" ، "مورغان غارانتي ترست اوف نيويورك" و"بنك اوف أمريكا ".

بعد عام 1973 ازدادت الحكومة السعودية من النفط، وعلى الرغم من مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي، فأن توظيفها في البلد خلق مشكلة. كان السوق السعودي صغيراً للرأسمال الحكومي والخاص، وبالنسبة للأخير، لم تكن إلى الخارج. وبقيت دعوة أ. اليماني للاميركيين، في ايلول 1972، للموافقة على " مشاركة" الرأسمال السعودي في الصناعة النفطية في بلدهم وفي الغرب تمثل برنامجاً لهذا النشاط.

وقد سمع هذا النداء في الغرب بعد أكتوبر 1973. ورأى خبراء التجارة الخارجية الامريكيين ان مثل هذه العلاقات الثنائية تستطيع، اولاً: تحسين ميزان المدفوعات الامريكي، ثانياً: تقليل احتمالات توقف شحنات النفط، ثالثاً: مكاملة الرأسمال السعودي مع الغربي. واقترحوا صياغة برنامج للعمل يتيح تعميم مبدأ "المشاركة" على كل الاطراف الراغبة في ذلك من مصدري النفط، وهو ما سيقلل من اعتماد الولايات المتحدة على مصدر واحد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقييد الاستثمارات السعودية في المجال البنكي والعمليات الخاصة بالاموال غير المنقولة وما الى ذلك فقط، واغلاق طريق الصناعة الأمريكية امامها.

تقد احدى المصادر العربية المعطيات التالية عن الاستثمارات السعودية في الخارج (مليون دولار): في عام 1969 ـ 785، 1971 ـ 1543، 1973 ـ 4786، 1974 ـ 19918، 1975 ـ 38704، 1976 ـ 49589، 1977 ـ حوالي 62000، وفي 1981 ـ قرابة 132900. وقدرت مجمل الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة حتى بداية 1978 بـ 60 مليار دولار. وازدادت مداخيل السعودية من هذه الاستثمارات من 59 مليون دولار عام 1969 إلى 3800 مليون عام 1976، وفي عام 1981 وصلت تقديرياً إلى 10 مليار دولار، وبلغت احتياطات السعودية من الذهب والعملة الصعبة 25.3 مليار دولار. ونحن لا نملك تقدير لفائض رأس المال في القطاع الخاص، ولكن من دون شك، فأن اموال العائلة المالكة والبرجوازية السعودية كبيرة جداً

واذا كانت وكالة النقد (هذا إذا لم نذكر الرأسمال الخاص) لم تحاول توجيه اوراقها الثمينة في الولايات المتحدة والغرب، فقد قامت في الفترة 1974 ـ 1976 مثلاً، بتقديم القروض الضخمة التالية: مليار دولار إلى "بنك اوف طوكيو"، 200 مليون دولار(بفائدة سنوية 10%) إلى البنك الفرنسي "كريديت ناسيونال"، مليار دولار لمدة خمسة سنوات إلى حكومة اليابان، 1.75 مليار دولار لفرنسا (تتم تغطية القرض بتشييد مصانع بتروكيمياوية وغيرها في المملكة وغيرها)، في عام 1977 قدمت قرض قدره 250 مليون دولار إلى البرتغال، وفي 1980 قدمت قرض قدره 300 مليون دولار إلى الشركة الأمريكية أي. بي. م. وقدرت الاستثمارات الحقائبية لوكالة النقد في عام 1976 كالتالي: 14 مليار دولار في الولايات المتحدة، ونفس المبلغ تقريباً في اوربا الغربية، و4 مليارات في كندا واليابان .

قبل عام 1972، تقليدياً كان ثلثي الارباح النفطية للمملكة مودعة بالدولارات في "مورغان غارانتي ترست" و "تشيز مانهاتن بنك" والثلث بالجنيهات الاسترلينية في "مورغان ترست" والبنك الانكليزي "ميدلاند" . واجمالاً وضعت الودائع السعودية في تسعة بنوك ـ خمسة امريكية وثلاثة انكليزية وواحد هولندي. وازداد عدد هذه البنوك بعد 1972 إلى 36 بنكاً: اثنين منها امريكيين وثلاثة يابانية وواحد انكليزي وفرنسي وكندي وبلجيكي والماني غربي وغيرها .

ولم يؤدي ازدياد المداخيل النفطية إلى زيادة عدد البنوك، التي تحفظ الودائع السعودية فحسب، وانما إلى زيادة رؤوس الموال هذه البنوك ايضاً، وبدأت مرحلة جديدة في تطور البنوك السعودية وفي تطور تعاونها مع بنوك الغرب، وازدادت تدريجياً عدد وقيمة الصفقات بين البنوك السعودية الخاصة أو المختلطة مع الرأسمال الغربي. واندفع البنكيون السعوديون المحميون الجدد بجرأة ليس فقط لامتلاك العقارات في الغرب، وانما للمشاركة في الاتحادات الصناعية والبنوك.

ودون ان نترك مهمة رسم صورة كاملة لعمل الرأسمال السعودي في الغرب، سنعرض اتجاهاته الاساسية والامثلة المميزة في النصف الثاني للسبعينات وبداية الثمانينات.

في ربيع 1975 اسس في لندن البنك السعودي العالمي برأس مال قدره 25 مليون جنيه استرليني، 50% منها لوكالة النقد، 2.5% سعودية خالصة لكل من البنك التجاري الوطني وبنك الرياض و20% "لمورغان غارانتي ترست" الولايات المتحدة، والذي يقوم بإدارة البنك ايضاً، و5% لكل من "ناشيونال وستمينستر" (انكلترا) و"دويتش بنك" (المانيا الاتحادية) و"البنك الوطني الباريسي" (فرنسا) و"يونيون بنك" (سويسرا) و"بنك اوف طوكيو". وعين مدراء للبنك سعوديان وانكليزيان وامريكي، واعلن رئيس وكالة النقد السعودية ان البنك السعودي العالمي لن يكون ادارة للسياسة الرسمية وقال: "ان مشاركة السعودية في واحد من المراكز المالية العالمية البارزة، سيسهل دور بلدان في الشؤون المالية والاقتصادية العالمية".

في اواسط سنة 1980 بلغت ارصدة البنك السعودي العالمي 852 مليون جنيه استرليني (2017 مليون دولار). واعلن مدير البنك أ. بريدل ان افاق البنك جيدة جداً "وان ازدياد اهمية السعودية في الاسواق المالية العالمية يعطي امكانيات جديدة للاستثمار، ويخص ذلك تحديداً الشركات المرتبطة بالمملكة" . في عام 1979 افتتح البنك فرعين في جزر الباهاما.
في حزيران 1975 اشترت السعودية اسهماً في شركة أي. تي. تي. بمبلغ مئة مليون دولار. وعند ذلك قام اتحاد للشركات السعودية الخاصة بشراء 25% من اسهم الشركة الانكليزية "ادوارد بايتس هولدينغ" بقيمة 1.34 مليون جنيه استرليني. وحملت الشركة الجديدة اسم "اللايد ارب بنك" وحتى 1980 تزايدت الحصة السعودية فيه وبلغت الآن 51% تملكها الشركة السعودية "المبارك فايننتس هولدينغ" التي يقع مقرها الرئيسي في لوكسمبورغ. وفي حزيران 1980 بلغت ارصدة البنك 173 مليون جنيه استرليني. والى جانب القروض التجارية العادية يشارك البنك في تمويل بناء مصانع بتروكيمياوية في السعودية، وخط لانابيب النفط في الجزائر، وفنادق في الاردن، ومجمع للألمنيوم في دبي وفي استخراج الفوسفات من المغرب، وفي منح القروض لبولندا لتغطية شحنات النفط وما إلى ذلك.
لا يملك البنك الوطني التجاري السعودي حصصاً كبيرة في الاتحادات الاوروبية مثل "يوريبين اراب هولدينغ" و"كومباني اراب انترناشيونال دي انفستمنت". اما بنك الرياض فيملك حصة في البنك الباريسي يو. ب. م. ف. . وفي 1977 تم انشاء بنك سعودي ـ فرنسي ـ هولندي بالاشتراك مع "بنك دي باريس أي دي باييه".
واذا كان عدم الاقتناع بالاسواق الغربية قد ادى في السابق إلى استثمارات سعودية قصيرة الامد، فإن تنفيذ استثمارات طويلة الأمد يعطي ارباحاً كبيرة في السنوات الاخيرة، فمثلاً تم في عام 1979 تقديم قرض لشركة أي. تي. تي. 650 مليون دولار.
في نهاية السبعينات بدأ يظهر، واحداً تلو الآخر، في الولايات المتحدة واوروبا الغربية بنوك بمشاركة الرأسمال السعودي الخاص بما في ذلك بنوكا عربية وهكذا فقط افتتح في مدريد عام 1979 بنك سعودي اسباني "بنكو سعودي اسبانيول" 0برأس مال قدره 50 مليون دولار) يملك الجانب السعودي 50% منه . وفي جنيف بنك لتمويل التجارة والاستثمارات السعودية ـ السويسرية (برأس مال قدره 31.8) مليون دولار). ومنذ عام 1980 يعمل في باريس "سعودي ليبانيز بنك فورميدل ديست" الذي شكل على اساس البنك الفرنسي "ميدل ايست بنك" وفي نيسان 1980 بلغت ودائع البنك 86.6 مليون دولار. ويسيطر السعوديون على 63% من الاسهم، يملك 33% منها رجل الأعمال رفيق الحريري و10% حاكم الرياض الأمير سلمان بن عبد العزيز.
في إيلول 1980 افتتح "السعودي بنك" الباريسي الذي أسس في 1976 فرعاً له في لندن. وحتى ذلك الوقت بلغت ودائعه حوالي 750 مليون دولار وقد اعلن نائب مدير البنك طارق الاتاسي "ان هدفنا ان نكون جسراً بين

الشرق الأوسط وخصوصاً السعودية وبين أوروبا وبالدرجة الأولى فرنسا" وكان ابن ولي العهد: الأمير محمد بن فهد رئيساً فخرياً لادارة البنك، ولم يكن حجم نشاط البنوك السعودية في الولايات المتحدة أقل مما هو في أوربا الغربية. فالشركة المؤسسة في عام 1973 في لوكسبمورغ "فيرست اريبين كاربوريشن" تسيطر 77% من اسهم "بنك اوف كومنولث" في ديترويت، وقد تم الاندماج مع بنكين امريكيين اخرين.
وتهتم الشركة بامتلاك المصانع البتروكيماوية في الولايات المتحدة وكندا.
وفي 1980 عرض البنك 16.8 مليون دولار لشراء "نورثرن ستيس بنك كاربوريشن".
وتجري المجموعة التي يرأسنها عضو العائلة السعودية كمال ادهم مفاوضات منذ سنتين ونصف مع "فاننشال جنرال بتكشرز" لتوسيع مشاركتها (تملك الآن 18%ز وتبلغ ودائع هذا البنك 2.3 مليار دولار، ويسيطر على بنوك في دائرة كولومبيا وفي ولايات ميريلاند ونيويورك وتيتيسي وفرجينيا. ويدعم النوايا العربية في ادارته رئيس "اوكسيدنتال بتروليوم كومباني" أ. هامر والسناتور السابق س. سايمنتغتون ووزير الدفاع السابق وأمين شؤون كمال ادهم: كز كليفورد. عدا عن ذلك حصل العرب على دعم 29% من المساهمين.
يملك رجل الأعمال السعودي غيث فرعون مواقع قوية في الولايات المتحدة ففي النصف الثاني للسبعينات امتلك مليون سهم في "اوكسيدنتل بتروليوم كومباني"، و30% من اسهم "بنك اوف كومنولت" ومجموعة اسهم مسيطرة في "ناشيونال بنك أوف جورجيا"، وقطعة أرض في ولاية لويزيانا، و20% من الشركة الهندسية ك. ر. س. التي تعمل في نقل وتصفية النفط، و20% في "مين بنك اوف هيرستن" الذي تبلغ ودائعه أكثر من 70 مليون دولار، و 38% في شركة لصنع المكائن في دالاس. ويقوم غ. فرعون ببناء مركز تجاري وفندق في دالاس. وفي تكساس يزمع غ.فرعون استثمار 10.5 مليون دولار في شركة نفطية وشركة لانتاج الاسمنت، وكذلك شراء عقارات.
في نيويورك افتتحت عام 1978 الشركة البنكية "بتراكابيتال كاربوريشن" يمكل 20% منها سعوديون برئاسة النائب السابق لوزير المالية عبد العزيز سليمان، وتقوم بتنفيذ عمليات في فلوريدا وتكساس وفي الشرق الأوسط لشركة عربية ـ امريكية. وقد اعلن مديرها الأمريكي ب. تيناوز "نحن نعلم ان العرب يفضلون العمل مع الشركات الاستثمارية التي يستطيعون ان يكونوا مشاركين فيها لا زبائن لها. والولايات المتحدة تمثل منطقة ملائمة بصورة خاصة للاستثمارات، فالدولار رخيص نسبياً، وتوجد آفاق جيدة طويلة الأمد، بسبب الاستقرار السياسي.
الا ان الاستثمارات العربية، وخصوصاً السعودية في الولايات المتحدة لا تقابل، اجمالاً، بروح طيبة من قبل دوائر الأعمال الأمريكية. وذلك بسبب، اولاً: النشاط العاصف للعرب (وحسب رأي احد ضيقي الأفق فأن "العرب مع اليابانيين مستعدين لشراء كل أمريكا ") وتغلغلهم إلى مجالات الاقتصاد الأمريكي الهامة، على الرغم من ان التشريعات الأمريكية تقيد التوظيفات

الاجنبية، ثانياً: الخوف من ان تقرر البلدان العربية يوماً استخدام "سلاح المال" لا "سلاح النفط"، لسحب ارصدتها وتلحق اضراراً بالغة بالاقتصاد الأمريكي. وكما يبدو فإن هذه المخاوف ليست بلا اساس، إذا اخذنا بالاعتبار رد الفعل السلبي من قبل البلدان العربية على " تجميد" الولايات المتحدة للارصدة الايرانية عام 1980.
اضافة إلى ذلك لم تكن هناك، لحد الآن صعوبات ملحوظة في التعاون المالي بين السعودية والغرب. ولاشك انهم يذكرون في الغرب الموقف السلبي للملك فيصل وامارات الخليج المنتجة للنفط من اقتراح سحب الارصدة العربية من البنوك الغربية.
ان قدرة الغرب على جذب الارصدة لم تنتج فقط عن الاسعار المنخفضة للعقارات وغيرها من التصورات العملية. فحكام المملكة مثلهم في ذلك البرجوازية السعودية الكبيرة، يخافون من التغيرات السياسية في البلد وقد اهتزت التصورات الغربية حول استقرار المملكة بعد احداث مكة في تشرين ثاني 1979 وعند ذلك بالذات ازداد بحدة تدفق الرأسمال السعودي إلى البنوك الأمريكية والاوروبية الغربية.
عدا عن ذلك، تلعب التصورات العملية، والتشابك المتزايد بين مصالح الرأسمال السعودي والغربي دوراً ومهماً في ذلك الجانب، وقد اعلن السناتور جـ. ماكغوفرت في عام 1975: "لا توجد عند السعوديين أي رغبة بالحاق الضرر بالاقتصاد العالمي، لأنهم امة ستصبح عالجاً، بلا شك، مصدراً بارزاً للرأسمال في العالم، وهكذا فالسعودية لها مصلحة قوية في أمن استثماراتها الاجنبية وقدرتها على تأمين الارباح وبالتالي في استقرار البلدان (والشركات)، التي توظف اموالها فيها".. وفي ذلك الوقت اعلن وزير مالية انكلترا د. هيللي: "،نحن ندعو البلدان المنتجة للنفط لأن تكون مستثمرة في صناعتنا، مثل المستثمرين من الولايات المتحدة واوروبا أو أي مكان آخر، حيث سنعمل معهم سنوات طويلة في سبيل المنفعة المتبادلة". ان كلمات د. هيللي هذه تمثل واحدة من الاعترافات بأن التعاون في المجال المالي بين السعودية والغرب ليس فقط ممكناً وانما ضرورياً لكلا الجانبين.
وفي المجال المالي، كما هي الحال في المجالات الصناعية فأنه مع احتفاظ السعوديين بمراكز المدراء فإن النشاط العملي بجملة يبقى بين يدي الغرب. وهكذا فأن الاستثمارات السعودية الكبيرة في الغرب، والتي تمثل قوة كامنة كبيرة، تخدم في هذه المرحلة اساساً مصالح رأسمالية الدولة الاحتكارية.
وبالنسبة للجانب السعودي فأن التعاون مع الغرب في هذا المجال مهم من الناحية الاجتماعية الاقتصادية، لأنه يقوم بدور "مدرسة" للبرجوازية السعودية الكبيرة النامية، ويمهد في ذات الوقت السبيل امام النمط الرأسمالي الوطني.

التعاون بين السعودية والغرب في المجال العسكري

يبقى المجال العسكري احد الجوانب الهامة في التعاون بين السعودية ورأسمالية الدولة الاحتكارية. فالغرب يرى في زيادة القدرة العسكرية للقوات المسلحة السعودية وسيلة، اولاً: لتوطيد النظام القائم، وثانياً: لزيادة

نفوذه في البلد، وثالثاً: بدرجة معينة لضمان شحنات النفط، رابعاً: لتوسيع اسواق منتجاته العسكرية، وخامساً: وهذه النقطة تخص اساساً الولايات المتحدة ـ لتحويل النظام الملكي السعودي إلى حارس لمصالح الامبريالية الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المنقطة.

في النصف الثاني للسبعينات توسعت بصورة هائلة واردات الاسلحة والتقنيات والذخائر العسكرية إلى السعودية. وتقوم ببناء المنشآت العسكرية شركات انكليزية والمانية غربية وفرنسية وايطالية وبلجيكية ونمساوية، ولكن قبل كل شيء هناك (حوالي 80%) من الشركات الأمريكية متمركزة في المملكة.

وتحتل مادة "نفقات الدفاع" بثبات المرتبة الأولى في خطط ميزانيات الحكومة السعودية. ففي الخطة الخمسية الأولى (1971 ـ 1975) خصص 23.1% من المبلغ الاجمالي (41.3 مليار ريال) للاحتياجات العسكرية، وفي الثانية (1975 ـ 1980) خصص 17% من مبلغ 498 مليار ريال (أي حوالي 23 مليار دولار). أما في ميزانية اعوام 1978 ـ 1979 و1979 ـ 1990 فقد خصص لاحتياجات الدفاع والأمن الداخلي 35% (على التوالي 45.57 مليار ريال و56 مليار ريال). ويعتبر مستوى نفقات الدفاع لكل فرد من السكان اعلى مستوى في العالم: الفي دولار في العام (في الولايات المتحدة 520 دولاراً، سورياً 243 دولار، الجزائر يتسلح الجيش السعودي اساساً بالاسلحة الأمريكية . وفي الوقت الحالي بلغ عدد اعضاء البعثة العسكرية الأمريكية في السعودية 250 فرد. واجمالاً، حسب التقديرات، يوجد في البلد أكثر من 6 آلاف خبير عسكري امريكي (عسكريون ومدنيون)، بما في ذلك الفي عنصر من الفيلق الهندسي الأمريكي. ويعمل حالياً العديد من المستشارين العسكريين الامريكيين الذين كانوا يعملون في إيران ويتواجدون الآن في السعودية.

ومنذ بداية السبعينات تتواجد في المملكة بعثات عسكرية انكليزية وفرنسية. وتتزايد واردات الاسلحة الفرنسية والانكليزية منذ النصف الثاني للسبعينات. وتمت التوصية على كمية من الأسلحة والتكنيك من المانيا الغربية والنمسا وايطاليا وغيرها.

ويلاحظ انه على الرغم من ان سباق التسلح في السعودية لا يجري على حساب أي نفقات اخرى، فإن مخصصات الاحتياجات العسكرية تزيد بوضوح عن حاجات الدفاع عن البلد وامكانيات قواتها المسلحة على استيعاب أو الاستخدام المستقل للتكنيك والاسلحة المطلوبة. إلى ذلك فإن الغرب يساند تماماً سياسة تحديث القوات المسلحة التي يتبعها النظام الملكي ويقدم المساعدة لذلك.

زادت قيمة الاسلحة التي اشترتها السعودية في الفترة 1973 ـ 1976 على 10 مليارات دولار، بما في ذلك من الولايات المتحدة، أكثر من 7 مليارات ومن فرنسا أكثر من مليار ومن انكلترا 1.5 مليار ومن المانيا الغربية وايطاليا وغيرها من البلدان حوالي 500 مليون دولار. وبلغت القيمة الاجمالية لمشتريات السعودية العسكرية من الولايات المتحدة في الفترة (

1950 ـ 1979) 19.2 مليار دولار ويقوم الفيلق الهندسي للجيش الأمريكي بمساعدة العديد من الشركات الأمريكية بالانشاءات العسكرية بمقاييس واسعة. وقدرت القيمة الاجمالية لكل المشاريع (بما في ذلك المشاريع غير العسكرية) بحوالي 20560 مليون دولار. ومن المقدر انجاز الأعمال بحلول عام 1985 .

وقد خدم العدد الهائل لتوصيات الأسلحة السعودية كحافز لتوسيع نشاط الصناعات العسكرية في الغرب والفروع المتصلة بها. وهذا واحد من تناقضات الاقتصاد الرأسمالي العالمي: الدولارات النفطية التي تدفعها احتكارات معينة تحصل عليها احتكارات اخرى، واجمالاً فإن رؤوس اموال بعض البلدان المنتجة للنفط وعلى رأسها السعودية تتيح تلطيف الوضع المتأزم في اقتصاد بلدان الغرب المتطورة، وهو ما قد انعكس على فروع صناعية كاملة مثل البصريات والالكترونيات والتعدين والكيميائية وغيرها.

في بداية عام 1978 توجه اهتمام الرأي العام العالمي إلى مسألة شراء السعودية لطائرات ف ـ 15 الأمريكية ، والتي ارادت السعودية ان تستبدل بها المقاتلات الانكليزية القديمة. وقد اعطت الحكومة الأمريكية موافقتها منذ عام 1975 وتم تأكيد هذه الموافقة عدة مرات منذ ذلك الوقت. وقد كشف احد ممثلي الدوائر الحكومية دوافع هذه الموافقة موضحاً ان قادة القوة الجوية الأمريكية يريدون بيع السعودية طائرات ف ـ 15 بالذات لأن مثل هذه الصفقة الكبيرة ستعجل "ماكدونال دوغلاس" من 12.2 إلى 176 مليون دولار. الا أن قرار الحكومة الكونغرس، مشيرين إلى ان تصدير طائرات جديدة من نفس النوع المصدر إلى إسرائيل إلى دولة عربية سيزيد من قدرات البلدان العربية العسكرية إلى حد كبير ويمثل خطراً مباشراً على إسرائيل ، ذلك ان المسافة من قاعدة تبوك السعودية إلى الاراضي الاسرائيلية تستغرق بضعة دقائق طيران. وأعلن القادة السعوديون بدورهم ان مسألة طائرات ف ـ 15 هي مسألة مبدئية، وتمثل "امتحانا لقوة الصداقة" بين الولايات المتحدة والسعودية.

وبعد جدال طويل اتخذ قرار بيع 60 طائرة ف ـ 15 للسعودية (كانت قيمة الصفقة 2.5 مليار دولار). والتزمت السعودية بعدم وضع الطائرات في قاعدة تبوك وبعدم اعطائها لبلدان أخرى دون موافقة الولايات المتحدة.

ان قصة طائرات الـ ف ـ 15، وبعد ذلك توريد تجهيزات اضافية لها، تضمنت كل السمات الاساسية لمساعدة الولايات المتحدة العسكرية للسعودية: هنا نجد جري الاحتكارات وراء الارباح، وتجنب حكومة الولايات المتحدة لبرود العلاقات السعودية الأمريكية ، واعتزاز حكام السعودية بحصولهم على احداث الطائرات، مع أن ذلك خلق مشكلة الحصول على عدة مئات من التقنيين لخدمة سرب الـ ف ـ 15 قبل حلول عام 1982 عندما يبدأ التسليم.

كما اشرنا سابقاً فإن السلاح المورد كان يفوق إلى حد كبير احتياجات الدفاع عن البلد، اضافة إلى ذلك، وهو ما لا يقل اهمية، فمن المشكوك فيه ان يتم استخدامه في العقود القريبة القادمة بسبب عدم توفر المختصين السعوديين. وبالتالي فإن القفزة في تعاون السعودية مع الغرب كانت

تستجيب، قبل كل شيء، لمصالح الاحتكارات الغربية وطموح جزء من العائلة المالكة للعيش على "القومسيون". ودون ان ندخل في تفاصيل المسائل العسكرية نلاحظ فقط انه حسب رأي الخبراء فإن القوات المسلحة السعودية لا تمثل لحد الآن قوة عسكرية جدية ومستقلة ذاتياً على الرغم من ترسانتها الحديثة جداً. وان نتيجة مثل هذا النهج هو تعميق تبعية السعودية للغرب وقبل كل شيء للولايات المتحدة.

التعاون بين السعودية والغرب في المجالات الانسانية

كانت الثورة في إيران انذاراً لحكام السعودية والغرب. وقد اوضح مثال ايران، انه لا يوجد أي سلاح، مهما كان حديثاً، قادر على تقييد الحركة الشعبية ضد النظام المكروه. لحد الآن لا توجد معطيات محددة، لكن الغرب بلا شك، اضافة إلى تقويته لقوات الأمن السعودية، بعد الاحداث في ايران اولى اهتماماً أكبر لتوطيد نفوذه ليس فقط في المجالات الاقتصادية والعسكرية وانما الانسانية ايضاً.

والحقيقة ان ثورة 1969 في ليبيا و1979 في إيران اوضحتا ان حضور الغرب الاقتصادي والعسكري فقط لا يمثل ضمانة كافية، لعدم حدوث تغييرات لا يرغب فيها. والغرب يعي ان توظيف رؤوس الأموال وحتى التبعية التكنولوجية لا تؤمن في الوقت الحاضر تكامل البلد في النظام الرأسمالي العالمي. وفي السنوات الاخيرة إتجه الغرب أكثر فاكثر نحو استخدام المساعدات في التعليم واعداد الكادرات "لخلق الكادرات الوطنية والمؤسسات الاقتصادية الضرورية.. التي تستطيع القيام بوظائف طبقية واجتماعية، والتي عادة يخلقها الرأسمال الاحتكاري عفوياً ودون قصد".

يتلقى نصف الطلبة السعودية التعليم في بلدان الغرب، ربعهم (في عام 1978 حوالي 10 آلاف) في جامعات الولايات المتحدة. وفي عام 1977 انتقلت السعودية من المرتبة 27 إلى المرتبة 12 من حيث عدد الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة. ويعمل في البلاد مركزان ثقافيان غربيان: امريكي (اسس عام 1964) في جدة وانكليزي (المجلس البريطاني اسس في 1968 في الرياض) وللمركزان مكتبتان ويقدمان دروساً لتعليم الانكليزية. وبمساعدة المجلس البريطاني تم في الرياض عام 1969 انشاء معهد تعليم اللغة الانكليزية. كما ان اغلبية الكتب الدراسية، في المدارس السعودية، امريكية.

في السنوات الاخيرة اقامت بعض الجامعات الأمريكية علاقات مع السعودية بوساطة الحكومة الأمريكية. وهكذا، فقد عقدت جامعة كونيكيتكت اتفاقية لانشاء كلية لامراض الفم في جامعة الرياض وقد بلغت قيمة المشروع 9 ملايين دولار. وتساعد جامعة برينستون في تنظيم العمل في كلية البيولوجيا في جامعة الرياض، وتقوم جامعة كولارادو بنفس المهمة في كلية الطب(133).

تعطى للخريجين السعوديين من الجامعات الأمريكية اعلى المناصب في البلد. وهكذا فقد تخرج من جامعة كارولينا الجنوبية المدير الحالي لمؤسسة النقد ووزير الطاقة الكهربائية والصناعة ونائب وزير التعليم. وكما قال احد

العاملين في السفارة الأمريكية في السعودية "عندما نلاحق قضية مع الحكومة هنا، فإن القضية تكون مع ثلاثة آلاف خريج من الجامعات الأمريكية ".

تقدم حكومات الغرب وشركاته المساعدة للسعودية لتطوير النظام الصحي ونظام البث التلفزيوني والاذاعي وغيرها. وهو ما يذكرنا إلى حد كبير بسياسة ارامكو الاجتماعية السابقة. وعلى المدى البعيد فإن نشاط الغرب في المجال الانساني يمهد لتوطيد حضوره في المملكة. ويجري توسيع نفوذ الغرب الاجتماعي والثقافي في المدن اساساً ومن الخطأ عدم تقدير اهميته.

السعودية كدولة "امبريالية ثانوية"

في السبعينات اصبحت المملكة حليفاً نشيطاً للامبريالية في الشرق الاوسط، اضافة إلى ذلك، وهو ما لا يقل أهمية، اخذت على عاتقها، بموافقة رأسمالية الدولة الاحتكارية، جزءاً من الوظائف التي كانت الاخيرة تقوم بها في البلدان النامية، حيث كانت تبدي تأثيراً موجهاً تطورها في الطريق الرأسمالي.

وقد كتب ك. بروتنتس محللاً تكتيك الامبريالية الجديد في البلدان النامية في نهاية السبعينات قائلاً: " يصبح واضحاً أكثر فاكثر توجه الاستعمار الجديد لاقامة بؤر "امبريالية ثانوية" :دعائم له في مختلف مناطق "العالم الثالث". والحديث يدور عن البلدان التي يجب ان تسير على نهجها في طليعة السياسة الامبريالية، والتي تساند الامبريالية ادعاءاتها بدور والمهيمن في المناطق المطابقة".

وليس من شك في ان السعودية ستصبح دولة "امبريالية ثانوية". وهذا بالذات ما يحدد جوهر علاقتها مع الولايات المتحدة على الرغم من بعض المصاعب برزت في بداية 1979 بعد توقيع معاهدة "السلام" المصرية الاسرائيلية.

اعتبر الجانب الامريكي، وبصورة واضحة، ان اساس التحالف طويل الامد بين السعودية والولايات المتحدة وليس فقط المساعدة الأمريكية لتطوير الاقتصاد والقوات المسلحة، وانما ايضاً امل النظام الملكي بالتغطية الاستراتيجية الأمريكية وقبل كل شيء للمنطقة النفطية في الاقليم الشرقي وكذلك في المساعدة في حالة "الأوضاع غير المرغوبة" في البلد.

عند تحليله للسياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط حدد الدبلوماسي الأمريكي ت. يوست اربعة عوامل "تساعد على استقرار المنطقة". وهي "القومية" و"التحديث " و"الاشتراكية الثورية" و"الانبعاث الديني". ولأفضل تحقيق لأهداف سياسة الولايات المتحدة ننصح بعدم مساندة الأنظمة المكروهة، وعدم تعجيل وسائل التحديث أكثر مما تستطيع الثقافة التقليدية تمثله وعدم الافراط إلى درجة جذب الانتباه للحضور الأمريكي. وكما أوضحت احداث عامي 1978 ـ 1979، فإن السياسيين الامريكيين لم يقدروا قوة القيم القومية والدينية لدى حكام السعودية حق قدرها، في حين قادت هذه الاحداث إلى تغييرات معينة في السياسة السعودية، اولاً: قادت سياسة السادات الاستسلامية إلى تعاضد البلدان

العربية، بما في ذلك السعودية، على اساس جديد أكثر قومية. ثانياً: اوضح سقوط الشاه لحكام السعودية ان احدث الاسلحة الأمريكية وآلاف الخبراء العسكريين الامريكيين لن يستطيعوا مساندة نظام نهضت ضده الجماهير الشعبية الواسعة. عدا عن ذلك، فقد اهتزت قناعة السعوديين في قدرة الولايات المتحدة على منع إسرائيل من توجيه ضربة للمنطقة النفطية في حال نشوب حرب، حتى انه ظهرت مخاوف من نوايا الادارة الأمريكية للتدخل في الاقليم الشرقي للسيطرة على آبار النفط. وفهم السعوديون ان الولايات المتحدة تنظر إلى بلدهم كبئر نفط تملكه هي، وانها مستعدة للدفاع عن مصالح احتكاراتها بكل الوسائل. كل ذلك مهد لتوجه السعودية نحو الأحلاف العسكرية الإقليمية التي لا تشارك فيها الدول الغربية.
وفي حين بدأوا يتذمرون في الولايات المتحدة من "خيانة" النظام الملكي هذه فقد دعا السناتور ف. تشرتش، في شباط 1979، الحكومة إلى اعادة النظر في العلاقات مع السعودية، متهماً اياها بعدم مساندة مبادرة كمب ديفيد التي طرحها الرئيس كارتر: "اني خائف من اننا .. لا نأخذ بالاعتبار حقائق الوضع الحقيقي في السعودية ونبني سياستنا على مقدمات غير صحيحة". وزاد من عدم رضى الامريكيين امتناع السعودية عن زيارة مستوى انتاج النفط.
وكان رد السعوديين لا يحتمل تفسيرين، فقد أعلن وزير المالية محمد علي ابا الخيل في مقابلة مع مراسل "وول ستريت جرنال" قائلاً: "انكم تطلبون الكثير جداً، فانتم تريدوننا ان نزيد انتاج النفط وان نحافظ على مستوى منخفض لاسعار النفط ومهادنة تضخم عملتكم. ولكنكم لم تساعدونا بأي شيء لحل المشاكل السياسية في منطقتنا. وهذه علاقة غير متوازنة".
في شباط 1979 رفض الحكام السعوديون اقتراح وزير الدفاع الأمريكي هـ. براون لاقامة حلف عسكري مشترك، وبعد ذلك رفضوا اقامة قاعدة عسكرية امريكية في البلاد. وفي تشرين أول 1979 رفضت في اجتماع وزراء خارجية 6 بلدان عربية في الطائف خطة عمان لاشراك الولايات المتحدة وانكلترا والمانيا الاتحادية عسكرياً، في حفظ الامن في المنطقة. وقد أعلن المشاركون في الاجتماع "ان دول الخليج هي الوحيدة المسؤولة عن امنها". وقيل الشيء ذاته في الرياض لمساعد رئيس الولايات المتحدة لشؤون الأمن القومي ز. بريجينسكي في شباط 1980.
كانت احدى المقابلات الصحفية لوزير الخارجية الأمير سعود بن فيصل دليلاً على الموقف المتحفظ للسعودية من التحالف العسكري المباشر مع الولايات المتحدة: "ان الامريكيين مقتنعون بأن الاتحاد السوفيتي يحاول استغلال التغييرات الجارية في المنطقة لصالحه. وهم مقتنعون ايضاً ان السوفيت يحاولون تعميق الخلافات القائمة وتشجيع العنف... وقد وضحنا لوزير الدفاع (هـ. براون) اننا لن ندخل في التنافس الدولي، وان مجال عملنا هو الدفاع عن العالم العربي والاسلامي. وقلنا له، انه حسب رأينا فإن الخطر الاساس على المنطقة لا يزال الخطر الصهيوني... ان امن واستقرار المملكة موجودان بين يدي شعبها".

وقد أعلن الموقف السعودي الرسمي في بيان بتاريخ 14 كانون الثاني 1980، أكد بأن الحكومة لا ترغب باقامة قواعد عسكرية امريكية على الاراضي السعودية، ولكنها ترحب بالمساعدة العسكرية الأمريكية في مجال اعداد الكوادر العسكرية وتوريد الاسلحة. وهكذا فإن السعودية لا زالت كالسابق تملك وتدافع عن اهداف تختلف عن اهداف الغرب،ولكن نهجها السياسي الخارجي يسير اجمالاً في طريق السياسة الامبريالية.
الا أنه وكملا كتبت "انترناشيونال هيرالد تريبيون" فإن "امن السعودية اهم للولايات المتحدة من ان يترك للسعوديين". ويسترعى الانتباه بهذا الخصوص رأي الخبراء العسكريين الامريكيين بأن "بيع السلاح للسعودية وضع المملكة في تبعية لبرامج التدريب والدعم الأمريكية طويلة الامد، إلى حد أن مثل هذه البرامج العسكرية (وكذلك الاتفاقيات الثنائية حول المساعدة العسكرية) لا تختلف كثيراً عن المعاهدات".
لاحظ العالم الأمريكي أ. ناكلي في كتابه عن العلاقة المتبادلة بين السعودية والولايات المتحدة في السبعينات أن "السعودية تحتل مكاناً فريداً في السياسة الخارجية الأمريكية اقتصادياً وسياسياً أو استراتيجياً". وفي ذات الوقت فإن احتفاظ السعودية، التي توطد علاقتها مع الغرب، "بعلاقات خاصة" مع الولايات المتحدة يعلب دوراً من الدرجة الأولى بالنسبة لها.
وبعد تقديمه توصية للسياسيين الامريكيين لتطوير العلاقة مع السعودية بكل السبل "على اساس كونها الركيزة الاساسية لكل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط " يلاحظ المؤلف ان التغيير في العلاقات السعودية ـ الأمريكية ممكن فقط في حال تغير النظام القائم في البلاد.
الا أن احداث 1979 ـ 1980 توضح، مع ذلك، عدم وجود مثل هذه التبعية الوثيقة. ومع أن علاقات السعودية بالولايات المتحدة تغيرت الا أنها بقيت "علاقات خاصة".
مثلاً، تدل الواقعة التالية على تغير موقف الحكومة السعودية. قام السفير السعودي في الولايات المتحدة فيصل الحجيلان بتوجيه رسالة إلى 68 سناتورا، كانوا يدعون كارتر لرفض تصدير اسلحة اضافية لطائرات ف ـ 15، وشجب فيها التأثير الاسرائيلي على السياسة الأمريكية الخارجية . ومثل هذه الحالة كان من غير الممكن تصورها قبل عشر سنوات حتى أن أ. اليماني اعلن في مقابلة مع صحيفة "نيوزويك" : "لا يمكن الاعتماد على تعاون الغرب، ما لم تظهر مبادرة ايجابية من جانب الولايات المتحدة لتسوية نزاع الشرق الأوسط". وذو اهمية كبيرة ان التغييرات في السياسة الخارجية للسعودية جرت في ظل النظام القائم، الذي لم يتعرض للتغيير. ومن الجدير ان نلاحظ ان الملك فيصل عين في ايلول 1974 حدود "العلاقات الخاصة" كما يلي: "لا نريد أي شيء يقوم إلى الصدام مع أمريكا . ولكن، إذا رغبتم، ببقاء علاقاتنا الخاصة قادرة على الحياة، فانه لا يجب على الولايات المتحدة ان تقوم باي شيء يقود إلى صدامنا مع العالم العربي".
وكرر حكام السعودية مرات عدة لتأكيد على ان الدافع لكفاح السعودية ضد زيادة الاسعار في أوبك هو القلق بشأن وضع الغرب الاقتصادي، الذي سيقود

فرنسا أو ايطاليا. ولهذا السبب بالذات عرضت السعودية على حكومات هذه البلدان قروضاً لشراء النفط. في تشرين الثاني 1977 وافق النظام الملكي السعودي على تقديم مساعدة للبرتغال لأن حكومة م. سواريش "قادرة على مقاومة جهود الشيوعيين"، وفي عام 1978 التزمت بدفع ربع نفقات عقد مؤتمر العصبة العالمية المعادية للشيوعية، وفي كانون الثاني 1980 قدمت مساعدة بمبلغ 4 ملايين دولار للمتمردين الذين يقاتلون النظام القائم في افغانستان.

ان سياسة السعودية في الشرق الأوسط وفي الخليج العربي تمثل موضوعاً منفرداً، نلاحظ فقط انها تتعاون بصورة وثيقة مع الأنظمة الملكية الأخرى في قضية قمع الحركة الديمقراطية. وقد قدمت مثل هذه المساعدة، المالية اساساً، في مناطق أخرى: فقد ساندت الصومال في نزاعها مع اثيوبيا، ونظام فيتنام الجنوبية حتى سقوطه وغيرها.

ان وعي النظام الملكي لوحدته، ليس فقط الاقتصادية وانما السياسية ايضاً، مع النظام الاقتصادي الرأسمالي، ونزعته للدفاع عن هذا النظام وتوطيده بكل السبل وجهوده الفعلية في هذا الاتجاه يجعل الغرب يوافق على الدور غير الاعتيادي للرأسمال النفطي السعودي الحديث العهد في النظام الرأسمالي العالمي.

وهكذا، فإن النصف الثاني للسبعينات يمثل بداية مرحلة جديدة في العلاقة المتبادلة بين السعودية ورأسمالية الدولة الاحتكارية: الانتقال إلى التعاون غير المتساوي، مع ذلك، في العديد من المجالات. وكانت العوامل الاساسية في هذا التعاون بعد 1973:

1 ـ تزايد دور الدولة السعودية في تحديد اتجاه التطور الاقتصادي وتحديد شروط نشاط الرأسمال الغربي.

2 ـ انتقال الصناعة النفطية إلى سيطرة الدولة وتحويل الشركات المشاركة في آرامكو إلى متهدين.

3 ـ توسيع دائرة مشاركة ومجال نشاط الرأسمال السعودي في التعاون الاقتصادي داخل المملكة وخارجه.

4 ـ الادخال الواسع، أكثر مما كان، للرأسمال الغربي في كل فروع الاقتصاد السعودي، الذي يمهد لتطوير البلاد وفي ذات الوقت يقوي ارتباطاتها باقتصاد الغرب الرأسمالي ويزيد نفوذ الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة.

5 ـ ازدياد اهمية السعودية في نظام العلاقات الدولية، وسياستها الخارجية النشيطة والمستقلة

التغيرات في نظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة"

في السبعينات جرت تغييرات مهمة في نظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" وقبل كل شيء، على حساب توسيع استقلالية "المستعمرة" في تطوير اقتصادها الوطني وتوسيع دائرة شركائها وحجم الصفقات الاقتصادية الخارجية. اضافة إلى ذلك فقد انتقلت "المستعمرة" إلى السيطرة الصارمة على نشاط رأس المال الغربي، وبفضل الاستخدام

المستقل للاحتياطات الضخمة للخام النادر تحولت إلى شريك مهم في التعاون الاقتصادي مع "الدولة المستعمرة".
في نيسان 1977 اعلن وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت أ. هيث: أن السعودية هامة إلى درجة أن أي حديث يجري فيها ينعكس على كل العالم، لأن النفط السعودي يعني الأمن والطاقة والحياة للدول الغربية.
وحسب اعتقادنا، فإن احداث السنوات الاخيرة تتيح الحديث عن توطد نزعة تطور السعودية في نظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" على اساس التعاون المتساوي. الا أنه يجب ان نلاحظ ان رأسمالية الدولة الاحتكارية انتقلت، في سبيل التكيف مع الشروط المتغيرة، إلى اشكال الاستغلال التوسعية والنشيطة، واستخدمت العملية الموضوعية لتطور البلد وتكامله كجزء من نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي للأهداف التالية:
1 ـ نقل انتاج بعض السلع الصناعية البسيطة وبعض الفروع التحويلية إلى السعودية. بحلول السبعينات فقدت الصناعة التحويلية دور اساس التطور العلمي ـ التقني، وانتقل هذا الدور إلى الانتاج الحديث: الآلات الحاسبة والدقيقة وغيرها، وهو موجود بالكامل بين ايدي البلدان الغربية المتطورة. والسعودية لا تملك ولن تملك لوقت طويل امكانية تطوير الفروع العصرية التي تحتاج إلى قاعدة علمية.
2 ـ استخدام القوة العاملة الاكثر رخصاً، وشروط النشاط الملائمة.
3 ـ استخدام الاقتصاد السعودي كحلقة في حزام الانتاج الاقتصادي العالمي (انتاج البتروكيمياويات).
4 ـ تطوير السوق السعودي لاستهلاك البضائع الحديثة، وتوطيد مواقع بعض مجموعات رأسمالية الدولة الاحتكارية فيه.
5 ـ بناء المصانع غير الملائمة في الغرب، مثلاً، تلك تحتاج إلى طاقة كبيرة والتي تؤثر على البيئة.
ان مثل هذا الوضع يتيح، موضوعياً، تطور السعودية في مثل هذه المجالات وهي الحالة التي وصفها ماركس "ان البلد الأغنى يستغل البلد الافقر، حتى عندما يستفيد الاخير من التبادل....". وقد بقيت آلية الاستغلال التي وصفها ماركس في سبعينات القرن العشرين الا أن نشاطها تعقد إلى حد كبير. ان مراكز الانتاج في سبعينات القرن العشرين الا أن نشاطها تعقد إلى حد كبير. ان مراكز الانتاج "البعيدة عن المركز" التي تقيمها "الدولة المستعمرة" في "المستعمرة" تمثل، من جهة، حلقة في الانتاج الصناعي العالمي وتتوجه، إلى حد كبير، إلى السوق الخارجي، مما يولد مشكلة تسويق المنتجات، والتي من الممكن ان تصبح كتلة هامة لضغط "الدولة المستعمرة". ومن جهة أخرى فإن المصانع في "المستعمرة" تمثل دليلاً على مستوى جديد نوعياً لقواها الانتاجية، وكذلك اضعافاً نسبياً لمواقع الغرب فيها.
وبقدر ما يتوسع نضال البلدان النامية في سبيل الاستقلال الاقتصادي، ولاعادة تنظيم نظام الاقتصاد العالمي، هذا النضال الذي تسانده بحزم البلدان الاشتراكية، بقدر ما تتنازل الامبريالية تدريجياً وتنتقل إلى تكتيك أكثر مرونة. عدا عن ذلك فبالنسبة للغرب "في الوقت الحاضر اصبح تدويل الانتاج، الذي

قطع شوطاً بعيداً نسبياً، اقتصادياً وهاماً للاستثمار في الخارج. وفي ظروف الثورة العلمية التكنيكية فإن تقسيم العمل داخل المؤسسات في إطار الاتحادات المعددة القومية يتشابك مع التقسيم الدولي العام للعمل، مقوياً التبعية المتبادلة للاقتصاد في البلدان المختلفة، التي تتولد ليس فقط من العلاقات التجارية، وانما إلى حد كبير من العلاقات الانتاجية والتكنولوجية، الناتجة عن تطور عمليات التخصص والتعاون". وما دام النفط يمثل خاماً هاماً للطاقة وللكيمياويات، فإن علاقات السعودية الانتاجية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ستبقى قوية. وبفضل انشاء السعودية المتسارع لعلاقات جديدة مع الانتاج الصناعي العالمي فإن السعودية المتسارع لعلاقات جديدة مع الانتاج الصناعي العالمي فإن السعودية تنضم أكثر فاكثر إلى النظام العالمي لتقسيم العمل على مستوى جديد.

ان التحولات الجارية في السبعينات في العلاقات بين السعودية ورأسمالية الدولة الاحتكارية، يمكن ان تثير مسألة صحة استخدام مفهوم "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" لوصف العلاقة بينهما في هذه المرحلة. والواقع انه لا توجد الآن امتيازات كبيرة، وانتهى زمن الاملاء السياسي، وتم الحصول على الاستقلال السياسي، وتم الحصول على استقلال معين وغير ذلك. الا أن النظام غير المتساوي "للدولة المستعمرة ـ المستعمرة" لا زال موجوداً، ولا زالت السعودية تتطور في اطاره (التي اصبحت واسعة) مثل بلدان آسيا وافريقيا الأخرى التي تسير في طريق التطور الرأسمالي.

ان النمو الكمي للدخل القومي لم يكن ليستطيع وحده ان يخدم كوسيلة لتجاوز الهوة الاقتصادية بين "الدولة المستعمرة" و"المستعمرة". وتصح بالنسبة للمملكة النفطية إلى حد معين كلمات "البيان حول اقامة النظام الاقتصادي الجديد" الذي اقرته الجلسة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في آيار 1974، حيث أكد فيه أن "ميدان السيطرة الاستعمارية لا يزال باقياً.. والاستعمار الجديد بكل اشكاله لا يزالان يمثلان عقبة كبيرة في طريق التحرير الكامل للبلدان النامية وتقدمها. ولا يتمتع كل اعضاء المجموعة الدولية بثمار التقدم التقني".

جرى تطور الجهاز الاجتماعي ـ الانتاجي السعودي في إطار نظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" منذ النصف الثاني للسبعينات في ظل شروط جديدة من التبعية التكنولوجية. والتي ظهرت اولاً: كنتيجة موضوعية للهوة العميقة بين مستويات التطور العلمي ـ التكتيكي للسعودية والغرب، ثانياً: كنهج جديد للامبريالية، التي وعت عدم قابلية التغيير في تناسب القوى في العالم على الرجوع إلى الوراء، والمتطلبات الجديدة لرأسمالية الدولة الاحتكارية في المرحلة المعطاة، ثالثاً: كأقوى وسيلة لحفاظ الغرب على سيطرته الاقتصادية.

يتزايد وعي حكام السعودية، بأن قضية وتائر التطور الاقتصادي والفعالية الاقتصادية اصبحت في الوقت الحاضر تحل في المجالات المرتبطة بالادارة والتنظيم العلمي ـ التقني للانتاج، وبفضل الثروات النفطية الضخمة فإن من الممكن اقامة صناعات تكنولوجية متطورة جداً وفي احدث الفروع الصناعية

(التي تتوفر شروطها في المملكة) والتي يمكن تطوير البحوث العلمية على اساسها. ولكن في هذه الامكانية ذاتها يكمن مصدر جديد لتبعية للغرب.
وقد لوحظ في المؤتمر المخصص لمشاكل التبعية التكنولوجية لبلدان الشرق العربي (تشرين أول 1977، بيروت)، بصورة خاصة، ان لفروع الاتحادات متعددة القومية تأثير بصورة ملموسة على العوامل الاقتصادية الاساسية للانتاج القومي، موجهة في ذات الوقت التطور الاقتصادي للبلدان العربية "دوماً طبقاً للأهداف الخاصة الشاملة للأنظمة متعددة القومية". يمكن اعتبار ذلك والى حد كبير هو نتيجة للاستيعاب السلبي القائم لانجازات الغرب التنقية. وفي حديث لأحد العلماء العرب "لقد حصلنا على كماليات العلوم المتطورة نوعاً، ولكن ليس لدينا تكنولوجيا".
وقال أ. حريري في كلمته، ان نظام "البحث والتطوير" في البلدان النامية كرر بالكامل تجربة الغرب، واستخدام التقنية الغربية ومساعدة الغرب، الا انه لم يستطع ان يقيم تكنولوجيا محلية مهمة. وحتى في مجال التكيف، لم يستطع الا ان يقوم ببعض التحسينات أو أقل تحديث لتكييف المنتوج النهائي، أو العملية التكنولوجية للشروط المحلية. وفي الوقت الحاضر فاننا بالكاد نستطيع الحديث عن اسهام ملموس لحل هذه القضايا من قبل السعودية.
ان حكام المملكة يدركون اهمية البحوث الوطنية التقنية، ويدركون الآن اهميتها لوتائر التطور الاقتصادي والفعالية الاقتصادية للانتاج وادارته وتنظيمه. ويقوم النظام الملكي مستخدماً عائدات النفط ببناء صناعة وطنية على احدث مستويات التكنولوجيا، متجاوزاً المراحل الفاصلة.
وتكفي الأموال لاقامة قاعدة علمية ـ تقنية وطنية. وفي عام 1974 وبمساعدة اللجنة العلمية الملكية الاردنية تم اقامة المركز الوطني للبحث العلمي باقسامه الهندسية والآلات الحاسبة والاقتصادية والارشفة. وطبقاً لاتفاقية عام 1976 تقوم الولايات المتحدة بالمساعدة على تحويله إلى المراكز الوطني للعلوم والتكنولوجيا، الذي سيكون هدفه توجيه وقيادة كل البحوث العلمية.
ان افاق نشاط المركز، كتأمين عمل الانتاج بمساعدة الكادرات الوطنية مليء بالمشاكل. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في اجمالي عدد المختصين الحاصلين على تعليم عال، فإن البلد لا يزال يعاني من نقص عدد المهندسين، وفي نهاية السبعينات بلغ عدد العلماء والمهندسين في السعودية قرابة 33376 شخص (وفي مصرف 600 ألف وفي العراق 44 ألف)، ولكن حسب معطيات الخبير الأمريكي جـ. زيلوفيتش فإن ثلثهم فقط من السعوديين. عدا عن ذلك فإن اغلبيتهم من العاملين في مجال الانسانيات. وقد بلغ عدد من السعوديين خريجي فروع الانسانيات في الجامعات السعودية على التوالي في 1966 و1973 71% و73% (في مصر 52% و 60% وفي العراق 54% و59% في عام 1975 من مجموع 2122 دارساً سعودياً في الجامعات الأجنبية اختار 415 ـ اختصاصات هندسية، 65 ـ الطبيعيات، 6 ـ الزراعة وحوالي اربعة اخماسهم الانسانيات . في عام 979

من مجموع 3779 خريجاً سعودياً حصل 502 على شهادة في الهندسة، 119 في الاقتصاد، 519 في التجارة، 790 في الفنون، 761 في الدين، 803 في التربية.
ليس للعلم سمعة كبيرة في المجتمع السعودي. عدا عن ذلك يوجد موقف تقليدي حذر تجاهه. وكما لاحظ بهذا الخصوص جـ. زيلوفيتش فانه لا يمكن القول بأن الاسلام يعادي العلم والنشاط التقني المعاصرين، الا أن "تصنيع العلم" والذي يفترض قبول افكار وقيم تتناقض والاسلام الجامد، مثلاً الفكر التحليلي والعقلانية والرغبة بتحديث الموجود وكذلك الانتشار الحتمي للفكر العقلاني على المجالات الأخرى اللاعلمية. عدا عن ذلك فإن جزءاً مهما من المجتمع السعودي يرتبط بالانماط التقليدية ان لم يكن اقتصادياً فاجتماعياً وايديولوجياً، ولذلك لم يع ضرورة تطوير العلم والتكنيك.
اضافة إلى ذلك ينتشر في السعودية الرأي القائل "النقود تكفي لكل شيء" ويمكن شراء كل شيء"من الصاروخ وحتى الأغذية المجففة". ولذلك فإن العديد من المهندسين السعوديين حديثي التخرج يفضلون العمل في المجال الاداري أو التعهدات أو الوساطات. ونتيجة ذلك هو ازدياد عدد المختصين الاجانب.
لا يمكن التشكيك في ثمار التعاون مع الغرب في مجال نقل التكنولوجيا: فالسعودية تحصل فوراً على افضل النماذج جاهزة. الا انه وكما لاحظ العلماء السوفيت "ان تصدير الخامات والبضائع الصناعية إلى السوق الرأسمالي العالمي واستيراد التكنيك الحديث واجهزة المختبرات وبراءات الاختراع واجازات التصنيع واستخدام التجربة التنظيمية والانتاجية وغيرها من اشكال الصلاة الاقتصادية والعلمية ـ التكنيكية بين البلدان النامية وبلدان الرأسمالية المتطورة، تمثل من حيث محتواها جوهر علاقة الاستغلال الاستعماري الجديد. واياً كانت الفوائد التي تجلبها هذه الصلاة للبلدان النامية فإن الدول الصناعية الرأسمالية تحصل على فائدة أكبر بدرجة لا تقارن".
واجمالاً، فإن التبعية التكنولوجية تمهد ليس فقط للاستغلال الاقتصادي للبلدان النامية، وانما ايضاً إلى ربطها الوثيق بقدرات الغرب العلمية ـ التقنية. وهذه العملية حتمية موضوعياً في الوقت الحاضر، إذا أخذنا بالاعتبار التخلف امام للسعودية.

الفصل العاشر

المرحلة الجديدة في التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي للسعودية

في المرحلة الجديدة: الرابعة، من التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي للسعودية حصلت في السبعينات قفزة نوعية في تطور العمليات التي بدأت في السابق، وقبل كل شيء عملية التحديث، وبقيت الاهداف التي اعلنها الملك فيصل: الانشاء المتسارع لاقتصاد حديث مستقل مع الحفاظ على الاسس التقليدية للمجتمع السعودي. ولذلك فإن الاهتمام الرئيسي في هذا الفصل سيوجه إلى الظواهر المميزة للسبعينات، والتي ظهرت نتيجة للتأثير المباشر للغرب، أو بمساعدته.

السمات المميزة للتطور الاقتصادي في النصف الثاني للسبعينات

ان ما يجذب الانتباه في هذه السنوات هو دور الدولة المتزايد في الاقتصاد، وتزايد حجم الرأسمال الغربي في جميع مجالاته وتزايد وتعقد ارتباط الاقتصاد السعودي والغرب. واصبح النشاط الذي لم يسبق له مثيل للرأسمالية الوطني في الصناعة ظاهرة جديدة نوعياً.

سنعالج الظواهر المشار إليها في فترة الخطة الخمسية الثانية (1975 ـ 1980) التي اقرت في عام 1975. فالخطة الجديدة لم تزد فقط بعشرة أضعاف عن الخطة السابقة، وانما حددت ايضاً اهدافاً رئيسية جديدة للتنمية:

1 ـ تنويع الاقتصاد الوطني على اساس التطوير المتسارع للزراعة والصناعة النفطية.

2 ـ تطوير السريع للمصادر البشرية.

3 ـ تطوير المناطق الاقتصادية عن طريق توسيع التوظيفات مع الأخذ بالاعتبار المصادر البشرية والطبيعية المحلية، وكذلك عن طريق مختلف الاجراءات الاجتماعية.

في الخطة الخمسية الثانية انخفضت حصة المخصصات العسكرية إلى 15.7% (مع ان حجمها المطلق ازداد أكثر من 8 أضعاف)، وازدادت مخصصات التعليم والصناعة على التوالي 15.4% و9.4%. وحددت الخطة زيادة اجمالي الناتج الداخلي بنسبة 10.2% (في الزراعة4%).

زادت نتائج العامين الاولين من الخطة الخمسية (تموز 1975 ـ حزيران 1977) عن الارقام المحددة. وهكذا فقد ازداد اجمالي الناتج الداخلي بنسبة 15.4%، والصناعات غير النفطية بنسبة 18%.

في نهاية الخطة الخمسية انخفضت وتائر النمو، وبلغ النمو الفعلي لاجمالي الناتج الداخلي في السنوات الاربعة الأولى 9.2% سنوياً، والصناعة غير النفطية 16.2% وانخفضت حصة قطاع النفط من الدخل القومي من 82% في عام 1975 إلى 54% في 1978.

وعلى الرغم من النجاحات المحددة، فقد اصبحت واضحة المبالغة في قدرات الاقتصاد السعودي على استيعاب المخصصات الضخمة، وكانت المخصصات الانتاجية في السعودية تسبق باستمرار نمو النتائج (باستثناء انتاج النفط). ويبقى قسم كبير من المشاريع الصناعية على ورق. وقد انعكست عفوية التعهدات الرأسمالية في انه في الوقت الذي تمر فيه صناعة البناء بنهضة لم يسبق لها مثيل، فقد جمد بناء عدد من المشاريع الصناعية، لأن مواد البناء والأيدي العاملة لم تكن كافية لتنفيذ العديد من المشاريع في وقت واحد. وفي بداية عام 1979 اعلن عن تحويل عدد من مشاريع الخطة الخمسية الثانية إلى الخطة الخمسية الثالثة. وفي آيار منعت الدوائر الحكومية من توقيع عقود لاستيراد البضائع وأعمال البناء لمدة شهرين . وبقيت مشكلة الكادرات على حدتها.

في آيار 1980 بدء تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة التي بلغت مخصصاتها 783 مليار ريال (235 مليار دولار). وحسب رأي الخبراء الامريكان فإن النفقات الفعلية ستبلغ على أقل تقدير 375 مليار دولار. وكان الهدف الاهم للخطة هو تطوير المصادر البشرية. كذلك سيكون التطور الصناعي أكثر ارتباطاً بالنفط، حيث حددت الخطة زيادة نمو الصناعات البتروكيمياوية وكذلك الاستخدام الواسع للنفط والغاز كوقود. وحددت الخطة ايضاً نمواً محدداً للصناعات الخفيفة العاملة لتلبية حاجة السوق الداخلي واسواق البلدان العربية المجاورة، وافترض بناء مصانعها في المدن الصغيرة. وحددت الخطة بداية الاستخراج الواسع للخامات غير النفطية (النحاس، الفوسفات، الذهب، اليورانيوم وغيرها). وأولت الخطة الاهتمام بعدم السماح "بتجاوز حد التسخين" للاقتصاد، وعلى مطابقة توسع المخصصات مع نمو الطاقات الانتاجية. ويبقى قطاع الدولة، كالسابق، القوة القائدة، الا أن الخطة حددت زيادة دور القطاع الخاص في الصناعة والبنية التحتية الانتاجية.
وقد وقف العديد من المراقبين في الغرب موقفاً متشككاً من الخطة الخمسية الجديدة، مشيرين إلى الصعوبات القائمة امام تطور الاقتصاد والى استقرار عائدات النفط. وقد اعلن غازي القصيبي بهذا الصدد بياناً، يوضح بجلاء موقف الجزء المتقدم من الدوائر الحاكمة في المملكة من قضية التنمية: "العديد من الاقتصاديين المتقدم من الدوائر الحاكمة في المملكة من قضية التنمية: "العديد من الاقتصاديين يقولون لنا، بأنه له يمكننا اختصار عملية التطور التي تستغرق قرونا: التصنيع وبناء البنية التحتية واعداد القوة العاملة، بعدة عقود. لكنه لا توجد في العالم امة تملك مصادر مشابهة للتي نملكها، حاولت ان تنجز ما نزمع انجازه. وفي الحقيقة فلا احد يعرف هل نستطيع ذلك ام لا ... ولكننا سنحاول".
ان ما يميز المرحلة الرابعة في تاريخ السعودية هو الوتائر العالية لتطور القطاع الصناعي الداخلي للاقتصاد في ظل النمو الغالب للقطاع التصديري. وهكذا، ففي الفترة 1963 ـ 1970 بلغ المعدل السنوي لنمو اجمالي الناتج الداخلي 9.6%، اما في الفترة 1970 ـ 1976 فقد بلغ 13.1%. وحسب تقديرات اولية فقد بلغ نمو اجمالي الناتج الداخلي في 77/1978 ـ 7% فقط. واجمالاً فقد ازداد اجمالي الناتج الداخلي من 17.4 مليار ريال في 69/1970 إلى 135.05 مليار في 74/1975 و155.1 مليار في 75/1976و 193.1 مليار في 76/1977 وحوالي 220 مليار ريال في 77/1978. ان النمو واضح الا انه كالسابق، يجري اساساً على حساب قطاع النفط.
في الفترة 71/1972 ـ76/1977كان اجمالي الناتج الداخلي للسعودية حسب القطاعات كما يلي(بالاسعار الجارية مليون ريال):

	71/72	72/73	73/74	74/75	75/76	76/77
قطاع النفط	18673	28684	83410	111206	116332	140934
القطاع غير	9184	11403	15430	22629	38251	42128

النفطي						
بما في ذلك القطاع الخاص	6308	7765	10133	13971	20405	30782
قطاع الدولة	2876	3638	5297	8658	17846	21346

سنحلل، مرتكزين على الاستنتاجات الواضحة من المعطيات الواردة، النمو الكبير لقطاع النفط والنمو النسبي للقطاع غير النفطي وخصوصاً قطاع الدولة ومشاركة الغرب في تطوير الاقتصاد السعودي في هذه السنين.

كالسابق استمرت شركات النفط: ارامكو و"جيتي اويل" وشركة النفط العربية في العمل وكانت حصة ارامكو في الانتاج للنفط تزيد باستمرار على 90%. (الانتاج لكل يوم بالالف برميل).

	1976	1977	1978	1979
أرامكو	8344	9017	8110	9490
"شركة النفط العربية"	152	120	150	210
"غيتي أويل"	81	88	80	80
المجموع	8577	9225	8340	9780

الا ان وتائر نمو انتاج النفط انخفضت (انظر الملحق جدول 1) لاسباب موضوعية (الصعوبات التقنية، استقرار الطلب في سوق النفط العالمي وغيرها) وذاتية: ساد في الأوساط السعودية الحاكمة التيار الداعي للحد من زيادة اسعار النفط وللحفاظ على النفط في باطن الأرض. ويأخذ العديد منهم بالاعتبار ان الاحتياطي النفطي ممكن النضوب. وكما يقول وزير الخارجية الأمير سعود بن فيصل: "ان المسألة هي ما مقدار النفط الذي نستطيع استخراجه دون ان نضر بأنفسنا. واعلن مدير معهد الابحاث العربي لقضايا النفط نقولا سركيس في صيف عام 1980 ان الاحتياطي النفطي للسعودية في ظل المستوى الحالي للانتاج يكفي لمدة 41 عاماً لا 72 عاماً كما كان متوقعاً عام 1965.

اضافة إلى ذلك لم يحافظ على مستوى الانتاج البالغ 9.5 مليون برميل في بعض الايام من عام 1979 بل زاد على 11 مليون برميل في عام 1980.

وعلى الرغم من اعتراف أ. اليماني أن مستوى الانتاج البالغ 3.5 مليون برميل يعتبر كافياً لتأمين عمل الاقتصاد فإن الانتاج لم يستقر على مستوى 8.5 مليون برميل وانما زاد على ذلك. وفي ونهاية عام 1980 اجبر النزاع المسلح بين العراق وايران الحكومة السعودية على زيادة الانتاج إلى مستوى 10.4 مليون برميل حتى لا يحصل نقص في النفط في السوق العالمية وبالتالي زيادة الاسعار. ان عائدات النفط ترضي تماماً حكام السعودية (انظر الملحق جدول رقم1)، في عام 79/ 1980 بلغ اجمالي العائدات 220 مليار

ريال تقريباً حسب تقدير صندوق النقد الدولي في حين انخفض احتياطي المملكة من الذهب والعملة الصعبة من 28.6 مليار دولار في آذار 1978 إلى 17.2 مليار دولار في آب 1979 وتفسر مؤسسة النقد ذلك باستخدام 11 مليار ريال (3,3 مليار دولار) لتغطية النفقات الجارية.
كيف تنفق هذه الاموال؟ لنرجع إلى موازنة السنة المالية 80/1981: السنة الأولى في الخطة الخمسية الثالثة وهي أكبر موازنة في تأريخ البلد: 245 مليار ريال (74 مليار دولار) وتزيد بنسبة 13% على النفقات الفعلية لسنة 79/1980 (216 مليار ريال).
كالسابق، بقيت المادة الرئيسية للنفقات: الأمن القومي، 28% من المخصصات، 68945 مليون ريال(20700 مليون دولار) وهو ما يزيد بنسبة 16% على السنة السابقة.
وازدادت بحدة نفقات وزارة البلديات والمناطق الريفية ـ من 12725 مليون ريال في 29/1980 إلى 19745 مليون ريال في 80/1981. ومن المحتمل ان الذي مهد لذلك هو الاحداث في مكة والمدينة والاقليم الشرقي.
وازدادت النفقات على الضمان الاجتماعي والصحة وغيرها من الاحتياجات الاجتماعية بنسبة 25%، من 9838 مليون إلى 12334 مليون ريال (3700 مليون دولار). وخصص أكثر من 50% من هذه المخصصات للمشاريع الجديدة (المستشفيات، دور الثقافة، الملاعب، وغيرها.
ويعتبر المراقبون الغربيون ان الانخفاض الحاد في مستوى التضخم على حساب الاجراءات الادارية، وبفضل تطوير البنية التحتية، يمثل انجازاً كبيراً. فإذا كان مستوى التضخم في 75/1976 قد بلغ 40% فقد كان في 78/1979: 9.1% ومن المفترض أن لا يزيد في سنوات الخطة الخمسية الثالثة على 7 ـ 8%.
ان التطور الاقتصادي للسعودية من النوع الذي يمكن تسميته بنوع من التطور المشروط باستخدام العوامل الطبيعية الملائمة وأساساً احتياطي الخام النادر الذي يخضع لطلب مستمر ومستقر في السوق العالمي وهذا النوع من التطور يحقق لاحقاً "انتشار" فروع جديدة للاقتصاد من الفرع الرئيسي (أساسا) الاستخراج).
طورت الدولة في النصف الثاني للسبعينات بحيوية صناعة النفط في محاولة طموحة لجعلها
الدعامة الثانية للاقتصاد الوطني، وفي عام 1979 بلغت طاقة مصافي شركة ارامكو (مصنع رأس تنورة ـ لم تشمله اتفاقية تأميم ارامكو) 223.7 مليون برميل في السنة الواحدة أي 415 ألف برميل في اليوم، بترومين (مصنعي جدة والرياض) 9.3 مليون و0.3 مليون برميل في السنة، شركة النفط العربية ـ 19.2 مليون برميل في السنة. وتزمع بترومين زيادة طاقة مصنع الرياض إلى 120 ألف برميل في اليوم ومصنع جدة إلى 170 ألف برميل. وعقدت اتفاقيات مع "بريتيش بتروليوم" و"موبيل أويل" لتقديم المساعدة لتوسيع هذين المصنعين مقابل شحنات تبلغ 50 ألف و35 ألف برميل من المنتجات النفطية في اليوم. ووضعت أرامكو خطط اقامة مصفاة ثانية للنفط

في جبيل بطاقة 250 ألف برميل في اليوم. وتملك موبيل أويل 30% من الشركات السعودية "بترولوب" و"لوبريف" اللتين تديران المصنعين.
قامت بترومين بعقد اتفاقيات مع أكبر الاحتكارات النفطية لبناء مصافي نفط جديدة بحلول عام 1984 لتجسيد خططها للانتقال إلى تسويق المنتجات النفطية لا النفط الخام. وتقوم بترومين م الشركة الانكليزية الهولندية "شل" ببناء مجمع لتكرير النفط في جبيل سينتج 258 ألف برميل في اليوم، وفي جبيل أيضاً تقوم بترومين بالتعاون مع الشركات الأمريكية "تكساكو" و"شيفرون" ببناء مجمع آخر بطاقة 116.2 ألف برميل وفي ينبع تقوم بالتعاون مع "موبيل أويل" ببناء مجمع آخر بطاقة 250 ألف برميل في اليوم . وقامت الشركة البنت " موبيل أوفرسيز بايبب لاين كومباني" ببناء خط أنابيب من ابقيق إلى ينبع بطول 1215 كلم وبطاقة 1.85 مليون برميل في اليوم، وكانت قيمة المشروع 1.6 مليار دولار.
وهكذا فإن طاقة المصانع الوطنية المقامة اصبحت تفوق إلى حد كبير طاقة المصانع الغربية واستطاعت السعودية ان تجذب المساهمين السابقين في أرامكو للمشاركة في هذه المشاريع السعودية أن تجذب المساهمين السابقين في أرامكو للمشاركة في هذه المشاريع مقترحة عليهم تقديم 500 ألف برميل من النفط في اليوم (25 مليون طن في السنة) مقابل كل مليار يقومون بتوظيفه. ووقعت بترومين اتفاقية مع الشركة الأمريكية الكبرى "ايشلاند أويل" في اليوم .
وفي السنوات الاخيرة قامت السعودية من خلال بترومين بزيادة الشحنات المستقلة من 568420 مليون برميل في عام 1973 إلى 200300 مليون برميل في عام 1979 بلغ المتوسط السنوي لشحنات النفط السعودي بالاقنية الحكومية 605 ألف برميل وفي 1980 ـ 1494 ألف موزعة إلى فرنسا: 240 ألف والى المانيا الاتحادية: 186 ألف والى اسبانيا. 150 ألف والى ايطاليا: 100 ألف والى اليونان. 50 ألف برميل.
في الثمانينات أولى الاهتمام الاساسي لمشاريع البتروكيمياويات، ذلك أن تسويق المنتجات البتروكيماوية يعتبر أكثر ربحية من تسويق المنتجات النفطية ومن النفط الخام. وبسبب توسع حجم نشاط بترومين في فروع استخراج النفط وتصفيته تم في آب 1976 انشاء المؤسسة الحكومية "سعودي بيسيك اندستريز كاربوريشن" (سابك) برأسمال قدره 10 مليارات ريال. وكان من مهامها اقامة مصانع للبتروكيمياويات والصناعات الثقيلة بالتعاون مع الشركات الغربية، وتعقد سابك الاتفاقيات مع الشركات الاجنبية على اساس المشاركة بنسبة 50%وقد فهم الغرب جيداً أهمية الشركة الجديدة. وفي شباط 1978 اجرى د. روكفلر اثناءزيارته للسعودية محادثات حول التعاون بين تشيزماتهاتن بك" وسابك خلال الثمانينات.
واصبحت المناطق الصناعية الجديدة التي تجري اقامتها في جبيل وينبع مواقع رئيسية في نشاط سابك واصبح مشروع استغلال 80% من الغاز الطبيعي المصاحب (حوالي 100 ألف متر مكعب في اليوم) الذي تقوم ببناءه (موبيل أويل) يمثل قلب صناعة الهيدوكاربونات السعودية.

وحسب تصريح مدير بترومين: هادي طاهر، فإن نصف الغاز تقريباً سيذهب لسد الاحتياجات المحلية والباقي سيتم تصديره، وتشارك الشركات الأمريكية "اكسون" و"فلور" و"يونايتد تكنولوجيز أو كونيكتيكون" و"بنهايم ويللايمت اوف أوريغون" في انشاء شبكة تجميع الغاز. وتقوم "موبيل أويل" بتأمين الادارة والصيانة التقنية. وهذه الشركة هي انشط المساهمين السابقين في أرامكو في التعاون مع السعودية، وقامت الشركة البنامية ـ الايطالية ـ الأرجنتينية "تيتشنت أرابيا" والشركة السعودية الخاصة "عبد الطرقي كاربوريشن" ببناء أنبوب نقل الغاز المضغوط من الاقليم الشرقي إلى ينبع وقد انجزت الأعمال التي بلغت قيمتها 115 مليون دولار في بداية عام 1981.

وتحاول بترومين تسويق الغاز المضغوط بصورة مستقلة، وحسب اتفاقية مع ارامكو، ففي عام 1978 حصلت على 50% من الغاز المستخدم ولكنها قلصت حصتها إلى 37.5 عام 1980 بسبب صعوبة التسويق، عدا عن ذلك فإن السعوديين متفائلون وهم يعولون على ازدياد الطلب في الثمانينات.

واوردت احدى الاسبوعيات السعودية خبراً بأنه تم حتى منتصف عام 1980 توقيع35 عقداً قيمتها الاجمالية 13 مليار دولار ولمدة خمس سنوات لتصدير الغاز الطبيعي إلى البلدان الغربية.

وبحلول عام 1983 سيبلغ حجم صادرات الغاز 9 ملايين طن في جبيل بالتعاون مع الشركات الأمريكية "تكساس ايسترن" و"سيلانيز كيمكل" (300 مليون دولار) و"داو كيمكل"(1.6) و"اكسون" (1.1مليار) و"موبيل أويل" (مليارين) والاتحاد الياباني "سعودي بتروكيمكل ديفلوبمنت كاربوريشن" الذي ترأسه "ميتسوبيشي" (1946 مليون دولار) والاتحاد الانكليزي الهولندي (رويال داتش شل) (ثلاثة مليارات دولار). وستنتج المصانع: الايتلين والبولي أيتيلين والاثيلين غليكول والايتانول والصودا الكاوية وغيرها بطاقة من 80 ألف إلى 730 ألف طن في السنة. وفي السعودية يقولون بأنه بحلول عام 1985 ستكون الصناعة الوطنية قادرة على انتاج 8.5% من الانتاج العالمي للميتانول و7.2% من ايتلين غليكول و7% من الايتانول.

وفي حين تساعد بعض الاحتكارات الغربية على بناء صناعة البتروكيمياويات السعودية فإن بعضها الآخر ينتظر بقلق ظهور المنتجات السعودية في السوق العالمي. وبهذا الصدد أعلن غازي القصيبي: "ان منتجي النفط أو الغاز لهم حق أكبر في اقامة صناعة تحويل النفط والغاز من الدول التي تبعد بآلاف الاميال عن آبار النفط". وظهرت في الصحافة الغربية مقالات متشائمة حول قدرة السعوديين على ادارة انتاج عصري كبير وحول امكانية تسويق منتجاتهم الا أن السعوديين مستعدون لتقديم بعض التنازلات للحصول على مكان لهم في السوق العالمي للبتروكيمياويات. وسيصطدمون بالتعرفة الجمركية الكبيرة التي تضعها بلدان أوروبا التحويلية أيضا.

اضافة إلى مصانع البتروكيمياويات تجري في جبيل ايضاً اقامة مجمع للتعدين ومصنع للالومينيوم. وتقوم الشركة الالمانية الغربية "كورف شتال" ببناء

المجمع بقيمة 300 مليون دولار وبطاقة قدرها 850 ألف طن من الفولاذ في السنة. وسيقوم الانتاج على الاستخلاص المباشر للحديد بفضل استخدام الغاز الطبيعي وفي البداية سيتم استيراد الخامات ولاحقاً سيتم استخراج خامات الحديد من وادي السفافين.
غالباً ما يقوم القطاع الحكومي والاحتكارات الغربية بتنفيذ مثل هذه المشاريع الضخمة بمقاييس السعودية اما الرأسمال السعودي الخاص فمن الواضح أنه يتجنب المشاركة فيها. ويلاحظ انه من بين 127مصنعاً خاصاً اقيمت في السعودية عام 1979 كان 110 في الرياض والدمام وجدة وأما الـ 17 الباقية فقد كانت قريبة من جبيل أو من ينبع.
الا أن المدى الواسع للتصنيع والتطوير السريع للبنية التحتية وخصوصاً طرق السيارات والموانيء والخطوط الجوية المحلية والزيادة الكبيرة في الدخل بالنسبة للفرد: 1960 ـ 190 دولار، 1970 ـ 460، 1975 ـ 4371، 1976 ـ 5616 دولار) كل ذلك قد مهد لتوسع السوق المحلي وتنشيط النمط الرأسمالي الوطني.
في أواسط السبعينات لوحظ تغير في وتائر نمو مختلف قطاعات الاقتصاد السعودي، ففي عام 75/1976 بلغت حصة القطاع الخاص غير النفطي من اجمالي الناتج الداخلي 30% أي بزيادة قدرها 16% مقارنة مع العام السابق 74/1975. وكانت زيادة حجم نشاط القطاع غير النفطي نتيجة لسياسة الحكومة المفضلة لتطوير الصناعة النفطية. وقد توسع حجم نشاط فروع الصناعة القائمة (الاغذية والاسمنت وغيرها). وظهرت ونمت بسرعة فروع جديدة (المطاط وتجميع السيارات وغيرها). وقد اتجه إلى تلك الفروع الرأسمال السعودي الخاص ووجهت الدولة إليها المستثمرين الاجانب وخلقت لهم افضل الشروط للعمل.
منذ 1 كانون ثاني 1979 يجري في السعودية العمل بقانون جديد للاستثمارات الاجنبية بدلاً من القانون السابق المقر في 1964، وحسب احكام هذا القانون يحصل الرأسمال الاجنبي على التسهيلات التالية: 1 ـ كل التسهيلات المقدمة للرأسمال الوطني طبقاً لقوانين تشجيع وحماية الصناعة الوطنية (تأجير الأرض بأسعار رمزية: سنت لكل كيلومتر مربع، وتقديم القروض، الاعفاء من الضريبة الجمركية على التجهيزات الصناعية والخامات الخاصة بالمشاريع الجديدة وغيرها).
2 ـ الاعفاء من ضريبة الدخل 0التي لا يدفعها السعوديون) ومن ضريبة المؤسسات لمدة 5 ـ 10 سنوات شرط مشاركة السعوديين بنسبة 25% في المشروع على امتداد مدة الاعفاء بدءاً من لحظة الانتاج 3 ـ يسمح للشركات الاجنبية بنقل الارباح إلى الخارج وفي حال اعادة استثمارها تعفى من الضرائب باستثناء الزكاة (2.5% من الدخل).
بحلول بداية الثمانينات كانت تعمل في المملكة، في جميع فروع الصناعة ومنشآت البنية التحتية وفي الخدمات (باستثناء التجارة الداخلية)، مئات الشركات الأمريكية والفرنسية والانكليزية والالمانية الغربية والايطالية والبلجيكية والكندية واليونانية وغيرها من الشركات الغربية وكذلك اليابانية.

الى أين وكيف وجه النظام الملكي والغرب التنمية الاقتصادية في هذه السنين؟ وما هي التغييرات في تناسب الانماط الموجودة في السعودية؟
بقدر ما كانت تزداد عائدات الدولة النفطية بقدر ما ازدادت امكانية تسريع تطوير العناصر الرأسمالية، وصحيح تقييم العالم السوفيتي د. بنزين لنشاط بترومين الذي "يوجه ليس فقط لتطوير قطاع الدولة، وانما أيضاً لاستمالة الرأسمال المحلي الخاص إلى بناء الاقتصاد (من خلال نظام العقود والمقاولات وغيرها) والى حد معين فهي تساعد على توطيد مواقع الرأسمال الاجنبي والذي تمثله الشركات الأمريكية والغربية المتعددة الجنسية".
واصبحت صناديق التنمية الحكومية وسيلة "لصب" الأموال من القطاع الحكومي إلى الخاص، وفي بداية عام 1979 كان يوجد ستة من هذه الصناديق ومؤسسات التسليف المالي:
بنك التنمية الزراعية أسس عام 1965 وبلغ رأسماله في نهاية 76/1977 ـ 225 مليون دولار، هذا البنك يقدم قروضاً قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل بنسبة تصل إلى 50% من قيمة المشروع للشركات السعودية الخاصة والتعاونيات وللافراد لتطوير المزارع الموجودة لديهم أو التي يقومون بانشائها وشراء الآلات والاسمدة واغذية الحيوانات. بنك التسليف اسس في كانون أول 1971 برأسمال 10 ملايين دولار تقريباً لتقديم المساعدة لأفقر المواطنين السعوديين الذين يقل دخلهم عن 5 آلاف ريال في العام وهو يقدم قروضاً لحد 5 آلاف ريال دون فائدة.
صندوق الاستثمارات الاجتماعية اسس كذلك في عام 1971 (برأسمال قدره 290مليون دولار) لتقديم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل للقطاع السعودي الخاص دون فائدة. وقد وصل رأس مال الصندوق في الوقت الحاضر إلى ثلاثة مليارات دولار. ويرتبط الصندوق بصورة وثيقة بالمؤسسات الحكومية (بترومين سابك).
الصندوق السعودي للتنمية الصناعية أسس عام 1974، في عام 1977 بلغ رأس ماله 2169 مليون دولار (7.5 مليار ريال) يدير هذا الصندوق خبراء من "تشيزمانهاتن بنك" ويقوم بتأمين قروض متوسطة وطويلة الأجل (3 ـ 15 سنة) بحدود تصل إلى 50% من الرأسمال اللازم بفائدة 2% سنوياً لاقامة مشاريع صناعية جديدة تتطابق مع مشاريع الخطة الخمسية بشرط ان لا تقل حصة الجانب السعودي عن 25% وقد قدم الصندوق في السنة الأولى لنشاطه 273 قرضاً لمشاريع بلغت قيمتها من 750 ألف إلى 50 مليون ريال، وذهب 70% تقريباً من هذه القروض لبناء محطات كهربائية. وقد تغير حجم القروض في السنوات الخمس الأولى (مليون ريال) 1974 ـ 150، 1975 ـ 1028، 1976 ـ 1249،1977 ـ 2089، وفي 1978 ـ 987 ومجموعها 5503 مليون ريال. وبلغت القروض المقدمة للشركات المختلطة 24% من اجمالي عدد المشاريع. ومن مجموع الطلبات الـ 1104 التي وافقت عليها وزارة الصناعة والطاقة الكهربائية في الفترة 1974 ـ 1978 قدم الصندوق المساعدة عملياً إلى 948 مشروعاً . وفي الفترة 1981 ـ

1985 خصصت الدولة 10 مليارات ريال (حوالي ثلاثة مليارات دولار) للصندوق.
صندوق تنمية الاملاك غير المنقولة: بدأ العمل في 1975 برأسمال قدره 4 مليارات دولار وفي أيار 1977 بلغ رأس ماله 6.6 مليار دولار(23.8 مليار ريال). يقوم الصندوق بتأمين قروض متوسطة وطويلة الاجل لبناء المساكن الخاصة بحدود تصل إلى 70% من قيمة المشروع مع فترة سماح تصل إلى 25 عاماً وكذلك يقدم قروضاً بحدود 50% لاقامة مختلف المصانع. وبحلول بداية 1978 كان الصندوق قد قدم 79505 قرضاً بمبلغ 21 مليار ريال للبناء في الرياض 21985 قرضاً وفي مكة 8373 والمدينة 27560 وفي جيزان 1714 وفي حائل 3656 وفي الاقليم الشرقي 11890 وفي عسير 2112 وفي القصيم 3430 وفي الاقليم الشمالي 5616). وقد ساعدت هذه القروض مقترنة مع نقص مواد البناء والقوة العاملة إلى حد ما على زيادة التضخم. ومنذ بداية 1978 تقدم القروض بحدود تصل إلى 300 ألف ريال فقط للبناء في المدن الكبيرة وفي المناطق الريفية لحد 100 ألف ريال وزيد سن الذين يحق لهم الحصول على القروض إلى 21 عاماً) شرط ان يكونوا متزوجين).
"سعودي انفستمنت بانكينغ كاربوريشن" بدأت عملياتها في عام 1977 وحتى منتصف عام 1978 مولت أكثر من 100 مشروع بمبلغ 350 مليون ريال. وهي تقوم بتقديم المساعدة لتنفيذ المشاريع المتوسطة الاجل وفي بداية عام 1981 بلغ رأسمال الشركة 4 مليارات ريال(1.2 مليار دولار).
وقد دفع التركيز المتنامي للاموال بين يدي القطاع الخاص الدوائر الحاكمة إلى اقامة مصانع غير كبيرة لتنمية النمط الرأسمالي الوطني. ففي عام 1975 كان يعمل في 5% من المصانع السعودية أكثر من مجموعة اشخاص لكل مصنع اما في عام 1980 فقد بلغت النسبة 64% . ولا زالت خطة فيصل القاضية بتحويل الشركات الحكومية الكبيرة إلى القطاع الخاص سارية المفعول. ويخطط حتى بداية الثمانينات لتحويل سابك وشركة الطيران السعودية إلى شركات مساهمة وقد تم بيع جزء من أسهمها للمواطنين السعوديين.
عدا عن ذلك فإن الرأسمال السعودي الخاص يعاني من صعوبات كبيرة. فلا القوة العاملة تكفيه ولا الخبرة ولا المعلومات.
وتعاني احدى أكبر الشركات السعودية لانتاج الاسمدة "سافكو" من خسائر مستمرة" وكانت قد أسست في عام 1965 كمصنع مشترك بين بترومين(51%) والرأسمال السعودي الخاص. وقد امنت الشركة الأمريكية "أوكسيدنتال بتروليوم كومباني" الخدمات التقنية مقابل 10% من الارباح و 5% من القومسيونز وقد بدأ مصنع الاسمدة في الدمام الانتاج عام 19790 الا أنه في عام 1978 استطاع العمل بكامل طاقته 300 ألف طن. وفي الوقت الذي انخفضت فيه اسعار اليوريا من 95 دولار إلى 46 دولار للطن.، لم تستطع الشركة ان تسوق كامل انتاجها. وامتنعت سافكو عن دفع 10% (2.5 مليون دولار) الى "أوكسيدنتال بتروليوم" وقدمت الاخيرة شكوى إلى

محكمة العدل الدولية بأنها خسرت مبلغ 180 مليون دولار وحسم النزاع في عام 1977 بدفع 7.5 مليون دولار للشركة الأمريكية وامتناعها عن ادارة سافكو. وتبقى مشكلة التسويق هي الاهم بالنسبة للشركة، فالسوق المحلي يستطيع ان يستوعب 20% من الانتاج فقط، ومع انه توجد اسواق كامنة في العراق وايران الا أن هذين البلدين يزمعان انشاء انتاج وطني ويبقى السوق الاوروبي الغربي ويلاحظ ان الجميع ليس مستعداً لشراء الانتاج السعودي.
ونادراً ما تتدخل الدولة مباشرة في نشاط الشركات الخاصة بموافقتها أو بدونها، وقد تنازلت أول مصفاة وطنية للنفط "ساركو" عن 75% من أسهمها لبترومين بسبب الصعوبات المالية. وبفضل ذلك فقط استطاعت الاستمرار، وفي صيف عام 1977 تم حل الشركة الخاصة "الرياض الكتريك كومباني" وكان التيار الكهربائي ينقطع باستمرار عن العاصمة وهو ما كان مزعجاً جداً في رمضان حينما كانت حياة المدينة تبدأ بعد غروب الشمس، واسست شركة حكومية أخرى "جنرال الكتريك كاربوريشن" وحصلت على جزء كبير من اسهم الشركة الجديدة المختلطة شركة الطاقة الكهربائية. وحصلت على مجموعة اسهم السيطرة في شركة "سعودي كونسليد يتيد اليكتريك باور" التي حولت ايضاً إلى مختلطة بهدف مركزة انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية في الاقليم الشرقي.
في ايار 1976 بدء في اقامة مصنع للالومنيوم في الدمام تابع للشركة السعودية الخاصة "الوبكو" التي يرأسها الأمير فهد بن سعود. وقد تعرضت الشركة لخسائر كبيرة واستطاعت الاستمرار فقط بفضل عدة قروض من صندوق التنمية الصناعية (اجمالاً أكثر من 20 مليون دولار) وفي عام 1980 وزعت الارباح لأول مرة على المساهمين. وفي السنة ذاتها قامت "الوبكو" بالمساعدة التقنية من قبل الشركة الأمريكية "كاونير" ببناء مصنع جديد في جدة.
تعتبر شركة "سعودي كيبل كومباني" مثالاً للنشاط الناجح تماماً للشركات الخاصة وتملك الشركة الأمريكية "أناكوندا" 20% من أسهمها وتقوم بادارتها وتشارك فيها "سوكال" بنسبة 20% وأربعة سعوديين برئاسة الأمير بندر بن عبد المحسن بن عبد العزيز وبلغت موجودات الشركة في بداية عم 1980 ـ 39 مليون دولار وعدد العاملين فيها 230 شخص، وتبلغ طاقة المعمل الانتاجية 50 ألف طن من الكابلات النحاسية في السنة. وتحظى منتجاته بطلب واسع وتقوم الدولة بشراء جزء كبير منها وتتزايد مداخيل الشركة ففي عام 1978 ـ 4.5 مليون دولار، 1979 ـ 20.8 مليون دولار، 1980 ـ (تقديري) 48مليون بفضل الطلبيات الحكومية الكبيرة. وسبب آخر للنجاح هو ان المصنع اقيم في جدة حيث لا توجد أية مشكلة بالنسبة لليد العاملة أو الماء أو الطاقة الكهربائية ويعتزم قادة الشركة بعد فترة من الوقت القيام بتصدير الانتاج.
وحققت بعض النجاح شركة "اريبين باتري كومباني" التي تنتج الفوانيس والبطاريات الكهربائية وتعود 10% من أسهمها لرجل الأعمال الفنلندي أ. أويو (وهو يقوم بادارتها حسب عقد لمدة 15 عاماً) و90% لخمسة سعوديين

من بينهم الأمير نايف بن عبد العزيز (وزير الداخلية9 والشيخ كمال ادهم المستشار السابق للملك فيصل. وقد حصلت كل من "سعودي كيبل" و"أريبين باتري" في بداية نشاطها على قرض بحدود 50% من قيمة المشروع من صندوق التنمية الصناعية.

وعلى الرغم من الصعوبات الجوهرية فإن حكام السعودية يستمرون في اعتقادهم بأن التطور الاقتصادي يجب ان يقوم على تشجيع القطاع الخاص في ظل تعاونه مع الرأسمال الغربي لكي يستطيع في المستقبل ان يقوم بتنفيذ اغلبية المشاريع الصناعية والاجتماعية ومشاريع البنية التحتية مبقياً المشاريع الاكبر والأقل ربحاً للدولة. وحسب معطيات مجلة "ايفتنتس" فقد شارك المتعهدون السعوديون في عام 1978 في تنفيذ حوالي800 مشروع قيمتها الاجمالية 2.3 مليار دولار. وفي جبيل لوحدها من بين 78 عقداً عقدت في الفترة كانون ثاني ـ أيار 1980 حصلت الشركات السعودية الخالصة على 56 عقداً والمختلطة مع الرأسمال الأمريكي والكوري الجنوبي على 5 ومع الانكليزي على 6 وواحد للمختلطة مع كل من السويسري والدانماركي والهولندي والشركات الكورية الجنوبية.

وفي ذات الوقت هناك غير القليل من الامثلة على عدم فعالية استخدام المدخرات الكبيرة من قبل المتعهدين السعوديين، وكما كتب العالم الأمريكي د. ويلس: "ان السعوديين مأخوذون بثروتهم ويذكرونك بسكان مدينة مأخوذة بنهضتها أو بحمى الذهب أكثر مما يذكرونك بأمة قادرة على استخدام مصادرها بحساب وبصورة عقلانية" وعادة ما تنفق المدخرات والمداخيل من قبل السعوديين على بناء المنازل الفخمة وعلى شراء الاثاث الاوروبي الغربي القديم أو توجه إلى البنوك الغربية أو تدخل في صفقات للمضاربة بقطع الاراضي وهي الاكثر ربحاً في السعودية في الوقت الحاضر. ومما لا شك فيه ان تطوير الخط الرأسمالي الوطني يحتاج إلى أكثر من عقد من الزمان.

وقد كتب المراقب الأمريكي م. برست محللاً المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الجارية في السعودية: "ان الحكومة تشعر بأنها مرتبطة بالتعهدات السعودية الخاصة بصورة أوثق مما ترغب به. ويكمن احد تناقضات التنمية السعودية الخاصة بصورة اوثق مما ترغب به. ويكمن احد تناقضات التنمية السعودية انه خلافاً للبلدان النامية الأخرى فإن مداخيلها مستقرة جداً. ومهما حصل مع أي انتاج أو قطاع أو شركة فإن مصير الامة يرتبط بتيار الحكومة المالي المستقر ويتابع م. بست قائلاً: أن القيادة السعودية ستنتهج سياسة مقصودة لتشجيع الصناعة الخاصة.

ان ما يفسر السياسة المذكورة للنظام الملكي السعودي هو عيه ان عملية النمو الاقتصادي من الممكن ان تكون طويلة الامد ومستمرة حقاً إذا ما استندت إلى دعامة جماهيرية داخلية. وقد وضح تطور الجهاز الاجتماعي الانتاجي السعودي في الاربعينات والخمسينات بشكل مقنع ان نشاط العامل الخارجي الذي لا يدعم بعناصر وطنية يؤمن فقط نمو القطاع النفطي لوحده في حين يبقى الجزء الاساسي من الاقتصاد في حالة شبه راكدة.

وهكذا، فإن احدى السمات الهامة للتطور الاقتصادي للسعودية تتمثل في النمو اللاحق لدور الدولة كمتعهد وطني وركيزة للنمط الرأسمالي الخاص. وتحددت ايضاً نزعته لتدويل الاقتصاد السعودي بسبب الدور الهام والذي لا يمكن الاستغناء عنه في المدة القريب للنمط الاحتكاري الاجنبي وتؤكد هذه النزعة ظاهرة مميزة مثل تزايد القوة العاملة الاجنبية في المملكة.

ان مشكلة الكادرات تعتبر في الوقت الحاضر من اصعب القضايا، والحكام يرفضون امكانية وجود الدولة في وضح "صاحب الدخل الثابت من النفط" وكذلك تجربة الكويت حيث تم تأمين التنمية الاقتصادية على الاغلب بفضل استخدام العمال الاجانب، والسعوديون يقومون بشراء مشاريع المصانع الحديثة لكي يكون اغلبية العاملين فيها في المستقبل من الكادرات الوطنية. الا أن ثمار الصناعة التي تحتاج إلى رؤوس اموال كبيرة وايدي عاملة قليلة يمكن ان تظهر في نهاية الثمانينات فقط. اما الآن فإن البلد يعاني من نقص العمال والتقنيين والمهندسين والاداريين.

يحلل كتاب للباحثان الامريكيان ج. بيركس وس. سينكلير أسباب غياب الكمية المطلوبة من الايدي العاملة في السعودية فقد كتبا: أنه في عام 1975 حينما اقرت الخطة الخمسية الثانية للتنمية والتي كان تنويع الاقتصاد احد اهدافها الاساسية كان 8% من القادرين على العمل في البلد (80 ألف شخص) يعملون في الانتاج الصناعي الحديث و27% في مجال الخدمات الحكومية والخاصة و52% كونوا الشرائح التقليدية العاملة في الزراعة وصيد الاسماك. (حسب المعطيات السعودية الرسمية فقد كان 28% من الايدي العاملة يعملون في القطاع التقليدي، 45.4% في الدوائر الحكومية والخدمات 26.6% في الصناعات الحديثة. اضافة لذلك يضيف ج.بيركس وس. سنكلير اسباب ذاتية، فحتى العمال المهرة والمؤهلين لم يتوجهوا دوماً إلى الانتاج الحديث لوجود مختلف أشكال الدعم لهم من قبل الاقارب وأبناء القبيلة واخيراً من قبل الدولة، ويمكننا ان نضيف وجود امكانيات متاحة للذين يحظون بقليل من التعليم والتدبير للقيام "بعمل" خاص به ـ من شراء الشاحنة للتعهد بالنقل وحتى بناء مصنع بالاشتراك مع الشركات السعودية أو الغربية وبمساعدة صناديق التسليف والتنمية.

وفي مثل هذه الظروف كان من المحتم وجود نمو متزايد للقوة العاملة الاجنبية. وتورد المصادر السعودية الرسمية رقم 314 ألف في عام 1975 و 812.6 ألف "تقديري" في عام 1980. ويعتبر ج. بيركس وس. سنكلير ان هذه الارقام مخفضة وهو ما نوافقهما عليه. وحسب رأيهما فقد بلغ عدد الاجانب في عام 1975 ـ 773400 شخص وهو ما يمثل 43% من القوة العاملة.

اضافة إلى عدم رغبة الحكومة السعودية بالكشف عن العدد الحقيقي غير الكبير للقوة العاملة الوطنية فإن تضارب الارقام المذكور يأتي من عدم وجود احصاء دقيق للقوة العاملة الاجنبية فحتى عام 1972 كان مواطنو الجمهورية العربية اليمنية يعبرون الحدود للعمل من دون جوازات سفر ويبلغ عددهم (تقديرياً) في الوقت الحاضر من 800 ـ 1.2 مليون، وهناك عدد كبير

من القادمين من البلدان الإسلامية والذين يبقون بعد انتهاء شعائر الحج. وبقدر تطور الاقتصاد وانتشار العديد من المشاريع يتزايد طلب الايدي العاملة، وبالنتيجة ازداد عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين اغلبهم من الهنود والباكستانيين

وقد وعى حكام النظام الملكي الخطر الذي يمثله مئات الالاف من العمال الاجانب على دعائم المجتمع السعودي التقليدي واتخذوا عدداً من الاجراءات القاسية ضدهم. ومنذ عام 1977يتم طرد الاشخاص الموجودين من دون اذن. وهكذا تم عام 1979 طرد 88 ألف من المهاجرين غير الشرعيين. ويتعرض السعوديون الذين يتسترون عليهم لدفع غرامة أو السجن.

ويمنع العمال الاجانب من جلب عائلاتهم معهم، باستثناء القادمين من البلدان العربية والعمال العاملين في السعودية لمدة تزيد على 5 سنوات والذين يتقاضون راتباً لا يقل عن 4 الاف ريال في السنة . ولا تشمل هذه القيود بالطبع المعلمين والمهندسين والاطباء... الخ.

يعطى الاذن للاقامة في السعودية منذ نهاية السبعينات لمدة عام إلى خمسة اعوام وتلتزم الشركة التي تستأجر العمال الاجانب بتأمين السكن لهم واخراجهم من البلد عند انتهاء العقد.

بعض قضايا التطور الاجتماعي الاقتصادي

انعكست التغيرات التي بدأت في المرحلة الرابعة في المجال الاقتصادي وان بشكل غير كامل، على البنية الاجتماعية والايديولوجيا. وبدأ في هذه المرحلة نشاط الغرب يثمر في المجالات الاجتماعية والايديولوجية، ولكن في ذات الوقت بدأت تتكون معارضة جديدة هذا النشاط.

وكان مقتل الملك فيصل في 1975 من قبل ابن اخيه الأمير فيصل بن مساعد بن عبد العزيز البالغ من العمر 29 عاماً حدثاً هاماً هز السعودية. ظهرت تفسيرات عديدة لمقتل الملك. وللكشف عن دوافع الجريمة اتجهوا في الغرب إلى شخصية القاتل، الا ان ما كان معروفاً عنه كان قليلاً.

في عام 1966 قتل اخوه الاكبر برصاص الشرطة عندما كان يسير في طليعة بعض المسلمين المتعصبين الذين حاولوا تحطيم أول محطة للبث التلفزيوني في جدة. وفي نهاية الستينات وبداية السبعينات تلقى الأمير تعليمه في الولايات المتحدة. وقد لاحظ رفاقه من الطلاب اراء الأمير "الراديكالية". وحسب قولهم فانه كان يعتبر العائلة المالكة السعودية العقبة الرئيسية في طريق التطور، مع انه كان يقدر عالياً شخصية فيصل. وكان يقول ان "العائلة المالكة مهتمة فقط بالتعاون مع الامريكيين في مسائل النفط". وقد دحضت السلطات السعودية الشائعات بوجود "مؤامرة" أو "بجنون" القاتل. ولم تنشر نتائج التحقيق الذي قام به الأمير فهد(الذي اصبح ولياً للعهد9 وابن الملك المقتول الأمير عبد الله بن فيصل. وفي 18 حزيران 1975 اعدم الأمير فيصل علناً. وعموماً فإن المعلومات عن الأمير فيصل تتيح مختلف الافتراضات حول دوافع الجريمة: من الانتقام الشخصي إلى النضال ضد النظام الملكي.

ونصب خالد بن عبد العزيز ملكاً جديداً، واعلن انه سيواصل سياسة فيصل الخارجية والداخلية، الا ان التحديث ازداد في السعودية في النصف الثاني للسبعينات، ووصل أكثر فاكثر إلى الاسس الاجتماعية للمجتمع السعودي.
وبهذا الصدد، فإن رأي العالم الغربي م. ابير يستحق الاهتمام، وقد كتب في عام 1974 محللاً مشاكل شبه الجزيرة العربية: "ان اصلاحات فيصل الارتقائية كانت مقبولة ومفيدة للسعودية في الخمسينات وبداية الستينات. الا ان مثل هذه السياسة في السبعينات وبعد التحولات الاساسية في الاقتصاد والمجتمع اصبحت غير كافية. وقد سعى حلفاء فيصل ومستشاروه لاقناعه بضرورة اتباع سياسة جديدة وتوسيع الاصلاحات بصورة أكثر اهمية.
وقد كشفت احداث نهاية السبعينات الدور المتزايد للجوانب غير الاقتصادية بالنسبة للمجتمع السعودي، في الوقت الذي انخفضت فيه اهمية العوامل السياسية المختلفة.
وقد انعكس تسارع التطور الاقتصادي على النية الاجتماعية للمجتمع السعودي حيث تقلص تعداد الطبقات والشرائع التقليدية وزيادة التعددات الجديدة. واصبحت قضية العمال السعوديين والاجانب من القضايا الهامة بالنسبة للنظام الملكي.
ان شروط حياة العمال الاجانب اسوء إلى حد كبير مما هي لدى السعوديين وغالباً ما تدفع لهم اجور ادنى، مع ان تشريعات العمل السعودية تنطبق عليهم. وهكذا فالعمال السود واليمنيين والصوماليين والسودانيين العاملين في ميناء جدة ينامون في الخيم أو في العراء. وتبرز بسرعة حول المشاريع الصناعية أو السكنية التي يتم بناءها، تجمعات للعمّال السود، حيث تبنى المساكن من الواح القصدير أو من صناديق اوراق المقوى، وحيث تختفي القواعد الاولية للوقاية الصحية.
وليس صدفة ان نقابات كينيا طلبت من الحكومة السعودية ايلاء اهتمام أكثر جدية بوضع العمال الكينيين في السعودية، حيث سمتهم "ضحايا العبودية المعاصرة". وكانت هناك حالات، اعلن فيها العمال اليمنيون والفليبينيون والباكستانيون الاضراب، مطالبين بتحسين الاجور وشروط العمل. واندلعت في بداية عام 1977 اضطرابات واسعة بين العمال الكوريين الجنوبيين في جبيل مما دفع الحكومة لاتخاذ بعض الاجراءات، وقبل هذا التأريخ عاش العمال من كرويا الجنوبية في ظروف سكنية صعبة للغاية وكانوا يحصلون على نصف الاجور التي يحصل عليها السعوديون وحتى العمال الاجانب الآخرون وقد قامت الحكومة إلى درجة معينة، بتحسين شروط حياتهم، وقامت بطرد العمال الكوريين الذين شاركوا في الاضراب من البلد.
ومع ان اغلبية العمال الاجانب مهتمة بشكل رئيسي بالاجور الجيدة فانهم يشكلون خطراً معيناً على النظام القائم، وحتى أكثر جوهرية من البروليتاريا السعودية. تدل على ذلك، بصورة خاصة، أعمال التخريب التي قام بها عمال النفط الفلسطينيون في السعودية في الفترة 1967 ـ 1973 وكذلك اجراءات الحكومة التي قلصت إلى حد كبير عدد الفلسطينيين في البلاد.

وبدءاً من النصف الثاني للسبعينات صارت الحكومة السعودية تفضل العمال من غير البلدان العربية، من بلدان جنوب شرق آسيا والشرق الاقصى، معتبرة ان الفروقات القومية والدينية وغيرها ستعيق تعايشهم مع السكان المحليين وفي ذات الوقت ستخمد النزاعات الطبقية بالقومية. يتزايد عدد العمال في المملكة. وحسب المعطيات السعودية فقد بلغ عدد القادرين على العمل في 79/1980 ـ 2471.2 ألف شخص، يجب ان يزداد في 84/1985 إلى 2626.2 الف، وكما يفترض سيزداد عدد عمال الصناعات النفطية من 36 ألف إلى 46 الف، اما في فروع الصناعة الأخرى فيبلغ 939.2 الف، وفي التجارة 525.2 ألف والمواصلات 614.2 ألف. ويجب ان تزداد نسبة السعوديين من 57% في 1980 إلى 59% في الثمانينات، كما في السابق، واصلت الحكومة انتهاج سياسة زيادة العمال والخبراء والاجانب. ان نقص الكادرات السعودية تفسيره جزئياً النفسية التقليدية للسعوديين، الذين يعتبرون ان العمل اليدوي البسيط مهيناً ويفضلون عليه العمل كسائق للسيارات الاجرة أو كحارس أو تاجر أو جندي وما إلى ذلك. وعلى الرغم من ان النظام الملكي، وكما تدل معطيات الخطة الخمسية الثانية، لا يرغب في ان يسير على طريق الكويت ، أي الاعتماد بالكامل على العمال الاجانب، تاركاً مواطنيه في "مستوى ارقى" فأنه يستخدم حضور العمال الاجانب لخلق "ارستقراطيته العمالية" الخاص.

ان السمات المميزة لبنية ووضع الطبقة العاملة في السعودية في نهاية السبعينات هي التالية: انقسام الطبقة العاملة إلى سعودي وغير سعودي، التركيز البروليتارية، التأهيل المهني المتدني نسبياً للعمال السعوديين وشروط الحياة الجيدة، العدد الكبير نسبياً لعمال البناء، تطور المستوى التقني للعمال، الفرق في وضع وشروط حياة العمال السعوديين والاجانب، وتفرقهم.

الا انه وعلى الرغم من تفرق الطبقة العاملة وعدم نشاطها السياسي الكبير،فإن دورها في الحياة الاجتماعية ـ السياسية كبير في الوقت الحاضر، وسيتزايد، بلا شك، في المستقبل. وفي هذا الوقت الحزب الشيوعي في السعودية بعمل كبير لرص صفوف الطبقة العاملة.

وفي النصف الثاني للسبعينات تزايد نشاط البرجوازية السعودية الصغيرة والمتوسطة. وأحد الادلة على ذلك هي المقالة التي ظهرت في بداية 1978 في الاسبوعية "سعودي بيزنس". وقد اتهم مؤلفها محمد العبد الله "الملك غير المتوج لأعمال البناء" هـ. فرعون بأن الشركات الشعبية بشركته يمكنها ان تشل الأعمال الوطنية غير الكبيرة. ويقول العبد الله ان عيب التشريعات السعودية هو أنها لم تأخذ بالاعتبار تحديد نشاط الشركات، التي تزاحم الشركات السعودية الصغيرة وتأخذ منها العمال. ويلاحظ الكاتب ان الكتلة الاساسية من السكان لا تشارك في التعهدات.

مما يعرقل تنشيط الأعمال هو تردد البرجوازية الوطنية. وقد لام ممثل الحكومة عبد العزيز الزامل في كلمته عند افتتاح المعرض الصناعي السعودي في كانون الأول 1980 المتعهدين لأنهم ينسحبون بصورة خاصة

أمام الشركات الغربية، التي تتجه لاستخدام المنتجات الغربية، ولتصحيح هذا الوضع الزمت الحكومة الشركات الاجنبية باستخدام المنتجات المحلية عند تنفيذ المشاريع الحكومية.

والحكومة بمنعها الاجانب من ممارسة التجارة اجبرتهم على اعطاء كل المصانع فعلياً (أو وهمياً) للمواطنين السعوديين. عدا عن ذلك فقد اعلنت في كانون ثاني 1978 قواعد جديدة "حول العلاقات بين المتعهدين الاجانب والوكلاء ـ السعوديين"، يتم بمقتضاها وضع اليد على كل المؤسسات الاجنبية المسجلة على اراضي المملكة من كانون ثاني 1978. وتنص المادة الثالثة من القواعد: "ان المتعهد الاجنبي الذي ليس له شريك سعودي، يجب ان يكون لديه وكيل سعودي، ولا يمكن للاجنبي ان يكون وكيلاً سعودياً". وتوضح المادة الخامسة: "يجب ان يكون الوكيل سعودياً يعيش في السعودية ومسجلاً بهذه الصفة". وادت المادتين السادسة والثامن، بصورة خاصة، إلى تذمر المتعهدين الاجانب، التي طبقاً لها يمكن للمتعهد الاجنبي ان "لا تزيد مكافأته على 5% من قيمة العقد". ونصت المادة الثانية عشرة الختامية على ان المتعهدين الاجانب ووكلائهم السعوديين يفقدون الحق بالعمل بهذه الصفة إذا ما خرقوا القواعد المذكورة.

كل هذه الاجراءات ـ "لتسعيد" (جعلها سعودية) التجارية الداخلية والبنوك ونشاط الصناديق الحكومية للتنمية، والقوانين التي تلزم المتعهدين الاجانب بأخذ شركاء أو وكلاء سعوديين، كانت موجهة لتسريع التنمية "الدافئة" للبرجوازية السعودية، والمتعهدين الوطنيين الذين يملكون الخبرة والمعرفة ورأس المال.

وكان لوجه الآخر لما سبق هو السمة الكومبرادورية للبرجوازية السعودية. حسب رأي العلماء الغربيين، فقد انتشرت في السعودية في السبعينات نفسية الاستهلاك والتعهدات. وانتشر القول" بأن كل سعودي يحلم بفتح دكان، الكل يتاجر. من البدوي وحتى امراء العائلة المالكة". ويلاحظ الصحفي الأمريكي ت. فيريس ان روح التعهدات شملت جزءاً كبيراً من الشباب السعودي.

وغالباً ما يغير الشبان عملهم وبعضهم يعمل في وقت واحد في شركتين أو ثلاث "ويفقدون هذه الروح بعد مليونهم الأول ". وقد كتبت الجرائد السعودية عن فتى في الخامسة عشرة من عمره كان يعمل انتهاء الدروس سائقاً لشاحنة دون رخصة سياقة.

وبدا كما لو ان نشاط الشركات الغربية كنموذج، والسياسة الهادفة والمتوالية للحكومة ستعطي ثمارها. لكن من الواضح ان النهضة الحالية هي ظاهرة مؤقتة. وكما يقول السعوديون "ان مثل هذا لن يستمر. الآن هو وقت النقود الكثيرة".

وقد مهد وعي الخطر الكامن "للنهضة النفطية"، والتبذير السريع لارباح النفط على بناء المصانع والمارات وغيرها، التي لن تستخدم أو ستستخدم بطاقتها غير الكاملة مقروناً بالجوانب السلبية للحضارة الغربية (ازدياد الجريمة والسكر والدعارة) إلى احياء قوى في المجتمع السعودي تطالب

بالعودة الكاملة إلى القواعد الاجتماعية والايديولوجية التقليدية ، وفي سبيل ذلك يمكن التضحية ببعض فوائد العلاقة مع الغرب.
وقد لاحظ الباحث السوفيتي أ. فاسيليف: أنه على الرغم من بعض التراجع في تأثير علماء الدين في الخمسينات والستينات، "فأن مواقعهم الرئيسية كمحافظين على العقيدة الدينية وعار في الشريعة وعلماء الدين المرتبطين بالعائلة السعودية بقيت دون ان تمس... وهم يمثلون قوة محافظة إلى اقصى حد، يجب على الحكومة اخذها بالاعتبار دوماً". ويقول أ. فاسيليف: أنه بقي في ايدي "علماء الدين سلاح قوي للتأثير على المجتمع ـ لجان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (عصبة الاخلاق الاجتماعية)".
في عام 1980 كان يوجد في المملكة 20356 مسجداً، يعمل فيها أكثر من 40 ألف من رجال الدين يتقاضون سنوياً 850 مليون ريال. ويخطط للفترة 80 ـ 1985 لبناء 1200 مسجد خصص لها 1300 مليون ريال . وأسست في عام 1981 ثالث جامعة اسلامية في المملكة.
وفي ايامنا هذه فإن الذي يتعاطى الكحول ويمسك متلبساً، يتعرض للجلد والسجن. ففي عام 1977القي القبض على اثنين من المهندسين الانكليز عند محاولتهم تهريب الويسكي داخل آلة بيانو إلى المملكة، وطردوا من البلد.
وتجدر الاشارة إلى ان القانون المتبع في السعودية يقضي بقطع يد السارق، وقطع رأس القاتل أو المغتصب، والمرأة التي تزني تقتل رجماً.
في كانون ثاني 1978غطت صحافة العديد من البلدان قصة الاميرة mumaa، حفيدة أخ الملك: الأمير محمد بن عبد العزيز. وكانت الاميرة أثناء وجودها للدراسة في بيروت قد احبت شاباً سعودياً، قريباً للسفير السعودي في بيروت. وعندما اعنت عند عودتها إلى الوطن عن رغبتها بالزواج من شخص ليس عضواً في العائلة المالكة، لم يرغبوا في سماعها. وهربت الاميرة مع الذي اختارته وتزوجا وارداً السفر من مطار العاصمة إلى خارج المملكة، الا أن قوات الامن القت القبض عليهم من على متن الطائرة. وسلم الملك خالد القضية لاخيه قائلاً انه "لن يستطيع منع اخيه من تحسين السلوك في العائلة على طريقته". وكان الأمير محمد يعتبر في المملكة واحداً من القادة التقليديين، ولم يكن هناك بالتالي شك في حكمه. وقد اعدمت الاميرة في جدة امام زوجها، الذي قطع رأسه بعد ذلك علناً.
في ذات الوقت تتزايد الحالات التي تتعارض بدرجة أقل مع قواعد الوهابية. فيتم تهريب المشروبات الكحولية واشرطة الفيديو الفاضحة، التي تعرض عمل الحانات الخاصة. ومع ان دور السينما ممنوعة الا أنه توجد دور سرية للسينما. أما السعوديين الميسورين فغالباً ما يقضون من ثلاثة إلى ستة أشهر خارج البلد، حيث يستطيعون بالكامل التخلص من كل القواعد الوهابية.
وكانت القوى التقليدية مجبرة على التنازل في بعض المسائل. وهكذا، تباع في المدن المطبوعات المصرية والكويتية، وسمح في مخازن الثياب الجاهزة وضع دمى لعرض الملابس، ولم يعد وجه المذيعة يثير اشمئزازاً مكشوفاً.

ان ابلغ دليل غير مباشر على ضعف مواقع القوى التقليدية هو بيان رجال الدين الذي اذيع بالراديو في كانون ثاني 1978، والذي اهاب بالمواطنين السعوديين الامتناع عن النشاطات التي ينهي عنها الاسلام. ومع أن رجال الدين يهددون بالعقاب على خرق قواعد السلوك الوهابية، الا أنها غالباً ما تبقى تهديداً فارغاً. ان النفسية الاجتماعية تتغير بصورة واضحة. وبالطبع فإن الاسلام يحافظ على دوره المحوري في المجتمع السعودي، الا أن القواعد الوهابية الصارمة اصبحت غير ملائمة.
تتيح سياسة التحديث التي ينتهجها النظام الملكي تسريع عملية محو الاسس التقليدية. ويبدي تحديث القوات المسلحة تأثيراً خاصاً عليها.
في تقرير عن دور العامل البشري في تحديث الجيوش في الشرق الاوسط، اعده عالم امريكي من "راند كاربوريشن" وردت وجهتا نظر عن تناسب مستويي التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي والعسكري. وفقاً لاحداها، فإن التطور الاجتماعي الاقتصادي يجب ان يسبق بناء الجيش المتطور، أما انصار وجهة النظر الأخرى فيرون أن "القدرة العسكرية من الممكن ان تزداد لدى كل الدول باستثناء الاكثر تخلفاً، ليس بفضل التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية والثقافية العامة، وانما نتيجة لقرار مقصود من قبل القادة، الذين يأخذون على عاتقهم الالتزام بتطوير هذه القدرة كأساس للتطور الوطني، أو للحفاظ على سلطتهم الذاتية".
وباعتقادنا، أن حكام النظام الملكي السعودي قد اختاروا الطريق الثاني. ففرض الخدمة الالزامية يدل على أنه يعول على الجيش، إلى درجة كبيرة، مهمة تحقيق التحولات الاجتماعية والثقافية في المجتمع السعودي. ويجب على الخدمة في الجيش الحديث، من جانب، ان تقلل من اهمية بعض القيم التقليدية بالنسبة للشباب السعودي (احتقار العمل الفيزيائي، الحذر من الجديد، الخضوع للمراتبية التقليدية.. الخ)، ومن جانب آخر فانه إلى جانب التعليم الابتدائي والاعداد المهني يجب على الخدمة في الجيش ان تقدم للشباب تصوراً عن القيم الاجتماعية والثقافية غير التقليدية (وخصوصاً خلق شروط ارتقاء الافراد من المراتب الاجتماعية الادنى ولكن الذين يملكون قدرات ومبادرة).
كان النظام الملكي يبذل بعض الجهود لتحسين حياة الشعب طامحاً للحفاظ على وضعه وتوطيده، حيث ينفق جزءاً من العائدات النفطية على برامج واسعة للتطوير الاجتماعي. وسبب الحجم الكبير لهذه النفقات هو أنه يجب البدء من الصفر عملياً. وبهذا الصدد، فإن قول احد الوزراء في مقابلة مع صحفي غربي يبدو مميزاً: "ولدت في عام 1940 وتوفيت والدتي بالتيفوئيد ولها من العمر 28 عاماً، لعدم وجود طبيب في البلدة. كان في بيتنا عقارب وقد لدغتني عدة مرات ولكن الحظ حالفني وعشت. كانت وفيات الاطفال تصل إلى 69 ـ 70%.... وانتم تستطيعوا ان تفهموا ما يحدث في السعودية إذا لم تأخذوا بالاعتبار طموح شعبنا لحياة افضل بعد ثلاثة الاف سنة من الحياة غير الانسانية".

وبهذا الاتجاه توجه نفقات الضمان الاجتماعي. في عام 1962 حصل 77412 سعودي على مختلف انواع المساعدات اما في 1970 فقد بلغ العدد 225642. في عام 1975 حصل 137367 من الايتام غير القادرين على العمل على مساعدة بحدود 349017 ألف ريال، واجمالاً حصل 868815 شخص على مساعدة حكومية مالية أو مادية أو اقاموا في مؤسسات حكومية علاجية أو خاصة.

يولي حكام النظام الملكي اهتماماً كبيراً بالمعالجة الايدلوجية للسكان، مستخدمين ليس فقط الجوامع وانما الوسائل الحديثة. الصحافة والراديو والتلفزيون. وقد ابرز العالم الأمريكي و. راف في بحثه حول وسائل الاعلام الجماهيري في السعودية سنوات حكم الملك فيصل بصورة خاصة. وحسب قوله فإن الاذاعة والتلفزيون "انشئت كمؤسسات احتكارية، سيطر عليها مباشرة من قبل الحكومة وكان نموها السريع يتحدد بسياسة حكومة فيصل الحذرة والمتعمدة".

واصبحت الاذاعة والتلفزيون بوقاً جديداً لعلماء الدين. فعلى شاشة التلفزيون تظهر اربعة مرات في اليوم مناظر من مكة وصوت حزين يقرأ سوراً من القرآن. ويأخذ البث الديني من 10 إلى 25% من فترة البث التلفزيوني.

سعى حكام النظام الملكي لتحقيق عدة اهداف من تطويرهم للوسائل العصرية للاعلام الجماهيري (وهو ما تساعدهم فيه الشركات الأمريكية والفرنسية). فقد مهد توسيع الاذاعة والتلفزيون (إلى جانب مركزة السلطة وتطوير المواصلات) إلى تقوية وحدة الشعب والشعور بالوعي القومي. وكانت الدعاية للافكار الدينية وتثبيت نموذج العائلة المالكة "كأخيار" الامة. ويكتب و. راف ان فيصل كان من انصار تطوير التلفزيون المسيطر عليه من قبل الحكومة والذي يستطيع ابقاء الناس في البيوت في دائرة عائلاتهم، لا توحيدهم في دور السينما.

وهكذا فإن وسائل الاعلام الجماهيري العصرية تمهد لتقوية القواعد الاجتماعية والتقاليد الثقافية السائدة. وفي ذات الوقت يساعد الراديو والتلفزيون عفوياً على تغيير النظرات الاجتماعية والسياسية وخصوصاً لدى الشباب.

تواصل العائلة المالكة السعودية تقليد تقديم المساعدة الشخصية لمجموعات منفردة من الرعايا. وهكذا، يقدم عدد من الامراء مساعدة للبدو في وقت واحد. وبهذا الخصوص يسترعي الانتباه نشاط زوجة الملك فيصل ـ عفة ـ التي افتتحت أول مدرسة دنيوية في الطائف في السعودية عام 1942، عندما بلغ ابنها الاكبر محمد سن الدخول إلى المدرسة. وفي عام 1956 اسست أول مدرسة للبنات حيث اقترن في برنامجها إعداد ربات البيوت طبقاً لتعاليم الاسلام وبعض المواضيع الطبيعية. ولاحقاً، بمبادرة من عفة ظهرت أول كلية تربية للنساء. في بداية السبعينات اسست عفة وابنتها سارة في الرياض مدرسة ابتدائية خاصة للبنات، واحد ابنائها مدرسة للبنين. وفي عام 1962 اسست عفة مع ابنتيها سارة ولطيفة وبعض النساء من العوائل التجارية الغنية في الرياض الجمعية الخيرية "النداء" . وهي تقوم

بمساعدة العوائل الفقيرة وتقوم بدعاية للوقاية الصحية، وتقدم الاغذية للمحتاجين، بما في ذلك اللحم والحليب. تلزم العائلات التي تستلم المساعدات بتدريس ابناءها في المدارس.
وقد لاحظ ن. سيمونيا احدى السمات المميزة للتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي للبلدان النامية، والتي تظهر في ان هذه البلدان تمر بالطريق الاوروبي التقليدي للتطور دون تتناسب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الاقتصادي والسياسي "وهكذا عندما يتم على اساس الاستعارة السريعة لقوى الانتاج العصرية والمنجزات العلمية التقنية تجاوز بعض درجات التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي، غالباً ما يظهر وضع "الانقطاع" عندما لا تستطيع اعادة البناء النفسي الاجتماعي للجزء الاساسي من المجتمع اللحاق بالتطورات الاجتماعية ـ الاقتصادية. باختصار في مثل هذه المجتمعات تظهر فترة دوم أكثر أو أقل، من عدم التطابق بين التحديث الاقتصادي المبتدئي السريع وبين الاحتفاظ الهام بالرواسب التقليدية في المجالات الاجتماعية ـ السياسي والنفسي". ويشير ن. سيمونيا بعد ذلك إلى ان تقوية التقاليد الاجتماعية ومزاج الماضي النفسي يمكن ان تكون عاقبة عدم التطابق هذا.
ولا يثير العجب ان المتعهد السعودي الشاب عبد الله الرضا، الذي حصل على تعليمه في الغرب والذي يمتلك مصانع عصرية كبيرة اعلن: "يجب علينا ان نبقي على نظام قيمنا. وأنا اصبحت من التقليديين وأفضل التطور البطيء على تحطيم نمط حياتنا". حتى ان ولي العرش الأمير فهد بن عبد العزيز، الذي يعتبر من قادة انصار التحديث واكثر القادة السعوديين موالاة للغرب، اعلن مرة (أو اجبر ان يعلن): "نحن اعلى استعداد لرفض النور الكهربائي إذا كان سيطفيء نور الايمان".
تتطابق نظرات الحكام الحاليين مع قول الملك فيصل في عام 1966 "لدينا القرآن الكريم والشريعة. فما حاجتنا للاشتراكية أو الرأسمالية أو الشيوعية أو أي ايديولوجيا أخرى؟". أي ان اولئك الذين يقومون بالتحديث الرأسمال يعتقدون ان البلد يجب ان يبقى اسلامياً وعربياً فقط. عندما واجه فيصل ضرورة تسريع تطوير القاعدة قام بالتحديث، ولكنه لم يكن يرغب في تغيير البناء الفوقي، متميزاً قليلاً بهذا الخصوص عن ابن سعود.
ويعي فهد و"انصار التحديث" في العائلة المالكة عدم تطابق القاعدة الرأسمالية مع البناء الفوقي الاقطاعي، الا ان بعض العوامل الخارجية والداخلية تجبرهم على ابطاء توسيع التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية. ان الوضع الحالي للوعي الاجتماعي يعكس فترة انتقالية في المجتمع السعودي، وتصارع مختلف التيارات فيه.
وتبقى الكتلة الضخمة من الانماط التقليدية قوة حقيقية، وكما وضحت الثورة في إيران لا يجب ان يبخس قدرها. فجمهرة رجال الدين في السعودية تستند في مقاومتها لعملية التحديث على دعم البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، التي يحاول النظام الملكي جعلها دعامة له.
لا تريد العائلة المالكة ان تقلص وتائر التحديث مع انه منذ الآن صار يؤدي إلى عواقب سلبية بالنسبة لها: استقطاب القوى المعاصرة والتقليدية. ان

القوى الخارجية والداخلية، "التي تصنع النقود" قوية جداً. وعلى الرغم من تأكيدات التمسك بالاسلام والتقاليد، فإن الأعمال تصبح القضية الاساسية لحكام النظام الملكي، والتي يمهد توسيعها للتحديث. ويشارك جزء محدد من الدوائر الحاكمة مع الشركات الغربية بالتعهدات في المملكة وخارجها ويعتبرون البلد مصدراً للمداخيل الكبيرة. وقد امن لنفسه حسابات في البنوك الغريبة، وجزئياً قطع اراضي في الولايات المتحدة وانكلترا.
ان اثراء القمة كان يظهر بوضوح مقارنة مع مستوى حياة اغلبية السكان الذي لم يتغير تقريباً. وكما يقول أ. فاسيليف "ان الفلاحين معدومي الاراضي أو أصحاب القطع الصغيرة وشبه الرحل الفقراء أو الذين يمتلكون القليل وصغار الحرفيين يحملون على اكتافهم كل عبء التحول الرأسمالي للمجتمع. وقد ارتفع مستوى حياتهم إلى درجة أقل بكثير مما تنتجه عائدات الدولة المتزايدة". وهكذا فالنظام الملكي السعودي يتصادم مع المعارضة التقليدية ومع التقدمية ايضاً.
كان استيلاء مجموعة من المسلحين على الجامع الكبير في مكة في نهاية 1979 أكبر حركة معادية للحكومة. وعلى اساس الاخبار الكثيرة وان كانت متناقضة جزئياً يمكن تحديد المسار التالي للاحداث.
في صيف عام 1979 وبتأثير ثورة شباط في إيران نشطت في السعودية مختلف مجموعات ومنظمات المعارضة. وقامت الاقلية الشيعية في الاقليم الشرقي (حوالي 400 ألف شخص) بتنظيم مظاهرات رفعت شعارات دينية وسياسية. وتم تهريب السلاح إلى البلاد ونشط في العائلة المالكة "السعودية الشباب"، الذين كانوا يطالبون باعادة النظر بالسياسة النفطية(خفض مستوى الانتاج وزيادة الاسعار)، وكذلك خفض وتائر التطوير الصناعي و"تخليص المملكة من تأثير الغرب غير المعقول". وفي ايلول ظهرت في المدن الكبرى منشورات مختلفة المضمون. كانت تتضمن نداءات للعودة إلى القواعد الوهابية الصارمة ولاسقاط "الحكام المستبدين والمأجورين"، وطرد كل الاجانب واقامة حكم ديمقراطي وغيرها. ورداً على ذلك بدأت السلطات السعودية حملة واسعة من الاعتقالات في صفوف مختلف شرائح السكان.
في منتصف ايلول ظهرت في الاقليم الغربي بعض الفصائل المسلحة الصغيرة، تمركزت بالقرب من المدينة، ونشطت في استقطاب الانصار، الذين كان من بينهم جنود وضباط من الجيش والحرس الوطني وبعض افراد من قبائل عتيبة وقحطان ويام.
وفي الصباح الباكر ليوم 20 تشرين ثاني قام حوالي ألف شخص باحتلال المسجد الحرام في مكة، المكان المقدس الرئيسي للمسلمين. واحتجزوا مئات من المصلين كرهائن وقدموا المطالب التالية للسلطات: تغييرات جذرية في تشكيل الحكومة، اعادة النظر في سياسة انتاج وبيع النفط، العودة إلى اصول "الاسلام الحقيقي" (بما في ذلك منع لعبة كرة القدم، وتعليق الصور)، استثناء النساء من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، اعلان السعودية "مملكة اسلامية"، طرد كل المستشارين العسكريين الاجانب.

وفي ذات الوقت جرت محاولة للاستيلاء على جامع الرسول محمد في المدينة الا انها قمعت فوراً. وجرت تحركات لبعض المجموعات الشيعية الصغيرة في الاقليم الشرقي.
وكانت السلطات السعودية مذهولة. وفقط بعد يومين قامت قطعات الجيش بمهاجمة المسجد في مكة. وبدأت معركة استمرت عدة أيام استخدم الجيش خلالها الطائرات العامودية ومدافع عديمة الارتداد. وفي 5 كانون أول استولت القوات الحكومية على المسجد. وتم اسر عدة مئات من المنتفضين، وتم اعدام 69 منهم في كانون ثاني 1980.
كانت الانتفاضة التي جرت تحت شعار اسقاط الفاسقين عملاء الامريكيين "المرتدين عن الاسلام" أول حركة من هذا النوع، ان مدى الحركة ومشاركة الاف الاشخاص فيها وشمولها المراكز الاساسية تدل على تأثير الثورة الايرانية وعلى الاحتدام اللاحق للتناقضات في المجتمع السعودي. وحسب قول "انترناشيونال هيرالد تريبيون" فأنه على الرغم من ان "حكومة الملك خالد اعادت النظام بعد حصار مسجد مكة في تشرين ثاني والمظاهرات في مركز الاقليم الشرقي الشيعي فإن هذه الاحداث هزت اسس النظام السعودي".
وقد قام حكام النظام الملكي بإعادة تنظيم كبيرة في قيادة الشرطة والجيش، وبدلوا الموظفين في الاقليمين الشرقي والغربي، وزادوا من حملة الاعتقالات واستدعوا خبراء من فرنسا والمانيا الغربية لتقوية قوات أمنهم. ولم يمنعهم ذلك من الاعلان في آب 1980 انه "لا يوجد أي سجناء سياسيين... ويسود في المملكة استقرار تام يقوم على العلاقة الوثيقة بين القيادة والشعب". ليسوا كثيرين الذين يقتنعون بمثل هذه البيانات. كما ان مسار التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي المتسارع بالتحديث ونشاط الغرب يقود المملكة إلى التغيير السياسي.
وقد لاحظ الدبلوماسي الأمريكي جـ. كامبل أثناء تحليله لتطور البلدان العربية المنتجة للنفط انه في حال قيام ثورة في هذه البلدان فانه من الممكن "ابتعاد القادة الجددـ عن الغرب. "الاان الاقتصاد سيكون في مثل هذه الحالة ضد الابتعاد عن الغرب، ذلك ان قطع الصلات القائمة مع الغرب سيجعل من غير الممكن بالنسبة للنظام الجديد تحقيق طلبات شعبه". برأينا ان الدبلوماسي الانكليزي قد بالغ في درجة تبعية البلدان العربية المنتجة للنفط الغرب. عدا عن ذلك، من المحتمل انه حتى في حالة التغيير السياسي الراديكالي فإن نظام "الدولة المستعمرة ـ المستعمرة" الذي يشمل تقريباً كل الجهاز الاجتماعي ـ الانتاجي السعودي سيبقى قائماً بهذا الشكل أو ذاك.

الفصل الحادي عشر
البرجوازية السعودية الكبيرة

يمثل النمو السريع بصورة غير عادية للبرجوازية السعودية الكبيرة منذ النصف الثاني للسبعينات في مجتمع لا زال يحتفظ بالسمات ما قبل الاقطاعية احد المظاهر الجلية لتميز التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي للسعودية.

ان نشاط الشريحة الضيقة نسبياً للبرجوازية الكبيرة يوضح، من جهة خصائص التطور ومن جهة أخرى يشير إلى نزعة تطور الجهاز الاجتماعي الانتاجي السعودي في النصف الثاني للسبعينات، وأخير يضيف إلى مواصفات علاقة السعودية بالغرب.
مهد التدفق المستمر للعائدات النفطية للنمو العاصف للسوق السعودي، واستتبع ذلك ليس فقط زيادة نشاط الشركات الغربية، وانما أيضاً النضوج السريع للبرجوازية الكومبرادورية المرتبطة بها وأخيراً الظهور المبكر لشريحة البرجوازية الكبيرة.
كان مسار تطور البرجوازية السعودية الكبيرة يمثل إلى حد كبير تكراراً لتجربة بعض بلدان الشرق، التي مرت، كقاعدة،في المرحلة الابتدائية الكومبرادورية. ولعبت مصادر الدخل التي ظهرت بفضل نشاط الشركات الغربية: خدماتها، عمليات الوساطة، التمثيل، التجارة، التعاون التقني ـ الاقتصادي، الدور الاساسي في التراكم الاولي. واعطى هذا النشاط للبرجوازية السعودية امكانية الدخول مباشرة إلى التعهدات المعاصرة وزيادة رأسمالها وامتلاك الخبرة وعلاقات هامة.
كانت سياسة تطوير الاقتصاد الوطني والتصنيع المحدود، التي انتهجها النظام الملكي، تتطلب، في ظل المستوى الحاضر لتطور التكنيك، موضوعاً توظيف رؤوس اموال كبيرة. وفي ذات الوقت شكلت مقدمات لزيادة تركيز الرأسمال الوطني.
لاحظ العالمين السوفيتيين ل. ريسنر وغ. شيروكوف، عند حديثهما عن خاصية نشوء شريحة البرجوازية الصناعية في الهند "الضعف الداخلي المعروف لهذه الشريحة، والذي يتمثل في تمايزها عن المجموعات الأخرى للطبقة ذاتها، ولم تكن التربة التي تغذي البرجوازية الصناعية الكبيرة هي عمليات تطور الانتاج البضاعي البسيط إلى مانيفاكتورة والاخيرة إلى مصنع....وبالتالي غابت الصلاة النشوئية بين الرأسمال الصناعي الكبير والمجموعات الكثير للبرجوازية الصغيرة والمانيفاكتورية. عدا عن ذلك، فإن ازدياد قوة الرأسمال الصناعي الكبير في الهند لم يكن فقط قليل الارتباط بنمو المجموعات الوطنية للبرجوازية الصغيرة والمتوسطة وانما، على الارجح، اعاق عمليات نمو الرأسمالية من اسفل".
وقد جرت في السعودية في الستينات عملية من هذا النوع لنضوج الرأسمال الكبر، ولكن خلافاً للهند فقد جرت في أول الأمر إلى حد كبير على حساب مجال التداول. وهنا خدمت النهضة الصناعية الاتية من فوق: التوظيفات الحكومية، اجراءات الحماية، مختلف التسهيلات، قبل كل شيء، البرجوازية الكبيرة.
ولفهم الحالة الحاضرة للبرجوازية السعودية الكبيرة، سنبحث في نشاط ابرز ممثليها:
عدنان خاشقجي ـ
بلا شك أشهر رجل أعمال سعودي. ولد في عام 1935 في اسرة الطبيب الخاص لأبن سعود، وتربى مع امراء العائلة المالكة. وبعد ذلك

في مصر ثم في كلية فكتوريا الانكليزية وقد درس مع ملك الأردن الحالي: حسين، وولي العرش فهد ووزير الدفاع الأمير سلطان. في عام 1953 دخل جامعة كاليفورنيا، ولكنه لم ينهي دراسته لأنه كان يهتم بالاعمال أكثر من العلم.

عند عودته إلى الوطن عام 1954 اسس عدنان خاشقجي شركة للجبس، وحصل من الملك بن سعود على امتياز لاستخراج الجبس لمدة 50 عاماً. وفي عام 1955 اصبح وكيلاً للشركات الانكليزية "رولز ـ رويس" و"ماركوني" وفي عام 1957 لشركات السلاح الفرنسية. وكان الخاشقجي المورد الاساسي للسلاح لأنصار امام اليمن الشمالي، الذين يقاتلون ضد الجمهورية. في عام 1955 وحد خاشقجي كل مصانعة في "نصر تريدينغ اندا ندستريال كاربوريشن".

في بداية الستينات حصلت السعودية من ارامكو على بعض التنازلات وكان الطرفان بحاجة إلى وسطاء. حيث اصبح ع. خاشقجي ابرزهم وخصوصاً في صفقات السلاح.

وبفضل جهوده تحقق، مثلاً، توريد طائرات النقل "هيركولس ـ 130" إلى السعودية وكذلك طائرات شركة "لوكهيد" ونظام صواريخ "هوك" والدبابات الفرنسية "AMX -30" بمبلغ 30 مليار فرنك وغيرها.

بعد الكشف عن فضائح شركة "لوكهيد" في 74 ت 1975 تواري في الظل لفترة. وكان في ذلك الوقت يرأس الشركة القابضة الكبيرة "ترياد" التي تقوم منذ 1965 بعمليات في جميع انحاء العالم. والشركة مسجلة رسمياً في ليختنشتات ويرأسها اسمياً الاخوة خاشقجي الثلاثة ـ عدنان وعادل وعصام الذين يملكون على التوالي 80%، 10%، ونائب رئيس الشركة الأمريكي م. ماكلويد. وتملك "ترياد" 26 فرعاً في 17 بلداً، قدرت موجوداتها في نهاية السبعينات بمليار دولار.

يملك الخاشقجي في الولايات المتحدة موقفاً للسيارات في سولت ليك سيتي، ويملك اسهماً في شركات رعي المواشي في اريزونا وتقدر ممتلكاته من الاراضي في الولايات المتحدة بحوالي 3.3 ألف كيلومتر مربع . ويقوم باستثمار الأموال في بناء المساكن في كوريا الجنوبية وفي التنقيب عن النفط في ماليزيا وفي اقامة مجمعات سياحية في مصر وما إلى ذلك. في عام 1978 قدم ع. خاشقجي مبلغ 590 ألف دور لثلاث شركات امريكية، لتدريس برنامج تأريخ وثقافة العرب.

أما في السعودية فإن حجم نشاط "ترياد" أقل بكثير مع انها هنا ومن خلال شركاتها البنات، تدخل في مختلف المجالات ـ من تسويق مختلف المنتجات الاجنبية إلى المشاركة في بناء المصانع ومحطات الكهرباء.

ان ما يلفت النظر في القائمة الباهرة لصفقات ع. خاشقجي هو انها تنفذ اساساً خارج السعودية. ونحن نرى ع. خاشقجي السعودي من حيث جنسيته هو من حيث الجوهر شخصية كوزموبوليتية. وهو ضروري إلى اقصى حد للعائلة المالكة بهذه الصفة بالذات. وكما كتب الصحفي الانكليزي ب. هو بدي "لو لم يكن عدنان الخاشقجي موجوداً، لكن من الضروري خلق مثل هذه

الشخصية، لكي يتم الهاء الصحافة العالمية عن أعمال العائلة السعودية".
وحسب رأي العديد من المراقبين الغربيين، فإن الخاشقجي هو إلى حد بعيد، شخصية مستعارة للعمليات المالية لبعض الامراء البارزين. واوردت الجرائد، ان الخاشقجي باعترافه بتلقي رشوة من الشركة الأمريكية لصنع الطائرات "نورثروب" (حسب تعبير الخاشقجي فقد كسبها بشرف "كعمولة") بحدود 450 ألف دولار، فقد تستر على المتلقين الحقيقيين للرشوة ـ القائد السابق للقوات الجوية السعودية الجنرال هاشم وسلفه الجنرال الزهير وكذلك بعض الامراء البارزين. أما مكافأة بيع الدبابات الفرنسية "AMM -30" إلى الجيش السعودي فقد قسمت على الشكل التالي: 5 ملايين دولار للخاشقجي و40 مليون لامراء العائلة المالكة.
الا ان دور الخاشقجي في القضايا الدولية لا يتلخص بالوساطة بالعمليات المالية. فبعد ان تعرف على ر. نيكسون في عام 1967، قدم له في عام 1968 مساعدة مالية لتغطية حملته الانتخابية. وبعد ذلك اصبح احد الوسطاء بين النظام الملكي والحكومة الأمريكية . وفي تشرين أول 1973تم تبادل الرسائل بين نيكسون وفيصل من خلاله.
وفي السنوات الاخيرة اصبح واضحاً ان الخاشقجي لا يقيم روابط فقط مع رأسمالية الدولة الاحتكارية وانما ايضاً، مع بلدان "الرأسمالية الثانوية". وهو يعرف شخصياً الرئيس جـ. نميري، وقد امن ع. خاشقجي قرضاً للسودان من البنوك الدولية بحدود 200 مليون دولار بضمانة مؤسسة النقد السعودية (حصل على مليون دولار "كعمولة")، وتقوم "ترياد" ببناء مجمعات صناعية ـ زراعية في السودان، تقوم باداراتها الشركة الأمريكية "اريزونا لانداند كاتل" التي يملكها الخاشقجي منذ عام 1974. وكان المتعهد السعودي يزمع، مستغلاً علاقاته الوثيقة مع السادات، اقامة أكبر مركز تجاري في العالم في مصر.
في تشرين أول 1977 زار ع. خاشقجي عدة بلدان في أمريكا اللاتينية. وقد قابل رئيس بوليفيا ووزراء المال في بوليفيا والبارغواي والارجنتين وبعض كبار الموظفين البرازيليين. ووردت أنباء تقول بأنه قدم للبارغواي قرضاً بمبلغ 250 مليون دولار وانه يزمع تقديم مثل هذا القرض إلى بوليفيا والارجنتين. ويفترض ان المستثمرين من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان.
ان نزعة ع. خاشقجي لتوحيد اقتصاد بلدان "الرأسمالية الثانوية" لها دلالة معينة. فهي تشير إلى التدويل السابق لوقته لرؤوس اموال هذه البلدان، والى النزعة المتزايدة في النظام الرأسمالي العالمي، لاشتراك رأسمالية دولة نامية مع رأسمالية الدولة الاحتكارية في الغرب لاستغلال دولة نامية أخرى.
وقد خصص بـ هوبداي، وهو مؤلف كتاب عن السعودية المعاصرة فصلاً كاملاً للبرجوازية السعودية. ويورد، بصورة خاصة كلمات ع.خاشقجي عن نشاطه في السودان، والتي تدل على ان الملياردير السعودي يعي تماماً دوره في نظام الاقتصاد العالمي: "إذا ما نجحنا في نقل تكنولوجيا وخبرة العالم

الغربي إلى المشاريع التي تقيمها الطبقة المتوسطة، واذا ما نجحنا في اقامة جمعية مالية وفي الزراعة، كما نخطط، اعتقد اننا سننشيء دعائم هامة للمجتمع الحر في العالم العربي. ان هذا بالنسبة لي ليس عمل وانما حلم".

غيث رشيد فرعون:

ولد في عام 1940 وكان والده ايضاً طبيباً لأبن سعود، لاحقاً اصبح وزيراً للصحة، ومستشاراً متنفذاً للملك فيصل، وبعد ذلك للملك خالد. وخلافاً للخاشقجي فقد حصل فرعون على تعليم جيد في الولايات المتحدة. ودافع هناك في عام 1963 عن اطروحة حول انتاج النفط وفي عام 1965 انهى كلية الادارة في جامعة هارفارد. وعند عودته إلى الوطن استخدم فرعون مثل الخاشقجي اموال ابيه وأسس عام 1966 شركة للبناء "ريديك" ("ريسيرتش اند ايكونوميك ديفلوبمنت"). وقد اصبح "سعودي ريسيرتش اند ديفلوبمنت كاربوريشن" التي يرأس مجلس ادارتها ومديرها العام غ. فرعون في الوقت الحاضر أكبر شركة في البلد. وقد بلغ رأس مالها في خريف 1979 ـ 350 مليون ريال.

ان "ريديك" هي عبارة عن خليط اصيل من مختلف الشركات يديرها غ. فرعون مع اخيه هابيل. وتشارك شركة فرعون في الكثير من الصفقات المالية، وهي تعمل كوسيط لشركات البناء والهندسة، وتقوم بتنفيذ أعمال ثانوية في مختلف المشاريع الصناعية .وغ. فرعون هو احد مؤسسي دار النشر "تهامة". ومن المثير للانتباه ان "ريديك" ترتبط بمجموعة أخرى للرأسمال السعودي مدعومة من قبل افراد عائلة فيصل غير التي ترتبط بها "ترياد". وذو دلالة ان اسم ع.الخاشقجي غير موجود في دليل "من هو من في السعودية" الذي اصدرته دار "تهامة". وخلافاً للخاشقجي، الذي تثير مشاريعه العالمية تذمراً واضحاً لدى العديد من السعوديين، فإن مصالح غ. فرعون مركزة في اغلبها في السعودية ذاتها. ويتحقق نشاط "ريديك في مجال الاعمار (الطرق، والجسور، المباني)، وانتاج مواد البناء، واستيراد المنتجات النفطية، وبناء مصانع صغيرة لتجميع السيارات وغيرها، واستيراد الاجهزة الالكترونية والكهروتقنية العصرية والسلع الصناعية والغذائية التي تحظى بطلب واسع.

وما يدل على مدى نشاط غ. فرعون ايضاً انه في الفترة من 1978 وحتى 1980 اسست "ريديك" 35 شركة جديدة في السعودية بصورة مستقلة أو بالاشتراك مع سعوديين اخرين. وبلغت حصة "ريديك" وغ. فرعون "صناعة التسلية"، ومشاريع تحلية المياه، عدا عن ذلك فقد اسس بالاشتراك مع شركة امريكية المركز السعودي للألات الحاسبة للبحوث الديمغرافية.

وقد تحدثنا عن مؤسسات غ. فرعون الاكبر في الولايات المتحدة في الفصل التاسع. كذلك تشارك "ريديك" في شركة سويدية للادوية، وفي شركة للبتروكيمياويات في ماليزيا الشرقية وفي الشركات الايطالية "مونتيديسون" و "انداستري بوتوني بيروجينا". وفي بداية 1977 افتتحت "ريديك" فرعاً في هونغ كونغ للعمليات في جنوب شرق اسيا.

أحمد جفاني:

ولد في عام 1924 ودرس في انكلترا. وبدأ، بالاشتراك مع اخويه إبراهيم وعلي، العمل في الزراعة وبعد ذلك بالتجارة الصغيرة. في عام 1949 حصل الاخوة جفالي على امتياز لكهربة الطائف. وفي 1948 في مكة. وكانت أول مدينة تحصل على الانارة الكهربائية في المملكة. واسس الاخوة جفالي في عام 1950 "سعودي ناشيونال كوباني فور اليكتريك باور"، التي اصبحت ممثلة "لجنرال الكتريك" والمورد الاساسي للاجهزة الكهربائية إلى الحجاز، وبعد ذلك في جميع انحاء المملكة. ويسيطر الاخوة جفالي في الوقت الحاضر على شركات "سعودي الكتريك" (الطائف، مكة، جدة) و"سعودي ناشيونال باور" (جدة) و "مدينة اليكنزيك باور" و"سعودي ناشيونال اليكتريك برود كستات" و"الحسا الكتريك" (الهفوف).
وفي بداية الستينات اتجه الاخوة جفالي اتجاها جديداً، وهو أحد الاتجاهات الاكثر ربحاً في السعودية المعاصرة، فقد اسسوا "سعودي اريبين سمنت كومباني"، التي اقامت مصانع للاسمنت في الاقليم الشرقي، وفي الوقت الحاضر ينتج مصنع الهفوف 4.5 ألف طن من الاسمنت في اليوم وهو أكبر المصانع في الشرق الأوسط (272). وفي هذا الوقت بدأوا ايضاً اتصالاتهم مع شركة "ديملربنز" الالمانية الغربية، وأمنوا لها في السعودية ثالث سوق لها في العالم. وفي حزيران1977 بدأ الانتاج من مصنع تجميع السيارات التابع لشركة "ناشيونال اوتومبيل انداستري" من "دايملر ـ بنز" وينتج المصنع 4.5 ألف سيارة في العام ستزداد في المستقبل إلى واغن"، "ماسي ـ فيرغسون"، و"سيمنس"، "أي. بي.ام"و"اريكسون" و"براون بوفري" وغيرها.
وفي نهاية السبعينات ترأس أحمد جفالي شركة "أحمد جفالي وأخويه" وهو ايضاً عضو في ادارة مؤسسة النقد. ويسيطر الاخوة جفالي على انتاج الطاقة الكهربائية في كل البلد تقريباً، ويحتلون موقعاً قيادياً في سوق الاسمنت، ويهيمنون على استيراد السيارات والات الزراعة والاعمار والاجهزة المعيشية وغيرها. وأسس الاخوة جفالي في جدة والرياض والدمام مراكز لخدمة الالات المستوردة، يعمل فيها عدة الاف من الاشخاص.
إن الاخوة جفالي، مثلهم مثل ع. خاشقجي وغ.فرعون، يترأسون، واحداً من أكبر الاتحادات التجارية الصناعية في السعودية والشرق الأوسط. وهم يمثلون 48 من أكبر الشركات الأمريكية والانكليزية والالمانية الغربية.
يدرس اثنان من أبناء أحمد جفالي وابنته في الولايات المتحدة، وقد انهى ابنه الاكبر وليد دراسته هناك، واصبح احد ملاك شركة "اريبين ميتال اندرستريز" و"ناشيونال اوتومبيل اندستري".
عائلة الرضا التجارية:
معروفة منذ اواسط القرن الماضي. وفي ظل الاحتلال التركي كان افرادها اعضاء في المجلس عن مدينة جدة، وكانوا ايضاً حكاماً لجدة. في بداية الثلاثينات اصبحت عائلة الرضا ممثلة لشركة "جنرال موتورز" وهو ما وضع اساس ازدهارها اللاحق. وبحلول الستينات كانت أول عائلة مليونيرات في السعودية (بالطبع، إلى جانب العائلة المالكة).

ويرأس هذه العائلة في الوقت الحاضر محمد يوسف الرضا (ولد في 1929). وقد درس في الولايات المتحدة في جامعة بركلين وحصل على شهادة الحقوق من جامعة لندن عام 1957. ويرأس شركة "الحاج عبد الرضا كومباني". التي بلغ رأسمالها في نهاية 1979، 80 مليون ريال.
تعمل مجموعة الرضا في التجارة قبل كل شيء، وهي تملك مخازن ضخمة وشبكة من المخازن الاصغر، وتعمل كذلك في عمليات الوساطة والشحن على المستوى العالمي. الا أن المشاريع الصناعية الضخمة (بناء الفنادق والمصانع والطرق ومحطات الكهربائية والموانيء وانتاج الانابيب وغيرها من الاجهزة المعدنية) اصبحت لها أهمية متزايدة في نشاطها.
تدخل في مجموعة الرضا الشركات الاساسية التالية: "لا ينغ ويمبلي الرضا" (مع الانكليزية "ويمبلي اندلاينغ") ـ في مجال البناء والتجهيزات المعدنية للمباني، و "الحاج حسين الرضا كومباني" : استيراد وتسويق مختلف السيارات، و"الموسى الرضا كومباني" ـ انشاء وتجهيز المصانع النفطية والبتروكيماوية، و"سعودي بالك ترانسبورت" :للشحن في الاقليم الشرقي، و "كستيل كونترا كتينغ" و"كسيتيل ماركيتينغ"و"اريبين مينتشنسكومباني": للخدمات التقنية للمباني والمصانع و"سعودي اريبيين دمس اندمور" (مع الأمريكية "دمس اندمور"): البحوث الجيوفيزيائية. و"رضايات تريدينغ استابليشسمنت" :الأعمال الهندسية والبناء وخدمات المخازن التجارية والشحن وبناء المساكن، وتجارة البصريات . عدا عن ذلك تشارك الرضا في شباط 26 شركة أخرى في السعودية واربعة في الكويت وواحدة في كل من الامارات وعمان.
عبد العزيز حامد القصيبي:
ولد في عام 1926 وكان ابوه تاجراً. وقد عمل موظفاً في البداية،وامتلك بمساعدة ارامكو محطة لبيع البنزين، وفي اواسط الخمسينات اسس أول مصنع في السعودية ممثلاً لعدة شركات غربية، وفي الوقت الحاضر يعمل مديراً وعضواً في مجلس ادارة شركة "عبد العزيز حامد القصيبي واخوته" ، وهو يملك سفن شحن وفنادق في السعودية ومصر وهو عضو في ادارة شركة التأمين وشركة "دمام الكتريك" وهو احد مؤسسي الشركة السعودية ـ الكورية الجنوبية "سعودي كورين لوينغ اند ان لودينغ كومباني".
اما قريبة غازي القصيبي (ولد عام 1940) فقد حصل على تعليمه في الولايات المتحدة ودافع هناك عن اطروحة حول مسائل العلاقات الدولية، واصبح منذ 1975 وزيراً للصناعة والطاقة. واصبح قريب آخر هو محمد القصيبي ـ نائباً لمدير مؤسسة النقد ورئيساً لمجلس مدراء صندوق الدولة للتنمية الصناعية وعضواً في مجلس مدراء الشركة اللندنية "سعودي انترناشيونال بنك".
تتعاون عائلة القصيبي مع امراء العائلة المالكة، وقد اسس فهد عبد الرحمن القصيبي (اخو الوزير)، بالاشتراك مع الامراء خالد بن تركي وعبد الله بن تركي (أبناء نائب وزير الدفاع)، شركة "سعودي فيجيتبل اويلز اندغي كومباني" برأسمال قدره 40 مليون ريال، أما أحمد حامد القصيبي ويوسف

حمد القصيبي فقد اسسا بالاشتراك مع الأمير خالد بن تركي "سعودي غلاس كومباني" برأسمالي قدره 50 مليون ريال. في عام 1977 اسست مجموعة شركات القصيبي اتحاد "القصيبي (غراندمنت) د. س. س" وهي تقوم ببناء المجمعات السكنية للعمال السعوديين والاجانب. كذلك يأخذ الاتحاد على عاتقه تأمين كل الاحتياجات المعيشية والخدمة الصحية وينشيء مخازن للاغذية وغيرها تابعة له.
ان مصالح عائلة القصيبي العملية متنوعة إلى اقصى حد. صيد الأسماك وصناعة الاسمنت، والثلاجات والمشروبات والمواد الزجاجية وتسيطر هذه المجموعة اجمالاً (أو تمثل المساهم الاكبر) على 33 شركة عاملة في السعودية.

عبد العزيز عبد الله السليمان:

وهو يرأس عائلة سليمان. وقد ولد في 1934، وكان والده وزيراً للمالية عند عند ابن سعود. وقد انهى المدرسة المتوسطة في مصر ثم درس في جامعة لافاييت الاميريكية واجتاز دورة خبرة في "تشيز مانهاتن بنك"، النقد.
كان اساس النشاط العملي لعائلة سليمان هو عمليات الوساطة مع شركات السيارات "داتسون" و"سكانيا ـ فابيس". وقد انشأوا فنادق ضخمة في جدة والدمام ومكة والقاهرة، واستولوا على مواقع مهيمنة في "اريبيينسمنت كومباني".
وبعد ذلك عادوا إلى البناء والعمليات المالية.
وفي الوقت الحاضر يرأس عبد العزيز السليمان اتحاد العائلة "عبد العزيز السليمان واخوته"، الذي بلغ رأسماله 130 مليون ريال، وشركة "عبد العزيز عبد الله السليمان وشركاه"(36 مليون ريال). عدا عن ذلك فهو يرأس ادارة "سعودي هوتل كومباني" و"سعودي لايت اندستري"، و"سعودي كابيتال كاربوريشن" وستة شركات أخرى وكذلك "الجزيرة بنك". وهو (مع الخاشقجي) عضو في ادارة البنك العربي ـ الافريقي الدولي، وبنكين عربيين ت فرنسيين، وشركة قابضة في لوكسمبورغ، والشركة الأمريكية "بونتون مولدينغ كومباني".

سليمان صالح العليان:

بدأ مسيرته كسائق لشاحنة في مصانع ارامكو، وبعد ذلك وبمساعدة الشركة أسس شركة للنقل خاصة به ومكتبا للوساطة واصبح احد "تجار ارامكو".
وفي عام 1947 اسس الشركة المسجلة رسميا في ليبريا "ترانسبور اند تريدينغ كومباني انكاربوريتد". واشتهرت الشركة في الغرب في صيف عام 1976 عندما اعلنت شركة "ياردان ميتيسون" عن شراء 25% من اسهمها مقابل 35 مليون دولار. والشركة تقوم بالعمليات التجارية والوساطة وغيرها من العمليات النقدية في السعودية والشرق الأوسط .

محمد بن لؤي الدين

تعتبر مسيرة محمد بن لؤي الدين مثالاً للاعمال الناجحة، فقد بدأ عاملاً في ارامكو وبعد ذلك اسس شركة صغيرة للبناء، نمت بسرعة بعد أن حصلت عام 1951 على عقد من الحكومة لشق طريق المدينة ـ جدة. وخلف لابناءه

الـ54 مصانعاً مزدهرة اصبحت اساس "امبراطورية" ابن لؤي الدين. في عام 1972 اسس الولادة شركة قابضة "شركة أبناء لؤي الدين للبناء والصناعة" برئاسة سلام بن محمد بن لؤي الدين. ومن بين شركات العائلة الـ 15 تعتبر شركة "بن لؤي الدين كيزار" واحدة من أكبر شركات البناء والهندسة في الشرق الأوسط . وهناك أيضاً "سعودي اريبيين مشيناري مينتنس" بالاشتراك مع الأمريكية "جنرال موتورز" و"ابن لوي الدين تيلكوميونيكشن" (باشتراك مع الكندية "بل") وشركات لانتاج الطابوق والاسمنت المسلح والاثاث وتجهيزات المطابخ وشق الطرق. وكان سالم بن لؤي الدين واحداً من مؤسسي "السعودي بنك" في باريس.
تكشف الادبيات النشاط العملي للعائلة المالكة وكذلك للأرستقراطية البدوية (عشائر الكب والجلوفي والطنيان وغيرهم) بدرجة أقل من نشاط المواطنين السعوديين العاديين. والصحفيين والعلماء الغربيين لا يرغبون في الخوض في هذا الموضوع الحساس، مثلاً لا تجد مكاناً لامير واحد في الوصف المفصل لنشاط ابرز العائلات السعودية في مجال التعهدات الذي الفه الكاتب الانكليزي جـ. كارتر. في حين ان العائلة المالكة في السعودية هي اغنى عائلة في العالم، وحتى روكفلر يقف بعيداً جداً بالنسبة لها. وحسب معطيات "نيوزويك" فإن ثروة العائلة المالكة بلغت في نهاية السبعينات حوالي 80 مليار دولار. وعلى اساس المصادر المتاحة يمكن القول انه من بين اعضاء العائلة المالكة الذين يعدون أكثر من ثلاثة الاف يمكن تعداد أكثر من مئة شخص في عداد أكبر رجال الأعمال النشيطين.
من الجيل الأول للامراء يمارس النشاط في مجال الأعمال 13 من اصل 32 اميراً بقوا على قيد الحياة من أبناء مؤسس الدولة السعودية ابن سعود. وهم الامراء عبد الرحمن وعبد الله وبندر ونواف وطلال ومكرين ومشعل ومشاري وسلمان وصطام وهذلول وحمود وفواز. وتشارك النساء في هذا النشاط وان يكن بصورة غير واسعة. وهكذا فارملة الملك فيصل، عفة، تدعى في جدة "ملكة أعمال البناء".
ويشارك جيل الامراء الثاني: اولاد سعود وفيصل وخالد والملك فهد وولي العرش قائد الحرس الوطني الأمير عبد الله بنشاط أكبر في مجال الأعمال وغيرهم من اقرباء الحرس الوطني الأمير عبد الله بنشاط أكبر في مجال الأعمال وغيرهم من اقرباء الملك. واتجه إلى مجال الأعمال الجيل الثالث من العائلة المالكة.
أما مجالات نشاط الامراء رجال الأعمال فهي ذاتها، التي يعمل فيها فرعون وسليمان وغيرهم وفيما يلي عدة امثلة:
الأمير عبد الرحمن بن عبد العزيز:
حصل على تعليم عالي عالي عسكري واقتصادي في الولايات المتحدة، شارك الخاشقجي في تأسيس "ناشيونال جبسون كومباني" واسس مطبعتين وكان عضو شرف في "الكتريك باور كومباني" في الرياض وجدة و"الكتريك كومباني في الاقليم الشرقي" و"سعودي غاز كومباني" ويملك عدة مصانع

للاسمنت وعدة مزارع. وهذا الأمير الناجح له وزن خاص كونه واحداً من مجموعة السبعة الاقوياء" ـ "السديرين السبعة"(*).
قبل توجهه إلى مجال الأعمال كان نائب حاكم اقليم الحجاز ووزيراً للصحة والداخلية. وفي الوقت الحاضر يرأس عدة شركات ومؤسسات اكبرها "جنرال موتور. اجنسي" و"سوني الكترونيك اجنسي" و"سعودي شيبمنت كومباني" واسس بالاشتراك مع الشركة الانكليزية "نايت انلايل" "سعودي شوغر كومباني" التي تقوم ببناء مصنع للسكر في جدة. ويتوقع ان يبدأ المصنع الانتاج في عام 1982 بطاقة ـ 400 طن من السكر في اليوم مما سيحول هذه الشركة الانكليزية ـ السعودية إلى أكبر محتكر للسكر في السوق السعودي.
السديريون السبعة هم أبناء الملك عبد العزيز من ام واحدة:
1 ـ فهد: الملك الحالي.
2 ـ سلطان: وزير الدفاع
3 ـ نايف: وزير الداخلية
4 ـ تركي ـ نائب وزير الدفاع
5 ـ سلمان: أمير الرياض
6 ـ أحمد: نائب أمير مكة
7 ـ عبد الرحمن
من بين اولاد عبد الله يظهر الأمير محمد (المعروف كشاعر ايضاً) نشاطاً خاصاً. فهو يرأس ادارات اربع شركات كبيرة، بما في ذلك "سعودي بايكري كومباني"، التي تقدم افرانها للاسواق السعودية سنويا 4.2 ألف طن من الخبز والكعك. وهي أكبر شركة في هذا المجال. وفي آذار 1980 اعلن عن بناء "ناشيونال ماركت كومباني"، هدفها استيراد المواد الغذائية وبناء وتشغيل المخازن والمطاعم. ومن رأسمال الشركة المساهم البالغ 8 مليون ريال دفعت "سعودي بايكري كومباني" 7.5 مليون، وسجل الأمير محمد 125 ألف ريال باسم ابنه تركي. ويعتبر خالد شقيق الامير، احد مؤسسي صناعة الأسمنت الوطنية.
ان الرقم 100 مليون ريال، التي وظفها أبناء واحفاد الملك فيصل في المشاريع الصناعية المقامة فقط في البلاد، في سنتي 1978 ـ 1979 يدل على المدى اتخذه نشاط امراء العائلة المالكة. عدا عن ذلك فقد شاركوا في العديد من المشاريع في الخارج وفي الكثير من الصفقات المالية.
لقد اعد الملك فيصل ابناءه لمثل هذا النشاط. ومن المعروف انه حول عشرات الملايين سنوياً إلى البنوك الغربية، وبالمناسبة فإن ستة من ابناءه الثمانية انهوا دراساتهم في جامعة برنستون، اما عبد الرحمن فقد انهى الكلية العسكرية الانكليزية في سانت هيرست، ودرست بناته في سويسرا. واقتداءاً بروكفلر اسست عائلة الملك فيصل صندوق الملك فيصل الخيري، برئاسة الأمير خالد بن فيصل. وتوظف اموال الصندوق بصورة خاصة، في شركة بناء المراكز الوطني للمعلومات والآلات الحاسبة، وصياغة المجوهرات ومحطات تحلية واستخراج المياه ودور النشر والمطابع.

يحظى الأمير محمد بن فهد (ابن الملك) بشهرة واسعة في عالم الأعمال داخل المملكة وخارجها. وهو احد مؤسسي "سعودي بابليك ترانسبورت كومباني" برأسمال قدره مليار ريال، وتبلغ حصته 8 ملايين. ويشارك في ذات الشركة شقيقه سعود واربعة امراء من العائلة المالكة وعدد من كبار رجال الأعمال السعوديين . وتقوم الشركة بالنقل بالحافلات داخل وخارج المدن، وهي عملياً تحتكر هذا المجال.

في عام 1979 اسس الأمير محمد بن فهد شركة البترول العربية السعودية بالاشتراك مع احدى الشركات من ليختنشتاين والامير سعود بن نايف وشقيق سفير السعودية في الولايات المتحدة: صلاح إبراهيم الحجيلان. وكان ايضاً احد مؤسسي أكبر شركة اسمنت في المملكة "ساوثرن بروفيس سمنت كومباني" برأسمال قدره 700 مليون ريال، بلغت حصته فيها 25 مليون ريال، وقد دفع المساهمون ـ المؤسسون، البالغ عددهم 15 نفس المبلغ تقريباً، أما الباقي فقد دفعته الدولة . والامير يرأس مجلس مدراء "سعودي اريبين انفستمنت كومباني" وهو احد مدراء "البنك السعودي الهولندي" (تبلغ موجوداته حوالي 3 مليارات ريال) وهو رئيس فخري لإدارة البنك التجاري السعودي الفرنسي "السعودي بنك"، الذي يشارك فيه افراد في أكثر +سمن 10 من كبرى الشركات في السعودية تعمل في مجال مد انابيب النفط، وتجارة البصريات وانتاج مواد البناء واعمال البناء وانتاج المواد البتروكيمياوية بالتعاون مع شركاء سعوديين والمان غربيين وكنديين وامريكيين. وفي نهاية السبعينات كانت له روابط وزادت ثروته الشخصية على مليار دولار. وارتبط اسمه في الصحافة الغربية بصفقات كبيرة مثل العقد الذي وقعته الحكومة السعودية مع الشركة الهولندية "فيليبس" عام 1977 لتوسيع شبكة الهاتف في المملكة بقيمة 7 مليار دولار. وقد وعدت الشركة الأمير محمد بـ 100 مليون دولار كعمولة. الا ان هذه الصفقة ادت إلى تذمر داخل الحكومة السعودية. وكافح الوزير غازي القصيبي لإعادة النظر في العروض المعلقة وسانده في ذلك ولي العهد، وتم الغاء الصفقة مع "فيليبس" وحصلت شركات أخرى على العقد بنصف السعر.

وساعد الأمير محمد شركة "بكتل كاربوريشن" الاميركية، بعد حصوله على 10% من اسهمها، في الحصول على عقد بناء مطار جديد في الرياض بقيمة 3.5 مليار دولار. كذلك تورط في فضيحة شحنات النفط الإضافية إلى شركة أ. ن. ي. الايطالية، حيث خصصت نصف مبلغ العمولة البالغ 115 مليون دولار للأمير محمد.

نرى هنا انه لا يوجد فرق بين كبار رجال الأعمال السعوديين والأمراء العاملين في مجال الأعمال. وفي اغلب الأوقات يتعاون هؤلاء واولئك معاً.... وهناك مثلان من زمن غير بعيد: في صيف عام 1978 تم تحويل "بريتش بنك اوف ميدل ايست" من بنك انكليزي خالص إلى مختلط "سعودي ـ بريتش بنك" برأس مال 100 مليون ريال، منها 42,75 مليون ريال اكتتب عليها المواطنون السعوديون العاديون و40 مليون من "برتش بنك،" و17.25 مليون من المؤسسين (21 شخص) من بينهم: الأمير محمد بن عبد الله بن

عبد الرحمن والأمير .يد بن محمد ورجال أعمال من عائلات القصيبي والرضا والعليان والقريشي وكانو وغيرهم. في خريف 1978 اسست "التهامة بابليك ريلينسن أندماركتيينغ ستاديز كومباني" برأسمال قدره 10.045 مليون ريال منها 1.845 مليون حصة الأمير سعود بن فهد، 627 ألف حصة الاميرة فوزية والباقي لرجل الأعمال: غيث فرعون وممثل لعائلة سليمان وابن لؤي الدين وشربتلي والشابوكشي.

تتميز البرجوازية السعودية الكبيرة بالسمات الجديدة التالية:

1 ـ شبابها، لحد الآن ينشط جيلها الاول،
2 ـ صلاتها الوثيقة بالعائلة المالكة والشركات والجهاز الحكومي في الغرب،
3 ـ تقليد اجراء العمليات في إطار عائلة واحدة،
4 ـ احتكار فروع كاملة من الاقتصاد،
5 ـ ضعف التخصص: فالعائلة الواحدة تعمل في 10 ـ 12 قطاعاً اقتصادياً، الرأسمال التجاري أو الصناعي أو البنكي الخالص،
6 ـ العمل في فروع اقتصادية جديدة غير تقليدية، والمشاركة المباشرة في قيادة الانتاج،
7 ـ توظيف رأس المال في مجالات الاقتصاد التي تدر اقصى الارباح وبأسرع ما يمكن،
8 ـ النزعة لتدويل الأعمال، وبهذا الخصوص فأن الخاشقجي يعتبر "مؤشراً لتطور البيوت التجارية" في السعودية.

ان اختلاط عصرين تأريخيين (الاقطاع والرأسمالية) حدد التطور (غير الصحيح) للرأسمال السعودي الخاص الكبير، ويمكن تفسير نزعته للاحتكار والتدويل وغياب التخصص العتيق، بتأثير رأس مال الدولة الاحتكاري الذي يعمل بمشاركته. وفي ذات الوقت فأن سمات اقطاعية مميزة لا زالت قوية مثل استخدام الصلات مع النخبة الحاكمة، والعمل في إطار عائلة واحدة. وسمة أخرى هامة تكمن في انه يعيق امكانية نمو الرأسمال الوطني المتوسط والصغير، وستزداد هذه العملية لاحقاً.

تذكرنا الظواهر إليها بما حدث قبل ذلك في البلدان النامية الأخرى. وهكذا في ايران، مثلاً في نهاية الثلاثينات ـ بداية الاربعينات اعتقدت الحكومة ان تطوير الصناعة الوطنية من الممكن ان يتم بمساعدة الغرب فقط. وكانت النتيجة الإجتماعية الاقتصادية لمثل هذا التدخل من قبل الدولة هي اعاقة التطور الرأسمالي "الطبيعي" والوضع الاحتكاري للبرجوازية الكبيرة التي تخنق صغار رجال الأعمال . وقد وضحت الثورة في إيران في 1979 إلى أي مدى يهدد التناقض بين برنامج النظام الملكي والعمليات الواقعية للتطور مصير هذا النظام. وليس صدفة ان "نيويورك تايمس ماغزين" حذرت قائلة ان الملك خالد وافراد العائلة المالكة يفعلون الآن ما ادى إلى سقوط الشاه".

الا انه وبعد احداث إيران المنذرة واصل النظام الملكي في ظل مساندة الغرب النشيطة، تشجيعه لتطور الرأسمال الكبير. واهتمام الغرب مفهوم، ذلك ان زيادة الطاقة الانتاجية للسعودية وزيادة التوظيفات السعودية في

الاسواق الغربية ملائمة جداً له. اما اهتمام النظام الملكي فتفسره ليس فقط أعمال افراد العائلة المالكة، وانما أيضاً تزايد عمليات تكامل النمطين الاحتكاري: الوطني والرأسمالي الحكومي.
البرجوازية الكبيرة والدولة يمكن للدولة في البلد النامي ان تكون اداة فعالة لتطوير الاقتصاد الوطني، لأنها تمثل في ذات الوقت ايضاً اداة الطبقة السائدة،التي تعيد بواسطتها توزيع الدخل الوطني لصالحها، وفي السعودية ادى نشاط الدولة إلى انشاء النمط الرأسمالي الحكومي، حيث اصبح قطاع الدولة قاعدة اقتصادية للطبقة الحاكمة التي مهد تطورها بدوره لزيادة الاحتكارية. ويخص ذلك قبل كل شيء ارامكو ـ المؤممة وغيرها من الشركات الحكومية الكبيرة: شركة الطيران "السعودية" وشركة السكك الحديد، كذلك فإن قيام سابك بتنفيذ المشاريع الصناعية الكبيرة في ينبع وجبيل يقوي من وضعها الإحتكاري في السوق السعودي في مجالات تصفية النفط والبتروكيماويات والتعدين.
ومع تغيير القاعدة الاقتصادية للطبقة الحاكمة، التي تمثلها العائلة المالكة وكبار الاقطاعيين، فأن هذه الطبقة ذاتها تتغير من اقطاعية إلى رأسمالية، كما ان القشرة الاقطاعية لم تعق ذلك.
ومن الطبيعي ان صفقات الأمراء والبيروقراطية العليا وكذلك استخدامهم للمناصب الحكومية للربح يمثل اهم مصادر دخلهم. اضافة إلى ذلك فهم يحصلون على مبالغ غير قليلة من الدولة مباشرة.
وحسب ما أوردته الصحف، ينفق على معيشة العائلة المالكة (تعد تقديراً أكثر من ثلاثة الاف فرد) سنوياً من 300 ـ 750 مليون دولار (حوالي 1% من الدخل القومي)، أي بمعدل 150 ألف دولار لكل فرد. ويدفع لأفراد العائلة المالكة من خزينة الدولة مبالغ لتغطية حاجاتهم الشخصية وصيانة قصورهم وخدمهم وغيرها. ان نزعة الحفاظ على مئات الملايين هذه تحدد اجمالاً وضع العائلة المالكة كطفيلي .
وباتجاههم إلى الأعمال يحصل الأمراء من مختلف الصناديق الحكومية على قروض بحدود 50% من قيمة المشروع. ويمثل ذلك قناة اضافية تصب من خلالها عائدات الحكومة إلى جيوب العائلة المالكة.
في السعودية لا يتم تشجيع اتجاه الموظفين الحكوميين إلى الاعمال، الا انه لا يمنع وخصوصاً بالنسبة للأمراء ـ اعضاء الحكومة. وهكذا فالناسب الثاني لرئيس الوزراء، ولي العهد وقائد الحرس الوطني، الأمير عبد الله بن عبد العزيز يشارك في العديد من كبريات الشركات بما في ذلك "ناشيونال انفستمنت" و"ناشيونال موتورزفيهيكل" و"سعودي ـ فرنتش كونستركشن" و"سعودي اريبين جالوري" وقد اسس وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز في عام 1980 في نيوزيلندا: "سعودي ـ نيوزيلند كابيتال كاربوريشن" لتمويل مشاريع الطاقة والصناعة، وتبلغ حصته 50% من رأس المال و25% لشركة حكومية و25% للرأسمال المحلي . ويشارك أمير الرياض الأمير سلمان بن عبد العزيز في عدد من شركات البناء التي حصلت على عقود لبناء عدد من المجمعات السكنية الخاصة للدبلوماسيين من 120 بلداً

(تخطط الحكومة لنقل كل السلك الدبلوماسي من جدة إلى الرياض بحلول عام 1983).
حتى أنه ظهر في السعودية مثل يقول "ليس كل تجارنا امراء، لكن كل امراءنا تجار". وهناك 800 من افراد العائلة المالكة لا يمارسون الأعمال الخاصة الا انهم يستخدمون وضعهم كوسطاء أو وكلاء للشركات الغربية. كذلك يقرن الموظفون الحكوميون من غير العائلة المالكة تنفيذ واجباتهم الوظيفة بالأعمال الخاصة. وهكذا، فقد أجرى أ. اليماني وزير التخطيط ح ـ ناظر في صيف عام 1980 محادثات لتأسيس شركة قابضة جديدة في لندن .
في وقت سابق قال احد قادة ارامكو عن وزير النفط السعودي ما يلي: "ان العمل مع اليماني اسهل من العمل مع الطريقي مع ان اليماني يكلف أكثر" وحسب قوله فإن الطريقي إنسان لا يبالي بالنقود، وهو يتحدث دوماً عن ضرر التأثير الأجنبي اما مع اليماني فكنا نستطيع في نهاية الأمر أن نفتدي انفسنا". ويشارك نائب (وأخ) وزير البريد والبرق والهاتف في صفقات لاستيراد وتسويق مواد البناء وفي عمليات الوساطة. ويترك العديد من الموظفين الخدمة بعد توجههم إلى العمل الخاص. وهكذا فسفير السعودية في فرنسا وجدي التخلفي يملك في الوقت الحاضر شركة مسجلة في هولندا وكذلك ثمانية فنادق في السعودية والولايات المتحدة وانكلترا. وقد تحدثنا عن العلاقات الوطيدة لعائلات خاشقجي وفرعون والقصيبي وسليمان بالجهاز الحكومي.
من الواضح ان جزءاً من عائدات الدولة الضخمة من النفط تتم سرقته، ويخدم كأساس لنجاح كبار رجال الأعمال واللصوص. أما الارقام التي تدل على معدل الدخل الوطني لكل فرد فهي فقط لستر التوزيع غير العادل للعائدات.
انطلاقاً من الحقائق السابقة يمكن القول ان للبرجوازية السعودية الكبيرة، "النفطقراطية" حسب تعبير ر. آندرسيان الموفق، مصلحة في تطوير السعودية بالقدر اللازم لاعمالها، وقد اصبحت الملكية المتنامية للقطاع الحكومي، من جهة، الأساس المادي للاستقلال النسبي للعائلة المالكة والبرجوازية السعودية عن المجتمع السعودي، ومن جهة أخرى تهديداً بالانقطاع عن المجتمع اجمالاً. وهذا ما يفسر خطط النظام الملكي لتحويل الشركات الحكومية الكبيرة "سابك" و"السعودية" وغيرها إلى القطاع الخاص، وتوسيع نشاط البرجوازية الوطنية (وهو بذلك يكرر التجربة الفاشلة للنظام الملكي الايراني)).
وفي هذا الوقت تستخدم البرجوازية الكبيرة الحكومة مباشرة للحصول على المساعدات المالية، وتلطيف العمليات داخل البلد وتوسيع الصلات مع الغرب. وبفضل الحكومة بالذات استطاعت الوصول في بداية الثمانينات إلى هذا المدى العالمي.
والبرجوازية السعودية الكبيرة بترحيبها بكبرى الشركات الأمريكية واليابانية والالمانية الغربية والانكليزية والفرنسية وغيرها فانها لا تقيم معها روابط

مالية واقتصادية فحسب وانما شخصية ايضاً. ان تشابك مصالح الدوائر السعودية الحاكمة واكبر الاحتكارات الغربية ينزع للزيادة.
وهكذا، فمنذ النصف الثاني للسبعينات بدأت تتعاون أكثر فاكثر انماط الاحتكاري الأجنبي والاحتكاري الوطني والرأسمالي الحكومي، في الوقت الذي يبقى فيه النمط الرأسمالي الوطني الخاص ضعيف نسبياً.

البرجوازية الكبيرة كظاهرة مميزة في تطور السعودية

ان ظهور البرجوازية الكبيرة في السعودية بحد ذاته يدل على تميز المرحلة الحالية في تطور البلد، والغرب بتوليده للنمط الرأسمالي بالضرورة، حاول اعاقة نمو الرأسمالية السعودية، وتقييدها في إطار الكومبرادورية. الا انه سرعان ما اتضح ان افضل حليف للغرب في هذا البلد سيكون الرأسمال الوطني الكبير لا الكومبرادور. وقد لعبت سياسة فيصل الاقتصادية الجديدة دوراً كبيراً في تغيير توجه الغرب. اما السبب الثاني الذي اشترط نضوج البرجوازية السعودية الكبيرة قبل اوانه فقد مثلته الشروط والتقنية الموضوعية للنشاط في الاقتصاد المعاصر. حيث ازدادت الحاجة إلى اصغر المقاييس للمصانع والى مستوى متقدم من الاتمته والمكننة بدونها لا تعبر مربحة.
ان العمليات، التي جرت في السعودية في الخمسة عشرة سنة الاخيرة تسمح لنا بالقول بظهور عناصر الرأسمال العالمي والطغمة المالية فيها.
وكما كتب ف.إ. لينين: "ان تمركز الانتاج والاحتكار الناتج عنه واندماج أو التحام البنوك مع الصناعة هي تاريخ ظهور رأس المال ومحتوى هذا المفهوم".
وهذه العمليات بالذات هي التي جرت في السعودية في الستينات والسبعينات بالطبع مع خصائصها المحلية: بمقاييس غير كبيرة وبتسارع كبير في ظل تأثير رأسمالية الدولة الاحتكارية.
تشمل سيادة الرأسمال المالي في السعودية مجالات الانتاج والبنية الفوقية، ومع ان الدولة، بالطبع، ليست اداة للطغمة المالية، والحكومة هي "لجنة الادارة شؤون البرجوازية" فإن سيادة البرجوازية الكبيرة في الدولة السعودية مطلقة تقريباً. واذا كان الأمر في الغرب كما يقول لينين: "الطاقم الشخصي للبنوك مع الصناعة يتمم "بالطاقم الشخصي" لهذه أو تلك من الجمعيات مع الحكومة"(133) فإن النخبة الاقطاعية هنا، التي تملك السلطة السياسية والاقتصادية، اندمجت بصورة طبيعية مع رأس المال الوطني.

الفصل الثاني عشر
الجهاز الاجتماعي ـ الانتاجي السعودي
في بداية الثمانينات

بتلخيصنا لنتائج بحث عملية تأثير رأسمالية الدولة الاحتكارية الغربية على التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي للسعودية في الثلاثينات ـ السبعينات، من الواجب تحديد خصائص الجهاز الاجتماعي ـ الانتاجي السعودي في الوقت الحاضر.

شكل الحكم ـ النظام الملكي المطلق

في الفصل الأول حددنا سلطة ابن سعود "كنظام ملكي فردي" مؤسسين ذلك على جوهره الاقطاعي المبكر. ومع مجيء فيصل في الفترة الثانية من تاريخ البلد تغير طابع سلطة الملك.

وقد استخدم فيصل بشكل كامل نتائج نشاط سلفيه: عبد العزيز وسعود الخاصة بتحطيم البنى قبل الاقطاعية في المجتمع السعودي وتطوير اسس الاقطاعية وواصل التحولات الاجتماعية والسياسية والادارية والاقتصادية: شبكة واسعة من القرى العسكرية ـ الزراعية (الهجر) للبدو، مركزة سلطة الدولة في مراكز الأقليم والمدن، بناء القوات المسلحة الوطنية الخاضعة بالكامل للسلطة المركزية، المساعدة المالية المنتظمة من السلطة لقبائل البدو، زيادة دور الدولة في الاقتصاد. كل ذلك خدم فيصل كأساس لتقوية سلطته كنظام ملكي مطلق وحدد الباحثون السوفييت شكل سلطة الدولة في السعودية "كنظام ملكي مطلق" و"نظام ملكي ـ اقطاعي" واتفقت اكثريتهم على تعريف "نظام ملكي ديني مطلق" وهو صحيح من وجهة نظرنا، لأن الدين كان يعني دوماً بالنسبة للنظام الملكي أكثر من وسيلة للوصول إلى بعض كما في أي دولة شبه مستعمرة، تضمنت البنية الفوقية هنا عناصر استعمارية (حقوق الشركات الاجنبية ومختلف انواع التسهيلات لها وغيرها).

وكان نظام الحكم الملكي المطلق مع نظام ادارة مركزي يضمن حقوقاً وتسهيلات خاصة في كل البلد، وسلطة محلية وطيدة، وقادر على تأمين الاستقرار لنشاط الشركات هو الأكثر ملائمة للغرب.

عدا عن ذلك كانت اهداف الشركات تتطابق إلى حد بعيد مع اهداف العائلة المالكة. وقد عملت آلية النظام الملكي المطلق بفعالية إلى حد كبير بفضل دعم الشركات والحكومات الغربية.

وللنظام الملكي المطلق في السعودية عدد من المميزات الجوهرية التي تميزه عن النموذج الاوروبي الغربي "الكلاسيكي" فسلطة الملك يحدها هنا، إلى حد معين، مجلس الأمراء الشيوخ ومجلس علماء الدين، الذين يعملان كمراكز حقيقية للسلطة من وراء الكواليس ولا زالت قوة هذين المجلسين عظيمة. وهذا يتضح، بصورة خاصة في أن قرار تولي خالد العرش عام 1975 قد اتخذ من قبلهما يتضح، بصورة خاصة في ان قرار تولي خالد العرش عام 1975 قد اتخذ من قبلهما (وكذلك فيصل في 1964)، وكذلك انتخب سلفه. وقد لعب المجلسان دوراً هاماً في تحديد النهج السياسي الخارجي للسعودية بعد عقد صفقة كامب ديفيد في 1978.

عدا عن ذلك فإن طابع سلطة الملك يتحدد إلى حد بعيد بصفاته الشخصية ولا تحدده نهائياً اية قواعد أو نظم أو تقاليد، فالشخصيات القوية مثل (ابن سعود وفيصل) كانت تقوم بادارة البلد بصورة أكثر استقلالية من الضعيفة (سعود) حيث كان من الممكن الحديث عن سلطة العشيرة لا الملك. وتجب الاشارة إلى احتفاظ قادة القبائل الكبرى بتأثير على اتخاذ القرارات السياسية الهامة.

يستنتج الباحث السوفيتي س. كامينسكي عند تحليله لطابع سلطة الدولة في السعودية وغيرها من بلدان الخليج بصورة صحيحة: "ان الدولة في هذه

البلدان تعبر قبل كل شيء من مصلحة الطبقة الاقطاعية التي تمثلها العوائل المالكة والأرستقراطية وينضم إليها كبار رجال الدين وكبار التجار" في حين "ان البرجوازية الوطنية، التي يتزايد تأثيرها الاقتصادي لا تزال في الطريق ولم تتحول إلى سلطة سياسية".
ان احدى اهم خصائص النظام الملكي المطلق كشكل للسلطة تكمن في أنه لا يملك دعامة اجتماعية متجانسة، وكما كتب ماركس "ان النظام الملكي المطلق يظهر في المراحل الانتقالية عندما تنحط الشرائح الاقطاعية القديمة وعندما تتشكل من شريحة مواطني القرون الوسطى طبقة برجوازية عصرية، وعندما لا يستطيع أي من الطرفين ان يتغلب على الآخر بعد".
وهكذا فإن الحكم الملكي المطلق يصبح حكماً بين القوى القديمة والجديدة في المجتمع الذي يعيش فترة انتقالية.
وقد ظهرت هذه الخاصية بكل وضوح في السعودية. فقد مهد فيصل إلى حد كبير لزيادة قوة الطبقات والشرائح العصرية البرجوازية الوطنية والبيروقراطية والانتلجينسيا والتي تحولت تدريجياً إلى قوة جديدة تتناقض مع الشرائح والطبقات التقليدية ولها مصلحة إلى حد معين في توطيد نظام ملكي قوي وفي ذات الوقت ساند فيصل، عن وعي، القوى التقليدية ايضاً: رجال الدين، قبائل البدو وغيرها من الشرائح التي تدافع عن رواسب النظام الابوي والديمقراطية القبلية في علاقاتها مع السلطة المركزية ونتيجة لذلك اصبح للدولة السعودية الحالية طابع اقطاعي ـ برجوازي.
اضافة إلى ذلك نؤكد مرة أخرى على الاهمية المستقلة للدولة كقوة سياسية خاصة، ففي وقته دحض لينين مقولة ان الحكم الفردي في روسيا يدافع فقد عن مصالح الطبقات السائدة "هذا غير دقيق أو غير صحيح. فالحكم الفردي يلبي مصالح معينة للطبقات السائدة جزئياً بتماسكه ولجمه جماهير الفلاحين وصغار المنتجين اجمالاً وجزئياً بالتوازن بين المصالح المتناقضة ممثلاً، إلى حد معين، قوة سياسية منظمة ومستقلة ذاتياً". ورغم ان النظام الملكي السعودي يخدم مصالح رأسمالية الدولة الاحتكارية والطبقات السائدة، فإن له اهدافه الخاصة وبقدر ما كان يحصل على قدرات انتاجية ضخمة محولاً قطاع الحكومة إلى دعامة للنمط الرأسمالي، كانت تزداد الاهمية الذاتية للدولة السعودية.
ولا زالت البرجوازية السعودية تساند النظام الملكي الذي ما زال ملائماً لها. وكيف لا نتذكر هنا كلمات لينين بأن "النظام الملكي ليس مؤسسة متجانسة غير قابلة للتغير وانما مؤسسة مرنة جداً وقادرة على التكيف مع مختلف علاقات السيادة الطبقية". وما دام النظام الملكي السعودي قادراً على التكيف مع الوضع المتكون فإن سيادة العائلة السعودية باقية.

خصائص الحكم المطلق السعودي

عند تحليلنا لحالة الجهاز الاجتماعي الانتاجي في بداية الثمانينات يجب ان تشير قبل كل شيء إلى انتقاليته وطابع ما بين تشكيليتين الذي يتسم به، وقد دخلت السعودية في الستينات في عصر الثورة البرجوازية، وتتم ازاحة النمط الاقطاعي غير المكتمل من النمطين: الاحتكاري الاجنبي والرأسمالي الوطني

الذين يعبران عن جوهر طبقي واحد\ ويستندان إلى قوى انتاج واحدة ويحملان نفس اسلوب الانتاج ونفس علاقات الانتاج ويعملان على أساس رأسمالي واحد، مع أنه يوجد بينهما تناقضات معينة.
سنستخدم فكرة ن. سيمونيا لتحديد المرحلة الثانية (الستينات ـ الثمانينات) كتب سيمونيا أن "سمة هامة للثورة الاجتماعية لا تتعلق بالاسباب والاشكال الملموسة لظهورها في مختلف البلدان، تتلخص في ان فترة الولادة والمرحلة الاولية لتطور الثورة الاجتماعية تمثل دوماً مرحلة خاصة، محتواها الرئيسي هو موت التشكيلة القديمة وبروز عناصر النمط الجديد الذي مع ذلك لا يزال موجوداً(مع العناصر المطابقة للبنية الفوقية) داخل قشرة علاقات الملكية القديمة... ".
تكمن خاصية نشوء الحكم المطلق السعودي في انه في ظروف لم تظهر قوى الانتاج الاقطاعية امكانياتها فيها، اصبح العامل الخارجي القوة المحركة الاساسية للثورة الاجتماعية البرجوازية ولتحطيم قوى الانتاج القديمة وبناء الجديدة.
خلال العقدين الاخيرين نمت قوى انتاج الجهاز الاجتماعي الانتاجي السعودي كمياً ونوعياً بشكل ملحوظ وبعد أن ظهرت في البداية بعض المصانع العصرية الاجنبية المنفردة ثم الوطنية، شكّلا معاً مجمعات صناعية كبيرة بمقاييس السعودية.
وعلى الرغم من السيادة المطلقة للعلاقات الرأسمالية في الانتاج، فإن البنية الفوقية لا تزال اقطاعية وتحوي بعض عناصر النظام الابوي. ويمكن أن نجد أمثلة على ذلك في مختلف المجالات: سيطرة العائلة السعودية المالكة على أجهزة الدولة، احتفاظ الشرائح الاقطاعية التقليدية بأهمية كبيرة في الحياة السياسية، تقوية الحرس الوطني (تشكيلات عسكرية تنظم بنظام الأعمال الخيرية الاسلامي الذي يعيق نمو الوعي العملي البرجوازي وغيرها.
ان مفهوم الحكم المطلق بحد ذاته يعبر عن صراع القوى القديمة والجديدة وفي السعودية لم تظهر التناقضات التي تميز عصر الاقطاع "الكلاسيكي" بصورة كاملة أو لم تستطع الظهور لأنه تم ازاحتها من قبل تناقضات من درجة اعلى. وهكذا فالتناقض بين الاقطاعيين والكادحين الخاضعين لهم والذي يخدم كمحرك للثورة المعادية للاقطاعية كان ينضج فقط في السعودية وقد تم تلطيفه جزئياً بالمساعدة المالية التي تقدمها الدولة للشرائح الدنيا وجزئياً بنموه إلى تناقض بين العمال والبرجوازية.
كذلك فإن محتوى "الحكم المطلق" الكلاسيكي هو التناقضات بين البرجوازية والنبلاء وبين السلطة الملكية والبرجوازية وبين السلطة الملكية والنبلاء. وفي السعودية احتلت الارستقراطية القبلية ورجال الدين المكان التأريخي للنبلاء. وكانت مواقعهم قوية الا أن العائلة المالكة والبرجوازية وضعت منذ البداية في ظروف استثنائية نتيجة لدعم العامل الخارجي، عدا عن ذلك فإن نزاع القوى القديمة والجديدة كان يجري في ظروف التطور الاقتصادي العاصف الغير ملائم بالمرة للأولى. كل ذلك اشترك ازاحة القوى القديمة من مركز السلطة الا أنه لم يقرب البرجوازية من هذا المركز. ان مثل هذه الشروط

تمهد للحل السلمي للنزاع بين القوى الاجتماعية التقليدية والجديدة وكذلك بين العائلة المالكة والبرجوازية.
في العقدين الاخيرين أوجدت هذا الحل وبرزت تناقضات أخرى مميزة للحكم المطلق السعودي في المجالات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، بين رأسمالية الدولة الاحتكاري من جهة والعائلة المالكة والبرجوازية والارستقراطية القبلية من جهة أخرى. الا أننا نعتقد أنه مع القضاء على العناصر الاستعمارية في البنية الفوقية وتزايد الدور المستقل للدولة السعودية ومع نمو البرجوازية الوطنية فإن مجال التناقضات الكامنة بينهم سيتوسع.
وفي هذا يكمن التناقض الديالكتيكي في العلاقة المتبادلة بين الحكم المطلق السعودي ورأسمالية الدولة الاحتكارية فالحكم المطلق لا يستند فقط على العامل الخارجي كدعامة اساسية وانما أيضاً يؤكد نفسه في الصراع معه. أما التناقض بين الرأسمالية السعودية المتوطدة ورأسمالية الدولة الاحتكارية فله طابع ثانوي فلديهما الكثير من نقاط التلاقي والمصالح المشتركة.
أول من حاول تعريف المجتمع السعودي المعاصر في الادبيات السوفيتية هو د. بنزين حيث سماه "تعايش بين الاقطاعية المتحفظة قصداً والرأسمالية المتطورة". وبعد ذلك حدد د. أندرسيان هذا المجتمع كتعايش بين القاعدة المتعددة الانماط والبنية الفوقية الاقطاعية حيث سماه "الرأسمالية الاقطاعية".
يمتلك الحكم المطلق السعودي العديد من السمات المميزة فقد برز في ظروف "انطباق العصور" عندما يفترش (أو ينطبق) العصر الجديد بأهدافه ومهامه على القديم بمشاكله غير المحلولة وعندما سقط مجتمع شرقي تقليدي بقفزة واحدة على درجة جديدة للتطور الاجتماعي متجاوزاً عدداً من الدرجات الفاصلة حيث تم تلطيف هذا الانقلاب "بالعامل النفطي".
ان الحكم المطلق السعودي هو فترة انتقالية خاصة في تطور الجهاز الاجتماعي الانتاجي يجري فيها تحطيم الانماط قبل الرأسمالية واقامة الانماط الرأسمالية، وتسارعت هذه العملية بتأثير رأسمالية الدولة الاحتكارية، كما أن السلطة السياسية في هذه الفترة موجودة بين يدي النظام الملكي المطلق الذي يمهد، بنشاط، لتوطيد الرأسمالية مستنداً إلى شرائح المجتمع السعودي النامية نمواً عاصفاً والى الغرب وكذلك أيضاً إلى الشرائح التقليدية المستهلكة.
اما التحديث: أي عملية التطوير الهادف المتسارع للمجتمع إلى مستوى جديد نوعياً، التي تمس كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ـ السياسية، فقد توسع وتعمق في النصف الثاني للسبعينات في ظل شروط الحكم السعودي المطلق وبتوجيه الحكم الملكي ومساندة الغرب. وقد بقي كالسابق الطابع الجزئي للتحديث الا ان بعض العمليات خرجت عن سيطرة الدوائر الحاكمة واصبحت تهديداً كامناً للنظام الملكي.
وقد تغيرت في السنوات الاخيرة طريقة معالجة النظام الملكي للعديد من المسائل. وهكذا فقد اتجه في الستينات إلى الاهداف الاقتصادية فقط، دون

رغبة بأن يضحي في سبيل تحقيقها بركيزته الاجتماعية: البدو. أما في النصف الثاني للسبعينات وفي ظل فقدان الايدي العاملة الشديد اضطر النظام الملكي لاستمالة البدو إلى الانتاج العصري وان يقدم لهم ولأولادهم التعليم وغيره وفي ذات الوقت زاد اجراءات الحفاظ على الاسس السياسية والايديولوجية التقليدية للمجتمع والدولة السعودية.
ان ما قاد إلى ذلك إلى حد معين هو تعقد عملية التطور التأريخي للسعودية إلى حد كبير. في بداية الثمانينات، وهو ما مهد له التحديث، أيقظ القوى الناتجة في المجتمع السعودي. وقد ازدادت في هذه السنوات أيضاً وبصورة غير متوقعة اهمية العوامل الاجتماعية السياسية والايديولوجية وصارت تنخفض اهمية العوامل الاقتصادية.
ازدادت قسوة سياسة النظام الملكي الهادفة للحفاظ على سلطته قبل كل شيء في المجال الايديولوجي، وقد جهدت العائلة المالكة في استخلاص عبر تجربة نظام الشاه المحزنة بالنسبة له، والذي اطاح به تذمر الجماهير الواسعة واخضاعه كل تنمية إيران لمصالح الطبقات المستغلة وكذلك هيمنة الثقافة الغربية التي ترفض أو تنتقص القيم التقليدية للمجتمع الايراني.
بصورة خاصة، وردت أنباء بعد احداث مكة بأن النظام الملكي على استعداد بهدف الحفاظ على نفسه لخفض وتائر التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي، وقد ازدادت قوة التيار الداعي لتقيد تأثير الغرب وتطوير العلاقة مع العالم الغربي فقط وتقليص العلاقة مع الغرب إلى بيع النفط فقط. وعلى ما يبدو ان انصار مثل هذه النظرات لا يعون ان التحديث يمثل جزءاً فقط من عملية ارتقاء واسعة للجهاز الاجتماعي ـ الانتاجي السعودي لها طابع موضوعي وليس بمقدور النظام الملكي وقفها.
في بداية الثمانينات. اصبحت واضحة علامات دخول المجتمع السعودي في المرحلة الاولية للرأسمالية. ويمكن تصور خيارين ممكنين لعبور السعودية الطريق الرأسمالي. الأول ـ تقليد نموذج الشاه "للثورة البيضاء" وهو ممكن في ظل شروط التنشيط السياسي للرأسمال الوطني. ولا يقل احتمالاً الخيار الآخر وهو ظهور رأسمالية دولة احتكارية محلية، وكما يكتب ن. سيمونيا "ان الرمز التأريخي الوراثي لرأسمالية الدولة الاحتكارية قد تم تفسيره على أساس مادة التطور الاجتماعي لبلدان الغرب. وبالنسبة للقوى الاجتماعية في الشرق التي تحاول بوعي ان تطور بلدانها في إطار التشكيلة الرأسمالية حسب النموذج الغربي في بلدانها".
وباعتقادنا أن "العامل النفطي" سيحافظ على أهميته بالنسبة للتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي بالضبط مثل رأسمالية الدولة الاحتكارية الغربية مع ان تأثيره الاخيرة كعامل خارجي سيتقلص بلا شك.

خاتمة

ان تحليل نشاط الغرب في السعودية وتأثير هذا النشاط على التطور الاجتماعي الاقتصادي في الوقت الحاضر يوضح ان الغرب ـ اراد ام لم يرد ـ قد لعب التوسع الاقتصادي للاحتكارات وسياسة حكومات البلدان الغربية في الشروط المحددة في السعودية، عاملاً خارجياً قوياً عجل عملية التحول من

الاقطاع وفي ذات الوقت الدخول في عصر الانقلاب الاجتماعي البرجوازي، وقد مهد نشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية لتوطيد التطور الرأسمالي. في المجتمع السعودي. وفي هذا الوقت، برأينا، فإن تطور "الرأسمالية النفطية" السعودية يمثل عملية معقدة جداً.
ان القصور الذاتي للمجتمع القديم لا يعرقل ويشوه التطور الرأسمالي فحسب، وانما يمهد في نهاية الأمر إلى "جعله سعوديا" أي الصياغة التدريجية لخيار جديد تماماً للتطور الرأسمالي في المنطقة. وهذا يجري في ظل الشروط التالية: ان الرأسمالية تستوطن في البلد ولم تصبح بعد جزءاً منه كلية، وعلى الرغم من الغربية، ويبقى الدين معارضاً للتطور الرأسمالي. تنعكس العواقب الاجتماعية للقفزة الاقتصادية الكبيرة أكثر فأكثر على التطور الاجتماعي الاقتصادي. فالتحول الرأسمالي الكامل للجهاز الاجتماعي الانتاجي السعودي سيبقى مليئاً بالمشاكل في المستقبل المنظور.
وبوعيه لذلك يقوم الغرب ببذل جهود غير قليلة لتوطيد النمط الرأسمالي الا أن استراتيجية الغرب في نهاية الأمر كما كتب ك. بروتنتس "تتلخص قبل كل شيء في تجاوز تطور الرأسمالية التابعة في البلدان المتحررة وضمها بصورة أكمل إلى نظام الاقتصاد العالمي الذي يسيطر عليه الرأسمال الاحتكاري". ان تطور السعودية في الطريق الرأسمالي سيزيد من عدم تناسب نضوج الانماط التي ظهرت فيها وسيولد ختماً سمات الخسارة في الاقتصاد واحتدام التناقضات في المجالات الاجتماعية والايديولوجية.
ان تزايد عدم التناسب في التطور الرأسمالي في البلدان المتحررة الذي اشار إليه ي. بريماكوف. يتضح ليس فقط في المجال الداخلي وانما الخارجي ايضاً وخصوصاً في وضع السعودية في النظام الرأسمالي العالمي. وكما أشرنا عدة مرات في السابق، توجد تناقضات جدية ملموسة في العلاقات بين النظام الملكي والغرب، مثلاً التناقض مع الولايات المتحدة في قضية التسوية في الشرق الأوسط وامن الخليج العربي، وكذلك مع الاحتكارات الغربية بسبب التضخم المصطنع للمشاريع الاقتصادية ورفع اسعارها. ان التناقضات مع الغرب واقعية جداً وتبقى مشكلة النفط أهم أسبابها.
أكد تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي المقدم للمؤتمر السادس والعشرين للحزب على أن "الدوائر الحاكمة تفكر بمفاهيم السيادة والاخضاع في علاقتها مع الدول العربية والشعوب الأخرى. ان الاحتكارات بحاجة إلى نفط ويورانيوم ومعادن الآخرين وقد اعلنت الولايات المتحدة أن الشرق الأوسط افريقيا والمحيط الهندي تمثل مجالاً "لمصالحها الحيوية". وترسل إلى هناك الالة الحربية للولايات المتحدة وتستعد للبقاء طويلاً". ان تناقض السياسة الخارجية لحكام السعودية الحاليين الذين يطمحون لتلبية مصالح رأسمالية الدولة الاحتكارية للمصالح الداخلية للمجتمع السعودي.
وأجمالاً لا تبقى السعودية بحكم العديد من الاسباب الموضوعية والذاتية في عداد البلدان المتحررة. وهذا يتيح لها ليس فقط استخدام بعض نجاحات

حركة التحرر الوطني في السبعينات وانما ايضاً الاستناد بصورة غير مباشرة على القدرة المتزايدة للبلدان الاشتراكية في نزاعاتها مع الغرب.

ان مسار الاحداث في العالم المعاصر يقود السعودية إلى ضرورة انتهاج سياسة خارجية أكثر توازناً.

جدول رقم (1)1

تطور الصناعة النفطية في السعودية(*). مليون طن

950	1960	1970	1973	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الاحتياطات المكتشفة 1226	6718	19123	18850	224180	20251	14991	20442	22581	2248 5
الانتاج 27	66	188	378	352	426	458	410	**473	496
الصادرات 20	51	150	338	30.5	402	436	389	**452	
تصفية النفط 7.0	8.8	18.8	21.4	9.0	26.9	30.2	29.3	48.5	51.5
تصدير المنتجات النفطية 1.1	8.3	17.9	11.2	25676	8.7	3.4	28.7	28.4	28.1
عائدات النفط(مليون ولار)56.7	355.0	1214.0	4340		30747	36540	32233	55500 0	1042 00
بما في ذلك									
أرامكو		1148.0	4195	24838	29937	35703	31609		
"غيتي أويل"		17.2	22.0	191.1	247.6	263.4	286.6		
شركة النفط العربية		40.3	91.4	642.7	559.2	571.6	2ﻻ.338		
غيرها من الشركات		3.8	31.7	3.8	3.3	1.2			

- المصادر "ميدل ايست ايكونوميك دايجست" 1981 1980 الملحق 10 ص 19، 20، 26، ذي ميدل

- ايست اندثورت افريقيا 1976 ـ 1977ل. 1976.

**** تقديري.**

جدول رقم (2)

نشاط ارامكو في السعودية من 1938 إلى 1949*

السنة	انتاج النفط طن	المدفوعات للحكومة مليون. دولار	صافي أرباح ألف دولار	الفوائد ألف دولار
1938	65618	أقل من 0.5		
1939	521214	**3.2	680	
1940	672154	2.5	300	
1941	570046	2.0	180	
1942	600351	2.0	156	
1943	645860	2.0	52	
1944	1034603	2.5	2800	
1945	282599 0	5.0	3600	
1946	789967	12.5	23000	

	5			
1947	**11813668**	**17.5**	**49401**	**37058**
1948	**18751270**	**50.8****	**80323**	**25000**
1949	**22820783**	**39.0**	**115.62**	**61667**

المصدر: د. مكداشي تحليل مالي لامتيازات النفط في الشرق الاوسط 1091 ـ 1965 نيويورك 1966 ص 120 ـ 122.
**** بما في ذلك المدفوعات الخاصة.**

جدول رقم(3).

انتاج ارامكو للنفط ومدفوعاتها للحكومة 1950 ـ 1964*

السنة	**الانتاج طن**	**المدفوعات مليون دولار**	**السنة**	**الانتاج طن**	**المدفوعات مليون دولار**
1950	**26196852**	**56.7**	**1958**	**49339006**	**287.4**
1951	**36608585**		**1959**	**53307390**	**295.3**
1952	**39870805**		**1960**	**61087931**	**312.8**
1953	**40887754**		**1961**	**68138424**	**352.2**
1954	**46136583**		**1962**	**74554207**	**381.7**
1955	**46784693**		**1963**	**79768933**	**418.6****
1956	**47935041**		**1964**	**84442667**	**482.1**
1957	**48229690**				

□□ المصدر" نفس المصدر ص184.
□□ بما في ذلك المدفوعات الخاصة.

جدول رقم(4)

تشكيلة العاملين في ارامكو*

	1950	1955	1959	1971
الامريكيون في المراكز العليا	2390	2989	2464	935
غيرهم من الاجانب في المراكز العليا	46	108	57	
المراكز المتوسطة	1264	3382	1986	

غيرهم	2442	547	68	
المجموع	3752	4037	2111	
السعوديون في المراكز العليا	5	20	44	1207
في المراكز المتوسطة	129	1510	3017	
غيرهم	2098	5989	5784	
في المراكز الدنيا	3535	5852	2837	
المجموع	10767	13371	11682	
المجموع الكلي	16909	20397	16257	10107

المصدر" ليبكيتشر س جنتز م ستينس دليل ارامكو نيويورك 1960 ص 211 "ميدل ايست جورنال"

جدول رقم (5)

المصانع المقامة بعد اقرار قانون حماية الصناعة الوطنية حتى 1971*

عدد المصانع	اجمالاً	رأس المال(ألف ريال) المعدل لكل مصنع	**عدد العاملين**	
			اجمالاً	المعدل لكل مصنع
المواد الغذائية	29	1577	1841	64
النسيج	6	1561	329	55
الاثاث واجهزة المعيشة	29	230	514	18
الورق والمطابع	26	419	420	16
المواد الجليدية والكيميائية	13	1445	416	32
البناء ومواد البناء	50	2072	1408	28
المواد المعدنية	16	419	329	21
الأجهزة الكهربائية والميكانيكية	6	116	44	7
المواصلات	4	171	40	10
غيرها	9	158	101	11
المجموع	188	1080	5442	29

المصدر: كنورهيس: اقتصاد السعودية نيويورك 1975 ص141.